الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

الملف الصحفي اليومي

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

العدد (٢٢٩)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٣٠
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٥١
قضية سيول جدة	١٣٩
حقوق الإنسان في العالم	١٦٥

مطالبات بإنشاء مركز وطني لمكافحة جرائم المعلوماتية ..و عكاظ تفتح ملف القضية:

إهمال الحقوق يحرّض مجرمي الإنترنت على القذف والتشهير

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٢٨ يناير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠١٢٨/Con٢٠١٠٠١٢٨٣٢٩٥١٠.htm

تحقيق: نعيم تميم الحكيم

يتعرض الداعية الدكتور سلمان العودة لهجوم عبر بعض المواقع والصحف الإلكترونية سبا وشتما وقذفا بسبب بعض فتاواه الجريئة. وعلى النقيض الآخر يجد الكاتب والروائي عبده خال نفسه في خانة المتهمين بالفجور والفسوق على الشبكة العنكبوتية ورسائل الجوال بسبب بعض آرائه التي يعتبرها البعض أنها خارجة عن إطار الدين رغم أنهم ليسوا أهلا للحكم على الآخرين.

موقف العودة وخال هو موقف آلاف المثقفين والأدباء والإعلاميين، وبعض الرموز الوطنية من هذه الاتهامات وهو السكوت عنها والإعراض عن كتابها وعدم الاكتراث بما قالوا لأسباب عدة.

هذا السكوت ساهم في تفاقم المشكلة وحولها إلى ظاهرة غزت المجتمع السعودي بشكل كبير، فإذا أردت أن تطعن بالشخص أو تقذفه أو تشتمه أو تفسقه أو تكفره لمجرد أنك قرأت رأيا لم يرق لك، أو سمعت موقفا عن هذه الشخصية فما عليك سوى الذهاب إلى أحد المواقع الإلكترونية، والدخول باسم مستعار والنيل منه بسهولة دون أن يقاضيك أحد «فمن أمن العقوبة أساء الأدب». ورغم تباين ردات الفعل الاجتماعية تجاه هذه القضية في ظل عدم وجود دراسات وأبحاث دقيقة عن هذه الظاهرة إلا أن موقع «عكاظ الإلكتروني» أجرى استفتاء حول هذه القضية تبين من خلاله أن ٢٣، ٢٩ في المائة من المجتمع يفسرها على أنها فهم خاطئ للحريات من قبل المواقع والمنتديات الإلكترونية التي تنشر إساءات إلى رموز وطنية وثقافية واجتماعية، وطالبت نفس النسبة ٢٣، ٢٩ في المائة إلى ضرورة محاسبة المسؤولين عنها، بينما طالب ١٩،٢٠في المائة بإغلاق هذه المواقع، ورأى ٠٥، ١٦في المائة إخضاع هذه المواقع والمنتديات والصحف لرقابة رسمية استباقية ، وشدد ٣٠،٦ في المائة من الشريحة المستفتاة على ضرورة الإبلاغ عن أصحاب الرسائل المسيئة.

«عكاظ» فتحت ملف القضية وتساءلت عن أساب انتشار هذه الظاهرة وعلاقتها بالثقافة الحقوقية في المجتمع ومدى تأذي الأشخاص المستهدفين منها والأثر الاجتماعي والنفسي والأمني عليهم وبحثت عن أنسب الحلول لمواجهتها ؟ موقف أصحاب الصحف والمنتديات والمواقع منها؟ واستفهمت عن مدى فعالية بنود نظام مكافحة جرائم المعلومات في المملكة وقدرته على القضاء على هذه المشكلة؟ وأهمية الإسراع في إصدار نظام النشر الإلكتروني وناقشت دور العلماء والإعلام والداخلية وهيئة الرقابة والتحقيق وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وغيرها من الجهات ذات العلاقة في سياق التحقيق التالي:

هاجم مفتي عام المملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ مروجي الإشاعات وناشريها والمشهرين بالآخرين، خصوصا أصحاب المواقع الإلكترونية، واصفا إياهم بـ«المرجفين». ومن المعلوم أن «المرجفين» هم مشيعو الكذب والباطل، و«الإرجاف» وصفت به الأخبار الكاذبة لكونها متزلزلة غير ثابتة، ورأى المفتي خطر الإشاعات على المجتمع بـ«الكبير جدا»، مؤكدا أنها تؤثر في الناس في أمور دينهم ودنياهم، وحذر من الإساءة إلى المسلم «وأعظم الإساءات أن تشيع على المسلم أمرا هو بريء منه، وتنسب إليه ما لم يتكلم به وما لم يعمل به أو أن تقذفه »، داعيا إلى الابتعاد عن الأراجيف والأكاذيب.وصنف آل الشيخ أولئك المحبين لإشاعة الأكاذيب ونشرها وتلفيقها ونسبتها إلى المؤمنين كذبا وافتراء على

أنهم «ممن يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا»، مضيفا: «المرجفون هم الذين يشيعون الفاحشة ويكذبون الكذبة ويسوقونها على الأبرياء وهم براء منها»،واعتبر الصحف الإلكترونية التي تتسابق في نشر الفضائح والإشاعات متو شحة برداء الدين «غير مقبولة»، فهي على حد قوله وسائل تفتقد إلى الثقة، مشيرا إلى أن من يعول أو يعتمد عليها في الأخبار «معتمد على غير هدى».

تصرفات مشينة

ويرى عميد كلية الشريعة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سابقا الدكتور سعود الفنيسان أن هذه التصرفات المشينة تتنافى مع المروءة والعدل الذي أمر الله بهما، مشددا على أن المسلم مسؤول عن كل تصرفاته وأفعاله لقوله تعالى (مايلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد).

وقال الفنيسان : «الله خلق الخلق مختلفين في أفكارهم في ثقافتهم في أفهامهم وإن كانوا خلقوا في الأصل على فطرة الدين لكن أعطاهم القدرة على أن يختاروا الخير والشر ومن ثم يكون حسابهم على ذلك»، موضحا أننا نعيش في وطن واحد ونشرب من ماء واحد ونستظل بسماء واحدة وتربطنا روابط الإخوة الإسلامية والوطن والمعايشة والمصالحة والتسامح والتعاون ،لذلك من الظلم لبعضنا أن ننكر كل هذه الوارابط ونشتم ونقذف بعضنا في الجوالات المحمولة وعبر مواقع الإنترنت لمجرد الإختلاف في الرأي، واستدل الفنيسان بقصة الرسول مع اليهود عندما جاء إلى المدينة المنورة ووضع أول وثيقة في المدينة للتعايش بين المسلمين واليهود رغم أنهم أخبث الطوائف.

وقال : «إذا تألف الرسول صلى الله عليه وسلم وتعايش مع إخوان القردة والخنازير وقتلة الأنبياء لمصلحة المسلمين خاصة ومصلحة البشرية والإنسانية عامة فإن واجب المسلمين في مجتماعتهم الصغيرة أن يتآلفوا على إختلاف مشاربهم وأن يحترموا ويقدروا الآخرين فيما يقولون».

ورأى الفنيسان أن إساءة الظن بالآخرين دون الاستماع إليهم ومعرفة حقيقتهم وقذفهم وشتمهم والتشهير بهم في مواقع الإنترنت يعتبر عملا غير جائز شرعا ولا يحسن ولا يقبل من المسلم هذا العمل لأنه بنى حكمه بشكل مسبق، وأفاد الفنيسان أن الأصل الشرعي في هذه القضية ينص على أنه «لايجوز أن نصدر الأحكام على أشخاص آخرين من المسلمين لمجرد الظن أو السماع خصوصا في قضايا التكفير والتفسيق والتبديع، واستثنى حالة واحدة فقط وهي انتهاك حرمة الدين والعقيدة وتم إقامة الحجة عليه ومكن من الدفاع عن نفسه عند القضاء وأصر على رأيه الكفري عندها يكون لاحرمة له، مؤكدا أن هذه القضية ليست موجودة في مجتمعنا المسلم .

وطالب الفنيسان طلبة العلم والدعاة بعدم التعجل وإصدار الأحكام على الآخرين واتهامهم للآخرين وشتمتهم وإدخالهم في دوائر الكفر، داعيا الدعاة أن تتسع صدورهم للنقض وتحمل الآخرين، مشددا على أن الشخص بقدر مايضيق عمله وفكره تصدر أحكامه في غير محلها .

حجب المواقع

واعتبر القاضي في المحكمة الجزئية في الرياض الدكتور عيسى الغيث أن القضية تحولت من مشكلة صغيرة إلى ظاهرة بسبب الإهمال، مشيرا إلى أن ٩٩ في المائة من المواقع والمنتديات تعمل على قذف الآخرين والنيل والتشهير بهم.

وأرجع الغيث ذلك إلى ضعف الوزاع الديني والأخلاقي والتربوي بالدرجة الاولى ، إضافة لعدم تنفيذ أحكام صارمة تجاه المعتدين مما شجع الآخرين على التطاول (فمن أمن العقوبة أساء الأدب)، ولفت الغيث إلى أن من طبيعة مجتمعنا عدم قبول الرأي الآخر والحوار مع أصحاب هذا الرأي، بل إن السائد هو تفسيقه وتبدعيه وتكفيره والدخول في النيات دون وجود دليل ملموس على ذلك، وشدد الغيث على أن وجود عقوبة رداعة وزاجرة وتنفيذها على أرض الواقع سترددع الآخرين وتقلل من هذه الظاهرة الخطيرة التي تستهدف أمن المجتمع . وأوضح الغيث أن هناك ضعفا في فهم الثقافة الحقوقية فيما يتعلق بهذه القضية تحديدا لأن المجتمع يعي أنه لو تم شتم شخص ما في الشارع فإنه يمكن للآخر أن يذهب لقسم الشرطة أو المحكمة ليقاضيه ولكنه لايعي أن الشتم والقذف عبر المواقع الإلكترونية يعتبر جرما لايقل عن الحالة الأولى يستحق صاحبه إنزال العقوبة الرادعة به، وأكد أن نظام جرائم المعلومات يعتبر نظاما رادعا لكن بنوده لم تفعل وتطبق على أرض الواقع بشكل قوي.

واقترح الغيث إنشاء مكتب خاص في كل إمارة من إمارات المملكة لاستقبال شكوى جرائم المعلوماتية مع ضرورة اهتمام الإعلام بتوعية المواطن تجاه هذه القضايا، وحمل الغيث الجهات المسؤولة عن حجب المواقع الإلكترونية التي تنشر الفتنة بين أبناء الوطن الواحد بالتأخر بحجبها، بل إن بعضها مازال ينفث سمومه في المجتمع، مطالبا بضرورة التصدي لمثل هذه المواقع والمنتديات وحجبها، ودعا إلى إنشاء مركز وطني لمكافحة جرائم المعلومات يكون حلقة الوصل بين المتضررين والجهات الأمنية لإيقاف مثل هذه الظواهر السلبية.

ثقافة مجتمعية

ورحب المحامي والناشط الحقوقي الدكتور عدنان الزهراني بأي شخص تعرض للتشهير والنيل به للترافع عنه، مؤكدا أن الشرطة والقضاء سينصفانه ويأخذان حقه، مبينا أن نشر الشائعات وسب وشتم الآخرين عبر الشبكات الإلكترونية يعتبر جرما بحد ذاته يستحق صاحبه العقوبه التي حددها نظام مكافحة جرائم المعلومات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٧ وتاريخ ١٤٢٨/٦/٨ حيث تم بدء العمل به بعد مئة وعشرين يوما من تاريخ نشره، موضحا أن من حق الشخص المتضرر رفع قضية وكسبها حيث تصل عقوبة الشخص المتسلط إلى سجنه سنة واحدة وتغريمه مبلغ ٥٠٠ ألف ريال، وبين أن هذه العقوبات في حال تفعيلها تعتبر كافية لكن المشكلة في الأشخاص الذين يتعرضون للتعدي عبر الإنترنت أو الجوال دون أن يقدموا أي شكوى، وطالب الزهراني بأهمية بث الثقافة الحقوقية في المجتمع للقضاء على هذه المشكلة التي تفاقمت في الآونة الأخيرة .

ولفت الزهراني إلى أن القضية إذا كانت تتعلق بنظام النشر وحقوق المؤلف مثل سرقة الإنتاج الإبداعي والأدبي عبر الإنترنت فإن القضية حينها لاتكون من اختصاص الشرط والمحاكم وإنما تعود لوزارة الثقافة والإعلام التي تشكل لجنة للتحقيق في القضية وتتخذ الحكم المناسب فإن رضي صاحب الحق تنتهي القضية، وإن رفض ذلك الحكم فإنها تصعد لديوان المظالم، وشدد الزهراني على أنه في حالة انتشار الثقافة الحقوقية في المجتمع فإنه بعد خمس سنوت لن نجد لمثل هذه الظواهر السلبية أثرا في مجتمعنا.

أنظمة ضعيفة

لكن عضو اللجنة الأمنية في مجلس الشورى عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتور عبد الرحمن عناد رأى أن الأنظمة القائمة داخل المملكة وخارجها قاصرة وضعيفة عن محاصرة هذه المشكلة، معتبرا أن قضايا القذف والشتم والسب في المنتديات والمواقع الإلكترونية يعتبر من سلبيات وسائل التقنية الحديثة، ولفت عناد إلى أن أنظمة الصحافة والطباعة الموجودة حاليا في المملكة لاتنطبق على الصحف الإلكترونية ممايجعلها أكثر حرية في النيل من الناس وشتمهم دون رادع، وتساءل الدكتور عبد الرحمن : «هل يعقل أن يشتم أديب أومثقف أو مسؤول أو إعلامي بأبشع الكلمات وأبذ ئها وأكثر قبحا ولايجد من يوقفه عند حده ويغلق هذه الصحيفة أو الموقع أو المنتدى».

وأبدى عناد تفاؤله بعمل وزارة الثقافة والإعلام على إصدار تنظيم جديد للإعلام الإلكتروني سيحد من هذه المشكلة إذا وضعت بنوده بشكل جيد وطبقت فعليا على أرض الواقع .

وأوضح عناد أن مركز أسبار للدرسات والبحوث المكلف بهذه الدراسة أعد مسودة هذا النظام وتمت مناقشته من خلال ورشة عمل كبرى شارك فيها وكلاء وزارة الثقافة والإعلام ومسؤولون من بعض الجهات الرسمية ذات العلاقة مثل هيئة الاتصالات ومن المستخدمين وأصحاب المواقع الإلكترونية وأعيدت صياغة المشروع وستتم مناقشتة مجددا للخروج برؤية موحدة تجهاها.

واستعبد أن يشمل النظام الذي لو رفع سيحال من مجلس الشورى للجهات العليا لاعتماده إيقاع عقوبات بالسجن أو الجلد أو خلافه، مقتصرا العقوبة على إيقاف الكاتب عن الكتابة أو منعه وإغلاق الصحيفة أو الموقع أو المنتدى الإلكتروني.

وعن دور جمعية حقوق الإنسان في هذه القضية قال عناد «حقوق الإنسان جهة رقابية مهمتها المطالبة بوضع الأنظمة وتطبيقها وعدم ترك مثل هذه الأمور للاجتهادات الفردية، بل لابد من نظام يساعد في حل هذه الإشكالية.

إخلال بالأمن

من جانبه أكد الباحث الأمنى في جرائم الإنترنت محمد المنشاوي، أن التعدي على الآخرين وقذفهم يعتبر إخلالا بالأمن والنظام والراحة وجريمة يحاسب عليها القانون تتنافى مع بث الهدوء والسكينة، مبينا أن من أهم أسبابها هو عدم وجود محاسبة أمثال هولاء الخفافيش، وإساءة استخدام التقنية في ظل غياب أي وازع ديني أو أخلاقي.

وحمل المنشاوي جهل المتضرر بالطرق التي تعطيه حقوقه مسؤولية تفاقم هذه الظاهرة بشكل مخيف، موضحا أن غالبية المجتمع لايعرفون الجهة المحددة لاستلام بلاغاتهم حول هذه الأمور خصوصا أنها من المستجدات، إضافة لعدم وجود أشخاص مؤهلين لاستلام هذه النوعية من البلاغات في الجهات المخولة لذلك، مؤكدا أن عقوبات نظام مكافحة جرائم المعلومات محدد وواضح، لكنه غير مفعل على أرض الواقع. ودعا المنشاوي إلى ضرورة تحصين الأبناء بالرقابة الذاتية التي تحميهم من الوقوع في مثل هذه الأمور مع تربيتهم على الحوار مع الآخر دون الإساءة إليه أو التعدي في حالة الاختلاف في الرأي.

وشككت الإعلامية هداية درويش رئيسة تحرير صيحفة «كل الوطن الإلكترونية» ونائبة رئيس المنظمة العربية للثقافة الإلكترونية بقدرة التنظيمات والتشريعات على مواجهة هذا الطوفان متسائلة: «أقف أمام سؤال إمكانية السيطرة على المواقع والصحف الإلكترونية كونه سؤالا يحتاج إلى إجابة من قبل جهات عليا متخصصة، كي تقول كلمتها وسط هذا المد

المتنامي من المواقع والصحف الإلكترونية والفيس بوك واليوتيوب ... إلخ» ، وبينت أن الحاجة تبرز ملحة لإيجاد ضوابط ومعايير مهنية وأخلاقية وتشريعية وفنية واحترافية لتلك الصحف والمواقع الإلكترونية وبالطبع فإن تلك الخطوة لها صعوباتها ومعوقاتها لأن الأمر لايتعلق بمجتمع دون آخر على الشبكة ، لذا فإن تلك الخطوة تحتاج إلى تضافر الجهود من مختلف الجهات التي لها قدرة على سن التشريعات ومتابعة تطبيقها سواء وزارت الإعلام أو جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي ومراكز الدراسات والأبحاث المتخصصة في علوم التقنية والجرائم ، كما أن على الجهات العلمية والدينية بيان حرمة التعدي على الآخرين وقذفهم والتشهير بهم دون وجه حق .

آثار نفسية واجتماعية

وأوضح أستاذ علم النفس رئيس الدراسات المدنية في كلية الملك فهد الأمنية الدكتور ناصر العريفي الآثار النفسية والاجتماعية على الشخص المعتدى عليه لفظيا في المنتديات والمواقع الإنترنتية بقوله : «مثل هذه الحالات ينجم عنها عذاب نفسي واجتماعي توصل الشخص إلى فقدانه إحساسه وقد تؤثر على كل مداركه وتساهم في تدمير حياته فيفقد التركيز خصوصا إذا اتهم في دينه وأخلاقه في مجتمع مثل مجتمعنا المحافظ، موضحا أن هذا الأمر قد يطال أبناءه وبناته وعائلته وقبيلته مما ينعكس سلبيا على علاقة هذا الشخص مع من حوله وقد تحوله تلك الحملات إلى شخص عدائي نتيجة إحساسه بمعاداة المجتمع له . وأبان العريفي أن الشخص المتهم أو المقذوف يضطرب نفسيا ويصاب بنوبات انفعالية تهدد حياته وحياة أسرته ويفقد الثقة في الآخرين ويبتعد عن التعاون والتعامل معهم وقد تصل به حالات الإكتئاب الشديدة إلى العزلة والانتحار .

داعيا الآخرين إلى تقوى الله وحسن الظن في الآخرين وعند رؤيتهم لأي خطأ من أي شخص مناصحته والحديث معه دون إيذائه والتعدي عليه باستغلال وسائل التقنية الحديثة.

الالتزام الأخلاقي

وبرأ أصحاب الصحف والمنتديات الإلكترونية أنفسهم من هذه المشكلة حيث حمل الكاتب والمستشار الإعلامي محمد ناصر الأسمري ــ صاحب أحد المنتديات الإلكترونية الإعلامية ــ الجانب التربوي والأخلاقي وثقافة المجتمع مسؤولية ماحدث، لافتا إلى أن هذه الصحف والمنتديات والمواقع الإلكترونية لن تخرج عن النسق الثقافي العام الذي لايؤمن بالرأي الآخر ويكفره وهي جزء من مناهج التعليم التي لاتوفر مناخا لقبول الاختلاف والتعددية، مفيدا أن مناقشة الآخرين دائما ماتتحول إلى قدح وذم بعيدا عن جوهر الموضوع تنتهي في الغالب بالتخوين والتكفير والتبديع والتفسيق.

داعيا إلى إيجاد آلية لتنظيمها من خلال نظام النشر الإلكتروني الجديد الذي تتبناه وزارة الثقافة والإعلام، مضيفا «لسنا ضد حرية التعبير لكن أن يكون ضمن الالتزام الأخلاقي والإنساني».

بينما أرجع رئيس تحرير موقع سبق الإلكتروني الإعلامي محمد الشهري القضية إلى أصحاب المواقع والمنتديات الذين تأثروا بثقافة المجتمع في التعامل مع الإنترنت وسمحوا بنشر هذه الكتابات والعبارات والتعليقات التي تنال من الآخرين سواء كانوا رموزا ثقافية أو اجتماعية أو رياضية أو دينية أو وطنية أو خلافه.

وقال: «لو التزم أصحاب المواقع والصحف والمنتديات بالمعايير الدينية والمهنية والأخلاقية لما نمت وانتشرت هذه الظاهرة»، مؤكدا أن محاصرتها تكون بتوعية القائمين على الصحف والمنتديات والمواقع المخالفة ومعاقبتهم حتى يكونوا عبرة لغيرهم.

البحث مازال جاريا عن صاحب الكابرس الحمراء

عرض ٨ مشتبه بهم أمام الخادمة المغتصبة و حقوق الانسان تتدخل

اخصائي: يجب إعادة تأهيل الضحية

المصدر: جريدة اليوم الجمعه ٢٩ يناير ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٣٧٧&I=٧٣٣٦٦٤&G=١

أبلغت « اليوم » مصادر أمنية أن شرطة محافظة القطيف عرضت ٨ مشتبه بهم أمام الخادمة الاندونيسية « ليني » ٢١ عاما والتى تعرضت للاغتصاب بعد قدومها إلى المملكة بـ ٩ أيام فقط على يد جناة، للتعرف عليهم بالإضافة إلى عدد من الصور وسيارة لكنها أكدت أنهم ليست لهم علاقة بالحادثة. بينما كثفت الشرطة من نقاط التفتيش في مواقع مختلفة في المحافظة وأمام مداخلها سعيا منها للقبض على المتهمين بأسرع وقت ممكن خصوصا بعد توصلها لخيوط مهمة في القضية بحسب مصادر أمنية ،كما أن وجود مواصفات السيارة التي استخدمت في الاختطاف معلومة لدى الأجهزة الأمنية وجرى التعميم عليها وهي (كابرس لون أحمر سنة التصنيع ٨١ أو ٨٢.

من جهته بدأ فرع جمعية حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية بجمع المعلومات حول القضية من أجل التحقق من حيثيات القضية و قال المشرف العام على الفرع الدكتور عبدالجليل السيف انه سيتم مخاطبة المعنيين بشرطة المنطقة للتأكد من الحادثة ومعرفة حيثياتها.

وأضاف ان الجمعية في مثل هذه القضايا الجنائية عادة ما تتوخى الحذر قبل البدء في اتخاذ الإجراءات حتى تتضح الصورة أمامها،مشيرا إلى أنه لم تقدم للجمعية أي شكوى بهذه الخصوص. مبدياً اسفه لقيام مجموعة من الشباب بفعل مثل هذا العمل غير الانساني مبينا أنه لا يتمنى وجود مثل هذه الجرائم في بلادنا.

من جهته قال الاخصائي في علم النفس أسعد النمر انه في مثل حالات الاغتصاب التي تتعرض لها المرأة تخلف آثارا سيئة وخبرات شديدة التأثير عليها في حاضر ومستقبل حياتها. مضيفاً ان ما تعرضت له الخادمة سيخلف شرخا في شخصيتها ،وتحطما وانتهاكا لنظرتها لذاتها والتي قد تنعكس على تقليل احترامها لذاتها،مشيرا إلى أن من بين التأثيرات المستقبلية شعورها بأنه لا قيمة لها ومن الممكن أن ترافقها مدى الحياة إذا لم يتدخل لعلاجها.

وبين أنه بالنسبة للمتهمين فهم شباب يعيشون حالة غير طبيعية تخرج عن طابعها الإنساني نتيجة الكبت الجنسي أو الكبت العدواني ،منوها إلى أن هذا لا يعني أنهم غير مدانين.

وأشار إلى أن ما حدث عائد إلى أسلوب تربية ، وأنهم غير مهيئين اجتماعيا للتصرف مع المهيجات الإلكترونية ومن بينها الحاسب والتلفاز والمؤشرات الإعلامية القادمة مضيفا انهم يفتقدون لمهارة التعامل معها،فنجد أن بعض الشباب يحرصون على الوصول إلى هذا النوع من الوسائل مما يؤدي إلى كبت جنسي جعل الشاب غير المتزوج يبحث عن ضحايا لتفريغ تلك الطاقة بشتى الوسائل، وقال ان هذا يدل على ضعف اجتماعي لم يستطع احتضان هذه الفئة من خلال البرامج التي تعنى بالشباب سواء الأهلية أو الحكومية على حد سواء.

نتائج التحقيق تعرض على أمير منطقة مكة غدا

الحناكي لـ عكاظ: إسكان الفتيات ليس من عملنا

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه٢٩ يناير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠١٢٩/Con٢٠١٠٠١٢٩٣٢٩٦٦١.htm.

تعرض اللجنة المشكلة من عدة جهات ترأسها وزارة الشؤون الاجتماعية غدا السبت على صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة نتائج التحقيقات في حادثة نزيلات دار الفتيات في مكة المكرمة، بعد أن أنهت كافة أعمالها.

وأكد مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة ورئيس لجنة التحقيق في قضية نزيلات دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة الدكتور علي الحناكي أن اللجنة وقفت على عدد من السلبيات دونت في تقرير اللجنة وستعرض على أمير المنطقة، مع اقتراحات بالحلول. وأوضح الدكتور الحناكي أن السلبيات التي سجلت على الدار تمثلت في ضيق السكن، الافتقار إلى التهوية ودخول الشمس إلى غرفهن، عدم وجود خلوة شرعية للنزيلات المتزوجات، أعمال الترميم التي استحوذت على نصف مساحة الدار التي تعمل منذ أكثر من عامين وثمانية أشهر لم تنجز، بالإضافة إلى تأخر إقامة بعض الفتيات في الدار لعدم رغبة ذويهن في استلامهن لشهور طويلة.

وأبان مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة أنه لم يتحدث عن نشر ولا حبل ولا بلكونة غسيل، في إشارة **إلى تناول أحاديث له في وسائل الإعلام نافيا في الوقت ذاته عدم تحدثه ضد جمعية حقوق الإنسان أو الدكتور حسين** الشريف وأن ما أدلى به كان يدور حول مقارنة تقارير جهات حكومية رسمية زارت الدار مع تقرير الجمعية.

وأكد الدكتور الحناكي في تصريح لـ «عكاظ» أنه لم يزر مؤسسة رعاية الفتيات في مكة ولم يدخلها في حياته إلا وقت التحقيق، كونه رئيس اللجنة المختصة التي كلفت من الوزارة ضمن خمس جهات للتحقيق في الحادثة، وعلى اعتبار أن الدار ليست من ضمن اختصاصات إدارته.

ونحا مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة باللائمة على النزيلات حول تضخيم شكواهن واتهامهن الاختصاصيات بالضرب وتصويرهن، مبينا أن التحقيقات أثبتت أن لا وجود لمثل هذه الادعاءات.

وذكر الحناكي الذي كان يتحدث من مكتبه في جدة أن وزارته تتعامل مع فئات معنفة ومعذبة ومتعبة، وأن الانضباط داخل دار الفتيات في مكة أو بعض الفروع الأخرى لا يتماشى مع رغبة الفتاة المعنفة، كما أن الوزارة تخشى خروج الفتاة مع وليها الشرعي فربما تعود وقد تضررت من خروجها.

وطالب مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور علي الحناكي، بالتعجيل في أمور الصيانة والترميم والإنشاءات، معتبراً ذلك أمرا سوف يحد من المشكلات في دور الفتيات، موضحا أن إسكان الفتيات ليس من اختصاص الشؤون الاجتماعية «إنما نقوم بذلك مع الجمعيات الخيرية من باب المساعدة».

يعتمد على كاميرات ثابتة ومتحرّكة

ساهر يضبط المخالفات المرورية الكترونياً وتطبيقه مطلع رجب المقبل

السيف: العام الماضي شهد ٨ ملايين مخالفة وتطبيق النظام يضاعفها مرات

المصدر: جريدة اليوم السبت٣٠ يناير ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٣٧٨&I=٧٣٣٨٩٤&G=١

اوضح مدير مرور المنطقة الشرقية العميد علي السويلم ان تطبيق نظام «ساهر» سيكون مطلع رجب القادم، وسيتم تشغيل النظام بسيارات متنقلة في حاضرة الدمام، تكون آلية عملها بالرصد والمتابعة، مشيرا الى استئجار مبنى من قبل الشركة المنفذة للعمل كمرحلة اولى، وان البنية التحتية جار العمل على الانتهاء منها مع جهات حكومية كالامانة والهاتف وادارة الطرق والمصلحة .. وأكد مصدر في إدارة المرور ان احتساب المخالفة المرورية بنظام ساهر بالحدّ الادنى وفي حال مضي شهر على المخالفة ولم تسدّد يدفع الحد الأعلى لها مشيرا الى ان المرور جهة تنفيذية للنظام فقط.

على ذات الصعيد حذّر عضو مجلس الشورى والمشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بالمنطقة الشرقية الدكتور عبدالجليل السيف من تطبيق نظام ساهر في حال عدم وضوح آلية النظام معللا ذلك بأنه سيضاعف المخالفات على المواطنين.

وقال: من حق المواطن ان يوضّح له كيف رصدت المخالفة والدولة حريصة على النظام ان يطبق بآلية واضحة، حيث كفلت المادة ٧٥ من نظام المرور إعطاء المواطن الحق في الاعتراض.

واشار الى ان مخالفات العام الماضي تجاوزت ٨ ملايين مخالفة، رصدت ضد مواطنين وتلقيه العديد من الشكاوى حيال تلك المخالفات، وفي حال تطبيق نظام (ساهر (سيضاعف المخالفات الى اربع مرات مؤكدا ان النظام لا يكفل احقية المواطن وهيئة الجزاءات من المرور والى المرور ويصعب الوصول اليها..

واوضح ان المخالفة ليست الهدف بل الهدف تصحيح الوضع والسلوك متسائلا عن البرامج الاصلاحية بضخ ١٦ الف كاميرا مراقبة دون الاهتمام بالوعي المروري.

يذكر ان نظام ساهر نظام للضبط الالكتروني الذي يستخدم تقنية شبكة الكاميرات الرقمية المتصلة بمركز للمعلومات والذي بدوره يقوم بالتحقق من المخالفة فنياً، ومن ثم طلب معلومات المالك من قاعدة البيانات ومن ثم اصدار المخالفات المتعلقة بالسرعة وقطع الإشارة بهدف تحسين مستوى السلامة المرورية .

ومن أهداف نظام ساهر العمل على تنفيذ أنظمة المرور بدقة واستمرارية .. ورفع مستوى السلامة .. ورفع كفاءة شبكة الطرق المتوافرة حاليا.

ومميزات النظام الالتزام بتحقيق أفضل معايير السلامة المرورية على الطرق من خلال استخدام أحدث التقنيات المتقدمة، وتمكين العاملين من أداء أعمالهم، ورفع مستوى أدائهم في مجال العمل المروري من خلال انظمة ساهر المتكاملة التى تقدّم ضبط المخالفات وإشعار المخالف بالمخالفات في أسرع وأقصر وقت ممكن.
ويستخدم النظام كاميرات ثابتة يتم وضعها عند اشارات المرور وعلى الطرق الرئيسية والفرعية وكاميرات متحرّكة يتم تزويد الدوريات الامنية بها لرصد المخالفات في المناطق الاخرى غير المغطاة بمراقبة الكاميرا الثابتة.

الأمير خالد الفيصل يتسلم تقرير حادثة شغب دار فتيات مكة.. اليوم

المصدر: جريدة المدينة السبت٣٠ يناير ٢٠١٠
/madina٢٢٠٠٧٥http://www.al-madina.com/node/

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة
يتسلم صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة اليوم تقرير لجنة التحقيق في حادثة مؤسسة رعاية الفتيات بمكة المكرمة والتي شكلتها وزارة الشؤون الاجتماعية بعد حادثة الشغب التي وقعت قبل أسبوعين. ويتسلم الأمير خالد الفيصل التقرير من وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية الدكتور عبدالله اليوسف متضمناً كافة التحقيقات التي أجرتها اللجنة مع النزيلات والعاملات والأخصائيات ومديرة المؤسسة والمرئيات والحلول التي وضعتها اللجنة والتي من شأنها الحد من تكرار هذه الحادثة مرة أخرى.
وكان الجدل قد اشتعل ابان التحقيق في الحادث اذ طالبت جمعية حقوق الانسان بضرورة تشكيل لجنة تحقيق محايدة للوصول الى نتائج اكثر شفافية خاصة وان الشؤون الاجتماعية تعد طرفا اصيلا في المشكلة من وجهة نظر الجمعية. كما اشار مدير الشؤون الاجتماعية بالمنطقة الى ان ادارته كانت على علم بشكاوى سوء المعاملة في الدار.

استحداث وحدة لحقوق الإنسان وهيكلة إدارات بهيئة الأمر بالمعروف

المصدر: جريدة اليوم الأحد ١٤٣١-٠٢-١٦هـ الموافق ٢٠١٠-٠١-٣١م العدد ١٣٣٧٩ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13379&P=1&G=5

عبدالمجيد العاصم ـ الرياض

تتبنى الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بناء علاقة متميزة مع هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان وتسعى إلى معالجة أوجه الخلل التي قد توجد وتفرضها طبيعة العمل الميداني ومباشرة التصدي لعدد من الجرائم والمخالفات بين ذلك مدير الإدارة القانونية بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ خالد بن عبد الله الشافي .وأضاف في تصريح بمناسبة (استحداث وحدة حقوق الإنسان في الهيئة) أن إيجاد كيان إداري لحقوق الإنسان ضمن التشكيلات للشؤون القانونية يجسد التحول الإيجابي نحو العمل المؤسسي المبرمج للارتقاء بإدارات وأعمال الرئاسة ورؤية قيادة الجهاز التي تقوم على الرفع من مستوى أداء الرئاسة ، فهناك جهود لإعادة هيكلة عدد من الإدارات وإيجاد أدلة ولوائح داخلية تنظم أعمالها بشكل يضمن سير آلية العمل بشكل منضبط تحدد فيه الاختصاصات والأهداف والارتباط الإداري وتشكيل الوحدات الإدارية وطبيعة عملها ، خاصة بعد موافقة اللجنة الوزارية العليا للتنظيم الإداري على تطبيق الخارطة التنظيمية للرئاسة العامة ووكالاتها وعدد من إداراتها العامة . واستعرض أبرز المهام التي تقوم بها وحدة حقوق الإنسان وهي العناية بحقوق الإنسان وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وخاصة المقبوض عليهم والمتهمون من خلال حفظ كرامتهم وتمكينهم من حقوقهم المقررة لهم شرعاً ونظاماً وتمثيل الرئاسة العامة في اللقاءات والمؤتمرات والندوات والاجتماعات المتعلقة بحقوق الإنسان على المستوى المحلي وكذلك ووضع الأسس والقواعد الخاصة بالرد على التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان الصادرة عن الجهات الدولية أو الرسمية أو الأهلية أو غيرها التي تمس أعمال الرئاسة العامة أو مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية أو قيم المجتمع وثقافته وهويته،وبيان الرأي القانوني في المسائل المطروحة في تلك التقارير وإرسال تلك الردود إلى الجهات المصدرة للتقارير، مبينا أن من المهم إيجاد مذكرات للتفاهم والتنسيق مع هيئات وجمعيات حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية والتعاون الجاد معها . وشرح الشيخ الشافي أسباب إيجاد وحدة حقوق الإنسان في الرئاسة مفيداً أن إيجاد الوحدة جاء لاعتبارات مهمة منها أن هذه المعاني مما جاءت به الشريعة الإسلامية وكفلتها وجعلت لها الحماية والمكانة، وأن النظام الأساسي للحكم وبوصفه الدستور المدون للبلاد وفقاً للمادة (٢٦) نص على حماية حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية ، وهذه الحقوق التي كفلتها الشريعة. وأشار إلى أن طبيعة عمل الهيئة له تماس ومباشرة لجملة من حقوق الإنسان خاصة فئة المتهمين والمقبوض عليهم، حيث نص نظام الإجراءات الجزائية في عدد من مواده على ضمانات وحقوق للمتهم يتعين على رجال الضبط الجنائي بما فيهم رجال الهيئة التقيد التام بها وعدم تجاوزها . وبين مدير الإدارة القانونية في الهيئة أن الدليل التنظيمي لإدارة الشؤون القانونية صدر بقرار من معالي الرئيس العام ويتضمن عشرين مادة تنظم كافة أعمال الإدارة بما فيها وحدة حقوق الإنسان بعد دراسته دراسة مستفيضة ومراجعته من قبل عدد من أصحاب الاختصاص من الأكاديميين . وتطرق إلى الجوانب التي تركز عليها وحدة حقوق الإنسان بالهيئة مبيناً أنها تركز على مشاركة عدد من العاملين في الميدان والأكاديميين في تقديم خطة سنوية تتضمن جملة من المحاور والبرامج والخطط والفعاليات يتم تنفيذها إلى مستوى الفروع والإدارات والتواصل مع الجامعات من خلال مذكرات التعاون التي وقعها معالي الرئيس العام مع عدد من الجامعات والإفادة من الكراسي البحثية للحسبة في عدد من الجامعات. وأفاد الشافي أن عمل الوحدة يتماشى بتنسيق تام مع عمل هيئة حقوق الإنسان أو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بل إن إحداث الوحدة كان مطلباً داخليا من الرئاسة ورغبة ورؤية لمعالي الرئيس العام ، وتسعى الوحدة إلى التواصل الايجابي مع الهيئة أو الجمعية لحقوق الإنسان . ولفت النظر إلى

أن الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف من أوائل من وقع مذكرة تعاون مع هيئة حقوق الإنسان ولدينا خط اتصال مباشر معهم على مستوى الإدارة العليا أو ضباط الاتصال بين الطرفين.

الشيخ الشافي: " الأمر بالمعروف" و"حقوق الانسان" تسعيان إلى علاج الخلل الميداني

المصدر: جريدة المدينة الأحد، ٣١ يناير ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/220458

واس- الرياض

أوضح مدير الإدارة القانونية بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ خالد بن عبد الله الشافي أن الرئاسة تبني علاقة متميزة مع "هيئة حقوق الإنسان" و"جمعية حقوق الإنسان" وتسعى إلى معالجة أوجه الخلل التي قد توجد وتفرضها طبيعة العمل الميداني ومباشرة التصدي لعدد من الجرائم والمخالفات.جاء ذلك في تصريح بمناسبة "استحداث وحدة حقوق الإنسان في الهيئة"، وقال: إن إيجاد كيان إداري لحقوق الإنسان ضمن التشكيلات للشؤون القانونية يجسد التحول الإيجابي نحو العمل المؤسسي المبرمج للارتقاء بإدارات وأعمال الرئاسة ورؤية قيادة الجهاز التي تقوم على الرفع من مستوى أداء الرئاسة ، فهناك جهود لإعادة هيكلة عدد من الإدارات وإيجاد أدلة ولوائح داخلية تنظم أعمالها بشكل يضمن سير آلية العمل بشكل منضبط تحدد فيه الاختصاصات والأهداف والارتباط الإداري وتشكيل الوحدات الإدارية وطبيعة عملها ، خاصة بعد موافقة اللجنة الوزارية العليا للتنظيم الإداري على تطبيق الخارطة التنظيمية للرئاسة العامة ووكالاتها وعدد من إداراتها العامة.وشرح الشافي أسباب إيجاد وحدة حقوق الإنسان في الرئاسة مفيداً أن إيجاد الوحدة جاء لاعتبارات مهمة منها أن هذه المعاني مما جاءت به الشريعة الإسلامية وكفلتها وجعلت لها الحماية والمكانة، وأن النظام الأساسي للحكم وبوصفه الدستور المدون للبلاد وفقاً للمادة (٢٦) نص على حماية حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية ، وهذه الحقوق التي كفلتها الشريعة من المعروف الذي نتعبد الله به وبإقامته.

حقوق الإنسان تدعو لفك جمود "الأخطاء الطبية"

المصدر: جريدة المدينة الأحد، ٣١ يناير ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/220314

جريدة المدينة

طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني برفع الضرر عن المتضررين من الأخطاء الطبية سواء المريض او ذويه او الجهاز الطبي. وقال : من المفترض إتخاذ الإجراءات الأولية لأي شكوى خاصة بالاخطاء الطبية قبل إحالتها الى الهيئات الشرعية مضيفا ان وزارة الصحة طبقت قواعد وتنظيمات من شأنها تحريك الجمود الذي يصيب مثل هذه القضايا . وأعرب عن أسفه الشديد لان التأخير في مثل هذه القضايا ينعكس سلبا على الأطباء انفسهم قبل المرضى فى ظل عمله اليومى مؤكدا ان الجمعية استقبلت عددا من القضايا الخاصة بالأخطاء الطبية وتتابعها بغية الوصول إلى العدالة.

مقيمة تلجأ لحقوق الإنسان لتثبيت نسب طفليها

المصدر: جريدة عكاظ لأحد ١٤٣١/٠٢/١٦ هـ ٣١ يناير ٢٠١٠ م العدد : ٣١٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100131/Con20100131330011.htm

عبد العزيز الثبيتي ـ الطائف

لجأت امرأة مقيمة إلى جمعية حقوق الإنسان، مطالبة بتعديل أوضاع ولديها اللذين تركهما طليقها (مواطن)، مجهولي الهوية، ما تسبب في تأخر دخولهما المدارس وحرمانهما من الخدمات الصحية التي ينعم بها بقية المواطنين . وعلمت «عكاظ» من المرأة أنها تزوجت من مواطن وأنجبت منه ولدين، وانفصلت عنه نتيجة خلاف حصل بينهما، لكنها اكتشفت أن زوجها السابق ووالد الطفلين لم يتقدم إلى الأحوال المدنية لتسجيل ولديه، كما لم يتخذ أي إجراء رسمي يؤكد نسب الطفلين، ما منعهما من الالتحاق بالمدارس الحكومية، أو الاستفادة من الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وكذلك تصحيح وضع إقامتها.وتتابع الأم أنها -وبجهود فردية- تمكنت من الحصول على أوراق رسمية من المستشفيات التي شهدت ولادة الطفلين، إلا أن ذلك لم يعالج لها مشكلة تجديد إقامتها كما لم يتم تسجيل ولديها في سجلات الأحوال المدنية، بالإضافة إلى عجزها عن تأمين مستقبل طفليها اللذين يعيشان على ما يقدمه لهما أهل الخير من مساعدات لا تفي بحاجتهما .وتستطرد الأم أنها تقدمت بطلبات للجهات المعنية، لتصحيح أوضاع أسرتها التي شتتها قرار طليقها، إلا أن طلباتها لم تلق اهتمام أية جهة ممن لجأت إليها، ما دعاها للجوء إلى جمعية حقوق الإنسان، التي استقبلت طفلتها الكبرى في المدرسة، بعد أن طالبت بتصحيح أوضاعها .من جانبه، أكد مصدر مسؤول في جمعية حقوق الإنسان تلقي شكوى المرأة التي تطالب فيها بتصحيح أوضاع ولديها، حسب النظام، وحصولهم جميعا على الحقوق المشروعة والمستحقة، مؤكدا أن الجمعية تنظر في الشكوى حاليا.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

مدير الإدارة القانونية في هيئة الأمر بالمعروف:

وحدة حقوق الإنسان تعالج أخطاء العمل الميداني

المصدر: جريدة عكاظ لأحد ١٤٣١/٠٢/١٦ هـ ٣١ يناير ٢٠١٠ م العدد : ٣١٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100131/Con20100131330193.htm

واس ـ الر ياض

أوضح مدير الإدارة القانونية في الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خالد بن عبد الله الشافي، أن الرئاسة تبني علاقة متميزة مع هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان وتسعى إلى معالجة أوجه الخلل التي قد توجد وتفرضها طبيعة العمل الميداني ومباشرة التصدي لعدد من الجرائم والمخالفات. وقال في تصريح بمناسبة استحداث وحدة حقوق الإنسان في الهيئة، إن إيجاد كيان إداري لحقوق الإنسان ضمن التشكيلات للشؤون القانونية يجسد التحول الإيجابي نحو العمل المؤسسي المبرمج للارتقاء بإدارات وأعمال الرئاسة، ورؤية قيادة الجهاز التي تقوم على الرفع من مستوى أدائها، مؤكدا بذل جهود لإعادة هيكلة عدد من الإدارات وإيجاد أدلة ولوائح داخلية تنظم أعمالها بشكل يضمن سير آلية العمل بشكل منضبط تحدد فيه الاختصاصات والأهداف والارتباط الإداري وتشكيل الوحدات الإدارية وطبيعة عملها، خصوصا بعد موافقة اللجنة الوزارية العليا للتنظيم الإداري على تطبيق الخارطة التنظيمية للرئاسة العامة ووكالاتها وعدد من إداراتها العامة.

واستعرض أبرز المهام التي تقوم بها وحدة حقوق الإنسان وهي العناية بحقوق الإنسان وفق أحكام الشريعة الإسلامية، خصوصا المقبوض عليهم والمتهمين من خلال حفظ كرامتهم وتمكينهم من حقوقهم المقررة لهم شرعا ونظاما، وتمثيل الرئاسة العامة في اللقاءات والمؤتمرات والندوات والاجتماعات المتعلقة بحقوق الإنسان على المستوى المحلي، والمشاركة في ذلك على الصعيد الدولي بعد موافقة الجهات ذات العلاقة، وكذلك ووضع الأسس والقواعد الخاصة بالرد على التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان الصادرة عن الجهات الدولية أو الرسمية أو الأهلية أو غيرها، والتي تمس أعمال الرئاسة العامة أو مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية أو قيم المجتمع وثقافته وهويته، وبيان الرأي القانوني في المسائل المطروحة في تلك التقارير وإرسال تلك الردود إلى الجهات المصدرة للتقارير، مبينا أن من المهم إيجاد مذكرات للتفاهم والتنسيق مع هيئات وجمعيات حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية والتعاون الجاد معها.

ونشر ثقافة حقوق الإنسان لا سيما حقوق المتهمين والمقبوض عليهم التي كفلتها الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية من خلال الندوات والدورات التي تقيمها الرئاسة وفروعها ومن خلال التعاميم اللازمة لذلك..

وشرح الشيخ الشافي أسباب إيجاد وحدة حقوق الإنسان في الرئاسة، مفيدا أن «إيجادها جاء لاعتبارات مهمة منها أن هذه المعاني مما جاءت به الشريعة الإسلامية وكفلتها وجعلت لها الحماية والمكانة، وأن النظام الأساسي للحكم وبوصفه الدستور المدون للبلاد وفقا للمادة ٢٦ نص على حماية حقوق الإنسان وفقا للشريعة الإسلامية، وهذه الحقوق التي كفلتها الشريعة من المعروف الذي نتعبد الله به وبإقامته.»

وأشار إلى أن طبيعة عمل الهيئة له تماس ومباشرة لجملة من حقوق الإنسان خصوصا فئة المتهمين والمقبوض عليهم، حيث نص نظام الإجراءات الجزائية في عدد من مواده على ضمانات وحقوق للمتهم يتعين على رجال الضبط الجنائي بما فيهم رجال الهيئة التقيد التام بها وعدم تجاوزها .

الجزيرة
Al-JAZIRAH

مدير الإدارة القانونية بهيئة الأمر بالمعروف:

وحدة حقوق الإنسان هدفها العناية بالمقبوض عليهم وحفظ كرامتهم

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد ١٦ صفر ١٤٣١ العدد ١٣٦٣٩
http://www.al-jazirah.com/81284/ln54.htm

الجزيرة - سعود الشيباني

في مسار تعزيز الاهتمام بحقوق الإنسان الذي يوليه الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبد العزيز بن حميّن الحميّن أكد مدير الإدارة القانونية بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ خالد بن عبد الله الشافي الأهداف الإيجابية الشاملة لدى الرئاسة جراء اعتماد معالي الرئيس العام الشيخ عبد العزيز بن حميّن الحميّن (وحدة حقوق الإنسان) التابعة لإدارة الشؤون القانونية في إيجاد نقلة نوعية في نشر ثقافة حقوق الإنسان والمشاركة في تقييم إجراءات العمل والتحقق من توافقها مع الشرع ثم الأنظمة المرعية التي قررت جملة من الحقوق والضمانات، مؤكداً أنه وفريق من المختصين معه يعملون في إدارة الشؤون القانونية بتوجيه مباشر من معالي الرئيس العام للتأكيد على رعاية تلك الضمانات والحقوق التي كفلتها الشريعة ثم الأنظمة وهي محل عناية ولاة الأمر حفظهم الله .

وأوضح مدير الإدارة القانونية أن الرئاسة تبني علاقة متميزة مع هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان وتسعى إلى معالجة أوجه الخلل التي قد توجد وتفرضها طبيعة العمل الميداني ومباشرة التصدي لعدد من الجرائم والمخالفات .

وأضاف الشافي أن إيجاد كيان إداري لحقوق الإنسان ضمن التشكيلات للشؤون القانونية يجسد التحول الإيجابي نحو العمل المؤسسي المبرمج للارتقاء بإدارات وأعمال الرئاسة ورؤية قيادة الجهاز التي تقوم على الرفع من مستوى أداء الرئاسة، فهناك جهود لإعادة هيكلة عدد من الإدارات وإيجاد أدلة ولوائح داخلية تنظم أعمالها بشكل يضمن سير آلية العمل بشكل منضبط تحدد فيه الاختصاصات والأهداف والارتباط الإداري وتشكيل الوحدات الإدارية وطبيعة عملها، خاصة بعد موافقة اللجنة الوزارية العليا للتنظيم الإداري على تطبيق الخارطة التنظيمية للرئاسة العامة ووكالاتها وعدد من إداراتها العامة .

وبين أن أبرز المهام التي تقوم بها وحدة حقوق الإنسان العناية بحقوق الإنسان وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وخاصة المقبوض عليهم والمتهمين من خلال حفظ كرامتهم وتمكينهم من حقوقهم المقررة لهم شرعاً ونظاماً وتمثيل الرئاسة العامة في اللقاءات والمؤتمرات والندوات والاجتماعات المتعلقة بحقوق الإنسان على المستوى المحلي والمشاركة في ذلك على الصعيد الدولي بعد موافقة الجهات ذات العلاقة، وكذلك وضع الأسس والقواعد الخاصة بالرد على التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان الصادرة عن الجهات الدولية أو الرسمية أو الأهلية أو غيرها التي تمس أعمال الرئاسة العامة أو مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية أو قيم المجتمع وثقافته وهويته، وبيان الرأي القانوني في المسائل المطروحة في تلك التقارير وإرسال تلك الردود إلى الجهات المصدرة للتقارير، مبينا أن من المهم إيجاد مذكرات للتفاهم والتنسيق مع هيئات وجمعيات حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية والتعاون الجاد معها، ونشر ثقافة حقوق الإنسان لا سيما حقوق المتهمين والمقبوض عليهم التي كفلتها

الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية من خلال الندوات والدورات التي تقيمها الرئاسة وفروعها ومن خلال التعاميم اللازمة لذلك .

وعن أسباب إيجاد وحدة حقوق الإنسان في الرئاسة، أوضح الشافي أن إيجاد الوحدة جاء لاعتبارات مهمة منها أن هذه المعاني مما جاءت به الشريعة الإسلامية وكفلتها وجعلت لها الحماية والمكانة، وأن النظام الأساسي للحكم وباعتباره الدستور المدون للبلاد وفقاً للمادة (٢٦) نص على حماية حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية، وهذه الحقوق التي كفلتها الشريعة من المعروف الذي نتعبد الله به وبإقامته، مشيرا إلى أن طبيعة عمل الهيئة له تماس ومباشرة لجملة من حقوق الإنسان خاصة فئة المتهمين والمقبوض عليهم، حيث نص نظام الإجراءات الجزائية في عدد من مواده على ضمانات وحقوق للمتهم يتعين على رجال الضبط الجنائي بما فيهم رجال الهيئة التقيد التام بها وعدم تجاوزها .

وأكد مدير الإدارة القانونية الشيخ الشافي أن الدليل التنظيمي لإدارة الشؤون القانونية صدر بقرار من معالي الرئيس العام ويتضمن عشرين مادة تنظم كافة أعمال الإدارة بما فيها وحدة حقوق الإنسان بعد دراسته دراسة مستفيضة ومراجعته من قبل عدد من أصحاب الاختصاص من الأكاديميين .

مواطن يحتجز إثباتات مقيم .. وحقوق الإنسان تتدخل

المصدر: جريدة عكاظ لأحد ١٤٣١/٠٢/١٦ هـ ٣١ يناير ٢٠١٠ م العدد : ٣١٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100131/Con20100131330029.htm

أحمد دوش ـ مكة المكرمة

تنظر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة شكوى تقدم بها مقيم باكستاني ضد كفيله، اتهمه فيها بعدم تسليمه رواتبه لمدة عامين واحتجاز إقامته وجواز سفره، ما ترتب عليه غرامات مالية.

كما يتهم المقيم الباكستاني إسماعيل محمد حسن مكتب العمل والعمال في مكة المكرمة بالمماطلة في إعطائه حقه من كفيله، رغم أنه تقدم إليه بشكوى في صيف عام ١٤٣٠هـ، موضحا أن إجراءات الهيئة الابتدائية في مكتب العمل طويلة وصعبة، بالإضافة إلى مماطلة الكفيل في حضور الجلسات للمرة السادسة، رغم أنه بين الجلسة والأخرى مدة تزيد على شهر. وتساءل المقيم عن سبب عدم اتخاذ مكتب العمل أي إجراء مقابل قضية «واضحة» ــ على حد تعبيره، مشيرا إلى أن مكتب العمل طلب إحضار الكفيل عبر شرطة المعابدة والعمدة دون أي تجاوب.

وقال إسماعيل حسن إن احتجاز جواز سفره وإقامته تسبب له بأضرار مادية ونفسية كبيرة، إذ لم يتمكن من السفر لأبنائه منذ قدومه إلى المملكة، بالإضافة إلى عرقلة تنقلاته لقضاء احتياجاته الخاصة، نتيجة افتقاده للأوراق الثبوتية، بالإضافة إلى تحمله ديونا لا طاقة له بتحملها لعدم إعطائه رواتبه لفترة طويلة.

إلى ذلك، أكد مدير مكتب العمل والعمال في العاصمة المقدسة فهد الشمري أن المعاملة أحيلت إلى الهيئة الابتدائية لفض المنازعات العمالية، وبعد النظر في القضية تأكد للجنة أن المقيم لا يعمل عند كفيله ـ كما اعترف بنفسه للجنة ـ وأنه يعمل لحسابه الخاص، مبينا أن قضيته ستحسم قريبا.

من جهته، أوضح لـ «عكاظ» مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أنه ليس من حق الكفيل أبدا احتجاز إقامة عامله، أو جواز سفره كونه وثيقة دولية، داعيا إلى إعادتهما للمقيم العامل مباشرة.

وطالب الدكتور الشريف مكتب العمل بإنهاء هذه المشكلة بسرعة وإعطاء كل ذي حق حقه دون تأخير يضر أي طرف في المشكلة.

وعن دور الجمعية في مثل هذه الحالات، قال الشريف إن الجمعية تتدخل في حال تأخير حل الموضوع، وعندها ستضطر إلى رفع القضية إلى الجهات العليا لإنهاء المشكلة.

جهات حقوقية: إنشاء حقوق الإنسان في الأمر بالمعروف يسهم في نشر الوعي

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١ فبراير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٠٣٨١٩

لاقت خطوة الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في استحداث» وحدة حقوق الإنسان»، ترحيبا من هيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان واعتبر نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد الحسين، لـ«الحياة»، الخطوة «من ضمن الخطوات الواجب توافرها في الأجهزة الحكومية، وتتوافق مع المادتين «١٣» و«١٦» من نظام الهيئة، اللتين تنصان على أنه «يجب على أجهزة الدولة تزويد الهيئة بما تطلبه من بيانات أو معلومات، تتصل بأعمالها، وذلك لأداء مهماتها المناطة بها»، وأن «تكون إدارات حقوق الإنسان وأقسامها في الوزارات أو المصالح الحكومية ذات العلاقة ضابط اتصال مع الهيئة.«

وأكد الحسين، أنّ هيئة حقوق الإنسان لديها «تنسيق مستمر مع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .«

ونفى أن يكون هناك «تضارب» بين الهيئتين في مخاطبة الجهات الحقوقية الدولية، وهي واحدة من مهام وحدة حقوق الإنسان، مستدلاً بـ «التقرير الشامل الذي يُعد من قبل هيئة حقوق الإنسان، الذي تستقي الهيئة معلوماته من الجهات الحكومية، من منطلق التعاون، وفق ما يدعو إليه مجلس حقوق الإنسان». كما رحب بتوسع الجهات الحكومية الأخرى في المجال الحقوقي، في إنشاء ضباط اتصال مع الهيئة، معتبراً أنها «تعزز دور هيئة حقوق الإنسان وعملها.«

من جانبه، رحب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، بخطوة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، معتبراً إنها «ترجمة عملية، تعكس التوجه الحديث لدى قيادة الهيئة، فيما يتعلق في الاهتمام بحقوق الإنسان، وتنمية الوعي في شكل عام، خصوصاً في القضايا التي تباشرها الهيئة والمتعلقة في طبيعة عملها.«

وأكد القحطاني، لـ «الحياة»، أن الوحدة المستحدثة «سيكون لها تواصل مع الجهات الحقوقية الداخلية، سواءً في الجمعية أو الهيئة، ما سيعود إيجاباً على أداء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في الرفع من الثقافة الحقوقية لدى المجتمع في شكل عام». وشدد على أن الجمعية «تأمل أن تكون هذه الخطوة مساعدة على توعية العاملين في قطاع الهيئة بحقوق المواطنين». وقال: «إذا كنّا ننادي بأهمية نشر ثقافة حقوق الإنسان بين المواطنين، فإنه من الأهمية بمكان أن تنشر هذه الثقافة بين العاملين في القطاعات المختلفة، وهو ما بادرت إليه الهيئة من خلال إنشائها الوحدة الجديدة .«وأشار إلى أن الوحدة الجديدة «ستساهم في استعادة الحقوق لمن يعتقد أنه انتهك حقه«، نافياً أن يكون هناك تداخل بين عمل الوحدة الجديدة في الهيئة، والجهات الحقوقية الداخلية، مستشهدا بدور إدارات المتابعة في الأجهزة الحكومية، التي تراقب عمل الأجهزة التابعة لها.

وذكر أن الوحدة المُستحدثة «ستساعد الجمعية في الرد على الاستفسارات التي ترد إليها، سواءً من جهات داخلية، أو دولية، من خلال مختصين يؤدون دوراً محدداً، بدلا من أن تتولى جهات غير مختصة في الجانب الحقوقي مهام الرد، ما قد يحول دون تحقيق الغايات المطلوبة للجهة المستفسرة». واستبعد أن تكون هذه الوحدة «منشأة للدفاع عن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». وتوقع أنه «سيكون لها أثر في إعطاء المشورة، فيما ينبغي الرد عليه في مختلف القضايا». واعتبر الهيئة «سباقة في هذه الخطة، ما سيكون له أثر إيجابي، خصوصاً في دحض كثير من الأحاديث التي تُتداول في الأوساط الإعلامية حول أدائها.«

حقوق الإنسان: الحكم يؤكد عدالة القضاء ومرجعيته الأساسية الضامنة

الجمع بين طليقي النسب فاطمة ومنصور خلال يومين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١ فبراير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٢٠١/Con٢٠١٠٠٢٠١٣٣٠٤١٩/٢٠١٠٠٢٠١٣٣٠٤١٩.htm.

محمد العنزي، خالد البلاهدي ،عدنان شبراوي ، معتوق الشريف ــ جدة ـ الدمام

أكد المحامي أحمد السديري الذي كلفته هيئة حقوق الإنسان للترافع في قضية زواج منصور وفاطمة المعروف بـ«زواج النسب» أن تنفيذ حكم المحكمة العليا القاضي بجمع الطليقين سيتم خلال يومين على أبعد تقدير.

وقال المحامي إنه لا يوجد أي أمر قانوني أو غيره يمكن أن يعيق تطبيق القرار فهو «حكم قطعي ونهائي وغير قابل للنقض والاستئناف»، مضيفا أنه لم يتسلم صك الحكم أو صورة منه «إلى الآن»، إذ ستتلقى محكمة الجوف نص قرار المحكمة العليا اليوم أو غدا وستشعر الجهات المعنية بالحكم ليطبق فورا، لاغيا بذلك الحكم السابق والقاضي بتفريق الزوجين.

وحول تفاصيل قرار المحكمة العليا قال المحامي السديري إنه تضمن أولا نقض حكم التفريق الذي أصدرته محكمة الجوف، والجمع بين الزوجين، بالإضافة إلى أن حكم المحكمة جاء لدرء الضرر على الجميع، كما سيسعى للإصلاح بين جميع الأطراف المتنازعة بالطرق المتاحة. وأوضح المحامي السديري أنه استند في دفاعه عن زواج فاطمة ومنصور في إثبات صحة نسب منصور عبر الأوراق الرسمية، التي قدمت للمحكمة العليا، وتحقيق ذلك أنهى القضية تماما وهو ما اعتمدت عليه المحكمة العليا لإقرار الحكم.

وفي شأن متصل، أفادت مديرة مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي في المنطقة الشرقية لطيفة التميمي أن المكتب لم يصله «حتى الآن» أي أمر بإطلاق سراح الزوجة فاطمة.

وقالت لـ «عكاظ»: استبشرنا خيرا بقرار المحكمة العليا، الذي قضى بنقض حكم محكمة الجوف بالتفريق بين منصور وفاطمة، استنادا إلى عدم تكافؤ النسب، معربة عن سعادتها في إعادة لم شمل الأسرة التي لم تجتمع منذ أربع سنوات.

قالت إنه مضى على فاطمة أربع سنوات في دار الرعاية الاجتماعية من منطلق إنساني لرعايتها وطفلها، وسمح لجهات رسمية بزيارتها مثل حقوق الإنسان، مؤكدة أن زوجها لم يزرها منذ دخولها الدار، كما لم تزرها ابنتها التي تعيش مع والدها.

من جهة أخرى، رأى مشرف فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن إعادة جمع طليقي النسب بعد نقض حكم تفريقهما، يؤكد عدالة القضاء ومرجعيته الأساسية كضمان لحقوق الإنسان.

ونوه الشريف بقرار المحكمة العليا في الرياض، واصفا إياه بأنه «أكثر من إيجابي»، موضحا لـ «عكاظ» أن جمعية حقوق الإنسان رصدت هذه القضية منذ البداية، وخاضت إجراءاتها النظامية حولها، إذ خاطبت العديد من الجهات المعنية بشأنها.

وأكد الشريف في الوقت نفسه، أن «شريعتنا الإسلامية شريعة حق وعدل وسلام، وتحث على تماسك الأسرة والمحافظة عليها وتعزيز ترابطها لأنها نواة المجتمع، داعيا من حاول تفريق الزوجين إلى تقوى الله».

من جهة ثانية، كشفت لـ «عكاظ» مصادر قضائية أن المحاكم الشرعية نظرت نحو ١٠ قضايا تكافؤ نسب، بينها قضيتان نظرتا في محكمة جدة. وبحسب المصادر العدلية، فإن آخر القضايا قضية الزوجين عامر ووفاء وحكم فيها بصرف النظر

عن الدعوى، فيما انتهت ٥ قضايا صلحا بعد تدخل لجان إصلاح ذات البين، ولا تزال المحاكم تنظر في ٣ قضايا لم يتسن لـ «عكاظ» معرفة تفاصيلها أو مواقع نظرها.

وبحسب المصادر، فإن ٩٠ في المائة من القضايا المتعلقة بالخلع تنتهي بطلب الطلاق لعدم تكافؤ النسب.

وبينت المصادر القضائية أنه متى ما تحقق للقاضي وجود خلافات بين الزوجين تؤدي إلى الفتنة فإن له الحق في الفصل بينهما، واستبعدت المصادر سن تشريع يمنع قبول دعاوى تكافؤ النسب في المحاكم، إذ أن التقاضي حق مكفول للجميع وكل قضية تدرس في المحكمة وفق الظروف والمعطيات المحيطة، وأضافت «التكافؤ في النسب معتبر شرعا، وله أصل في الفقه الإسلامي وهو حق للولي، لكنه حق قبل إجراء عقد الزواج، أما بعد إجراء العقد فينظر لمصلحة الزوجة، وما يترتب على فسخ النكاح من ضرر وضياع للأولاد، وخصوصا إذا كانت المرأة مرتبطة ارتباطا وثيقا بزوجها على أن تذكر ذلك للقاضي وتفيد بتمسكها بزوجها». وأضافت المصادر «لا يجوز للقاضي فسخ نكاح الزوجة، ولو حكم بذلك يرد حكمه، حتى لا تنشغل المحاكم بمثل هذه القضايا وتتمزق الأسر، أما إذا تقدمت الزوجة بنفسها وتريد فسخ النكاح لأضرار لحقت بها فلها مخالعة زوجها».

محكمة بريدة أمام خيارين: تزويج ثمانيني بالطفلة أو تطليقهما

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١ فبراير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٢٠١/Con٢٠١٠٠٢٠١١٣٣٠٢٤٥/٢٠١٠٠٢٠١٠٠٢٠١٣٣٠٢٤٥.htm.

ماجد المرشد ـ بريدة

تتجه الأنظار اليوم نحو ما ستقرره المحكمة العامة في بريدة، في قضية زواج رجل (٨٠ عاما)، على طفلة لا يتجاوز عمرها (١٢ عاما)، إذ من المنتظر أن ينطق القاضي إبراهيم العمر الحكم الشرعي في صحة الزواج الذي تحول إلى قضية رأي عام.

وفي الجلسة السابقة، استدعى القاضي الفتاة (الزوجة الصغيرة)، لسماع أقوالها وهو ما سيتم اليوم قبل النطق بالحكم.

وعلمت «عكاظ» أن المدعين سيرفعون عبر محاميهم طلب احتضان الفتاة لدى جهة محايدة مثل دار رعاية الفتيات أو أية جهة تختارها المحكمة، أثناء فترة تمييز الحكم، في حال تقديم أي من الطرفين (والد الفتاة، ووالدتها) لائحة اعتراض على الحكم وهو أمر متوقع من الطرفين، وذلك بعيدا عن أية ضغوط تمارس على الطفلة.

واستمع القاضي في جلسة الاثنين الماضي إلى مرافعة المحامي صالح الدبيبي الذي طالب فيها بفسخ عقد زواج الفتاة وإعادتها إلى والدتها المطلقة، كما طالب بمعاقبة الأب والزوج ونزع ولاية الأب عن ابنته. واستمع القاضي إلى إفادة الأب الذي أوضح وجهة نظره في تزويج ابنته، كما دافع الزوج الثمانيني عن زواجه بقبول الطفلة أن تكون زوجة له.

وهنا تدخلت الأم، بأنها لم ولن تكون راضية عن زواج طفلتها، وطلبت من والد الفتاة التريث كون البنت صغيرة.

وتابعت الجلسة جمعية حقوق الإنسان في المنطقة، كما تبنت جمعية مودة تكليف المحامي للدفاع عن حقوق الطفلة.

من جانبه، أكد لـ «عكاظ» المحامي صالح الدبيبي أنه سيصر في جلسة اليوم على مطالبه السابقة في معاقبة المتسببين في إتمام الزواج رغم عدم الكفاءة الواضحة، معتبرا أن مثل هذه الزيجات ـ رغم ندرتها ـ لا تزال موجودة وتقع في مجتمعات ذات طبيعة وثقافة بسيطة، داعيا إلى ضرورة إيجاد تشريع أو آلية ونظام يؤكد على تطبيق النصوص القرآنية بالشكل السليم.

وأشار المحامي الدبيبي إلى وجود نصوص قابلة للفهم الخاطئ، داعيا إلى إيضاحها للناس، مع ضرورة تعميق الدراسات الفقهية المعاصرة لموضوع الكفاءة وحل هذا الإشكال.

حقوق الإنسان: لا يحق لها القيام بذلك حتى لو تعرضت للتهديد

إغلاق ملف (فتاة القصيم) بتنازل والدتها

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء العدد ١٤٨٣ / ٢٠١٠-٠٢-٠٢
http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=٨٦٩٨٦

الرياض والقصيم – راكان المغيري ونصار القوسي

في تطور مفاجئ في قضية (فتاة القصيم) تنازلت والدة الطفلة (التي زوجها والدها لثمانيني) عن دعواها في الجلسة التي عقدت صباح أمس لدى إبراهيم العمر قاضي المحكمة العامة ببريدة، وبذلك تغلق قضية ظلت حديث المجتمع خلال الأيام الماضية.

وتعود تفاصيل القضية إلى حالة تزويج مواطن ثمانيني من فتاة قاصر في الـ ١٢ من عمرها في القصيم، وكان الزوج دافع عن زواجه بحجة أنه لم يخالف الشرع، في حين أن والدة الفتاة أشارت إلى قيام الزوج بإغراء طفلتها بتقديم الدمى والألعاب مهرا لموافقتها، أما المأذون الشرعي فدافع عن نفسه بعدم وجود تعليمات واضحة وصريحة تنص على عدم عقد نكاح أي فتاة دون سن (١٨) مشيرا إلى استدعائه للفتاة وسؤاله لها عن رأيها بالزواج من الرجل، فأجابت بالموافقة ووقعت على ذلك. مصادر خاصة أوضحت أن التنازل جاء بسبب ضغوطات خارجية تعرضت لها والدة الطفلة، التي شرطت للتنازل عن قضيتها تنازل والد الطفلة عن جميع الدعاوى التي قدمها ضدها.

وأوضحت الدكتورة سهيلة زين العابدين حماد عضو جمعية حقوق الإنسان في حديث لـ "شمس" أنه لا يحق لوالدة الطفلة التنازل عن حقوق ابنتها، مشيرة إلى أن تنازلها في الوقت الحالي يبين أمرين؛ إما تعرضها لتهديدات وضغوطات، أو إغرائها، وفي الحالة الأولى يجب التوجه إلى الأجهزة ذات الاختصاص وتقديم شكوى ضد من هددها، والتوجه إلى الجهات القضائية وإبلاغهم بهذه الضغوط، والتوجه إلى الجهات الحقوقية.

وأوضحت حماد أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يتوجب عليها التدخل في هذه القضية، والعمل على تصعيدها قضائيا ووفق الإجراءات النظامية المتبعة، وقالت: "سنجد صعوبة في الوقت الحالي في التعامل مع هذه القضية في ظل وجود أحد ذويها طرفا يتواصل مع الجمعية" وطالبت والدتها بالتواصل مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لمساعدتها ودعم موقفها تجاه إيقاف هذه الزيجة غير المنطقية، مشيرة إلى أن هناك مطالبات حقوقية بتحديد سن زواج القاصرات أسوة بالدول العربية الأخرى نتيجة الأضرار النفسية والصحية والاجتماعية التي تقع على القاصر في مثل هذه الزيجات، وتعد انتهاكا لطفولتها.

من جانبه أوضح المحامي خالد أبو راشد، في حديث لـ "شمس" أنه يحق لوالدة الطفلة التنازل عن القضية، ويحق لأي صاحب دعوى مرفوعة وينظر فيها القضاء التنازل عن قضيته إن لم يكن فيها حق عام، وهذه القضية الحق فيها خاص، وفي ظل وجود أركان عقد الزواج من موافقة الولي ووجود شاهدين والمهر والقبول، فهذا الزواج شرعي، مضيفا أن التكافؤ في هذا الأمر ليس هناك قوانين شرعية تحدده حتى هذه اللحظة.

وطالب أبو راشد هيئة كبار العلماء بوضع معايير لهذا التكافؤ وفقا للشريعة، في ظل اختلاف سن البلوغ لدى الفتيات، ومن ثم البدء في إصدار قوانين تحدد سن الزواج.

وتعد هذه هي القضية الثانية في منطقة القصيم بعد حالة سابقة قبل أقل من عام، تزوج فيها ثمانيني من طفلة تبلغ من العمر ١٢ عاما أيضا، وحكم القضاء بتطليقها بعد توجهها إلى هيئة حقوق الإنسان.

لماذا فجعت "الدار" بناتها؟

المصدر: جريدة الوطن الجمعه١٤ صفر ١٤٣١ ـ ٢٩ يناير ٢٠١٠ العدد ٣٤٠٩ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=٣٤٠٩&id=١٧٣٩٧=

راكان حبيب

ما كنت أنوي العودة إلى قضية إضراب فتيات دار الرعاية في مكة المكرمة مفضلا انتظار نتائج التحقيق. ولكن شدني تصريح غريب لمدير الشؤون الاجتماعية نشرته جريدة المدينة السبت الماضي قال فيه: إنه لا علاقة له بأوضاع الدار!. وأضاف أنه لم يدخل هذه الدار يوما في حياته. والذي يقرأ هذا الكلام لابد أن يستغرب هذا (النفي) ويسأل لماذا ينفي مدير الشؤون الاجتماعية علاقته بالدار خاصة بعد أن أدلى بتصريحات سابقة تحدث فيها بلسان المسؤول. ترى هل كان ذلك شجاعة منه لاحتواء الموقف.. أم إنه اختار التنصل من تبعات انكشاف الأخطاء؟

من الإنصاف أن نعيد ترتيب القضية ونضع المسميات في محلها. فالقضية ليست إضراب فتيات وليست شغبا، وإنما هي قضية (عنف) مورس ضد فتيات في مؤسسة يفترض منها أن تحتضن هؤلاء وتقدم لهن بيئة اجتماعية إيجابية تؤهلهن للحياة من جديد بعد أن لجأن إليها هربا من عنف، وبحثا عن أمان. لكن جاء الشغب ليكشف للرأي العام أن هذه الدار أساءت معاملتهن.. وصعبت ظروف الحياة أمامهن، وبالتالي لجأن للإضراب للتعبير عن (عدم قدرتهن) على تحمل المزيد، وليس للتعبير عن عنف.

لذلك إذا أردنا معرفة ماذا جرى، علينا أن نعود إلى بداية المشكلة وندرس سوء حالة الدار وظروف الإعاشة وسوء المعاملة فيها لأن ذلك كفيل بإصلاح الوضع وكفيل بعدم تكراره في أية دار رعاية مستقبلا. فهل يعقل على سبيل المثال أن تُخلط الفتيات بالجملة الصغيرات مع كبيرات السن ومع المحكوم عليهن في قضايا قتل واختطاف في دار واحدة؟ والآن بعد أن كلف وزير الشؤون الاجتماعية، وكيل وزارته بتسليم تقرير لجنة التحقيق إلى أمير منطقة مكة المكرمة، لابد من القول إن نتائج هذا التقرير يجب أن لا تكون نهائية خاصة أن أعضاء لجنة التحقيق هم من الوزارة نفسها. وحتى لا تتوه الأسباب الحقيقية، لابد من الاستماع لوجهة نظر جهات أخرى مثل هيئة التحقيق والادعاء العام وجمعية حقوق الإنسان والمدير العام السابق للشؤون الاجتماعية والاستماع إلى شكاوى الفتيات أنفسهن. وفي نفس الوقت عدم الأخذ بالآراء والأحكام المسبقة التي أطلقها بعض مسؤولي الشؤون.

هذا المسلسل برعاية..حقوق الإنسان !

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٣ صفر ١٤٣١ ـ ٢٨ يناير ٢٠١٠ العدد ٣٤٠٨ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=٣٤٠٨&id=١٧٣٩١=

بينما مازال الألم يعتصر المهتمين والإنسانيين في قضية فتاة القصيم،تلك التي تم وأد أنوثتها بعد تزويجها بثمانيني؛ يعتزم مجموعة من الممثلين السعوديين تصوير مسلسل (بدوي) في الكويت وهو "وعد لزام"، وفي الوقت ذاته يهم مخرجون من سوريا والأردن بالتجهيز لأعمال (تاريخية) لعرضها في شهر رمضان القادم، وبين هذا وذاك فإن الفنان المتألق ناصر القصبي لا يمكن أن ينسى أو يتناسى دور "فؤاد" بلهجته (الحجازية) في كل جزء من "طاش ما طاش".
وباختصار، فإن الجوانب المظلمة والمؤلمة من حياة المجتمع السعودي والتي مازال المتعارضون في منعها أو السماح بها، تختزل في حلقة واحدة أو مشهد مؤثر فقط في مسلسل كوميدي، دون أن يخصص لها عمل كامل يناقش ما يحتاجه المجتمع المتمدن،بدلاً أن يتم التركيز على النعرات أو التهريج الذي مله الجميع. ساعة وساعة،ولكن في كلتا الساعتين إما مسلسل حزين،يبكي فيه الممثل في الحلقة الأولى ثم يتوب في الحلقة الأخيرة، أو حفلات غنائية، دون أن تكون ساعة ثالثة لمناقشة قضايا الفساد والظلم وغياب حقوق الطفل والمرأة – الحقوق بمعناها الحقيقي – وهي ما لا يمكن أن تكون،في ظل غياب كتاب السيناريو المؤثرين والممثلين الجادين الذين يبحثون وراء الشهرة السريعة من خلال محاكاة (العامة) أو (النخب)، دون أن يكون هناك تركيز على مفردة (الجميع).
باب مناهج الحقوق عن المدارس، لا يعني أن نركب الموجة ولا يكون لدينا مسلسلات أو أفلام أو مسرحيات،وحتى برامج تلفزيونية معنية بهذا الأمر، وقضية فتاة بريدة التي هب الجميع للكتابة عنها أو البحث عن إشكالاتها، هي قضية متكررة في مجتمعنا بشكل يومي، قد تكون فكرة صالحة للتمثيل ويتم تمويلها من وزارة الثقافة والإعلام، ولعل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تستطيع المشاركة المادية والفكرية في هذا الأمر، وبعدها يكون مسلسل / فيلم يعرض في المدارس والجامعات حتى يكون الجميع يداً واحدة في وجه التخلف والقهر والألم، بدلاً من التسابق للفوز بأكبر جمهور يحب "المسخرة".

أيحدث هذا .. في بلد الله الحرام؟!

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه٢٩ يناير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠١٢٩/Con٢٠١٠٠١٢٩٣٢٩٧١٦.htm.

أسامة أحمد السباعي

ماذا جرى لبعض المسؤولين والمسؤولات في بلد الله الحرام (مكة المكرمة)؟.. أيعقل ما تناقلته أخبار الصحف وتقاريرها عن المآسي والمهازل، ومظاهر التعسف والتعذيب والذل التي نالت الفتيات النزيلات في دار الرعاية للفتيات في مكة المكرمة؟

فتيات جانحات تورطن في قضايا لم تشأ المحكمة أن تحيلهن إلى السجون.. بل صدرت الأحكام بإيداعهن دار الرعاية بغرض إيوائهن لحمايتهن ورعايتهن وإصلاحهن وتطهيرهن وتأهيلهن لحياة جديدة كريمة، وإعدادهن من خلال برامج الرعاية والعناية.. مواطنات سويات صالحات للاندماج في أسرهن ومجتمعهن.. بدلا من كل ذلك يواجهن في الدار العقوبات، ويتعرض للإهانة والانتقام.

* أيحدث هذا في بلد الله الحرام؟!
* هل بلغت القسوة والشدة والغلظة بالمسؤولات في الدار حد ضرب الفتيات على الوجه بقسوة؟
* كيف رضيت المسؤولات أن يعاقبن الفتيات بإيقافهن لساعات على أقدامهن تحت حرارة الشمس.. حتى وإن كانت إحداهن حاملا..!
* ألم تشعر أي من هؤلاء المسؤولات أن لو كانت الفتيات بناتهن هل كن سيعاملنهن هذه المعاملة الظالمة؟
* ما الذي يدفع المشرفات والإداريات والإخصائيات أن يسمحن بانتشار الحشرات والروائح الكريهة في الدار؟
* كيف تحملن منظر الفتاة وهي تحرم من اتصالها بذويها لتظل قابعة ذليلة فيزدنها هما وغما؟
* أليست هي دارا للرعاية؟ فكيف يحرمن الفتيات من الرعاية الصحية اللازمة، وإهمال دورات المياه حتى تطفح بمياه الصرف الصحي؟
* ما الذي يدعوهن إلى إهمال أوضاع الفتيات وامتهانهن.. لدرجة يتعرضن معها لسوء التغذية والإيذاء الجسدي والتحطيم النفسي؟
* أبعد هذا يستنكر البعض أن تشتكي الفتيات، ويحتججن، ويعترضن ويحدثن الشغب.. تخلصا من شراسة المسؤولات وسقوطهن التربوي المريع؟
* أبعد هذا ينكر البعض أن تنشر الصحافة أخبار هذه المعاملة غير الإنسانية والتي لولا الصحافة لما انكشفت المخالفات والاعتداءات ضد فتيات هن في أمس الحاجة إلى معاملة خاصة يغلفها العطف والحنان، ترفع من معنويات الفتيات وتعيدهن إلى جادة الصواب؟
*** أوليست الصحافة هي التي كشفت المستور لجمعية حقوق الإنسان.. وهي التي تسببت في حضور لجان التحقيق وتقصي الحقائق؟**
* كيف تغفو أعين المسؤولات ليلا وعيون الفتيات تقطر ألما وهوانا؟

لا مفر من التحقيق الجاد والحاسم، ولئن كان كل ذلك صحيحا.. فلا مناص من محاسبة كل مسؤول عن ما وقع للفتيات من تعذيب وإهانة، وفساد وإفساد.. ودون ذلك لن يصلح حال الدار.

طالبة الجبيل مُذنبة تستحق العفو!

المصدر: جريدة اليوم السبت٣٠ يناير ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٣٧٨&I=٧٣٣٧٦٧&G=١

عبد الله آل ملحم

كل من قرأ خبر صدور الحكم القاضي بجلد وسجن طالبة المرحلة المتوسطة بالجُبيل أحس بشيء من التعاطف معها، صياغة الخبر غير المحايدة كرست هذا الشعور، وضراوة من كتب في مناهضته أكدت ذلك، وهو ما يعني أن ثمة مؤثرات عززت تضامن القراء مع من اعتُبرت الجانية الضحية، وهو شعور متوقع وغير مستغرب في سياقه، غير أن المستغرب هو تجريم الحكم وإدانته قبل النظر في مسبباته والوقوف عليه، تماما كما موقف بعض صحفنا وكتابنا وبعض الشخصيات الحقوقية ومنها تصريح لأحد المحامين، وآخر للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، التي انساقت ـ وبكل أسف ـ وراء حفلة الدفاع عن حقوق الإنسان الجاني ونسيت حقوق الإنسان الضحية!

المستبسلون في الدفاع عن الطالبة دافعوا بعاطفة مرتجلة بعيدة عن العقلانية المطلوبة في مناقشة هذا النوع من القضايا، وأحسبهم قد أضروا بها ولم ينفعوها، فقالوا ـ وليتهم سكتوا لأن كلامهم مستفز للغاية ـ : إنها طفلة في الثانية عشرة من عمرها، ومنهم من قال : إنها في الثالثة عشرة، والمضمر في صياغة الخبر هو استدار عطف القراء، وإبراز قسوة الحكم على ذات الإثني عشر ربيعا، للخروج برأي عام ضاغط قد يستنقذ الطالبة من براثن العقوبة المحدقة بها كما في قضايا سابقة.

رئيس محكمة الجُبيل ومسؤولة بتعليم البنات هناك صرحا لجريدة الوطن وحسنا فعلا بأن الفتاة ليست طفلة كما قد قيل، وإنما فتاة كبيرة بالغة عمرها نحو عشرين عاما، وتدرس في المرحلة المتوسطة على نظام تعليم الكبيرات وليس لأنها صغيرة كما توهم المستبسلون في الدفاع عنها!

اللافت في الأمر أن الطالبة ـ وكما في تصريح المحكمة ـ أقرت بذنبها، واعترفت بما نُسب إليها، وبعد صدور الحكم أبدت قناعتها به، ولم تطلب الاعتراض عليه كما يكفل لها النظام هذا الحق، ومع ذلك فثمة من يُدين ويتدخل ويُزايد على هذه القضية التي كثر الخوض فيها حتى تناقلتها ـ حسب اليوم ـ صُحف عالمية كالديلي ميل البريطانية، التي كانت الأقرب للمصداقية حين حددت عُمر الفتاة بـ «١٨» عاما ولم تقزمه كما فعل آخرون، لكنها كانت الأبعد عن الحقيقة حين زعمت أن الطالبة أدينت لاصطحابها هاتفها المحمول إلى المدرسة، ولم تذكر أن الطالبة قد اعتدت على مديرة مدرستها بالضرب!

اليوم في تغطيتها الأخيرة الموسعة استطلعت آراء جميع الأطراف، ووضعت النقاط على الحروف، فلم يعد يخالج القارئ شك حيال معرفة الجاني من الضحية، لكني أقول وقد حصحص الحكم وأخذ طريقه للتنفيذ : كم أود لو استشعرت الطالبة فداحة خطئها، وذهبت إلى مديرتها معتذرة متأسفة. كم أود لو كانت تقرأ كلماتي لأقول لها : اعتذري ولو لم تقبل عُذركِ. اعتذري ولو كنت غير قادرة على النظر إليها. اعتذري ولو لم تصفح عنكِ. اعتذري ولو أصرت على تنفيذ العقوبة بحقك. اذهبي إليها وتقدمي نحوها وليكن بحضور زميلاتك واطبعي على جبينها قبلة أسف وندم واعتذار، لأن الاعتذار يمحو الخطايا ويداوي الجراح ويعيد للنفس اعتبارها.

أما أنت أيتها المربية الفاضلة فاقبلي عذرها إذا ما جاءتك معتذرة، علميها وغيرها أن العفو عند المقدرة من شيم الكرام، برهني بالتربية العملية ـ التي نحن أحوج ما نكون إليها ـ على أن العقوبة بالعفو هي خيار النفوس الأبية، وملاذ الكبار وأنت منهم إن شاء الله، وإذا كانت هذه الطالبة قد تعلمت من مدرستها الكثير فتذكري أنها ستنسى الكثير ولا بد، لكنها لن تنسى أبدا درس العفو هذا!

أزمة هوية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١ فبراير ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٢/٠١/article٤٩٤٦٩٦.html

د. هاشم عبده هاشم

** هل نحن مجتمع فاشل في ممارسة الديموقراطية بالصورة التي تمكننا من ممارسة حقوقنا المكتسبة بصورة طبيعية؟ !
**هذا السؤال شغلني كثيراً ..
**لاسيما في ظل حالة التناقض التي يعيشها مجتمعنا ..
**فأنت لا تكاد تعرف ..
**إن كان المجتمع يريد التطور ..
**ويتطلع إلى ممارسة المزيد من الحقوق ..
**ومجاراة دول وشعوب العالم الأخرى ..
**أم أنه يحارب نفسه ..
**ويقف أمام كل خطوة بناءة لدفع مسيرته إلى الأمام .
**ويعترض على بعض مبادرات الدولة الرامية إلى فك أقدامه من بعض'' الأغلال''..وإطلاق مواهبه..وطاقاته..وقدراته..وتمكينه من مسايرة الشعوب الأخرى..بدلاً من التصادم معها؟
**أقول هذا الكلام بعد أن اطلعت على توجه وزارة الشؤون البلدية والقروية نحو قصر التعيين بالمجالس البلدية على ثلث الأعضاء وانتخاب الثلثين ..
**وأقوله بعد أن أسفرت انتخابات العديد من الغرف التجارية بالمملكة عن بعض المفارقات..فقد جاءت بوجوه جديدة..لا نعرف كيف تمكنت من إقناع الناخبين باختيارها ..
**فيما توارت وجوه..وقامات تجارية وصناعية كبيرة..بصورة ملفتة للنظر ..
**وأقوله..في ظل الحوار الدائر حول إمكانية إلحاق المرأة بعضوية مجلس الشورى ومجالس المناطق وما في حُكمهما..بعد أن أثبتت قدرتها على أن تكون رقماً فاعلاً..وأن أنوثتها لا يجب أن تحرمها من أن تشارك - بصورة مباشرة – في تحمل أعباء المسؤولية وتطارحها مع الرجل من موقع المعرفة..والكفاءة..والإلمام..بعيداً عن النظر إليها كأنثى..لا يجب الجلوس إليها..أو النظر إلى وجهها أو التحاور معها ..
**وأقول هذا..لأننا نعيش في مرحلة عدم ثقة في أنفسنا..في سلامة تفكيرنا ..
**وأقوله لأننا نعاني من عدم رُقي في التفكير..بحيث نعيش حالة التناقض هذه..بين أن نريد ولا نريد ..
**ولست أدرى إلى متى سنظل كذلك؟ !
**ولماذا تكون حالة التناقض هذه سبباً في ارتكاب بعض الأخطاء ..
**ولماذا نعطي الفرصة للمعطلين..بأن يتقدموا الصفوف ونحن نجأر فقط بالشكوى..ونتوارى عن الأنظار..ونتدثر بالمكانة الاجتماعية..وبالأسماء الرنانة..ولا نقدم الكثير لهذا المجتمع مما هو مطلوب منا..ومفروض علينا.حتى إذا تقدمنا للترشيح لأي موقع تقافز الناس لاختيارنا..ولم يتجاهلونا نتيجة تعالينا..وترفعنا عن البحث عن الأصوات..والسعي إليها ..

**ما أتمناه الآن..ونحن نعيش هذه الحالة العجيبة أن تقوم هيئة حقوق الإنسان..وجمعية حقوق الإنسان بالتعاون مع الجامعات بدور مشترك في تقليص الفجوة بين ما يريد المجتمع..وما تريد الدولة..بل بين ما تريد فئة من المجتمع التوجه إليه..وما تسعى فئة أخرى إلى تعطيله..وربما تجريمه أيضاً ..

**ذلك أن استمرار هذه الإشكالية..سيشكّل – في المستقبل القريب- خطراً كبيراً على مجتمعنا يصعب تداركه..أو التخلص منه إذا نحن لم نتصدّ بمسؤولية وتجرد وبرغبة صادقة في أن نُخلّص بلادنا من تطور هذا الوضع من التناقض إلى التصادم بين قناعاتنا..لا سمح الله ..

***

ضمير مستتر :

(لا تحسب المجد تمراً أنت آكله
لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا)

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حق التقاضي واحترام القضاة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء٣ فبراير ٢٠١٠
http://www.aleqt.com/٢٠١٠/٠٢/٠٣_article/٣٤٤٠٤٣.html.

عبد العزيز محمد هنيدي

تحدثنا في المقالة السابقة عن أهمية إنشاء إدارات لمراقبة الجودة في جميع محاكم المملكة بكل أنواعها، مع استمرار نشاط وفاعلية إدارة التفتيش المركزي المرتبطة برئاسة مجلس القضاء الأعلى، ومن خلال تلك الإدارات يمكن مراقبة سير وسرعة حركة المعاملات والاتصالات الإدارية لضمان محاربة البطء وتأخر المعاملات، خاصة ما يتعلق بالقضايا الشرعية لدى القضاة، كما أشرنا إلى أن إدارة مراقبة الجودة من ضمن مسؤولياتها مراقبة نظافة المحكمة والتأكد من توافر الإمكانات والخدمات ودورات المياه ومواقف السيارات لمراجعي المحاكم من الرجال والنساء والمعوقين، وأن على إدارة التفتيش المركزي القيام بجولات دورية منتظمة ومفاجئة للمحاكم للتأكد من قيام المحاكم بجميع واجباتها ومسؤولياتها وعدم تأخر البت في القضايا، وذكرت أنه من أجل أن يصل القضاء إلى أعلى درجات التقدم والصلاح، لا بد من أن تكون هناك خطة لتثقيف الناس في مجال التقاضي وحقوقهم في اللجوء إلى القضاء العادل، كما توضح لهم واجباتهم في احترام القضاة، والآن نتحدث عن ذلك الجانب، فكما هو معروف فإن من أهم حقوق الإنسان الرئيسة في الحياة، هو حق التقاضي العادل الذي يلجأ إليه المظلوم حتى يأخذ حقه دون مماطلة أو تأخير إذا ثبت، إذا ما توافر القضاء العادل المستقل الفاعل، فإن كرامة الناس ستصان وستزداد ثقتهم بالقضاء، بل تزداد حركة عجلة التنمية المستدامة وتستقر الأموال في البلاد ولا تهرب للخارج بحثاً عن أمن وقضاء أكثر عدلاً وأسرع في البت والمحافظة على حق التملك، وبالقضاء العادل يطمئن الناس على دمائهم وأموالهم وأعراضهم وعقيدتهم وحرياتهم، وترتفع هامة القضاء وتُنكس رؤوس الظلمة، فلا يجدون سبيلاً لاستغلال الضعفاء الذين لا حول لهم ولا قوة في مواجهة القضاء البطيء المجامل للأغنياء الذي يسهل اختراقه ويُعاني عدم الاستقلال، وقبل ذلك يعاني عدم الخوف من الله تعالى، ومن أجل أن يكون الإنسان واعياً بحقوقه في مجال التقاضي، فإنه يجب أن تُنشر وتنمو هذه الثقافة بين الناس بواسطة وسائل الإعلام الثلاث، وبواسطة مجموعة مختارة من القضاة والمحامين والحقوقين المتقاعدين، وكذلك من تلك الفئات الذين ما زالوا على رأس العمل ويمكنهم التطوع في برنامج أو حملة ثقافة التقاضي، كما يمكن أن تكون للمشاركين في تلك الحملة مكافآت تزيد من تشجيعهم ويكونوا أكثر تفرغاً لذلك العمل، وبجانب وسائل الإعلام لنشر تلك الثقافة، فإن الندوات والمحاضرات واللقاءات والحوار والكتب والأفلام التي تنادي بنشر حقوق التقاضي، كل ذلك يساعد على نشر تلك الثقافة المهمة، ولا بد من أن نشير بكل اعتزاز وفخر إلى المرسوم الملكي الأخير، الذي قضى بنشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة، ولا شك – كما أشرت سابقاً إلى أن من أهم الحقوق حق التقاضي واللجوء إلى القضاء العادل المستقل، ومن أهم ما تشمل تلك الثقافة الموضوعات التالية: (حق العدل والمساواة)، (الحق في أن الإنسان أصلاً الذمة)، (حق المسؤولية الجزائية الشخصية)، وهذا يعني أن كل شخص يؤخذ بجريرة عمله، (شرعية الجرائم والعقوبات) أي لا يجوز اعتبار الجرم جرماً يعاقب عليه الناس إلا بعد بيانه لهم وتحذيرهم منه، (لا ينزع الاعتراف من المتهم إكراهاً)، (الإسلام يَجُب ما قبله والتوبة تَجُب ما قبلها)، و(تكريم الشهود وعدم إلحاق الضرر بهم وحمايتهم)، إلى غير ذلك من استخدام الإحسان وحسن المعاملة مع من صدرت بحقهم أحكام شرعية، ويمكن العودة للمراجع المعروفة في مجال الشريعة وحقوق الإنسان، كما يجب أن يدخل في باب الثقافة المذكورة حق المتهم ابتداءً من القبض عليه والتحقيق معه وتفتيشه وسجنه ومحاكمته، ونجد تفاصيل ذلك الحق في نظام الإجراءات الجزائية في المملكة والصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٩ في ١٤٢٢/٧/٢٨هـ. ومن الجدير بالذكر أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أصدرت كتيباً جيداً بعنوان (حقوق المتهم) ضمن سلسلة (اعرف حقوقك)، التي تحرص الجمعية المذكورة على نشر ثقافة حقوق الإنسان في أنحاء المملكة للمواطنين والمقيمين، والكتاب المذكور صدر عام ١٤٢٩هـ، وفي الحلقة القادمة (١٠٧) نكمل ما تبقى، ثم نكمل الحديث عن نظام القضاء الجديد .

تنويه: في الحلقة السابقة ذات العنوان «إدارة الجودة والتفتيش على المحاكم» التي نشرت الأربعاء الماضي، وردت عبارة «ضخ سبعة ملايين ريال لتطوير القضاء» في آخر الحلقة المذكورة، وحيث إن المبلغ الصحيح هو «سبعة مليارات ريال لتطوير القضاء» وليس» سبعة ملايين»؛ لذا لزم التنويه لهذا الخطأ المطبعي.

رئيس هيئة حقوق الإنسان يبحث ووفد حكومي أمريكي مشاكل التفتيش والتأشيرات

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٢٨ يناير ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠١/٢٨/article٤٩٣٧١٠.html

الرياض-نايف ال زاحم

بحث رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان بحضور عدد من أعضاء مجلس هيئة حقوق الإنسان في مقر الهيئة امس خلال استقباله وفداً من مجلس العلاقات الخارجية بمدينة نيويورك الأمريكية بعض الإشكالات التي تواجه المسافرين السعوديين إلى الولايات المتحدة فيما يخص جوانب التفتيش واصدار التأشيرات والحلول التي تسهم في تسهيل إجراءات السفر للسعوديين .

و تم خلال اللقاء بحث الأمور ذات الاهتمام المشترك منوها بالعلاقات المميزة التي تربط البلدين الصديقين ،كما تناول د.العيبان جهود المملكة في تعزيز وحماية حقوق الانسان من خلال التشريعات والأنظمة المقررة في المملكة على كافة الأصعدة وتطرق الوفد إلى المبادرات الدولية التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز كمبادرة السلام العربية ومبادرة حوار الحضارات والاديان والتي تحث على تحقيق السلام والتعايش السلمي بين بني الإنسان .

"الشرقية": أب يضرب طفلته حتى "الإغماء" بسبب خلاف مع أمها

المصدر: جريدة الحياة الأحد، ٣١ يناير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/103533

الدمام - رحمة ذياب

تخضع طفلة (١١ سنة)، إلى العلاج في أحد المستوصفات الأهلية في محافظة النعيرية، بعد أن تلقت ضرباً «مبرحاً» من والدها، إثر خلاف وقع بينه وبين أمها، فكانت الطفلة «أشجان» هي الضحية، حين حاولت فك الخناق بين والديها، لتضاف إلى قائمة العنف الأسري، التي تشهد تنامياً في المنطقة الشرقية.

وبدأ والد الطفلة بضربها، إلى أن أصيبت بحالة إغماء، نقلت إثرها إلى أحد المستوصفات الأهلية، بعد أن رفض نقلها إلى مستشفى حكومي، كي «لا تسجل واقعة عنف أسري ضده، ويتم استجوابه» بحسب قول الأم، التي ذكرت في حديثها لـ «الحياة»، أنها في صدد «رفع شكوى ضده، في حال لم يشعر بالذنب والندم على فعلته، لأن الطفلة ليس لها ذنب، إذ كانت تحاول فك النزاع، بعد أن بدت عليها علامات الخوف والإرباك، إلا أنها تجرأت وحاولت إبعاد والدها عني، عندما حاول إيذائي بالسكين»، موضحة أنه حاليا «خارج المنزل، بحجة أنه غير راض عن تصرفاتي، محاولا تفادي مسألة ضرب أشجان، التي لا زالت تتلقى العلاج.«

وروت الأم ما حدث من ملابسات، حتى تطور الأمر إلى وقوع العنف ضد طفلة لا ذنب لها. وتقول: «كان خلافاً عائلياً تطور إلى تلاسن وتشابك بالأيدي، وحاول تهديدي بالقتل.

وعندما عزم التنفيذ، وأعتقد أنه كان ينوي التهديد فقط، خافت الطفلة التي كانت تشاهد ما يجري، وهي تبكي، فتقدمت لإبعاده متشبثة بي، فضربها على رأسها، وبدت علامات الضرب واضحة على جسدها، وهذا ما لاحظته إحدى المعلمات في مدرستها، وفضلت أن تعطيها إجازة للراحة، وقامت بالاتصال على المنزل، لمعرفة ما حدث لأشجان، فأبلغتها بما جرى، فسارعت هي إلى إبلاغ وحدة الإرشاد التربوي، لإخضاع الطفلة إلى حلقات إرشادية متتالية، خصوصاً مع قرب الاختبارات. وأشجان لا زالت صغيرة». وذكرت المرشدة الطلابية نورة العسكر، من الابتدائية الـ٢٦ في الدمام، أن «حالات العنف الأسري التي يتم الكشف عنها في المدارس متعددة. ونحاول التواصل مع وحدة الإرشاد في الإدارة، للتعامل مع الحالات كافة، لأنه يوجد آلية لذلك بين الإشراف الاجتماعي وإمارة المنطقة والشرطة، للتبليغ عن حالات العنف. كما سيتم التنسيق أيضاً مع هيئة حقوق الإنسان، التي أصبح لها دور فاعل في المدارس، لرصد القضايا، سواءً في اللوائح التأديبية وتنفيذها، وضرب الطالبات، وإيجاد المُعنفات.«

يُشار إلى أن تقرير فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، للعام الماضي، كشف أن قضايا الأحوال الشخصية، من نفقة وطلاق وعضل زواج، أو إهمال الزوج، ورؤية الأبناء، وطلب الحضانة، أو الحرمان من الميراث، شكلت الجزء الأكبر من عدد القضايا، التي وردت إلى القسم النسائي في الفرع، بأكثر من ٨٥ حالة، تليها قضايا العنف الأسري والمدرسي ٢٨ حالة. فيما يستعد برنامج «الأمان الأسري» في هذا العام، وتزامناً مع يوم الطفل العالمي، لإطلاق خط مساندة لنجدة الأطفال المعنفين، تشارك فيه جهات رسمية عدة. ويسهل على الأم أو الأب سرعة التبليغ عن حالات العنف.

المحامي الدبيبي يؤكد مطالبتهم بفسخ العقد ونزع ولاية الأب

محكمة القصيم تعقد جلستها الثانية لقضية طفلة بريدة .. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١ فبراير ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٢/٠١/article٤٩٤٧٦٧.html

عنيزة متابعة – عبدالرحمن البقمي وبدر العتيبي

تبدأ المحكمة العامة بمنطقة القصيم اليوم الاثنين ١٧-٢-١٤٣١ه برئاسة الشيخ إبراهيم العمر الجلسة الثانية لقضية (طفلة بريدة ١٢ سنة) التي زوجها والدها برجل ثمانيني وانفردت جريدة ال(الرياض) بطرحها عبر سلسلة من المتابعات والحوارات والتحقيقات مع أطراف القضية التي أشغلت الرأي العام بعد أن اجل الشيخ العمر النظر في القضية التي تطالب والدة الطفلة بفسخ عقد النكاح ونزع الولاية من الأب لحين حضور الطفلة اليوم.. محامي والدة الطفلة والوكيل الشرعي الثاني الذي تبنت توكيله جمعية مودة لقضايا الطلاق برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت مساعد بن عبدالعزيز الأستاذ صالح الدبيبي قال ل"الرياض " سنؤكد مطالبنا بفسخ عقد النكاح ونزع الولاية من الأب ومعاقبة المتسببين في هذه القضية التي تعتبر ابلغ تشويه لبراءة الطفولة وخصوصاً أن المملكة العربية السعودية من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل، كما ابدي الدبيبي إعجابه بتفاعل الرأي العام مع هذه الطفلة واهتمام الجهات الرسمية وعلى رأسها هيئة حقوق الانسان وجمعية مودة لقضايا الطلاق .. من جانبه طالب الوكيل الشرعي الأول للطفلة وزارة العدل بإيقاع أقصى العقوبات على مأذون الانكحة الذي قام بعقد النكاح دون النظر في الأوراق الرسمية التي تثبت عمر الطفلة والاكتفاء بحديث الأب عن عمرها .

ولي العهد: أبحاث كرسي الدراسات الإسلامية المعاصرة تعالج القضايا الإسلامية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١ فبراير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٢٠١/Con٢٠١٠٠٢٠١١٣٣٠٤٠٤/٢٠١٠٠٢٠١٣٣٠٤٠٤Con/٢٠١٠٠٢٠١http://www.okaz.com.sa/new/Issues/.htm٢٠١٠٠٢٠١٣٣٠٤٠٤/Con٢٠١٠٠٢٠١.htm

ثمن صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، الجهود التي بذلت في موضوع كرسي الأمير سلطان بن عبد العزيز للدراسات الإسلامية المعاصرة في جامعة الملك سعود.

وأعرب ولي العهد عند استقباله في قصره في العزيزية أمس، مفتي عام المملكة رئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء والمشرف العام على كرسي الأمير سلطان بن عبد العزيز للدراسات الإسلامية المعاصرة في جامعة الملك سعود، ومدير الجامعة الدكتور عبد الله بن عبد الرحمن العثمان وأعضاء فريق الكرسي، عن شكره وتقديره لمفتي عام المملكة ولأعضاء فريق الكرسي على ما أبدوه من العمل الجاد والصادق لخدمة الإسلام، متمنيا للجميع التوفيق، مشيدا بالتقدم الذي حققته جامعة الملك سعود في برنامج كرسي البحث وغيره من البرامج التطويرية، وما نتج عنها من تقدم لمكانة الجامعة في التصنيف العالمي، وتحقيقها منجزات منها دخول الجامعة في قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة عالمية في تصنيف شنغهاي، مسجلة الحضور العربي الوحيد، مما يعطي دلالة واضحة أن حراك الجامعة التطويري ستكون له انعكاسات إيجابية على الوطن.

وفي بداية الاستقبال، ألقى مفتي عام المملكة والمشرف العام على كرسي الأمير سلطان للدراسات الإسلامية المعاصرة كلمة أوضح فيها أن الهدف من إنشاء الكرسي هو التأكيد على مبدأ وسطية الإسلام وسماحة أحكامه، مبينا أنه «تم البدء الفعلي في مشروع موسوعة أبحاث الوسطية الذي يعد المشروع الأول من نوعه في العالم الإسلامي، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء منه نهاية هذا العام، إضافة إلى أن الكرسي استطاع أن يستقطب في محاضراته وفعالياته كبار العلماء والمفكرين في العالم».

وعبر آل الشيخ عن شكره لولي العهد على هذه الرعاية الكريمة والدعم السخي والتوجيه السديد، لما فيه خدمة الإسلام والمسلمين في شتى بقاع الأرض.

من جهته، أعرب مدير جامعة الملك سعود الدكتور عبد الله العثمان باسمه واسم كافة منسوبي ومنسوبات الجامعة عن بالغ شكره وامتنانه للأمير سلطان على دعمه غير المحدود للجامعة، من خلال تمويله مجموعة كراسي بحثية، ومساندته في تأسيس معهد الأمير سلطان لأبحاث التقنية، ومركز الأمير سلطان لأبحاث البيئة والمياه والصحراء في الجامعة وغيرها. ونوه بالدعم الذي تلقاه الجامعة من القيادة مما أسهم في تحقيق مزيد من الإنجازات التي تخدم الوطن.

واستمع الحضور إلى توجيهات ولي العهد، وتأكيده أن الدراسات والأبحاث التي تندرج تحت عمل الكرسي ستكون بفضل الله إضافة علمية متميزة في دراسة مختلف القضايا الإسلامية ومعالجتها.

وفي نهاية الاستقبال، تسلم ولي العهد من مدير جامعة الملك سعود تقريرا عن منجزات كرسي الأمير سلطان بن عبد العزيز للدراسات الإسلامية المعاصرة خلال الفترة الماضية، كما تسلم درع التصنيف العالمي للجامعات، وتقرير مشاعر منسوبي ومنسوبات جامعة الملك سعود بمناسبة عودته لأرض الوطن، كما تسلم لوحة تحمل صورة له رسمتها إحدى طالبات الجامعة.

من جهة ثانية، استقبل الأمير سلطان بن عبد العزيز في قصره في العزيزية أمس، رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان يرافقه أعضاء مجلس الهيئة الذين قدموا للسلام عليه.

وأعرب رئيس هيئة حقوق الإنسان في مستهل الاستقبال عن تشرفه وأعضاء الهيئة باستقبال ولي العهد لهم، وقد أعرب ولي العهد عن شكره لرئيس هيئة حقوق الإنسان والعاملين فيها على ما يبذلونه من جهد في مجال حقوق الإنسان ونشر ثقافتها، متمنيا للجميع التوفيق لخدمة بلادنا.
كما التقى صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام في قصر العزيزية في الرياض أمس، أصحاب السمو الملكي الأمراء و المسؤولين وجمعا من المواطنين الذين قدموا للسلام عليه.
كذلك تشرف بالسلام على صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز في قصره في العزيزية أمس، سفراء خادم الحرمين الشريفين المعينون لدى عدد من الدول الشقيقة والصديقة، وهم؛ السفير إبراهيم بن عبد العزيز النوفل المعين لدى جمهورية جيبوتي، السفير غرم بن سعيد ملحان المعين لدى جمهورية كينيا، السفير أحمد يونس البراك المعين لدى جمهورية كوريا، والسفير منصور صالح الصافي المعين لدى جمهورية أفغانستان.
وقد هنأ ولي العهد السفراء بالثقة السامية، معربا عن تمنياته لهم بالتوفيق في أداء مهماتهم وأن يكونوا خير سفراء يمثلون دينهم ووطنهم وشعبهم، كما حملهم تحياته وتقديره لقادة الدول المعينين فيها، وأوصاهم بالحرص على تقوى الله عز وجل والعمل على تعزيز العلاقات بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة المعينين فيها.
وفي سياق منفصل، تسلم صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز رسالة من أخيه صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي العهد في دولة قطر، سلمها سفير دولة قطر لدى المملكة علي بن عبد الله آل محمود خلال استقبال ولي العهد له أمس، في قصره في العزيزية.

حقوق الإنسان تنظر شكوى ملاك مخطط المنتزه الغربي

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١ فبراير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٢٠١/Con٢٠١٠٠٢٠١١٣٣٠٤١٥.htm

عيد الحارثي ـ جدة
تنظر هيئة حقوق الإنسان في شكوى قدمها أصحاب الأراضي في المخطط ٣٠٩ المعروف بالمنتزه الغربي في أبحر الشمالية في جدة الموقوف منذ ٢٥ عاما. وأبدى الملاك بحسب الشكوى التي حصلت «عكاظ» على نسخة منها، تظلمهم إزاء منعهم من التصرف في أراضيهم التي أمتلكوها بموجب إجراءات نظامية وصكوك شرعية وتم إفراغها من كتابة عدل جدة، دون وجه حق.
وطالب أصحاب الأراضي في شكواهم تدخل هيئة حقوق الإنسان لإيجاد حلول عاجلة، خصوصا أن من بين الملاك أرامل وأيتاما حرموا من الانتفاع بأملاكهم التي خلفها لهم مورثوهم المتوفون، وعددا كبيرا من محدودي الدخل الذين توقفت أحلامهم في إقامة منازل لأسرهم بدلا من دفع مبالغ مالية إيجارات للمنازل التي يقيمون فيها.
كما طالبوا في شكواهم تنفيذ ما نصت عليه توصيات اللجنة الثلاثية المشكلة من وزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون البلدية والقروية التي أوصت بفسح ٨٧٣ صكا فرديا لأراض تعود للملاك في المخطط، وذلك حفاظا على حقوقهم.
وأبلغ «عكاظ» مصدر مطلع في هيئة حقوق الإنسان أنهم تلقوا شكوى الملاك المتضررين في المخطط ٣٠٩ وجار النظر فيها لاتخاذ اللازم.

سفير حقوق الإنسان الهولندي:

مبادرات الملك للحوار تجنب البشرية الصراعات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢ فبراير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٢٠٢/Con٢٠١٠٠٢٠٢٢٣٣٠٤٨٣/٢٠١٠٠٢٠٢٢٣٣٠٤٨٣htm.

أكد سفير حقوق الإنسان الهولندي السفير أريان هامبرغر أن المبادرات التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين في مجال الحوار بين الحضارات وأتباع الأديان تهدف جميعها إلى نبذ العنف، وتؤكد على ضرورة تجنيب البشرية التناحر والصراعات.

ونوه الوفد الذي يمثل إدارة حقوق الإنسان في وزارة الخارجية الهولندية عند زيارته هيئة حقوق الإنسان أمس، بالدور الرائد للمملكة في مجال حقوق الإنسان.

وناقش الوفد في لقاء جمعهم مع رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان في مكتبه في مقر الهيئة، عددا من القضايا الحقوقية وتبادلا وجهات النظر حول عدد من القضايا وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وحوار الأديان والحضارات والعلاقة التي تربط المملكة بهولندا.

واطلع العيبان الوفد على أداء الهيئة والخطوات التي اتخذتها من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان والموافقة الكريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين على استراتيجية نشر ثقافة حقوق الإنسان والتي تعكس الاهتمام الكبير الذي توليه المملكة لنشر هذه الثقافة بين المواطنين والمقيمين.

وصفها بأنها ضمانة لإبراء الذمة ووسيلة لحفظ الحقوق

د. القفاري لـ الرياض: إنشاء وحدة حقوق الإنسان بـ الهيئة ليس صدى لأي انتقاد

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢ فبراير ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٢/٠٢/article٤٩٤٩٨٩.html.

أكد المدير العام ومدير العلاقات العامة والمتحدث الرسمي باسم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالرياض الدكتور عبدالمحسن القفاري أن إنشاء وحدة حقوق الإنسان داخل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يأتي كجزء من إعادة هيكلة الإدارة العامة للشؤون القانونية، ونفى في تصريحه أن يكون إنشاء هذه الوحدة مرهونا بأي انتقاد سواء على المستوى المحلي أو ما يرد من انتقادات خارجية، وقال ان الهيئة تتفاعل مع أي نقد بدون النظر إلى مصدره وترحب به متى ما كان بناء .

وبين القفاري في تصريح ل "الرياض" أن إعادة هيكلة الإدارة القانونية وإنشاء وحدة حقوق الإنسان جاء وفق رؤية مؤسسية تحقق مصلحة الجهاز وتوائم مسيرته وأنشطته وفق اتجاه قانوني ونظامي متخصص، مضيفاً أن تنفيذ وبناء هذه الوحدة أتى واقعياً كمكون رئيس لمهامها، وأدوات عملها، وسلطاتها لتحقيق جميع معايير حقوق الإنسان التي وقعت المملكة على اتفاقياتها ومواثيقها والتأكد من سلامة الإجراءات التي تتخذها الهيئة في أعمالها الإدارية والميدانية بما يضمن الحقوق ويمنع التجاوز، وستكون هذه الوحدة رافداً مهماً لتحقيق التعاون الأمثل مع الهيئات المعنية بحقوق الإنسان وأداة تتبنى وجهة نظر صاحب الحق والمخالفون والمقبوض عليهم .

وذكر الدكتور القفاري أن القيام بإنشاء وحدة حقوق الإنسان جاء بناء على الاحتياج لها بوصفها ضمانة لإبراء الذمة ووسيلة لحفظ الحقوق، وتتويجاً لمسيرة التطوير التي تبناها الجهاز على يد الشيخ عبدالعزيز الحمين ووفق توجيهات ولاة الأمر .

وأضاف القفاري "معلوم أن الهيئة معنية بأن تعمل وفق أسس ومبادئ الشريعة التي تسعى للعدل والإنصاف وضمان الحقوق والمحافظة على كرامة الإنسان ولذا لا يستغرب هذا التوجه فالجهاز يسير نحو التطوير بنظرة موضوعية متجردة، ويسعى لتحقيق الأصلح للمجتمع، "مؤكداً أن الهيئة كانت من أوائل الأجهزة التي بادرت لتوقيع مذكرة تفاهم مع هيئة حقوق الإنسان .

وقال ان هناك تعاونا كاملا ومثمرا مع المسؤولين فيها وفي حقوق الإنسان واتصالات بناءة دائمة وهو ما تفخر به الهيئة لأثره الإيجابي في إنجاح العمل وتقويمه.

طليق النسب منصور التيماني يروي لـ عكاظ ٤ أعوام من العذاب:

إصرار فاطمة على رفض الحكم منحني قوة المواجهة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢ فبراير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٢٠٢/Con٢٠١٠٠٢٠٢٢٣٣٠٤٨٠/٢٠١٠٠٢٠٢٢٣٣٠٤٨٠htm.

محمد العنزي ـ الدمام

أسدلت المحكمة العليا في الرياض (أعلى سلطة قضائية في المملكة)، الستار على أشهر قضية تكافؤ نسب (منصور التيماني وفاطمة)، بنقض حكم قاضي محكمة الجوف، الذي صدر قبل أربعة أعوام وقضى بتفريق الزوجين، (رغم صحة عقد الزواج)، وجمعهما مجددا تحت سقف واحد.

كيف قضى الزوجان اللذان أجبرا على الطلاق بغير رغبتيهما، وطفليهما؟، سؤال طرحته «عكاظ» على زوج فاطمة الذي بدا أكثر الناس سعادة بقرار المحكمة العليا.

عن بداية المشكلة، يقول منصور التيماني: بدأت القضية نتيجة تعنت أحد أخوة فاطمة الذي تمكن من الحصول على توكيل من أسرته؛ لرفع دعوى قضائية يطالبني فيها بتطليق زوجتي، بحجة أنني لا أنتمي لأية قبيلة، وثمة فرق في النسب بين أسرتينا، الأمر الذي رفضته أنا وزوجتي، خاصة أن لدينا طفلة (نهى) كان عمرها أشهرا في ذلك الحين.

ويتابع منصور: «قدم أخو فاطمة دعوى في محكمة الجوف، نظرا لإقامتي في المنطقة، وبشكل عاجل بت القاضي في الدعوى وقضى بتفريقي عن زوجتي، وطالب القاضي أن ينفذ قراره فورا، وأن زوجتي دخلت العدة الشرعية حسب وضعها، وذلك في شهر يوليو في عام ٢٠٠٦م».

ويستطرد زوج فاطمة: بعد علمي بالحكم، ذهبت وزوجتي إلى جدة، وقبض علينا بتهمة الخلوة غير الشرعية، لأخرج بعدها بكفالة، وزوجتي أحيلت إلى سجن النساء في الدمام، مؤكدا أنه وزوجته واجها أياما هي الأصعب لهما على الإطلاق، «عانينا خلالها من كل أنواع الضغوط لدرجة أن اسمي وضع ضمن قائمة المطلوبين جنائيا وتعطلت جميع مصالحي الخاصة والعامة».

الطعن في الحكم

وإزاء هذا الوضع، يشير منصور إلى أنه بذل كل ما في وسعه لإلغاء حكم محكمة الجوف، مرة بالطعن في الحكم، وأخرى بتمييزه، إلا أن محكمة التمييز صدت كل محاولاتي بقرار تأييد حكم قاضي الجوف بتفريقي عن زوجتي، رغم ما أحضرته من وثائق تؤكد انتسابي لقبيلتي، إلا أن ذلك للأسف لم يفد بشيء وكانت الظروف تسيء يوما بعد يوم علي وعلى زوجتي حتى بدأت أفقد الأمل بإعادة لم شمل أسرتي، إلا أن إصرار فاطمة على مواصلتها رفض حكم التفريق «الظالم»، منحني القدرة على مواصلة مواجهة القرار الذي حول حياتنا إلى جحيم لا يطاق وعذاب استمر أكثر من أربعة أعوام.

ولادة سليمان

وفي خضم تلك الأحداث، وضعت زوجتي طفلنا الثاني وأسميناه سليمان، إذ يبلغ من العمر حاليا أربعة أعوام تقريبا، الأمر الذي زاد من تعقيد القضية وفرض سليمان علينا ضغوطات جديدة، جعلنا في حيرة من أمرنا، إذ كيف نحسم هذه القضية بشكل عاجل، وطرقنا لذلك كل الأبواب، لكنها جميعا كانت موصدة في وجهنا، رغم ما أبداه الناس من تعاطف مع قضيتنا.

فترة الاختفاء

وما زاد الوضع مأساوية، يقول منصور: اضطررت للتوقف عن عملي واختفيت عن الأنظار؛ خوفا من تعرضي لمشاكل لا أعرف حجمها، ولم يعد لي أي مصدر دخل ثابت، رغم أنني أعول طفلة وأجبرت على استلامها بعد تجاوز عمرها العامين تقريبا، إذ كانت برفقة والدتها في سجن الدمام، موضحا «أنني لم أكن أمانع استلامها، لكنني كنت أرى أنه من

الأفضل لابنتي أن تكون مع أمها، حتى لا تحرم من حنانها، لتشاركني نهى معاناتي في التنقل من مكان إلى آخر، وكنت أرعاها بنفسي في كل ما تحتاجه، إلا أنني كنت أعجز عندما تسألني عن أمها».

بداية الفرج

لم يكن أمام منصور -كما يقول- سوى طرق باب هيئة حقوق الإنسان، التي وجد منها كل اهتمام ورعاية في القضية -على حد قوله- «إذ كلف رئيسها حينذاك تركي السديري المحامي أحمد السديري للدفاع عن قضيتنا، عبر استئناف الحكم السابق، ليبدأ أمل جديد برفع القضية إلى المحكمة العليا التي قبلت الاستئناف وحكمت لصالح أسرتي وجمعتني بزوجتي وأطفالي، عندها لم أتمالك نفسي من الفرح، وشعرت أن الأرض لن تتسع لسعادتي، فقد تحققت العدالة، ولم نكن نريد شيئا سوى ذلك».

وحول علاقته بأسرة زوجته قال منصور: أريد أن أعيش مع زوجتي بسلام وأن أعوض بقدر ما أستطيع زوجتي وطفلي عن فترة الشقاء التي عشناها جميعا كل منا في مكان، مؤكدا في الوقت ذاته أنه لا يكن أية عداوة لأي أحد، حتى الذين تسببوا في كل هذا العذاب الذي كنا جميعا في غنى عنه، ويدي ممدودة لمصالحة جميع أفراد أسرة زوجتي. من جانبه، يؤكد لـ «عكاظ» محامي القضية أحمد السديري أن قضية منصور وفاطمة تعتبر الآن منتهية، وسيطبق قرار لم شملهما دون أي تعطيل، مشيرا إلى مشاركة زميله السابق المحامي عبد الرحمن اللاحم في إنجاح القضية، التي تسلمها في بداياتها.

أقصتهم عن حياة المرحلة .. (الحلقة الثالثة)

لقمة العيش تحرم الأطفال العمال من مقاعدهم الدراسية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ٢ فبراير ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٣٨١&I=٧٣٤٦١٧&G=١

تناولنا بالأمس الحلقة الثانية من ملف (عمل الأطفال)، وقد سلط الضوء فيها على الأوضاع الحياتية وكذلك النمط المعيشي للأطفال الذين حدت بهم الظروف إلى الانخراط بميدان العمل وفي مهن متواضعة من أجل الكسب المادي قبل مرحلة بلوغهم سن النضج ، وفي هذه الحلقة نقرأ لكم أهم الأسباب التي زجت بهؤلاء الأطفال إلى داخل دائرة المسئولية منزلقين وراء البحث عن العمل مقابل حفنة من الريالات تسد حاجتهم ومن يعولون في هذه السن المبكرة التي تفترض وجودهم على مقاعد الدراسة.

ومن خلال هذا التقرير، التقت (اليوم) بعدد من أولياء الأمور والمختصين في هذا الجانب، ورصدت آراءهم حول إيجاد أسباب هذه الظاهرة وما يمكن أن يتوفر من الحلول المناسبة التي تحد من تزايدها .. فإلى موجز من أهم تلك الآراء:

التضحية بمقاعد الدراسة

محمد الصالح - ولي أمر - يقول:" هناك العديد من الأطفال الذين نراهم يعملون في عدة أماكن يتردد عليها الكثير من الناس سواء في سوق الخضار أو لدى أصحاب البسطات التي تنتشر في بعض المرافق العامة وهم في أعمار صغيره قد لا تتراوح ما بين التاسعة والثانية عشر، وعند التحدث إلى أحدهم حول الأسباب التي جعلت البعض منهم يتوجهون للعمل تكتشف بأن والده متوفى وهو بذلك مجبر على توفير لقمة العيش لأسرته ووالدته باعتباره الأخ الأكبر."

وعن ظروف هؤلاء الأطفال الصعبة يضيف الصالح قائلاً :" إن البعض منهم في هذه الحالة يضطر لترك دراسته من أجل التفرغ للعمل، ومثل هؤلاء الأطفال – طبعاً - يجدون معاناة ومشقة، فهم يتواجدون خاصة في سوق الخضار أو السمك لأوقات متأخرة لا ينبغي لطفل في هذه السن أن يكون خارج البيت، ولكن بسبب ظروفهم المعيشة الصعبة جدا تراهم يضحون بوقتهم الذي يفترض لهم أن يكونوا على مقاعد الدراسة وبكل طفولتهم البريئة التي يجب أن يقضوها مع أسرهم."

شعورهم بالحرمان

أما وليد المحمود فيقول:" ما يجعل هؤلاء الأطفال ينخرطون في العمل عبر هذه المهن البسيطة و التضحية بمستقبلهم هي عندما يواجهون ظروفاً صعبة كأن يكون والدهم لا يستطيع أن يوفر لهم كل ما يريدونه، وبالتالي شعورهم بالحرمان عندما يرون أقرانهم يملكون ما لا يستطيعون هم أن يمتلكوا مثلها، وهنا يجبرون على ممارسة أي فعل من أجل الكسب، وشراء ما يحتاجونه فيما تجد الآباء يتحمسون لأبنائهم من أجل هذا الغرض"، وأشار المحمود إلى أنه ينبغي لهؤلاء الآباء حث أبنائهم على مواصلة الدراسة والتحصيل العلمي بكل جد واجتهاد، وألا يتركوا أبناءهم يمارسون هذه المهن باعتبار أن مهنتهم الرئيسة في هذه السن هي للمدرسة وليس للعمل، وبالتالي لا يفترض إجبارهم على خوض غمار العمل مهما كانت الظروف، ويعلل المحمود رأيه بأن الطفل يحتاج إلى أن يمارس طفولته بكل بساطة من خلال اللعب والتسلية سواء مع أقرانه أو منفردا، كما أنه – على حد قوله - لكل مرحلة عمرية ظروفها وحياتها وما يناسبها.

ومن واقع الحال يضيف وليد قائلاً:" إن متغيرات الحياة التي طرأت على أوساط مجتمعنا - تحديداً على بعض الأسر التي يكون مستوى الدخل لديها ضعيفا - تدفع أبناءها للعمل، فيصبح الآباء في وضع لا يحسدون عليه، ذلك لأنهم في الغالب من يجبرونهم على العمل في هذا السن المبكر.

انعكاسات نفسية أبدية

قبل الحديث عن إفرازات هذه الظاهرة على الفرد والمجتمع، استهل أسعد نمر - مرشد اجتماعي – حديثه بقوله :" إن الأطفال في كافة المجتمعات ينبغي أن يوفر لهم الكثير من المتطلبات الأساسية وهي حق العيش والتعليم والتربية السليمة

والعناية الصحية، وهذا موجود لدى أطفال مجتمعنا في الغالب، أما بالنسبة للأطفال الذين هم في مقتبل العمر وأعمارهم تتراوح ما بين التاسعة والثانية عشر و منخرطون في سوق العمل وبعدد من المهن البسيطة والمتواضعة في مجتمعنا قد يعانون من ظروف قاهرة يعيشونها والتي في الغالب هي بسبب فقر أسرهم، وهؤلاء لا يخلون من تأثيرات نفسية وانعكاسات سلبية قد تبقى ملازمه لهم على مدى حياتهم المستقبلية مثل الشعور بالحرمان من عدم قدرة أسرته على توفير ما يحتاجه الأمر الذي ينعكس في عدم رغبته لمواصلة تعليمه وإنها بالنسبة إليه شبه مستحلية، ذلك لأنه يرى أقرانه في المدرسة يعيشون حياة كريمة ومتوافرا لديهم كل متطلباتهم من قبل أسرهم."

وأضاف قائلاً :" تحمل هؤلاء الأطفال المسئولية وهمومها وما يترتب عليها من آثار في هذا السن هو من أجل كسب حفنة من الريالات، وفي هذه المهن المتواضعة التي يمارسونها إعانة على توفير متطلباتهم التي قد لا يستطيع آباؤهم توفيرها لهم خاصة إذا ما كان وضع الأسرة ومستوى الدخل متواضعين فيضطر أولئك الأطفال في هذه الحالة تقبل الأمر وأن يكونوا هم الضحية، على عكس الذي ينشأ في بيئة توفر له مقومات حياتية كثيرة."

بعيدا عن المثالية

ومن الجانب المقابل بين نمر أن المال الذي يكسبه هؤلاء الأطفال يجعلهم يشعرون بأهميتهم تجاه أقرانهم، وذلك لأنهم في هذه الحالة تتكون لديهم القدرة على شراء ما يحتاجونه من متطلبات الحياة والمرحلة دون اللجوء إلى السرقة التي قد تكون هي الطريقة الوحيدة أمامهم للتوفير، وأضاف قائلاً:" لا يجب أن نتحدث بمثالية قد يعتقد فيها البعض أن عمل هؤلاء الأطفال ناجم عن إهمال أسرهم، وبالتالي نضع اللوم على الأب أو الأم في المقام الأول، وكأنهم أحد المسببات الرئيسة خاصة إذا كان رب الأسرة غير متعلم أو أنه عاطل عن العمل، وهنا فإنه للحد من تزايد هذه الظاهرة يفترض تضافر للجهود بين الجهات الرسمية والأهلية في تفعيل اتفاقية حماية الطفل و توفير فرص الحياة الكريمة له خاصة أن المملكة من ضمن هذه الدول التي وقعت على هذه الاتفاقية التي تحمي الأطفال من العمل في سن مبكر، كما يفترض مساعدة أسر هؤلاء الأطفال من خلال توفير دخل جيد يضمن لهم حياة بلا جوع، كذلك يفترض تفعيل دور الجمعيات الخيرية ولجان التنمية الاجتماعية في تثقيف الأسرة، ويمكن ذلك من خلال ورش عمل توضح الآثار السلبية التي قد تخلفها هذه الظاهرة على حياة أبنائهم."

حقوق حماية الأطفال

إبراهيم عسيري رئيس فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية، يقول:" هناك ضوابط لتشغيل الأطفال، والسن المسموح به لممارسة العمل قد حددها نظام العمل في المملكة في المادة ١٦١ والذي ينص: بأن السن المسموح به هو ما فوق الخامسة عشر عاماً"، وبين عسيري أنه لا يجوز تشغيل أي فرد لم يتجاوز السنة الخامسة عشرة من عمره في الأعمال خاصة التي قد تعرض صحته وسلامته للخطر بسبب طبيعتها، كذلك المهن التي ترتبط بالأعمال الضارة – على حد قوله - وكذلك لا يسمح لهم بدخول أماكن العمل، وأشار عسيري إلى أن المادة ١٦٢ من حقوق حماية الطفل تنص على السماح بتشغيل أو عمل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث عشرة وخمس عشرة سنة في أعمال خفيفة على الا تكون ضارة بصحتهم أو نموهم وعلى ألا تعطل مواظبتهم في المدرسة ولا تضعف قدرتهم على الاستفادة من التعليم الذي يتلقونه.

وأكد عسيري أنه لا بد من أن يكون هناك تضافر للجهود بغية تأمين الحياة الصحية و الحماية لهؤلاء الأطفال وفقاً لحقوق حماية الأطفال حسب نص الاتفاقية التي وقعتها المملكة على المستوى المحلي والدولي في عام ١٩٩٦م والتي تنص - كما قال -: على حمايتهم وفقاً للمعاير الدولية في جميع المجالات.

العيبان يبحث مع الجليمي أوضاع الموقوفين السعوديين في السجون العراقية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٣ فبراير ٢٠١٠
/madina٢٢١٣٥٠http://www.al-madina.com/node/

ناقش رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان امس في مكتبه بمقر الهيئة مع السفير العراقي لدى المملكة الدكتور غانم علوان الجليمي عددا من المواضيع الهامة في مقدمتها وضع السعوديين الموقوفين في السجون العراقية، والسبل التي تسهم في إيجاد حلول لهذه القضية. كما ناقش الجانبان سبل التعاون بين الهيئة والجهات الحقوقية في العراق والعمل على عقد لقاءات مستقبلية لوضع آليات لهذا التعاون..

وجرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية واستعراض الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها.ونوه د. العيبان خلال اللقاء بالعلاقات التاريخية التي تربط البلدين الشقيقين وحرص خادم الحرمين الشريفين وحكومته الرشيدة على كل ما فيه خير للعراق والشعب العراقي و تنمية للعلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين.من جانبه أثنى السفير العراقي على وقفات المملكة مع شعب العراق في كل المراحل ودعمها لأمنه واستقراره.

من جانب آخر استقبل د. العيبان في مكتبه بمقر الهيئة ، المسؤولة السياسية بالسفارة الأمريكية لويزجونسون وتم خلال اللقاء بحث عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك وتركز النقاش حول جهود المملكة في مكافحة الاتجار بالأشخاص.

رئيس النادي الأدبي يطالبه بالتخلي عن مداخلة في محاضرة تقود كاتبا إلى الشرطة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٣ فبراير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٢٠٣/Con٢٠١٠٠٢٠٣٣٣٠٧٥٣/٢٠١٠٠٢٠٣٣٣٠٧٥٣.htm.

اتهم رئيس نادي الباحة أحمد حامد المساعد، الكاتب الدكتور علي محمد الرباعي بـ«الدعوة إلى التبرج»، في طلبه نقل محاضرة نسائية عبر الدائرة التلفزيونية إلى قاعة الرجال.

وطلب المساعد في شكواه للشرطة التي فتحت تحقيقا مع الرباعي صباح أمس «الأخذ على يده حتى يتخلى عن الأفكار الشيطانية التي لا توجد إلا في أذهان أعداء الدين، وعدم السماح له بدخول النادي، أو التحدث من منبره لحماية الأخلاق من الرذيلة».

ونصت شكوى رئيس النادي للشرطة «أن الدكتور علي الرباعي طلب أثناء محاضرة قدمتها منى المطرفي أخيرا في النادي بعنوان (الفخر والحزن في شعر أبي فراس الحمداني) من النادي ــ على رؤوس الأشهاد من المنطقة ــ أن يعمل النادي على إيجاد جهاز تصوير ينقل صورة المحاضرة ومن كان معها من النساء إلى صالة الرجال، لكي يستمتع برؤيتهن من غير أن يستحي من الله، ثم من الرجال والنساء المتابعين للمحاضرة بمن فيهم زوجها الموجود في القاعة».

وتضمنت أيضا قول رئيس النادي: «هذه سابقة خطيرة ودخيلة على عاداتنا وتقاليدنا وخارجة عن تعاليم الدين الحنيف، وما تفوه به المذكور ليس مقبولا».

واستجابة لطلب الشرطة مثل الرباعي للتحقيق قائلا: «ما سطره رئيس النادي من قول بأني طالبت كما يدعي بعرض صور النساء من قاعة الخنساء، مختلق وباطل».

وأضاف «كان معنا في القاعة رجال غيورون زوجاتهم وبناتهم وأخواتهم في صالة الخنساء، منهم الشاعر عبد الرحمن سابي، وزوج المحاضرة منى المطرفي، وعميد كلية الآداب في جامعة الباحة الدكتور علي الشهري، وعميد كلية التربية الدكتور ناصر علي الغامدي، وهم جديرون بالرد الفوري كونهم يسمعون جيدا، ويفقهون لغتي ولهجتي المغرقة في المناطقية».

وأبلغ «عكاظ» الدكتور الرباعي أنه سلم المحقق (سي دي) يتضمن مداخلته كاملة، وقال: «حضر زوج المحاضرة منى المطرفي وبرأني مما اتهمني به رئيس النادي، وشهد مقدم الأمسية عضو أدبي الباحة عبد الرحمن سابي أمام المحققين ببطلان الاتهام وأنه مختلق، مؤكدا حضور شقيقته لتلك الأمسية بصفتها عضو اللجنة النسائية. وأضاف «سأضع القضية بكاملها أمام وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة، وأمام رئيس هيئة حقوق الإنسان، لإعطائي حقي الأدبي والمادي».

وحمل الرباعي رئيس النادي إثبات ما ادعاه به، قائلا: «لو افترضنا أني قلت مثل هذا لوجب على رئيس النادي الأدبي أن يرد فورا، وعبر منبر النادي على ما قلت»، مضيفا «للحق قلت.. إن الحضور الرجالي كان بحاجة إلى عرض مرئي مصاحب لقراءة ضيفة ذلك المساء، لأننا كنا في تلك الأمسية كركاب طائرة مختطفة محظور عليهم الالتفات وأمامنا مسرح فارغ حتى من مقدم». وأضاف «اقترحت سابقا على مجلس الإدارة إشراك الفنون البصرية للفنون الخطابية من باب التجديد، ولقتل ملل متابعة اللامرئي، من الصحافيين من وثق قولي بالنص والتعليق مسجل بالصوت والصورة ضمن أرشيف النادي».

وفي السياق نفسه، قالت منى المطرفي التي حصلت على تسجيل من النادي لمحاضرتها: «لم أجد في المداخلة ما يشير إلى المطالبة بعرض صور النساء من داخل قاعة الخنساء».

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

الفروقات الخمسة بين طفلتي اليمن والقصيم

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٢٨ يناير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠١٢٨/Con٢٠١٠٠١٢٨٣٢٩٥٣٥.htm

ابتهال مبارك

في بداية العام ٢٠٠٨ تناقلت وسائل الإعلام العالمية قصة الطفلة اليمنية نجود علي التي زوجها أبوها إلى رجل يبلغ عمره ثلاثة أضعاف عمرها. القصة جديرة بمقارنتها بطفلة القصيم التي كتبت عنها في مقالي السابق والتي تواجه الآن إلى حد كبير نفس ما واجهته نجود اليمنية قبل سنتين، الزواج بالإكراه في سن الطفولة من رجل يفوقها عمرا بمراحل رغم اعتراض وبكاء الصغيرتين. المقارنة أسوقها هنا لأن كلتا القضيتين حصلتا في بلدين عربين مسلمين يحكمان بالشريعة الإسلامية وكلتاهما حصلتا على تغطية إعلامية واسعة وضعتنا كقراء وقارئات في قلب الحدثين وأصبحت القضيتان بشكل أو بآخر ترمزان إلى زواج القاصرات في البلدين.

وضع عائلة نجود المادي يتضح من مبلغ مهرها الذي يقارب المائتي دولار فقط، تقارير الأخبار ذكرت أن والد نجود عاطل عن العمل يعيل أسرته الكبيرة المكونة من زوجتين وستة عشر ابنا وبنتا. العبء المادي الثقيل الذي يرزح تحته أب نجود اضطره لتزويج ابنته الطفلة التي بلغت من العمر وقتها الثماني سنوات لرجل يبلغ عمره ثلاثة أضعاف عمرها والذي يدعي الأب أنه أيضا هدده بخطف الفتاة والزواج منها عنوة وقد حصل ذلك مع ابنته الكبرى فلم يشأ أن يتكرر ذات الأمر مع نجود. في حالة طفلة القصيم لا إشارة لاحتياج والد الطفلة لمبلغ المهر الباهظ البالغ الثمانين ألف ريال في الحقيقة، تصريح الأب للصحف يقول إن المبلغ محفوظ للطفلة وأنه سيبني لها به بيتا. العريس الكهل الذي يفوق الستين كما ذكرت جريدة الرياض ليس غريبا يخافه أب الطفلة أو يسعى لدفع شره بل هو من أبناء عمومة الأب ومتزوج من ثلاث زوجات فتكون بذلك طفلة القصيم البالغة من العمر اثني عشر عاما آخر عنقود زوجاته اللاتي أوضح الزوج في لقائه بجريدة الرياض بأنه تزوجهن كلهن «وهن صغيرات».

كان شرط تزويج نجود بحسب رواية الأب الذي اضطر لتزويجها من طالبها هو وعد العريس بأن لايدخل عليها قبل بلوغها السن المعقول ونضجها الجسماني وعلى هذا الأساس وافقت الطفلة حينها حيث أخبرت أنها ستظل مع أهلها إلى أن تكبر فترحل مع زوجها. ما لم تتوقعه نجود وعلى عكس الوعود كان بأن أخذها العريس إلى بيته حيث عائلته وغصبها على ممارسة العلاقة الزوجية الكاملة ضربا وإجبارا. شكوى نجود لوالديها لم تثمر رغم غضبهما وحزنهما على ابنتهما كما ظهرت الأم في الـ «سي إن إن» تقول «إن قلبها احترق على ابنتها» عندما أخبرتها باغتصابها المتكرر من عريسها بينما علق الأب أن الزوج كان قد وعدهم بعدم المساس بها ورغبته في أن تكبر مع عائلته واصفا أياه «بالوحش عديم الإنسانية.» ولكن على الرغم من ذلك جوابهما لشكوى طفلتهما نجود أن هذا «هو زوجك الآن» وأن ارضي بنصيبك. في حالة طفلة القصيم تم زواجها بعيدا عن أمها بعد طلاقها من والدها وشكوى والدتها على الأب بحرمانه من زيارتها. الأب والزوج لا يريان أي مشكلة في إجبار الطفلة على ممارسة العلاقة الزوجية كاملة على رغم صغر سنها مع رجل كهل، فالأب يصر على صحة الزواج «بنتي بالغة» مستنكرا اعتراض طليقته واصفا إياها «بالمرأة الفاشلة» بينما الطفلة حسب رواية الأم تبكي لها على الهاتف وهي تصف ليلة الدخلة معتذرة بأنها حاولت المقاومة فلم تقدر بعد أن ضربها وأرغمها، مضيفة أنها لم تقدر على المشي ثلاثة أسابيع بعد الحادثة. الزوج الكهل ينكر الضرب ولاينكر اغتصابها.

نجود طفلة الثمانية أعوام سمعت عرضيا من والديها حال تشكيها عبارة قصدا منها أنها من ضرب المستحيلات بينما رأت فيها الطفلة البريئة خلاصها قالا لها «لن نتدخل أمامك المحكمة.» سرا ذهبت نجود للمحكمة بصنعاء مستلفة ثمن الباص من عمتها. دخلت إحدى قاعات القضاء وجلست على مقعد خشبي أمام القاضي طيلة اليوم صامتة لم ينتبه لها أحد وسط الزحام وفي نهاية اليوم تنبه لها القاضي سائلا إياها: ماحاجتك ياصغيرة. أجابت أريد الطلاق، رد عليها مستغربا: أنت متزوجة؟ شاءت رحمة الله أن يرحم نجود بأن يسر لها أن تدخل مصادفة لقاعة قاض يعطف ويرفق بها. باتت حديث

الجميع ذلك اليوم وتناهت قضيتها إلى مسامع المحامية اليمنية شذى ناصر التي تطوعت للدفاع عنها «لا تخافي كوني قوية أنا معك» احتضنت كلمات المحامية الطفلة نجود وسلمت لها أمرها. أما طفلة القصيم لا توجد امرأة محامية ترتاح لها لتشرح قصتها ولم تعرف طريقها للمحكمة إلى الآن. ولكن القلوب الخيرة تحيط بها ربما دون أن تعلم صغيرتنا في القصيم بأن جمعية مودة الخيرية هناك وكلت محاميا للترافع عنها في القضية بتكليف من رئيسة مجلس إدارة الجمعية صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت مساعد بن عبد العزيز كما ذكرت عكاظ قبل يوم أمس حيث أخبرنا الخبر بتأجيل القاضي في محكمة بريدة العامة الشيخ إبراهيم العمر القضية إلى الأسبوع المقبل لغياب الفتاة عن جلسة المحكمة مطالبا بإحضارها.

عند ما بدأت قضية نجود حضرت جلسات المحكمة مع محاميتها مواجهة أباها وزوجها أمام الملأ، ولتأكيد حضور الأب والزوج لجلسة المحكمة الثانية أمر القاضي بحبسهما المؤقت حتى يضمن حضورهما للجلسة المقبلة حينها حكم القاضي بإبطال عقد الزواج من أساسه عوضا عن أن يحكم بطلاق لكي لا يعطي فرصة للزوج بتجديد الزوج كما شرحت المحامية شذى ناصر للـ «بي بي سي» حينها. «كنا محظوظين بوقوع قضية نجود في يد قاضي متفاهم، لو صادف وكانت القضية أمام قاض بوجهات نظر أكثر تقليدية متشددة لأرسل نجود إلى بيت الزوجية» أضافت محامية نجود. قضية طفلة القصيم لاتزال أمام القضاء ننتظر أن يفصل القاضي إبراهيم العمر فيها وكم أتمنى أن يأمر العمر باختلائها بأمها ولو لوقت وجيز قبل المحاكمة كي تهدئ من روعها.

بعد أن حصلت الطفلة اليمنية نجود على حريتها لم يكن ذلك نهاية المطاف بعد الحادثة بحوالي الستة أشهر أصدر البرلمان اليمني بالإجماع قرارا بتحديد سن الزواج بالسابعة عشرة. في السعودية وصفت هيئة حقوق الإنسان زواج القاصرات العام الماضي بعد تغطية الإعلام لعدد من القضايا المشابهة بـ«التجاوز اللا إنساني» وفي أبريل العام الماضي نشرت الوطن على لسان وزير العدل الدكتور محمد العيسى الشروع في إعداد تنظيم جديد لزواج القاصرات في المملكة.

آمل أن تحمل لنا جلسة الإثنين المقبل من محكمة بريدة العامة على يد القاضي الشيخ إبراهيم العمر قرارا حاسما ليشكل سابقة قضائية تحمي طفلاتنا من الجور والجهل. عيوننا معقودة على محكمة بريدة والأمل كبير بفضيلة الشيخ القاضي إبراهيم العمر وبوزارة العدل لتشريع تطبيق النظام الجديد

ختم العمدة

المصدر: جريدة اليوم الجمعه ٢٩ يناير ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٣٧٧&I=٧٣٣٦٣٤&G=١

عبدالله الراشد

•أن تشعر بأنك بلا قيمة في عين الآخرين حتما ستكون الدنيا حينها برداء أسود. تلك هي الصورة الكئيبة التي وجدتها في عين أبو مبارك الثلاثيني المثقل بالهموم ، طرق باب مكتبي ، نصف ساعة قضيتها معه لم تخلو من الهول وإحساسي بالصدمة العنيفة.

•قال: « تم العفو عن شقيقي ، ذهبت الى السجن لكفالته ، أربعة عشر عاما من العمل في مؤسسة حكومية لم تشفع لي ، جلبت لهم ورقه تؤكد بأنني موظف حكومي إلا إنها لم تكف ، غضبت أمام السجان فقد كان يتحدث لي بعلو لا يطاق ، أخبرته بأنه إن لم ينصفني سأذهب لهيئة حقوق الإنسان ، ضحك بوجه ساخر!

•ارتشف أبو مبارك بعض قطرات الماء البارد وأكمل «، الى اين اذهب ؟، ورقة الإفراج كتب فيها تختم و تصادق إما من جهة عملي أو « العمدة «، والسجان يريد الاثنين معا , !! كنت قد ذهبت في اليوم السابق الى مكتب العمد في شرطة الحي ، حظي التعيس لازمني , عمدة الحي الذي اقطن فيه أحيل على التقاعد ولم يضع النظام له بديلا ، كرسيه فاغر وفارغ ، الحقوق يضرب بها عرض الحائط وعين الرقيب ربما غافلة أو تنعم في سبات عميق.

•بكى العم أبو مبارك كطفل فقد الإحساس بالحياة ، عاد لسرد حكايته قائلا» احد العمد طلب مني «صك بيت « لإثبات سكني!!! حتى يوقع على ورقة الكفالة ، أطلعته على عقد إيجار شقتي البالية ، قال « لا ماهذا هالكلام «شف لك «شخص اعرفه « ، ٩٠ بالمائة من قاطني الدمام يسكنون الشقق من أين اجلب له صاحب ملك وأنا العبد الفقير الى ربه ؟ ، ضابط طيب الوجه سلمني ورقة ، طلب مني الذهاب لنائب السجان عله يكون لي خير معين ، لم اجد أي معين أمامي، النائب لم يكن في مكتبه.

•ذهب العم أبو مبارك، تركني في مكتبي اتأمل في الإجراءات والتعقيدات التي واجهها لمجرد إخراج شقيقه من السجن ، كان يشير الى ان تعليمات الإفراج عن السجناء المشمولين بالعفو لا اثر لها على جدران ادارة السجن وهي غامضة و « مزاجية. !«

•غادرت مكتبي على الفور ، وصلت الى منزلي بعد ان اجتزت شوارع الدمام التي لم تعد صالحة للاستخدام الآدمي ، الطريق مغلق ، دخلت الى الحي الذي اقطن فيه بعد عناء طويل ، تساءلت حينها , أمين البلدة كيف يسير بسيارته في هذا الزحام بعد إغلاق النفق العظيم ، ضحكت على نفسي وأنا أتمتم « يمكن يروح بطياره عمودية ليش لا !!». النظام في شوارعنا فوضى عارمة تماما كما هي الانظمة الغائبة عن الحضور في مرافق الدوائر الرسمية.

•أطفأت محرك السيارة ، هاتفي النقال يرن ، كان العم مبارك على الخط ، عادت إليه البسمة فقد كان يطلق العنان لأوتاره الصوتية في أذني ويقول « الحمد لله يا أبو ثامر ، شقيقي سلمان أطلق سراحه ، يبدو بان الكفالة قبلت إذ تم اطلاقه بعد « صراخي» في حضرة السجان المصون ، دعا أبو مبارك « اللهم ساعد أم رفعت يديها «وقالت وهي تبكي « اللهم أطلق سراح ابني واجعله بين يدي»، اللهم سهل الإجراءات على المهمومين في صفوف الطوابير والمحاولين لمعرفة الانظمة الغامضة التي لاتسير الا بأهواء رفقاء الكراسي والرتب والمراتب ، «آمين .«

•خارج الحدود

•إياك و إنكار الحقائق، تعامل مع محيطك بوعي ، تعامل مع الواقع دون مكابرة حتى لا تقلب الطاولة عليك.

•عين السطوة والظلم عمياء لاترى فيها الا نفسك وشخصيتك المهزوزة ،احذر من دعوة المظلومين فهي لباب السماء تصعد دون ان يقال لها ارجعي.

•من ارتضى الضرر لغيره ، سيكون خاسرا في النهاية ، ادعم من يعمل معك ومن يكون في محيطك ، القيادة لا تعني ان تكون» بعبع «للجميع.

فاطمة ومنصور ويوم مشهود

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، ١ فبراير ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٢٠٦٧٤/madina

أ.د. سالم بن أحمد سحاب

أجمل ما قرأت صباح الأمس بل هو من خير ما قرأت منذ شهور طويلة كان القرار السليم العظيم (العادل) الذي ألغى حكماً قضائياً سابقا أمر بالتفريق بين زوجين متحابين لهما طفل وطفلة، بناء على ما أسمته مذكرة الاستئناف (أدلة مهلهلة) وابتعاداً عما هو في الواقع (أدلة قاطعة) لا تجيز التفريق بينهما.

شكراً أولاً لخادم الحرمين الشريفين الذي أجاز إعادة النظر في القرار المجاز أنذاك من هيئة التمييز قبل اعتماد النظام القضائي الجديد الذي يتيح التقدم للمحكمة العليا التي أنشئت حديثا، فكانت بحق فتحاً ونصراً للحق ودحراً للجور والظلم.

وشكراً للمحامي أحمد السديري المكلف من هيئة حقوق الإنسان التي هي الأخرى جديرة بكل تقدير وتكريم واحترام، فتلك ستظل نقطة مضيئة في مسيرتها الشريفة، ليس لصالح هذه القضية فحسب، وإنما لأنها تؤصل لما بعدها من قضايا مشابهة تعود بنا للأسف إلى عصر ما قبل الإسلام، الذي رفع من شأن الإنسان تكريماً وتكويناً وتفضيلاً، ثم فاضل بين الإنسان والإنسان بالتقوى لا غير.

ثم تعظيم سلام للسيدة فاطمة العزاز ولزوجها منصور ابن الأصل والحسب والنسب، فهما لم يفرطا في حقهما المشروع، وفي بيتهما الهانئ، وفي حبهما الكبير، وفي صغيريهما البريئين، ولم يضرب اليأس قلبيهما فصبرا وصابرا وعلما أن مع العسر يسرين، وأن الحق مهيمن ولو بعد حين.

هذا الحكم القوي الناصع يمهد لما بعده، ويرسم خطاً فاصلاً ومعلماً واضحاً لكل من تسول له نفسه الدعوى بدعوى الجاهلية خاصة بعد التحام الأسرة وقيام البيت ونشوء الذرية. وهذه المذكرة التي أعدت للاستئناف بما فيها من حيثيات وأدلة، واستشهادات وأقوال.. جديرة بأن يدرسها قضاة الأحوال الشخصية، وأن ينتقدوها إن شاءوا تمحيصاً لها وتطويراً لتكون نبراساً تسير على هديه مجالس القضاء إحقاقاً للحق ورداً للدعاوى التي لا تنطلق إلا من شكليات ليس لها أصل في الحياة المدنية المعاصرة كما في مبادئ الإسلام الخالدة.

وأما إخوة فاطمة فقد آن أوان قبولهم لكلمة المحكمة العليا، بل وإذعانهم لها، والاعتذار لفاطمة عما سببوه لها من حرج وعنت ومشقة بل وجروح غائرة في النفس والقلب.

يوم العدالة.. يوم منصور وفاطمة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١ فبراير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٢٠١/Con٢٠١٠٠٢٠١١٣٣٠٣٢٩/٢٠١٠٠٢٠١٠htm.

حمود أبو طالب

إذا كانت الصحف تصدمنا كل صباح بكثير من الأخبار السيئة فإنها زفت إلينا يوم أمس خبرا من أجمل الأخبار، خبرا انتظرناه وحلمنا به طويلا لكي ينهي مأساة إنسانية عبثية عصفت بأسرة وادعة وفرقت شملها وجعلتها تعيش أسوأ اللحظات طوال أربع سنوات لا يعرف كوابيسها سوى ضحاياها: منصور التيماني وزوجته فاطمة العزاز وزهرتيهما نهى وسلمان.. اليوم بإمكاننا أن نقول بثقة أن قضاءنا دخل فعلا مرحلة الإصلاح، وأن العدالة ستصل إلى المظلومين. والحقيقة أن المشكلة لم تكن في القضاء بشكل أساسي وإنما في بعض القضاة الذين عرفوا شيئا وغابت عنهم أشياء كثيرة.. أربع سنوات منذ انطلاق شرارة القضية الجائرة التي وصل صيتها أصقاع الأرض وتحدث عنها الإعلام العالمي وأشار إليها زعماء دول ونددت بها كل المؤسسات والهيئات الحقوقية الدولية واستهجنها كل من لديه حس إنساني. قضية استهلكت من السجال والجدل ما لم تستهلكه قضية أخرى، ودخل على خطها جهلة ومزايدون وظفوها في خدمة أجنداتهم وخصوماتهم، وأصبحت معيارا لتصنيف من عارضها واحتج عليها وطالب بمراجعة الحكم الصادر فيها. قضية شوهت المجتمع السعودي ومؤسسته القضائية بسبب اجتهاد خاطئ لم يقم اعتبارا لحقيقة أن الشريعة الإسلامية هي منبع الحق والخير والعدالة والرحمة والإنسانية. آلمتنا كثيرا قضية هذه الأسرة وأحرجتنا ونبتت على أطرافها كثير من الأسئلة المتوجسة عما يمكن أن يحدث مستقبلا إذا لم تتم مراجعة الحكم الصادر فيها.. أربع سنوات والزوجة الوفية صامدة ومتسلحة بالأمل، تحتضن ابنها في دار الحضانة وتواجه التهديدات بشجاعة الواثقة من رحمة الله، بينما زوجها يواجه بؤس الحياة ومرارتها مع ابنته التي تكويه كل يوم بالأسئلة المتخثرة على شفتيها ووجنتيها.. كل يوم يشرق مع شمسه بصيص الأمل لكنه ينطفئ مع غروبها، حتى أشرقت شمس الأربعاء الماضي تحمل في ضوئها ضوء العدالة بصدور قرار المحكمة العليا القاضي بنقض حكم محكمة الجوف المؤيد من محكمة التمييز بالتفريق بين الزوجين بحجة عدم تكافؤ النسب.. ومن يقرأ تصريح المحامي أحمد الخالد السديري الذي قدم الطعن في الحكم إلى هيئة حقوق الإنسان التي أحالته إلى المقام السامي الذي أحاله بدوره إلى المحكمة العليا، من يقرأه سيجد تفنيدا لأخطاء فادحة تضمنتها حيثيات الحكم، وقصر نظر وضحالة معرفية للذي أصدره. والمحزن أن بعض المحسوبين على العلم الشرعي كانوا ينافحون عنه في منابر إعلامية ولا يقبلون أية وجهة نظر أخرى حوله. وقد استند عليه بعض الأشخاص لتقديم دعاوى مماثلة للتفرق بين أزواج آمنين مطمئنين، وكادت تحدث كوارث أخرى لولا لطف الله..لا بد أن نثق في أن العدالة لا بد أن تهبط وإن تأخرت قليلا، وها هي تأتي من خلال محكمة يتولى مسؤوليتها أهل علم وشجاعة على الصدع بالحق، وضع مليكنا العادل ثقته فيهم حين أحال القضية إلى ذمتهم.. شكرا لمنصور وفاطمة لأنهما البطلان الحقيقيان بإصرارهما وصمودهما وصبرهما وتحملهما كل المتاعب، شكرا للمحامي السديري الذي بذل جهدا تكلل بالنجاح، دون أن ننسى جهد زميله المحامي عبدالرحمن اللاحم الذي تبنى القضية في بدايتها بشجاعة قانونية وأخلاقية كبيرة رغم المتاعب التي واجهها. والشكر لكثير من ناشطي وناشطات المجتمع، وكثير من الزملاء والزميلات في الصحافة والإعلام الذين رفعوا أصواتهم مطالبين برفع الظلم وتحقيق العدل..

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

درس فاطمة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٣ فبراير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٢٠٣/Con٢٠١٠٠٢٠٣٣٣٠٧٧٢.htm.

عبدالله حسن العبدالباقي

أخيرا وبعد طول انتظار ومعاناة نقضت المحكمة العليا في الرياض حكما أصدرته محكمة الجوف قبل أربع سنوات وثمانية أشهر والذي قضى «بفسخ عقد زواج المدعى عليه (منصور التيماني) من المرأة (فاطمة العزاز) وعليها العدة الشرعية حسب حالها اعتبارا من تاريخ الحكم، ويشمل هذا الحكم التنفيذ المعجل بحيث يفارق المدعى عليه المرأة».

فاطمة ومنصور ـ لمن لم يتابع القضية ـ هما زوجان على سنة الله ورسوله، تم زواجهما بموافقة الوالد وأثمر زواجهما طفلة (نهى) وطفل (سليمان)، لكن إخوانها غير الأشقاء قدموا دعوى التفريق بينهما تحت حجة ومبرر «عدم تكافؤ النسب» مستغلين مرض الوالد في بداية السجال القضائي، لكن فاطمة وزوجها بالطبع رفضا هذا الحكم وبدأت رحلة المعاناة والمطاردة من قبل «الإخوة»، حيث انتقل الزوجان من الجوف إلى القصيم والخرج، وتم «ضبطهما» في جدة في «خلوة غير شرعية»، مما أدى إلى سجن فاطمة في الدمام لمدة عام ثم رفضت فاطمة العودة إلى بيت أهلها وفضلت المكوث مع خالها في الخرج، وبعد مرور شهر أخذت عنوة إلى بيت إخوتها لكنها رفضت وفضلت اختيار العيش بين السجينات هي وطفلها سليمان الذي كان رضيعا في دار الرعاية الاجتماعية في الدمام، رافضة الخروج إلا بيد زوجها ومع عائلتها الصغيرة.

لقد تحولت هذه القضية إلى قضية رأي عام محلي وعربي ودولي، وتحدث عنها الكثير من الكتاب والكاتبات بالطبع، وتحولت إلى دراما تلفزيونية وتناولتها التقارير الحقوقية العربية والدولية التي تناقش أوضاع المرأة في بلادنا ولا حاجة بنا إلى إعادة تلك النقاشات التي تناولت القضية من منظور إسلامي ومن منظور حقوقي وإنساني، فالأمر غاية في الوضوح (لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى)، والحكم يفرق بيتا تسوده المودة والرحمة والحب تحت مبرر عدم تكافؤ النسب. النبي (صلى الله عليه وسلم) يفضل بلال الحبشي (رضي الله عنه) على أبي لهب عمه الذي تبت يداه وهؤلاء يفرقون زوجين متراضيين متحابين لأن الزوج لا يرقى إلى نسب قبيلة الزوجة!

لكن إصرار فاطمة على موقفها هو من حرك الأمور لتعاد إلى نصابها الفعلي، وانبرى المحاميان الباهران عبد الرحمن اللاحم وأحمد بن خالد السديري لتبني قضيتها وتم رفع الطعن إلى هيئة حقوق الإنسان أثناء رئاسة تركي السديري، وتم إعداد مذكرة استئناف إلى خادم الحرمين الشريفين عن طريق الهيئة وقد وجه ــ أيده الله ــ بإحالتها إلى المحكمة العليا من أجل إعادة النظر في القضية. وأخيرا وبعد مرور ما يقارب الخمس سنوات ها نحن نحتفي بنقض الحكم وإبطاله الذي أصدرته محكمة الجوف بتطليق الزوجين، وبذلك أصبح الحكم ملغى، وحكم المحكمة العليا نهائيا لا يمكن الطعن فيه، لأن تطليق الزوجين هتك للشرع وإهدار للعدالة كما جاء في مذكرة الاستئناف.

ما هو الدرس الذي يمكن أن تتعلمه المرأة في بلادنا من هكذا قضية؟ علينا هنا أن نتعرف على حقيقة أساسية تتمثل في إصرار فاطمة على حقها الطبيعي في الاختيار وتحملها عناء المطاردة والسجن الإلزامي والاختياري في سبيل تحقيق هدفها، إنها لم تتصرف على أساس أنها «ناقصة عقل ودين» كما يروج البعض، بل إنها رأت في ذاتها إنسانا له كامل الأحقية في تحقيق وتحديد مصيره بذاته بكل عزم وإصرار وصبر متواصل وتفاؤل لم ينقطع، ورغم أن هناك الكثير من الأيادي التي امتدت لتساعد وتدعم من ضمنها المحاميتان البارزتان والناشطتان فوزية العيوني وإبتهال المبارك إلا أن أي دعم لا يمكن أن يكون ناجعا لو لم تكن هناك إرادة صلبة لدى فاطمة لمواصلة الطريق، وهنا لابد من التنويه بوالد الجميع خادم الحرمين الشريفين الذي اقتنع بضرورة إعادة النظر في هذه القضية.

الدرس الآخر الذي على مجتمعنا وتشريعاتنا وقوانينا أن تعيد النظر فيه هو قضية الولاية التي يمارسها طفل صغير على أمه أو أخته فقط لمجرد أنه ذكر وهي أنثى، هذه الولاية التي سمحت لإخوة فاطمة الذين ما زالوا حسب تصريح أخيها مصرين على رفض الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا ونيتهم نقضه والاعتراض عليه بالطرق القانونية («عكاظ» ــ ٢٠١٠/١/٣١)، هذه الولاية التي تجعل من المرأة في بلادنا سواء كانت عالمة أو طبيبة أو حتى أما تحت رحمة من أنجبت وربت أو تحت رحمة أب لا يعرف عن الأبوة إلا الامتلاك والتحكم وهذا ما يجعل من مجتمعنا يغص بقضايا عضل الفتيات وقضايا الطلاق الذي تزداد نسبته يوما بعد يوم وقضايا الفساد وغيرها المرتبطة كل الارتباط بقضية الولاية التي تحرم المرأة من كونها ذات إنسانية بشرية عاقلة ومستقلة لها ذات الحقوق وعليها نفس الواجبات شرعيا وقانونيا وإنسانيا، فهل نحن فاعلون.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الفتاوى الشرعية والأحكام القضائية ستؤخذ في الاعتبار

..رئيس اللجنة الأمنية في الشورى أبو ساق ل عكاظ:

دراسة زواج السعوديين من أجنبيات ستكون شاملة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٢٨ يناير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠١٢٨/Con٢٠١٠٠١٢٨٣٢٩٤٩٩.htm.

نعيم تميم الحكيم – جدة

تجتمع اللجنة الأمنية في مجلس الشورى الأيام المقبلة لمناقشة دراسة زواج السعوديين من أجنبيات والعكس.

وقال رئيس اللجنة الدكتور محمد أبو ساق في اتصال هاتفي مع «عكاظ»: «سنراعي جميع الجوانب الشرعية بما فيها الفتاوى الصادرة حول هذه القضية والآراء القانونية والاجتماعية، ولن تخرج الدراسة من تحت القبة إلا وهي شاملة، وتحاول أن تحل كل المشاكل التي كانت تحدث في الماضي من جراء اقتران السعوديين بغير السعوديات والعكس».

ويشير الدكتور أبو ساق إلى أنه سيؤخذ في الاعتبار عند مناقشة الموضوع فتاوى العلماء والأحكام القضائية والقانونية الصادرة في ذلك، إضافة إلى الاطلاع على تشريعات الزواج من أجنبيات في دول العالم، وكذلك حالات الزواج التي ربطت السعوديين بأجنبيات خارج المملكة من خلال سفاراتنا في الخارج، موضحا أن اللجنة ستطلع على عدد من الحالات الواقعية لمعرفة تفاصيلها على أرض الواقع، بإحضارهم إلى المجلس، إن أمكن، والاستماع لهم للخروج برؤية موحدة عادلة حول هذه القضية، حتى تكون الدراسة ملائمة للزمان والمكان، مبينا أن من المبكر الحديث عن نتائج معينة عن الدراسة طالما أنها مازالت في طور التكوين.

عقوبة اجتماعية

من جانب آخر يؤكد القاضي في المحكمة الجزئية في الرياض الدكتور عيسى الغيث أنه لا يوجد نص شرعي ولا قانوني في أي بلد يحرم الزواج من أجنبيات، مع أن بعض الدول تضع عقوبة اجتماعية لمخالفي العادات والعرف الاجتماعي، مشيرا إلى أن المدعي العام له أن يطالب بالتعزير إذا كانت القضية كبيرة وتمس المصلحة العامة، مبينا أن «مثل هذه القضايا لا تنتهي في الغالب بالمحاكمة القانونية، وإنما لدى الجهات الامنية إلا إذا دخلت هذه الزيجة في إطار مخالفة الدولة».

وكان المستشار في الديوان الملكي الشيخ عبدالمحسن العبيكان قد حرم في حديث سابق لـ «عكاظ» زواج السعوديين من أجنبيات بدون تصريح لما يخلفه من مآس اجتماعية.

أطفال السعوديين

وكان مجلس الشورى قد رفض إعادة النظر في ضوابط زواج السعوديين من الخارج بما يسهم من تخفيف الآثار السلبية لظاهرة الأطفال السعوديين في الخارج من أب سعودي وأم غير سعودية، وأسقط الأعضاء التوصية التي قدمتها لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب إبان دراستها لظاهرة الأطفال السعوديين في الخارج، فيما أقر المجلس بالأغلبية الضوابط التي اقترحتها للجنة بشأن الظاهرة.

ومع هذا فقد أوضح نائب رئيس اللجنة الأمنية الدكتور سعود السبيعي أن الدراسة التي تدرسها اللجنة ليس لها علاقة بما أقره الملجس سابقا، لأنه درس أطفال السعوديين في الخارج من أم أجنبية، مبينا أن اللجنة استعرضت مشروع نظام زواج السعوديين من أجنبيات والعكس، المكون من ١١ مادة، وأبرزت التعديلات المدخلة عليه من ٩ جهات حكومية، ثم وضعت مسودة النظام الذي يعالج الوضع الحالي لتصاريح الزواج من الخارج، حيث تعمل اللجنة على مواءمة المتطلبات الاجتماعية والأمنية وما يختص بأعمال السفارات السعودية في الخارج، للحفاظ على حقوق الطرفين وحقوق الأبناء،

وعند انتهاء اللجنة من دراسة النظام ستعد تقريرها النهائي للهيئة العامة للمجلس تمهيدا لإدراجه على جدول أعمال المجلس في جلساته القادمة.

ترأس اجتماعاً بحث فيه المميزات الممنوحة للشركات المستثمرة في المشروع .. الأمير خالد الفيصل:

مشروع تطوير الأحياء العشوائية لن يمس بحقوق سكانها وسيحولها إلى مناطق عصرية

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٢٨ يناير ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠١/٢٨/article٤٩٣٥٣٩.html.

جدة صالح الرويس تصوير ناصر محسن سالم

دعا صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المؤسسات الحكومية والخاصة للاستثمار مشروع معالجة الأحياء العشوائية مؤكدا على ربحيته وجدواه الاستثمارية فضلا عن أبعاده الوطنية .

وقال إن المشروع سيعمل على تغيير ٤٠% من أحياء مكة المكرمة ونحو ثلث أحياء محافظة جدة من مناطق لا تقبل أن تراها العين إلى مناطق منظمة عصرية ذات طابع جمالي مميز .

وقال الأمير خالد خلال ترؤسه لاجتماع استثمار تطوير الأحياء العشوائية خصص لبحث المميزات التي تجنيها الشركات والمؤسسات من الاستثمار في هذا المشروع إنه لا مساس بحقوق ساكني هذه الأحياء بل سيجنون فوائد في جميع الجوانب .

واستعرض أمير منطقة مكة الدور الذي تقوم به الشركتين الحكوميتين (شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني ، وشركة البلد الأمين) التي أنشئت بقرار مجلس الوزراء لمشاركة شركات القطاع الخاص في تنفيذ هذه المشاريع، والتي ستكون الذراع الاستثماري لأمانات المدن وتضامنية للشركات المطورة ومهمتها تسهيل وتسريع العمل في كل المشاريع وتعمل على تذليل كل العقبات والصعوبات التي قد يواجهها المشروع .

وأفاد أن هذه الشركات تملك كل الأراضي الحكومية ويتكون مجلس إدارتها من الأمين رئيسا للمجلس وأعضاء من الجهات التالية (إمارة منطقة مكة المكرمة ، وزارة التجارة والصناعة ، وزارة المالية ، أعضاء من القطاع الخاص . (

حضر الاجتماع معالي أمين العاصمة المقدسة ومعالي أمين محافظة جدة ومعالي محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، ومعالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد ، ومعالي أمين صندوق الاستثمارات العامة ، وسعادة وكيل وزارة الشؤون الإسلامية للأوقاف .

وكان الاجتماع قد بحث بجانب المزايا الممنوحة للشركات الأنظمة التي وضعت وتم تطويرها لتتماشى مع هذا المشروع ومن شأنها تسريع وتيرة العمل فيه بعيدا عن الإجراءات الروتينية التي قد تؤدي إلى تأخير تنفيذه.

أكدوا الحاجة لمراجعة أنظمة الخدمة والتقاعد.. أعضاء شورى ل الرياض:

إضافة أربع سنوات لتقاعد الأفراد وضم النقل والإعاشة للراتب الأساس واحتساب المعاش على (٣٠) سنة

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٢٨ يناير ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠١/٢٨/article٤٩٣٥٧٤.html.

الرياض عبدالسلام البلوي

وصف أعضاء مجلس الشورى التوصيات التي تضمنها تقرير اللجنة الخاصة والمشكلة من اللواء صالح الزهراني رئيساً والدكتور خالد السيف نائباً له وعضوية ستة أعضاء آخرين لدراسة تعديل بعض مواد نظام التقاعد العسكري ، وصفها أعضاء بأنها دون المأمول واعتبروها غير كافية مطالبين بدراسة نظام الخدمة العسكرية كاملاً بما فيه التقاعد والتوظيف والترقيات. وأجمع الأعضاء خضر القرشي وطلال بكري وخليل آل إبراهيم في حديثهم مع "الرياض" أن أنظمة الخدمة والتقاعد بشكل عام سواء للعسكريين أوالمدنيين وكذلك التأمينات الاجتماعية بما فيها التقاعد تحتاج إلى مراجعة شاملة وإعادة بناء وصياغة وفق الظروف والمتغيرات الاقتصادية والمعيشية لأنها أصبحت قديمة وغير مناسبة، وشدد الأعضاء على أهمية أن تواكب التعديلات على هذه الأنظمة توجه القيادة وسعيها الحثيث لتكريم المواطن بما يستحق وضمان العيش الرغيد له، وحذروا من أثر التعديلات المنتقاة والجزئية لبعض مواد نظام الخدمة العسكرية والتي ترد للمجلس من فترة لأخرى وقالوا إنها تسبب اختلال تلك الأنظمة والأخرى المرتبطة بها .

وأيد الدكتور خليل آل إبراهيم والدكتور خضر القرشي التوصيات التي عرضتها اللجنة الخاصة الأحد الماضي وناقشها المجلس، وأشار آل إبراهيم إلى أن المجلس متوجه لتبنيها وقال إنها ركزت على قضيتين رئيسيتين هي إضافة مدة أربع سنوات لخدمة الأفراد من جندي إلى رئيس رقباء، أما القضية الثانية فهي تخفيض المدة التي يحتسب على أساسها التقاعد لتصبح ثلاثين سنة بدلا من خمسة وثلاثين سنة، وإضافة بدل النقل والإعاشة للراتب التقاعدي. وأضاف: التعديلات التي أوصت بها اللجنة الخاصة مرتبطة بالأفراد ولا تعني الضباط لأن المقترح الرئيسي للواء أبو ساق خاص بنظام الأفراد .

ويرى آل إبراهيم أن احتساب البدلات قد يسبب إشكالية في مطالبة الكثير من الجهات بذلك وقال: اللجنة الخاصة اجتهدت في ذلك بحكم أن البدلات متفاوتة بين العسكريين لكن معظمهم يحصل على بدل النقل والإعاشة والحقيقة أن ذلك غير كاف ولا يحقق الكثير خاصة إذا علمنا أن مجموع هذين البدلين لا يتعدى (٩٠٠) ريال وبالتالي العائد التقاعدي على الراتب سيكون ريالات معدودة .. لذلك لا يفضل إدخال هذين البدلين وإذا أدخلنا بدل الإعاشة والنقل لهذه الشريحة ستخرج شرائح أخرى تطالب بالبدلات بما فيهم أساتذة الجامعات، وهذه تسبب إشكالية كبيرة وقد لا تكون عادلة. وأكد أن المجلس تبنى التعديلات عبر اللجنة الخاصة وسوف يعود تقرير اللجنة للمجلس لإصدار القرار بعد أن تنظر في الملاحظات التي طرحت وربما تحدث بعض التعديلات في الجزئيات وليس في أساسها .

وأشار القرشي إلى أنه درس حالات فردية لمتقاعدين يطلبون الانضمام إلى الضمان الاجتماعي، وقال " تمر على المجلس أعداد هائلة من الأفراد المتقاعدين بل حتى الضباط توجب دراستها مجتمعة والنظر فيها وتقسيمها ومن ثم عرضها كمشاريع تحت قبة الشورى " وأضاف القرشي: توصيات اللجنة الخاصة غير كافية وحقيقة أن منسوبي القطاع

العسكري من الأفراد بالذات يخرجون وهم صغار في السن وهذه مشكلة لابد أن تعالجها اللجنة إضافة إلى مشكلة تدني المعاش التقاعدي والتي يمكن القول إن اللجنة عالجتها جزئياً كما أنها قصرتها على الأفراد دون الضباط، حيث يسحب منه البدلات والمميزات والعلاوات التي تشكل نسبة مؤثرة في الراتب ينخفض الراتب كثيراً، ودعا اللجنة الخاصة أن تكون نظرتها أكثر شمولية فيما يخص توصياتها لتعديل نظام التقاعد العسكري .

وكانت اللجنة الخاصة قد عرضت على الشورى الأحد الماضي تقريرها بشأن التعديلات المقترحة من اللواء محمد أبو ساق على نظام التقاعد العسكري، حيث رفضت بعضها وأحالت أخرى للجنة الأمنية فقد أيدت تعديل الفقرة الأولى من المادة الثالثة من نظام التقاعد العسكري ليضاف بدل الإعاشة والنقل إلى الراتب الأساس الذي بموجبه يتم حساب راتب التقاعد، كما رأت اللجنة تعديل المادة الثامنة بحيث يتم تسوية المعاش التقاعدي على أساس جزء من ثلاثين جزءاً من الراتب الأساس وقالت اللجنة في تقريرها إن هذا التعديل يحقق العدالة في تسوية الراتب التقاعدي للعسكريين حيث إنه إذا تم تسوية الراتب على أساس خمس وثلاثين جزءاً من الراتب الأساس كما هو مطبق حالياً فإن ما يحصل عليه الفرد بموجب ذلك لا يعادل ما يستحقه من معاش تقاعدي، وفيما يتعلق بتعديل سن إحالة الفرد إلى التقاعد بحيث يتم زيادتها عما هي عليه في النظام الحالي فقد رأت اللجنة في هذا المقترح إتاحة للفرد أن يخدم مدة أطول خاصة مع زيادة متوسط عمر الفرد في المملكة في الوقت الحاضر عما كان عليه ذلك المتوسط عند صدور النظام، كما أن إطالة مدة خدمة الفرد تمكنه من خدمة وطنه وتعزيز مساهمته في صندوق التقاعد وتقلل سنوات الصرف عليه بعد التقاعد وهذا يدعم إمكانات الصندوق .

وطالبت اللجنة الخاصة أيضاً بتعديل المادة الحادية عشرة من نظام التقاعد العسكري ليحال الفرد إلى التقاعد إذا أكمل ثلاثين سنة من الخدمة أو بلغ (٤٨) سنه للجندي والجندي الأول و(٥٠) للعريف و(٥٢) لوكيل الرقيب و(٥٤) للرقيب والرقيب الأول، و(٥٦ (لرئيس الرقباء، وتم تعديل الفقرة "ج" من نفس المادة لتنص على " إذا رقي رئيس الرقباء إلى رتبة ضابط فإنه يحال إلى التقاعد بعد إكماله خمس وثلاثين سنة من الخدمة أو بلوغه ستة وخمسين عاماً من العمر "،ويتم تسوية نسب التقاعد وتسوية المعاش التقاعدي له لكل خدمة على حده .

أما ما يخص مقترح إضافة ثلاث سنوات للضباط الجامعيين الملتحقين بالخدمة العسكرية بموجب شهاداتهم الجامعية فقد رأت اللجنة الخاصة أن هذا يعتبر تعديلاً في نظام الخدمة العسكرية فأوصت بإحالته إلى اللجنة الأمنية كما أحالت لها مقترحاً لنظام الادخار لأنه خارج نظام التقاعد العسكري.

العيسى: لا قلق من إجراءات أميركا الأمنية الجديدة... و٢٣ ألف طالب لم يشكوا لنا شيئاً

المصدر: جريدة الحياة الخميس، ٢٨ يناير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٠٢٣٦٩

طمأن الملحق الثقافي السعودي في الولايات المتحدة الأميركية الدكتور محمد العيسى، الطلاب والطالبات المبتعثين بشأن الأوضاع الدراسية والمعيشية في أميركا، مشيراً إلى أن الملحقية لم تتلق خلال الفترة الماضية أي شكوى من ٢٣٥٠٠ طالب في مختلف الولايات، «كما سيرتفع عدد طلابنا خلال سنوات قليلة إلى ٣٠ ألفاً». وبدد العيسى قلق الطلبة المبتعثين من الإجراءات الأمنية الجديدة في المطارات الأميركية بقوله «أطمئنكم وأطمئن أهاليكم أنه ليس هناك ما يدعو للقلق على أبنائكم، هناك إجراءات بسيطة يتم تطبيقها على كل الرحلات القادمة إلى أميركا... وتأكدت بنفسي أن الإجراءات في صالة القدوم لا تتجاوز ١٥ دقيقة .«

ولفت إلى أن الملحقية تعمل بتنسيق وتواصل مستمر مع كثير من الجهات الرسمية والقطاعات الأمنية في الولايات المتحدة بما في ذلك أجهزة الـ CIA ومكتب التحقيق الفيدرالي.FBI

وقال الملحق الثقافي في الولايات المتحدة خلال لقاء مفتوح أقيم على هامش المعرض الدولي للتعليم العالي في أرض المعارض في مدينة الرياض أمس، بمشاركة الملحق الثقافي الأميركي في المملكة السيد وليام أوين، وسط حضور لعدد كبير من الطلاب المبتعثين، بدوره، إن أميركا تطبق النظام التعليمي الأفضل على مستوى العالم، «إلى جانب ما يتمتع به شعبها من تحضر وصداقة وحب للتواصل مع كل الجنسيات .«

وأكد حرص الملحقية على توفير أفضل بيئة مناسبة للطلاب من خلال تأمين الاستقبال وسرعة فتح الملفات خلال ساعات من وصول المبتعث، إضافة إلى إصدار البطاقات الخاصة في الملحقية، والمساندة في إنهاء الإجراءات والتنسيق مع الجهات التعليمية المختلفة في أميركا. وقال: «وفرنا وحدات طوارئ، وأطباء، مع ٢٧ خدمة إلكترونية عبر موقعنا الإلكتروني يستفيد منها أكثر من ألف مبتعث يومياً، إضافة إلى تعاقد الملحقية مع شركة متقدمة في مجال التأمين الصحي الذي سيشمل المبتعثين ومرافقيهم كافة ويسري داخل أميركا وخارجها.«

ولفت الملحق الثقافي السعودي إلى وجود نحو ١٠٤ أندية طلابية سعودية منتشرة في مختلف الولايات المتحدة،» ما يعد تجربة فريدة في العالم»، مشيراً إلى أن الأندية تستفيد من كل إمكانات الجامعة، إذ تقدم من خلالها برامج ثقافية واجتماعية، «كما أن لها رؤساء يعملون على تذليل العقبات للطلاب المبتعثين، وذلك في ظل اتصال مباشر واجتماعات متجددة مع الملحقية كان آخرها في سان فرانسيسكو». ونصح الطلاب بالاستفادة من تجربة الابتعاث كونها فرصة للتعلم والتطوير، كما دعاهم إلى عدم النظر إليها على أنها «رحلة سياحة مدفوعة التكاليف .«

وذكر العيسى أن زيارته الحالية إلى المملكة تأتي بشأن التباحث مع وزارة التعليم العالي، فيما يختص بحاجات الملحقية، مشيداً في الوقت ذاته بما لمسه من حرص الوزارة على توفير متطلبات المرحلة المقبلة في ظل استمرارية وتوسع برنامج الابتعاث.

محكمة جدة تنظر دعوى سيدة أعمال ضد إمام مسجد

المصدر: جريدة الحياة الخميس، ٢٨ يناير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٠٢٣٨٤

جدة – أحمد الهلالي

تعاود المحكمة العامة في جدة نهاية الشهر الجاري النظر في دعوى سيدة أعمال ضد إمام مسجد في حي الصحيفة، تطالبه بإعادة مبلغ ٧٠٠ ألف ريال، أودعتها في حسابه سابقاً، كتبرع خيري. في جلسة ضمن سلسلة جلسات تقرر أن ينظر خلالها الشرع سلسلة اتهامات طالت «إمام المسجد، خصوصاً بعد إحالة هيئة التحقيق والادعاء العام في المحافظة ملف القضية إلى المحكمة، والذي حوى اتهاماً له بـ«اختلاس» مليون ريال من تبرعات إفطار صائم، حوّلها إلى حسابه البنكي بعد تزويره كتيب التبرعات النظامية التابع لجمعية البر.

وكشف محامي سيدة الأعمال المستشار القانوني علي العقلا لـ «الحياة» أن إمام المسجد أوهم موكلته بإيداع مبلغ ٧٠٠ ألف ريال في حساب جمعية البر البنكي، تبرعت بها قبل اكتشافها إيداع المبلغ في حسابه الخاص .

وأوضح أن إمام المسجد ظلّ يطلب من «سيدة الأعمال» التبرع بصفة دورية خلال السنوات الثلاث الماضية لصالح اللقطاء تارة، ولمشروع إفطار صائم أخرى، ومرة لصالح مشاريع دعم وترميم المساجد، ومرات لمساعدة الأسر المحتاجة، فضلاً عن أوجه خيرية أخرى عدة.

وتأتي هذه القضية بعد أن رفعت جمعية البر وعدد من المواطنين دعوى إلى إمارة منطقة مكة المكرمة، يتهمون فيها إمام مسجد يقع بين حيي «الصحيفة» و«الكندرة»، بجمع تبرعات لصالح مشروع إفطار صائم. قبل أن تحيلها إلى شرطة الكندرة للنظر فيها.

وحوت سجلات الدعوى مزاعم بأن إمام المسجد أبلغ ضحاياه أنه يمثل «جمعية البر»، وأن المسجد الذي يؤم المصلين فيه هدم قبل شهر رمضان، قبل أن يطلب من سكـــان الحيين التبرع لمشروع إعادة بناء المسجد «المهدوم»، ويجمعها منهم بنفسه.

النفسية تبت قضية مجنون الأمل و الرقابة تبحث تأخر الرواتب

المصدر: جريدة الحياة الخميس، ٢٨ يناير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٠٢٣٨٠

ارسلت «الصحة النفسية» في محافظة جدة أمس تقريراً سرياً للهيئة الطبية حول قضية موظف مستشفى الأمل المتهم بـ «الجنون». وكشفت مصادر مطّلعة لـ «الحياة» أن التقرير المرسل قد يبرئ الموظف في وقت سارعت الشؤون الصحية في محافظة جدة في خطوة استباقية إلى إصدار توجيهاتها لمدير برنامج الأمل بصرف رواتب الموظف المتوقفة، واستمرار صرفها حتى انتهاء القضية، وأودعت في حسابه المصرفي بنهاية دوام يوم أمس .

وفي سياق ما يشهده مستشفى الأمل في محافظة جدة من تحركات على خلفية هروب ٢٥ نزيلاً في ثلاث محاولات جرت على مدى فترات متقاربة، تابعت هيئة الرقابة والتحقيق شكاوى الموظفين في الشركة المشغلة للبرنامج، والذين تأخرت رواتبهم مدة خمسة أشهر، إذ زارت لجنة الرقابة والتحقيق المستشفى أمس، لبحث أسباب تأخر صرف الرواتب والآلية التي تكفل تسليم الموظفين والمتعاقدين مستحقاتهم، والتي كان لها تأثير على أداء العاملين في الشركة والكفاءة التشغيلية للمستشفى.

وتوقعت مصادر لـ «الحياة» أن تستمر اللجان المكلفة من الشؤون الصحية في بحث عدد من المخالفات التي رصدت في المستشفى على خلفية هروب النزلاء، منها (ما وصفوه) بـ» التعامل السيئ»، ووضع الحراسات الأمنية وكفاءتها، ومدى قدرتها على التعامل مع الأحداث الطارئة، والكاميرات المتعطلة داخل أجنحة النزلاء.

وكانت مصادر موثوقة أكدت لـ«الحياة» رصد عدد من المخالفات الإدارية في المستشفى، أثرت بشكل كبير على أداء الموظفين، منها: «التنقلات والتعيينات لبعض الأشخاص المقربين برواتب مرتفعة ومخالفات اللوائح والإجراءات، فيما يتعلق بالانتدابات وصرف أوامر الإركاب وتكليف استشاري غير سعودي بوظيفة مدير طبي». ومن المتوقع أن تقوم اللجان المكلفة ببحث قضية المستشفى برصد المخالفات والرفع بها للجهات المختصة في وزارة الصحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها.

اليحيى لـ الحياة: معايير جديدة لاختيار القضاة

المصدر: جريدة الحياة الخميس، ٢٨ يناير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٠٢٣٧٢

أكد الأمين العام للمجلس الأعلى للقضاء عبدالله اليحيى لـ «الحياة» أن المجلس يعمل الآن على تحديد معايير جديدة في عملية اختيار القضاة، بدأها بورشة عمل للاعتماد القضائي خلال ملتقى القضاة الأول، الذي افتتحه رئيس المجلس صالح بن حميد أول من أمس.

ونفى حصر اختيار القضاة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مشدداً على أن الاختيار يتم من جميع خريجي الكليات الشرعية في جامعات المملكة. وذكر أن الورشة الأولى التي أقيمت في ملتقى تأهيل القضاة أول من أمس كانت مرتبطة بهذه المعايير الجديدة.

من جهته، أشار رئيس شؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف صالح الحصين في ورقة عمل خلال الملتقى إلى أنه قبل عقود قليلة كان يكفي الشخص أن يدرس الكتب الفقهية مثل «الروض المربع» أو «شرح المنتهى» كي يكون مؤهلاً علمياً لأن يكون قاضياً في المملكة، وكان القضاء يتم ببساطة ومن دون تعقيد الإجراءات القضائية .

ولفت إلى أن المملكة فوجئت بهجوم التغيير الجذري على الحياة فيها ليس فقط في ما يتعلق بمظاهر الحياة المادية، بل شمل التغيير سلسلة طويلة من العقود والمعاملات المالية والعقود الإدارية والتجارية، وتبعاً لذلك تعددت الجهات القضائية بقدر ما يتطلب تنوع هذه العقود والمعاملات، ولا شك في شذوذ هذا الوضع فالمعروف ان الدولة الحديثة تراعي مبدأ وحدة القضاء وهذا المبدأ جاء من فلسفة العدل، إذ الأصل لتحقيق العدل المثالي أن يفصل في الخصومات قاض واحد، ولكن لما لم يكن هذا الأمر ممكناً عملياً، فقد كان الهدف دائماً وحدة جهة القضاء في البلد.

وتابع: «لو اعتمد هذا الهدف في المملكة، فإن جهة القضاء الواحدة ستحتاج إلى مؤهلين ليس لديهم فقط معرفة بعلم الفقه في كتبه التي ألفها العلماء قبل العصر الحديث، وإنما يكون لديهم معرفة بهذه القواعد المستوردة من فقه الآخرين.«

وأضاف: «بعض هذه القواعد - وهي تهدف بلاشك إلى تحقيق العدل ورعاية المصلحة العامة - قد لا يكون من الصعب تأقلمها مع القواعد الشرعية، ولكنها نبتت في تربة أنظمة اقتصادية واجتماعية لا تتفق وروح الإسلام، وفي الغالب نبتت في تربة الرأسمالية المخصبة بالربا والغرر والفردية، تحتاج من الباحث إلى أن تكون لديه المكنة لمعرفة مقدار تأثير هذه المخصبات على تلك القواعد وكيف يمكن التخلص من هذا التأثير.«

نزيلتان سابقتان: التحنيط عقوبة المتأخرات عن الصلاة.. ولا نشاط إلا تلوين القوارير

المصدر: جريدة المدينة الخميس، ٢٨ يناير ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢١٩٥٢٨/

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة

أكدت نزيلتان سابقتان في مؤسسة رعاية الفتيات بمكة المكرمة ممن تم ترحيلهن إلى دار الحماية الاجتماعية في تبوك ان الدار تفتقر إلى الأنشطة المهمة ولايوجد أي نشاط إلا تلوين قوارير مياه الصحة، ولفتتا أن التحنيط هو عقوبة المتأخرات عن صلاة الجماعة. وقالت النزيلتان: بعض الأخصائيات العاملات في المؤسسة غير مؤهلات و ليس لديهن مقومات تربوية للتعامل مع النزيلات .

وقالت كل من (هـ - م) و(ع – م) وهما شقيقتان أنهما قدمتا إلى المؤسسة في قضية عنف اسري منذ شهر شعبان من العام الماضي مشيرتين إلى ان الأحداث التي حصلت في المؤسسة قبل حوالى أسبوعين قد عجلت بترحيلهما إلى مدينتهما الأساسية تبوك .

وقالت (هـ - م): ان التعامل داخل المؤسسة من قبل بعض الأخصائيات سيء للغاية مشيرة إلى ان إحدى الأخصائيات هددتها في إحدى المرات بنقلها إلى مستشفى شهار بالطائف . وأضافت : ان الفتاة التي تتأخر عن أداء الصلاة جماعة يتم معاقبتها بالتحنيط و هو إيقافها ساعة عن كل ركعة بمعنى إذا تأخرت عن صلاة المغرب مثلا فيتم إيقافها ثلاث ساعات كاملة مشيرة إلى ان الفتيات في حاجة إلى برامج

وأنشطة رياضية لقضاء وقت الفراغ الطويل إضافة إلى دورات في الحاسب الآلي و اللغة الانجليزية مضيفة انه لا يوجد أي أنشطة سوى نشاط تلوين زجاجات المياه الصحية كل يوم .

وقالت شقيقتها (ع – م): من الأمور المستغربة في المؤسسة هو قيام المراقبات بتفتيش جميع البنات بعد كل وجبة مشيرة إلى انه يتم توزيع مياه صحية صغيرة فقط مع كل وجبة طعام و أي فتاة تتأخر عن النزول إلى الوجبة تحرم من هذه المياه.

حرمان الأطباء الغشاشين من وظائفهم ومنع دخولهم المملكة

المصدر: جريدة المدينة الخميس، ٢٨ يناير ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢١٩٤٤٩

سعيد الزهراني ـ الطائف

أقرّت لجنة التصنيف المهني بالهيئة السعودية للتخصصات الصحية عدة ضوابط حيال من يثبت ضبطه بعملية الغش وانتحال الشخصية في الاختبارات التي تعقدها "الهيئة" مباشرة أو لدى شركة بروميترك . ومن هذه الضوابط منع "الغشاشين" من دخول المملكة وحرمانهم من الوظائف . وقال مصدر مسؤول في هيئة التخصصات لـ "المدينة" : إنه في حالة ثبوت الغش على شخص غير سعودي يتم حرمانه من دخول الامتحان ويوضع في قائمة الممنوعين من العمل بالمملكة. وفي حالة ثبوت الغش على مواطن سعودي يتم حرمانه من دخول الامتحان لمدة سنة مع إلزامه بالتدريب واجتيازه في مستشفى معترف به لمدة لا تقل عن ٩ أشهر .

واضاف المصدر انه في حالة ثبوت تكرار الغش لمواطن سعودي يكون الحرمان من دخول الامتحان نهائي وإصدار قرار عدم تأهيل للعمل في المجال الصحي . اما في في حالة انتحال شخصية ممتحن يتم التبليغ عنه بإمارة المنطقة التابع لها لاتخاذ اللازم . يأتي ذلك بعد اكتشاف محاولات تلاعب ممارسين صحيين في الامتحانات التي تجرى لهم في الهيئة والشركة المتخصصة في الامتحانات ومحاولة البعض من الممارسين الامتحان عن غيرهم .

من جهة أخرى تبحث هيئة التخصصات الصحية عن اطباء وطبيبات للالتحاق بـ ٨ تخصصات حيث لازالت هناك مقاعد متوفره لم يتقدم لها أحد . واضطرت الهيئة الى التمديد للالتحاق بهذه التخصصات الى الثالث من فبراير المقبل . وفيما يلي التخصصات الصحية التي يمكن الالتحاق بها : تخدير أطفال ،تخدير جراحة قلب ، الجهاز الهضمي وأمراض الكبد، أمراض القلب للكبار، طب الأطفال حديثي الولادة ،جراحة الأطفال ، روماتيزم ، الأمراض المعدية لدى الأطفال.

نقل مديرة دار فتيات مكة بعد أحداث الشغب

المصدر: جريدة المدينة الخميس، ٢٨ يناير ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢١٩٤١٥

علمت "المدينة" من مصادرها انه يتوقع أن يصدر قريبا قرار بنقل مديرة مؤسسة رعاية الفتيات بمكة المكرمة التي شهدت أحداث شغب قبل نحو أسبوعين إلى إحدى الدور الاجتماعية بمكة وتعيين مديرة جديدة، خاصة ان الاولى قضت سنوات طويلة في المؤسسة. كما توقعت المصادر نقل ضابط الاتصال بناء على طلبه مع دعم المؤسسة بأخصائيات اجتماعيات رسميات إضافة إلى الأخصائيات السابقات والبالغ عددهن ست أخصائيات. الجدير بالذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية تمنح جميع العاملات في المؤسسة بدل خطر يصل إلى ٣٥% من إجمالي الراتب الأساسي.

وكانت لجنة التحقيقات الخماسية في شغب نزيلات الدار أوصت في تقريرها باستبعاد عدد من المراقبات والاخصائيات لعلاقتهن بأحداث الشغب وزيادة عدد الكوادر الوظيفية وإطلاق حزمة من البرامج تقوم على تعزيز كرامة النزيلات ودعمهن نفسيا ومعنويا. واقترح التقرير اجراء تعديلات جذرية بهدف إيجاد حلول أساسية للمشكلة مع التركيز على الكوادر الوظيفية والبرامج والأنشطة والتأهيل إضافة إلى اكمال المبنى وتأثيثه ليكون مكاناً صالحاً لا خانقاً. كما أوصت

بضرورة رفع مستوى تأهيل العاملات بما يؤدي إلى تكوين علاقات حسنة ومرنة بين العاملات من جهة والنزيلات من جهة أخرى وبما يؤدي إلى المرونة وترميم العلاقة وعدم التنازع الإداري.

هيئة التحقيق في برقية عاجلة لإمارة منطقة مكة المكرمة:

فوضى في دار الفتيات وضغوط لتغيير أقوال النزيلات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٢٨ يناير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠١٢٨/Con٢٠١٠٠١٢٨٣٢٩٤١٢.htm.

أبرقت هيئة التحقيق والادعاء العام في العاصمة المقدسة أمس لإمارة المنطقة، تقريرا أشارت فيه إلى «حالة فوضى تسيطر على دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة»، مؤكدة أنها (الدار) أسوأ مما كانت عليه في السابق.

وكشف لـ «عكاظ» مصدر خاص عن أن التقرير «العاجل» الذي رفع للإمارة أكد وجود ضغوط تمارسها مديرة الدار وبعض الأخصائيات على النزيلات لتغيير أقوالهن السابقة، إثر حادثة الشغب التي أصيبت فيها أربع نزيلات، والتي أدلين بها إلى لجان التحقيق، حيث اعترفت أربع فتيات بذلك.

وأوضح التقرير أن إدارة الدار استخدمت طرقا عدة في سبيل تغيير أقوال الفتيات، منها منع الزيارات أو إجراء الاتصالات إلا إذا غيرت النزيلة أقوالها التي أدانت فيها إدارة الدار، وإرهاب النزيلات، بالإضافة إلى تحويل الفتاة إلى عنابر انفرادية إذا ما أصرت على أقوالها السابقة.

ورصد التقرير التفافا على توجيه الإمارة بمنع تحويل النزيلات إلى خارج الدار حتى تنتهي التحقيقات معهن، إذ استنفرت إدارة الدار خلال الأيام الماضية بالاتصال على أولياء أمور الفتيات لإجبارهم على استلام فتياتهن، وتحديدا القادرات منهن على التحدث عن معاناتهن، وذلك بهدف إبعادهن عن التحقيق وتفريغ الدار منهن.

ولفت التقرير إلى أن إدارة الدار استبعدت ٢١ فتاة من الدار، ١٣ منهن إلى دور الحماية الأسرية، وثماني فتيات تسلمتهن أسرهن، بعد ممارسة الضغط عليهم لإبعاد الفتيات عن التحقيق.

وفيما يتعلق بالطعام، أوضح التقرير أن معظم الوجبات التي تقدم للنزيلات (أرز ودجاج)، تجلب من مطاعم شعبية مجاورة للدار، رغم مطالبات النزيلات بالطبخ داخل الدار، كما أحالت مديرة الدار إحدى الأخصائيات المسؤولات عن أحداث الشغب إلى وظيفة إدارية لإبعادها عن النزيلات.

وخلص التقرير إلى ضرورة استبعاد مديرة الدار وبعض الأخصائيات عن العمل في الدار، ريثما تنتهي التحقيقات، وذلك منعا من ممارسة أي ضغوط على النزيلات «لتغيير أقوالهن»، مؤكدا على أهمية أن تمارس فتيات الدار حياتهن بشكل طبيعي. وعلمت «عكاظ» من مصادرها أن رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام محمد فهد العبد الله سيبدأ مطلع الأسبوع المقبل زيارة إلى سجون العاصمة المقدسة ودار رعاية الفتيات يطلع فيها على سير حياة النزلاء في السجون والدار. من جهة أخرى، حضرت مديرة الأقسام النسائية في الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة نوره آل الشيخ أمس إجراءات تحويل ثماني نزيلات من دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة إلى منطقة حائل لإجبار أسرهن على استلامهن، كما حولت ثلاث نزيلات إلى دار الحماية في مكة المكرمة واثنتان إلى دار الحماية الأسرية في القصيم.

وأكدت لـ «عكاظ» مصادر مطلعة أن الفتيات اللواتي جرى تحويلهن من دار مكة معروف عنهن قوة الحجة، وذلك لإبعادهن عن لجان التحقيق.

يطلب تعويضاً عشرة ملايين دولار عن حنجرته المسرطنة

القضاء ينظر قضية مواطن ضد شركات التبغ في المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٢٨ يناير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠١٢٨/Con٢٠١٠٠١٢٨٣٢٩٤٢٥.htm

اقتربت المحكمة العامة في محافظة جدة من إصدار الحكم الخاص بقضية مواطن ضد شركات توزيع التبغ، مطالبا إياها تعويضه ٣٨ مليون ريال؛ نظير إصابته بسرطان في الحنجرة، في إحدى أهم وأكبر القضايا التي شغلت الرأي العام، والتي تقدم بها أحد مصابي مرض السرطان ضد شركة توزيع للتبغ في المملكة التي شرعت في دعمها جمعية (كفى) للتوعية بأضرار التدخين والمخدرات في منطقة مكة المكرمة.

وكان علي العسيري استأصل حنجرته بالكامل بعد أن أثبت الأطباء في المستشفى التخصصي في الرياض إصابته بالسرطان نتيجة التدخين، ليدخل بعدها في حالة صحية حرجة أفقدته النطق بعد أن تم استئصال كامل القنوات الصوتية.

وانضم العسيري بعد إزالة الورم إلى جمعية (كفى) للتوعية بأضرار التدخين والمخدرات في منطقة مكة المكرمة؛ بهدف المساهمة في أعمال تطوعية للتحذير من خطورة التدخين ومشتقات التبغ، وقدمت له (كفى) الدعم المادي والمعنوي للعسيري بعد أن أعلن نيته رفع دعوى تعويض عما لحقه من أضرار صحية ونفسية ضد شركات التبغ في المملكة.

وبعد جدل حول القضية، قبلت المحكمة العامة في جدة الدعوى ضد وكلاء شركات التبغ لعلاقتها المباشرة في توزيع مشتقات الدخان في المملكة، لتعقد بعدها عدد من الجلسات التي جمعت وكلاء التبغ مع وكيل العسيري المحامي إياد زهير السباعي؛ الذي يطالب بتعويض قدره عشرة ملايين دولار.

وأكد المحامي إياد السباعي أن مقاضات شركات التبغ وبائعي الدخان أمر لا مفر منه؛ لأنه ثبت ضرره والقاعدة الشرعية تقول «لا ضرر ولا ضرار» وهم من تسبب في الضرر تسببا مباشرا.

من جانبه، كشف المحامي علي فريح العقلا أن المواطن العسيري رفع أول دعوى ضد وكلاء التبغ في مدينة الخبر في المنطقة الشرقية، ورفض النظر في دعواه، فيما يعتزم رفع دعوى أخرى بعد أن حصل على تقرير طبي صادر من المستشفى التخصصي (أكبر المستشفيات الطبية في المملكة والشرق الأوسط) يؤكد إصابته بمرض السرطان جراء التدخين، مشيرا إلى أن بائع الضرر سبب في إيقاعه المصاب وعليه وزره وتبعاته، لا سيما وقد ثبت أن التدخين، باعتراف شركات التبغ، سبب رئيس لمرض السرطان كما هو منصوص عليه في كل عبوة.

على خلفية المعلومات التي تشير إلى مقتل الزهراني والعتيبي

مطالب باستدعاء حراس المعتقل للمثول أمام المحكمة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٢٨ يناير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠١٢٨/Con٢٠١٠٠١٢٨٣٢٩٤٢٨.htm.

يعتزم فريق المحامين الذي يتولى الدفاع عن المعتقليْن السابقيْن في جوانتانامو ياسر الزهراني ومانع العتيبي، تقديم طلب للمحكمة العليا الأمريكية باستدعاء حراس المعتقل الستة الذين أدلوا أخيرا، بمعلومات تشير إلى تعرضهم للقتل وليس انتحارا، بحسب رواية سلطات المعتقل.

وكشف لـ «عكاظ» فارس غازي العتيبي، ابن عم الأسير السابق في المعتقل (مانع شامان تركي الحبردي العتيبي ـــ ٣٠ عاما)، نية فريق الدفاع مطالبة المحكمة استدعاء الحراس المذكورين للمثول أمام هيئة المحلفين في واشنطن للاستماع لإفاداتهم وانتزاع حكم قضائي يلزم السلطات الأمريكية بكشف تفاصيل وظروف مقتلهم ومحاسبة المتورطين، وصولا إلى الإفراج عن بقية المعتقلين وإغلاق المعتقل نهائيا.

وبين العتيبي، أنه التقى -أخيرا- كبير المحامين العرب في أمريكا ياسين العيوطي رئيس فريق الدفاع عن المعتقلين، واثنين من المحامين الأمريكيين؛ أكدوا سعيهم للقاء الحراس والاستماع إليهم مجددا، إثر تأكيدهم واقعة القتل وليس الانتحار كما قيل.

واعتبر العتيبي إفادات ستة حراس سابقين في المعتقل، خطوة مهمة في كشف تفاصيل الجريمة، وقال: «إفادة الحراس كشفت حجم الانتهاكات التي كانت تمارس داخل المعتقل لسنوات طويلة، وفي ظروف غير إنسانية تخالف الاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بالأسرى والمعتقلين» مضيفا «أن الاعترافات الجديدة تدعم بقوة مطالب أسر المعتقلين والمنظمات الإنسانية والقانونية والحقوقية الدولية الداعية إلى إغلاق المعتقل والإفراج عن المعتقلين».

واتهم (فارس) في حديث هاتفي مع «عكاظ» من مسكنه في محافظة الدوادمي، سلطات المعتقل بإخفاء الحقيقة عن العالم، مشيرا إلى أن الحكومة الأمريكية الجديدة ستكون شريكة في الجريمة في حال إغفالها جرائم قتل المعتقلين بالتعذيب حتى الموت، ومنهم ابن عمه مانع ورفيقه ياسر الزهراني وآخر يمني، إضافة إلى تعرض أسرى آخرين، منهم سعوديون وعرب، لإعاقات دائمة ناتجة عن التعذيب رغم الإفراج عنهم لاحقا.

وزاد: تأكيد الحراس اقتياد مانع العتيبي وياسر الزهراني (المعتقلين السابقين) من زنزانتيهما قبل ساعتين من إعلان وفاتهما يدحض مزاعم انتحارهما، ويكشف تعرضهما للتعذيب بطرق وحشية أفضت إلى وفاتهما، مبينا أن لجنة الدفاع عن المعتقلين سوف تستفيد من اعترافات الحراس في دعم القضية المرفوعة لدى المحكمة الأمريكية العليا في واشنطن وتدوين اعترافاتهم في ملف القضية.

من جهته، قال لـ «عكاظ» المحامي والمستشار القانوني كاتب الشمري وكيل أسر المعتقلين السعوديين في جوانتانامو: «ضحدنا رواية انتحار الزهراني والعتيبي داخل المعتقل، وطالبنا الجانب الأمريكي التعاون في كشف تفاصيل وفاتهما» مبينا أن اعترافات حراس المعتقل تظهر حقيقة ما حدث في اللحظات التي سبقت إعلان الوفاة.

٣٥٪ من حالات "العنف الأسري" سببها ضعف الوازع الديني عدم العناية بضحايا الإساءة يجعلهم بؤراً تثور في الاستقرار الأسري

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٣ صفر ١٤٣١ ـ ٢٨ يناير ٢٠١٠ العدد ٣٤٠٨ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٤٠٨&id=١٣٤١١٤=

الهفوف: عدنان الغزال

قال مدير مركز التنمية الأسرية في الأحساء عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية الدكتور خالد بن سعود الحليبي أن هناك استطلاعات ودراسات علمية حديثة، أكدت أن ٣٥% من حالات "العنف الأسري" سببها ضعف الوازع الديني، بجانب الأسباب الاقتصادية كالفقر. لاسيما إذا كان الأب عاطلاً عن العمل والأسرة في ظروف سكنية صعبة، بالإضافة إلى التصورات الخاطئة، التي يرى فيها المجتمع أن القسوة عنصر ضروري في تربية الأولاد، وأن للأب أن يفعل ما يشاء بطفله، مؤكداً أن عدم العناية بالأطفال ضحايا الإساءة يجعل منهم بؤراً تثور كل حين وآخر في وجه الاستقرار الأسري وربما الأمني العام.

جاء ذلك خلال محاضرة في البرنامج التدريبي "أسرة آمنة كيف تحميها؟" ، الذي أقامه مركز الإنماء الأسري في الأحساء بالتعاون مع مركزي التنمية الأسرية في الأحساء والدمام، بمشاركة ٤٥ متدرباً ومصلحاً أسرياً في المنطقة الشرقية.

وأضاف أن "كل الدلائل والدراسات ومراكز الإحصاء في الدوائر الحكومية ذات العلاقة بظاهرة "العنف الأسري" في المملكة، تشير إلى تزايد هذه الظاهرة بكل أشكالها، موضحاً أنه بلغت نسبة "العنف الأسري" المبلغ عنها لحقوق الإنسان ٢٢% من إجمالي ٥٦٠٠ قضية، ودلت بعض الدراسات على أن ٩٠% من مرتكبي حوادث "العنف الأسري" هم من الذكور، وأن أكثر من ٥٠% من الحالات تخص الزوج ضد زوجته"، لافتاً إلى أن الزيادة مضطردة، والأرقام تقفز، مع أنها لا تمثل حقيقة الأمر، فإن كثيرا من الحالات لا يتم الإبلاغ عنها، وما يبلغ عنه ربما يسجل ضد مجهول، وربما يبحث له عن سبب آخر نظراً لمشكلة القرابة، لاسيما حين يكون المعتدي هو الوالدان.

وأشار الحليبي إلى أن الغالبية العظمى من الأحداث الذين يعانون من العنف الأسري ويدخلون دور الملاحظة، دخلوا بسبب اختلاطهم بأصدقاء السوء، وأن غالب العنف يقع في الأسر المفككة بسبب الطلاق أووفاة أحد الوالدين، أو المبتلاة بإدمان أحد أفرادها.

وأوضح أن أكثر الجانحين ينتمون إلى أسر مفككة، حيث إن أحد الخبراء في ميدان "الأحداث" في السعودية لاحظ أن ٧٥% من حالات الإيداع المؤسسي أبناء أسر مفككة.

وقال الحليبي إن من "أسباب العنف الأسري ما يقوم به الإعلام من شحن عاطفي للأطفال، وتدريب يومي يدخلهم عالم الجريمة بجدارة، مستشهداً بمقولة أحد علماء النفس "إذا كان السجن هو جامعة الجريمة، فإن التلفزيون هو المدرسة الإعدادية لانحراف الأحداث"، لافتاً إلى أن أحد المختصين، أكد أن الأطفال الذين يشاهدون سلوكيات عدوانية بحجم كبير في التلفزيون، بمقدروهم خزن هذه السلوكيات، ومن ثم استعادتها وتنفيذها، وذلك حالما تظهر المؤثرات الملائمة لإظهار هذه الاستجابة السلوكية العدوانية.

وبين أن من بين الآثار المترتبة على العنف الأسري هروب الفتيات، وأن ما نسبته ٧٠% من حالات هروب الفتيات سببها التحرش الجنسي داخل المنازل، مؤكداً أن الحرمان العاطفي تسبب في دخول ٨٦,٨% من عينة بحث في سجون النساء، بينما القضايا المادية الأخرى ١٣,٢%، وأشارت دراسة حديثة إلى تزايد عدد محاولات الانتحار بين النساء من ١١ إلى

١٦ حالة شهرياً، وكذلك استنساخ التجربة الإجرامية مستقبلاً، حيث ثبت أن ٩٥% من المعتدين على الأطفال تعرضوا هم أنفسهم للإساءة في طفولتهم، وأن ٧٨% من السجناء تعرضوا للإساءة في طفولتهم، وأن ٩٥% من العاهرات تعرضن للاعتداء الجنسي في طفولتهن، وأن ٨٠% من متعاطي المخدرات تعرضوا للإساءة في طفولتهم، لافتاً أن نتيجة دراسة علمية أقيمت في عام ١٤٢٨ على المدارس الثانوية، ذكرت أن ٨٢,٧% من الطلاب لديهم انحرافات جنسية مختلفة، وذكر معظم الطلاب في الدراسة أن المعلمين والمرشدين الاجتماعيين وحتى المقررات المدرسية كان دورها ضعيف جداً في الوقاية من المشكلات الجنسية ومعالجتها.

وأوصى الدكتور الحليبي خلال محاضرته في البرنامج بضرورة نشر الوعي الشرعي بثقافة الرفق في المجتمع بين الأقارب على وجه الخصوص وفي البيوت بشكل عام، وإطلاق فرق اختصاصية في حماية الأفراد من العنف الأسري والإيذاء بأنواعه، والوعظ والإرشاد الديني المهم لحماية المجتمع من مشكلات العنف الأسري، وتجريم الإيذاء الأسري عن طريق وضع مشروع متكامل يشمل العقوبات المترتبة عليه.

واستعرض الحليبي خلال المحاضرة بعض الإحصائيات العالمية في ظاهرة "العنف الأسري"، والتي من بينها أنه يمارس ضد البنين والبنات داخل بيوتهم وعلى أيدي ذويهم، حتى بلغ عدد الضحايا مادون الـ ١٨ عاماً نحو ٧٣ مليون صبي، و١٥٠ مليون فتاة في العالم، وبلغ متوسط ضحايا العنف الجسدي داخل الأسرة سنوياً في إحدى الدول الأوروبية ٢٨ سيدة و٧ رجال، حيث يعاني أغلب الضحايا من إصابات جسيمة نتيجة الضرب المبرح أوآثار محاولات القتل، مبيناً أن ٣٠% من الرجال المذنبين في حالات العنف الأسري يرتكبون جريمتهم تحت تأثر المخدرات أوالخمر، و١٠% من النساء الضحايا يكن في نفس الحالة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حائل: رؤساء البلديات يطالبون بالحماية من اعتداءات المواطنين

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس٢٨ يناير ٢٠١٠
http://www.aleqt.com/٢٠١٠/٠١/٢٨_article/٣٤٠٨٢٨.html.

حدد رؤساء البلديات والمجمعات القروية الخدمية في حائل، أهم مطالبهم لدى جاسر الجاسر وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية للتخطيط والبرامج والمشرف العام على الشؤون الإدارية والمالية ورئيس لجنة رؤساء البلديات في الوزارة، وأهمها إيجاد حماية لهم من الاعتداءات التي تواجههم من قبل بعض المواطنين أثناء فترات الدوام اليومي، أو من خلال تفقد المشاريع التي تنفذ أو من خلال الاحتفالات والمناسبات والتي تتحول إلى اشتباكات واعتداءات تؤثر في الوضع الاجتماعي لرئيس أي بلدية، إضافة إلى مطالبتهم بإيجاد محام يحميهم من شكاوى المواطنين، إذا لم يثبت عليهم أي شيء من الادعاءات والتهم التي قد تطولهم من بعض المواطنين .

جاء ذلك أثناء الاجتماع الخاص الذي جمع وكيل الوزارة بجميع رؤساء بلديات منطقة حائل والمجمعات القروية في المدن والمحافظات، وذلك ظهر أمس الأربعاء في إحدى المزارع ٥٠ كيلو مترا شمالي مدينة حائل .

وناقش المجتمعون من رؤساء البلديات أبرز مشاكلهم والعوائق التي تعترض أعمالهم مطالبين وكيل الوزارة بإيجاد استراتيجية فنية وإدارية لطريقة تقييم أعمال رؤساء البلدية من ناحية تنفيذ المشاريع وسرعة الإنجاز وتشكيل لجنة متخصصة في التقييم الفني والهندسي والإداري لأعمال رؤساء البلديات بدلا من آلية التقييم السابقة التي يكتنفها الغموض في الكثير من الجوانب والتي أثرت في المتميزين من رؤساء البلديات ومساواتهم برؤساء أقل عملا وإنجازا وحدد رؤساء البلديات أهم معالم تقيمهم في أداء أعمالهم وهي سرعة إنجاز المشاريع المرتبطة بالبلدية وطريقة تعامل رئيس البلدية مع الموظفين .

ويعد اجتماع الأول للجنة رؤساء البلديات في المناطق للاستماع ورصد مشاكلهم والعوائق التي تعرض أعمالهم وتستمر في بقية مناطق ومحافظات المملكة.

محاميان ينتقدان قرار إحالة معلمة الطائف "المستفتية" للتحقيق

أبديا استعدادهما للترافع عنها في حالة تعرضها لقرارات تعسفية

المصدر: جريدة الوطن الجمعه ١٤ صفر ١٤٣١ ـ ٢٩ يناير ٢٠١٠ العدد ٣٤٠٩ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٤٠٩&id=١٣٤٢١٤&groupID=٠

الطائف: ساعد الثبيتي

تفاعل محاميان مع قرار إحالة معلمة الطائف إلى التحقيق بسبب طلبها الفتوى الشرعية من مكتب مفتي عام المملكة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ حول راتبها خلال ٣ أشهر خلت لم تكلف فيها بعمل من قبل مرجعها الوظيفي ـ إدارة التربية والتعليم للبنات في محافظة الطائف ـ وقالا إن قرار إحالتها للتحقيق خاطئ، واستعدا للترافع عنها ضد أي قرارات تعسفية.

وأبدى رئيس لجنة المحامين في المحافظة المحامي محمد بن عبدالله السالمي أمس استعداده التام للترافع أمام الجهات المختصة في حالة تعرض المعلمة لأي قرار تعسفي أو إجراء خاطئ من قبل مرجعها.

وأوضح لـ"الوطن" أنه استغرب الإجراء الذي اتخذته إدارة تعليم بنات الطائف الذي نشرته "الوطن" في صفحتها الأولى أول من أمس، وقال إن كان قرار إحالتها للتحقيق بناء على طلبها للفتوى أو لكونها لم تعمل بدون إرادتها فهو إجراء خاطئ وغير قانوني، مشيرا إلى أن التحقيق في مثل هذه الحالات يفترض أن يكون مع الجهة التي أعاقت مباشرتها للعمل.

وفي ذات الصدد أشار زوج المعلمة طارق الثقفي إلى أن محامي المعلمين والمعلمات المتبني قضيتهم ضد وزارتي التربية والتعليم والخدمة المدنية لتحسين مستوياتهم أحمد بن جمعان المالكي اتصل به مبديا استعداده التام لمقاضاة الإدارة أمام الجهات الرسمية، وتبني قضيتها في حالة تعرضها لأي ضرر أو قرارات تعسفية وغير قانونية، وأبان أنه ينتظر ما ستؤول إليه الأمور بعد التحقيق مع زوجته الذي تم إجراؤه الاثنين الماضي.

الشورى يحمّل الأحوال مسئولية تأخير منح مجهولي النسب سجلا مدنيا

المصدر: جريدة اليوم الجمعه ٢٩ يناير ٢٠١٠
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=١٣٣٧٧&I=٧٣٣٦٥٧&G=١

كشف تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في مجلس الشورى بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ عن عجز الوزارة في حل مشكلة تأخير منح الأطفال مجهولي الأبوين رقم السجل المدني ما أدى إلى تعطيل استخراج الأوراق الثبوتية لهم بهدف حصولهم على خدمات صحية وتعليمية.وقال التقرير إن الأحوال المدنية سبب هذا التأخير مع أن التعليمات واضحة وصريحة، وبين التقرير المدرج على جدول أعمال المجلس أن تأخر استخراج رقم سجل مدني صعب طرق تنقل مجهولي الهوية المكفولين لدى الأسر، والذين يشكلون ٨٠% من الأيتام المسجلين لدى الوزارة، وكذلك تأخر صرف الإعانة الشهرية. واشار التقرير الى ان وزارة الشؤون الاجتماعية تعاني من ارتفاع كلفة إيواء المعاقين والمسنين والتي تبلغ ٥٠ ألف ريال للفرد الواحد إضافة إلى عدم كفاية الأدوية المخصصة للمرضى ولاسيما النفسيين، كما رأت الوزارة أنها غير قادرة على توفير وظائف للمعاقين المؤهلين تناسب قدراتهم.

وفيما يخص مكافحة التسول اعترفت وزارة الشؤون الاجتماعية بضعف إمكانياتها وخصوصا في مكاتب مكافحة التسول البشرية والمادية في عملية القبض على المتسولين واستضافة الخادمات، مشيرا إلى أنها تكافح التسول من خلال ٨ مكاتب في مختلف مناطق المملكة، إضافة إلى ٤ مكاتب للمتابعة الاجتماعية والتي قبضت على (22085) متسولا من مجموع (٣٤٣١) متسولا سعوديا خلال عام واحد وتقدر بنسبة (١٩ %)للسعوديين. ورأت الوزارة أن النساء أكثر جرأة على التسول من الرجال السعوديين لصعوبة القبض على المرأة أو المساس بها، أو التعرف عليها نظرا لعادات المجتمع وتقاليده. كما لاحظت الوزارة أن سبب ارتفاع أعداد المتسولين ترجع إلى التأثير الوجداني والعاطفي الذي يقومون به لاستمالة أصحاب القلوب الرحيمة، خاصة النساء والأطفال، ومن يدخل البلاد بتأشيرة عمل ويلجأ إلى التسول. وبين التقرير ان عدد الخادمات اللاتي استضافتهن مكاتب مكافحة التسول ومراكز رعاية شؤون الخادمات القادمات عن طريق المطار ومراكز الشرط (٤٧٥٩٦) عاملة، منهن (١٤٢٠١) جئن عن طريق الشرط، و(٣٣٣٩٥) عن طريق الجوازات. وخلصت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب إلى ٣ توصيات على التقرير طالبت فيها الوزارة بضرورة القيام بإجراء دراسات مسحية شاملة لتحديد الاحتياجات الاجتماعية (الكمية والنوعية) لكل منطقة من مناطق المملكة، إضافة إلى ضرورة قيام الوزارة بتعريف المجتمع بالخدمات التي تقدمها، والفئات التي تستهدفها، وكيفية الاستفادة من هذه الخدمات، إضافة إلى شمول التأمين الصحي التعاوني للفئات المستحقة للضمان الاجتماعي، وذوي الظروف الخاصة.

إيجاد لجنة دائمة لرصد القضايا وتطبيق العقوبات

الشورى يبحث ضوابط الرقية الشرعية والعيادات النفسية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه ٢٩ يناير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠١٢٩/Con٢٠١٠٠١٢٩٣٢٩٦٤٥/٢٠١٠٠١٢٩٣٢٩٦٤٥htm.

نواف عافت، فارس القحطاني ـ الرياض، عبدالله الداني ـ جدة

يناقش مجلس الشورى في جلسته الثلاثاء المقبل نظام الصحة النفسية، المتضمن ضوابط استخدام الرقية الشرعية والعيادات النفسية والعقوبات المنصوص عليها فيه ضد المخالفين لها.

وأوضح عضو اللجنة الصحية والبيئة في المجلس الدكتور مازن خياط، أن العقوبات تتفاوت بين السجن والتعزير والإغلاق، إذ ستنظر في القضايا لجنة دائمة تضم قاضيا شرعيا وطبيبا نفسيا.

وأفاد خياط أن النظام يتناول مراكز التأهيل والتشخيص والعلاج والتدريب في ظل المستجدات الطبية، إذ أن النظام دعا إلى إيجاد كوادر طبية نفسية في ظل النقص الكبير، في الوقت الذي رأى فيه مدير عام الصحة النفسية في وزارة الصحة الدكتور عبد الحميد الحبيب، أن إقرار النظام سيسهم في تطوير النظام الحالي.

بدوره، كشف لـ «عكاظ» مدير دائرة القضايا والعرض في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبد الله الجربا، انتهاء الهيئة من صياغة المواصفات الأساسية لمشروع نظام جديد يضبط الرقية الشرعية وممارسيها.

وبين الجربا أن جهة استشارية تعكف حاليا على إكمال ما تبقى من النظام وإصداره بشكل نهائي في الفترة المقبلة، إذ أنه وضع شروطا خاصة وحدد أماكن لممارسة الرقية، والعقوبات التعزيرية ضد المخالفين تتنوع باختلاف الأخطاء التي يرتكبها الرقاة.

وأكد مدير دائرة القضايا أن الهيئة متفائلة باكتمال صياغة النظام في وقت وجيز تمهيدا لرفعه إلى المقام السامي بعد اعتماده من رئيس الهيئة الشيخ عبد العزيز الحمين.

وفي شأن جلسات الشورى، يناقش المجلس في ثلاث جلسات متتالية الأسبوع المقبل، مادة لنظام العمل تتعلق بصرف إعانات مالية للعاطلين عن العمل ومشروع تنظيم الفحص الفني الدوري للمركبات.

ويقع على جدول الشورى في جلسة بعد الغد، تقرير للجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن مشروع اتفاقية تعاون بين حكومتي المملكة والسودان في مجال النقل البحري، وأخرى في مجال نقل الركاب والبضائع على الطرق البرية.

ويناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان بشأن تباين وجهات النظر حيال قضايا تهريب المخدرات والمسكرات التي تصدر فيها أحكام قضائية نهائية من المحاكم الشرعية، ومدى نظامية نظرها مجددا من قبل اللجان الجمركية.

وتتضمن النقاشات، تقريرا للجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن مشروع تنظيم جائزة خادم الحرمين الشريفين للمخترعين والموهوبين، في حين سيصوت الشورى في جلسة الاثنين المقبل على وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة النقل للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ.

ويشمل التصويت، وجهة نظر لجنة الشؤون المالية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة سوق المال للفترة من ١٤٢٨/٥/١٢هـ وحتى ١٤٢٧/١٢/١٠هـ، التقرير السنوي للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٧هـ.

وسيصوت المجلس أيضا على وجهة نظر لجنة المياه والمرافق والخدمات العامة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الزراعة للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٧هـ، ووجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق

الإنسان بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ.
وسيناقش الشورى تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لمؤسسة البريد السعودي للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، أما في جلسة الثلاثاء المقبل فسيبحث في تقارير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن مشروع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية وخطتها التنفيذية، لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع اللائحة التنظيمية للجنة الوطنية لسلامة المرور.

٣٦ ألف قتيل ومصاب حصيلة ٣٠٠ ألف حادث مروري سنويا

المصدر: جريدة المدينة الجمعه٢٩ يناير ٢٠١٠
٢١٩٧٥٧http://www.al-madina.com/node/

قال النائب الأعلى للرئيس للعلاقات الصناعية في أرامكو السعودية المهندس عبدالعزيز الخيال : إن المملكة تشهد ارتفاعاً كبيراً في معدلات الحوادث المرورية والتي تكبد الاقتصاد الوطني خسائر باهظة، مشيرا إلى وقوع أكثر من ٣٠٠ ألف حادث مروري سنوياً بالمملكة، ينتج عنها أكثر من ٦ آلاف حالة وفاة، وإصابة أكثر من ٣٠ الف شخص ، منهم أكثر من ٢٠٠٠ مصاب ينتهون بإعاقات مستديمة ، وذلك حسب إحصاءات الإدارة العامة للمرور.
وتشير الدراسات إلى أن ٨٥% من حوادث السير في المملكة تعود إلى أخطاء يتسبب فيها السائقون ، وأن ٧% ، من المصابين يغادرون المستشفيات وهم يعانون أحد أشكال العجز الجسدي، كما تشير الدراسة إلى أن السرعة لا تزال هي السبب الأول في وقوع الحوادث، كما تبين إحصاءات إدارة مرور المنطقة الشرقية أن حوالى ٥٠% من المخالفات المرورية يرتكبها شباب في مقتبل العمر . وأضاف المهندس الخيال، أن وتيرة الحوادث المرورية في تصاعد مستمر، وهو ما يتطلب التدخل السريع للحد من هذا التصاعد ووضع خطط واستراتيجيات تقوم على أسس علمية لمواجهة هذه المعضلة التي تهدد سلامة كل مواطن . وأشار المهندس الخيال ، أن ما يجري في شوارعنا من فواجع ووفيات وإعاقات جسدية ونفسية يوميا سببها الحوادث المرورية يحتم على الجميع الوقفة الوطنية الواحدة ضد إزهاق الأرواح وهدر الموارد. من جانبه اكد العميد علي السويلم مدير مرور المنطقة الشرقية أن أرقام إحصائية المرور مخيفة جداً ، وان على الجميع أتباع إرشادات وتعليمات المرور أثناء القيادة لتكون قيادتهم آمنة

بعد الحكم عليها بالسجن شهرين و ٩٠ جلدة .. رئيس محكمة الجبيل لـ عكاظ :

التراضي يسقط الحق الخاص في قضية فتاة الجبيل

المصدر: جريدة عكاظ السبت ٣٠ يناير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠١٣٠/Con٢٠١٠٠١٣٠٣٢٩٨٣٠.htm

محمد إبراهيم الزهراني ـ الجبيل

أكد لـ «عكاظ» رئيس محكمة محافظة الجبيل الشيخ رياض المهيدب أن لذوي الشابة التي حكم عليها بـ ٩٠ جلدة إضافة إلى السجن شهرين الحق في رفع التماس لهيئة التمييز لينظر في الحكم الذي اكتسب صفة القطعية بعد إقرار أطراف القضية وكذلك العام.

وأضاف «من الممكن حل القضية وديا إذا تراضى الطرفان فيسقط في هذه الحالة الحق الخاص أما الحق العام فلا يسقط إلا بأمر ولي الامر».

وبين أن الجلد سيتم في السجن وليس في المدرسة، كما نشر في بعض وسائل الإعلام، موضحاً أن عمر الفتاة ٢١ عاماً وليس ١٢ عاماً.

وعلمت «عكاظ» أن تدخلا يقوده بعض أهل الخير في المنطقة لحل القضية ودياً عن طريق إقناع مديرة المدرسة بالتنازل عن حقها الخاص ضد الفتاة، وأنها مربية للأجيال لا سيما أن الفتاة سبق أن كانت طالبة لدى المعلمة.

يذكر أن وزارة العدل أصدرت بيانا صحافيا حول الحكم الصادر بالسجن لمدة شهرين والجلد ٩٠ جلدة بحق طالبة في الجبيل، أوضحت فيه أن الحكم صدر إثر تهديد الطالبة لمديرة المدرسة بالقتل واعتدت عليها بالضرب حتى تدخلت الشرطة لا بسبب جلب الجوال إلى المدرسة.

وأوضحت الوزارة أن المديرة كانت في حالة إغماء مما استدعى إدخالها إلى المستشفى وتنويمها خمسة أيام، مشيرة إلى أن هذا الأمر مثبت في محاضر رسمية، مبينة أن الموضوع رفع إلى القضاء بعد أن نفدت الحلول التربوية معها.

وأرجعت العدل سبب إصدارها لهذا البيان، درءاً لما تسبب فيه نشر معلومات غير صحيحة من آثار سلبية انعكست على النظرة تجاه القضاء الشرعي وآثار التساؤلات داخل وخارج المملكة، وأدى إلى استغلال جهات خارجية هذا الموضوع لأغراض سيئة.

على خلفية حادثة الشغب

نقل ١٠ فتيات إلى دار المسنات

المصدر: جريدة عكاظ السبت ٣٠ يناير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠١٣٠/Con٢٠١٠٠١٣٠٠٣٢٩٩٨١.htm

نقلت دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة أمس عشر نزيلات إلى دار المسنات، ويأتي القرار في أعقاب حادثة شغب الدار التي أوقعت عددا من الإصابات، وكانت الشؤون الاجتماعية أبلغت النزيلات الأربعاء الماضي بأنه سيتم تحويلهن إلى المناطق التي قدمن منها في القصيم، جدة، حائل، وعسير إلا أنهن تفاجأن بنقلهن إلى دار رعاية المسنات. مسؤول في الشؤون الاجتماعية أكد استلام دار المسنات عشر فتيات ممن انطبق عليهن العفو الملكي، وبحسب المسؤول فإن أحداً من أولياء أمور الفتيات لم يتقدم لاستلامهن ما أدى إلى بقائهن في الدار

القحطاني أبرز ٥٠ معتقلاً قررت واشنطن احتجازهم لأجل غير مسمى

المصدر: جريدة الحياة السبت٣٠ يناير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٠٣٢١٥

ذكرت صحيفة «ميامي هيرالد» الأميركية أن إدارة الرئيس باراك أوباما قررت بعد مراجعة استمرت عاماً للأدلة ضد المعتقلين في سجن غوانتانامو الحربي الأميركي احتجاز 50 معتقلاً إلى أجل غير مسمى. وعلى رغم أن السلطات الأميركية لم تكشف قرارها إلا لقلة من الصحافيين ولم تعلنه رسمياً بعد، إلا أن الصحيفة رجحت أن يكون في مقدم المعتقلين الذين سيبقون وراء القضبان إلى أجل غير معلوم السعودي محمد القحطاني الذي تتهمه الولايات المتحدة بأنه جزء من المؤامرة التي أفضت إلى تنفيذ هجمات العام ٢٠٠١ على الولايات المتحدة.
وكانت وزارة الدفاع (البنتاغون) اسقطت التهم الموجهة إلى القحطاني في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨، بعدما أقرت مسؤولة الوزارة عن المحاكمات سوزان كروفورد بأنه أخضع للتعذيب في غوانتانامو، ولا تمكن محاكمته بناء على ذلك.
وطبقاً للصحيفة فإن مراجعة أوضاع المعتقلين التي استمرت عاماً خلصت إلى أن معظمهم يتعين إما إطلاقه أو نقله إلى بلد ثالث، فيما يتعين ابقاء ٥٠ وراء القضبان إلى أجل غير مسمى، على رغم عدم وجود أدلة جنائية تكفي لمحاكمتهم. وتنبغي محاكمة ٣٥ من هؤلاء المعتقلين. وكان عدد معتقلي غوانتانامو وصل إلى ٧٧٠ سجيناً منذ فتح هذه المنشأة الحربية قبل ثماني سنوات. وبلغ العدد الخميس الماضي ١٩٢ سجيناً. وقال مسؤول في البنتاغون إن ٥٨٠ معتقلاً أطلقوا خلال السنوات الماضية، ٥٣٠ منهم إبان إدارة الرئيس السابق جورج دبليو بوش. وأضاف أن ممثلي ست وكالات حكومية بينها البنتاغون ووزارتا العدل والأمن الداخلي ورئيس هيئة الأركان المشتركة للجيوش الأميركية ومدير الاستخبارات القومية أجمعوا على أن ١١٠ من المعتقلين مؤهلون للإفراج عنهم.

فيديو كليب" للمطالبة بحقوق المعلمين

المصدر: جريدة عكاظ السبت ٣٠ يناير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠١٣٠/Con٢٠١٠٠١٣٠٠٣٢٩٩٦٢/٢٠١٠٠١٣٠٠٣٢٩٩٦٢.htm

محمد سعيد الزهراني ـ الطائف

عرضت قناة فضائية مقطع فيديو كليب يحكي معاناة المعلمات والمعلمين، الذين يطالبون باحتساب فروق مالية لأعوام الخدمة التي قضوها منذ تاريخ تعيينهم على البند ١٠٥، ووضعهم على الدرجات الوظيفية المستحقة، وفق سلم الرواتب الوظيفية المعتمد من مجلس الوزراء.

وجاء إنتاج الفيلم، كورقة ضغط جديدة للجنة المعلمات والمعلمين، بهدف المطالبة بحقوقهم التي يرونها مشروعة، فيما لا تزال قضيتهم منظورة، إثر نقض محكمة الاستئناف حكم المحكمة الإدارية وأعادت إليها القضية، التي ستنظر فيها في الـ٢٣ من الشهر المقبل.

منع سعودي من السفر لزواجه من قاصر

المصدر: جريدة المدينة السبت٣٠ يناير ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢١٩٨٩٠

أمر النائب العام المصري المستشار عبدالمجيد محمود بحبس والدين أربعة أيام على ذمة التحقيق لقيامهما بزواج ابنتهما القاصر من رجل مسن وحبس المحامى محرر عقد الزواج العرفي وسرعة ضبط إحضار الوسيطة في هذه الزيجة.. ومنع الزوج من مغادرة البلاد وإدراج اسمه على قوائم الممنوعين من السفر، وإحالة الطفلة إلى دار الرعاية وعرضها على الطب الشرعي. وترجع الواقعة إلى شهر نوفمبر الماضي عندما تقدم المسن إلى إحدى الوسيطات لطلب فتاة للزواج منها عرفياً، وفى اليوم المحدد اصطحبت الوسيطة الفتاة برفقة أربع فتيات أخريات لعرضهن على السعودي، حيث وقع اختياره على المجني عليها من بينهن.

وتضيف الفتاة في تحقيقات النيابة أنها تعرضت لضغط من قبل والدها وصل إلى حد التعدي عليها وكي جسدها بالنار.

٢١٪ من الأحداث المنحرفين يعودون لدار الملاحظة بالرياض

المصدر: جريدة المدينة السبت٣٠ يناير ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٢٠٠٧٣

تصدرت منطقة الرياض مدن المملكة في عودة الأحداث المنحرفين إلى دور الملاحظة الاجتماعية بنسبة ٢١% تلتها مدينة جدة بنسبة ١٨% ثم مدينة الدمام بنسبة ١٠ % .

وأشارت الدراسة التي أجرتها وزارة الشؤون الاجتماعية للعام الماضي بعنوان «عوامل العودة لجناح الاحداث في المملكة» وحصلت «المدينة» على نسخة منها، ان أعمار الأحداث المنحرفين تقع في المرحلة العمرية ١٧ سنة بنسبة ٤٧ % والمرحلة العمرية ١٦ سنة بلغت حوالى ١٨ %، أما المرحلة ١٨ سنة فبنسبة بلغت ١٣ % . وقالت الدراسة ان انخفاض المستوى التعليمي لغالبية آباء وأمهات الأحداث العائدين قد يضعف مستوى الرقابة عليهم، مشيرة إلى وجود قصور في ارتباط الحدث بوالديه حيث بينت نتائج الدراسة أن بعض الآباء لا يزورون ابناءهم مطلقا اما بالنسبة لمرحلة التكيف مع العالم الخارجي أثبتت الدراسة ان غالبية حالات العودة تقع في مرحلة التكيف الاولى مما يعكس قصورا في آليات الرعاية اللاحقة و يتطلب بذل المزيد من الجهد في رعاية الأحداث. وأشارت الدراسة إلى ان غالبية الاحداث يمارسون جريمة السرقة ويقضون أوقاتا طويلة مع أصدقائهم حيث يغيب الإشراف الاسري مشيرة إلى أن معاناة الأحداث في المدرسة والتسرب الدراسي يعد احد اهم أسباب العودة للانحراف بالاضافة الى قدم مباني بعض دور الاحداث وعدم مناسبته للاقامة .

وأوصت الدراسة بضرورة وضع برامج للأحداث العائدين للانحراف خلاف البرامج المقدمة بشكل عام، والاهتمام بمباني دور الأحداث بسبب عدم مناسبة بعض منها للإقامة ورفع مستوى العاملين و تفعيل الرعاية اللاحقة في شقها القبلي أثناء وجود الأحداث بالدار وبعد خروجهم حتى لا يعود للانحراف، وتكثيف حملات التوعية حول التعامل الأمثل مع الأبناء، ورفع المستوى التعليمي والثقافي للأسر الفقيرة، توعية الآباء والأمهات بطبيعة مرحلة المراهقة وكيفية التعامل معها، كما دعت الى الاهتمام بالأحداث وخاصة في المراحل الدراسية المتوسطة والثانوية وتسهيل الصعوبات التي تواجههم.

بعد سنوات من التفريق

ملك الإنسانية يجمع شمل فاطمة ومنصور ضحيتي تكافؤ النسب

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد ١٦ صفر ١٤٣١ العدد ١٣٦٣٩
http://www.al-jazirah.com/81284/fr6d.htm

الدمام - هيا العبيد - الجزيرة - ياسر الجلاجل

شمل خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز برعايته الزوجين المفرق بينهما فاطمة ومنصور وأطفالهما بعد أن تدخل ولمَّ شملهما من جديد، بعد قرار المحكمة العليا بإلغاء حكم التفريق بينهما لعدم تكافؤ النسب الذي صدر بمحكمة الجوف قبل عدة سنوات.وكان خادم الحرمين قد تدخل وأمر بإحالة الموضوع للمحكمة العليا مما أدى إلى نظر القضية من جديد وأفضى إلى إلغاء الحكم وإعادة الزوجين لبعضهما البعض وجمعهما بأطفالهما.وقال الحقوقي مخلف بن دهام الشمري لـ(الجزيرة): لقد كان الجميع متألماً من وضعهما المأساوي الا أن هذا الحكم العادل سوف يغلق الباب أمام كل من يحاول العودة بنا إلى عصور الجاهلية الأولى في قضايا النسب، من جهته قال الزوج منصور التمياتي لـ»الجزيرة» إن مشاعر الفرح لا توصف بصدور القرار الذي نص بإعادة النظر في القضية و بهذا الحكم العادل، لكنه أشار إلى أنه لم يستلم زوجته وابنه من دار الرعاية الاجتماعية بالدمام. ورفع شكره لخادم الحرمين على رعايته الكريمة التي أعادت لهم البسمة بعد معاناة أثرّت على نفسيتهم، الى ذلك قالت الباحثة فوزية العيوني إن خادم الحرمين يعتبر والد الإصلاح الحقيقي في المملكة، مشيرة إلى أن أبوته وعطفه وحنانه - حفظه الله - قد ساهمت بشكل مباشر في لمَّ شمل الأسرة من جديد، معتبرة أن قرار خادم الحرمين سيسهم في كف يد ولي أمر المرأة في جبرها على ما يكفله لها الشرع من حقوق وواجبات ويمثل بداية عصر جديد لفض القضايا المماثلة، واستدركت العيوني: إن إصرار وعزيمة الزوجين في الحصول على حقوقهما الزوجية قد ساهما مساهمة فاعلة في القرار بعد أن تخلّت عنهم العديد من الجهات المعنية.

محامي قضية النسب يؤكد الحكم بلم شمل الزوجين والأسرة تنفي

المصدر: جريدة الوطن لأحد ١٦ صفر ١٤٣١ ـ ٣١ يناير ٢٠١٠ العدد ٣٤١١ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3411&id=134582&groupID=0

جدة: حسن السلمي

قال محامي الزوجين المفرقين في قضية النسب أحمد السديري إن حكما صدر من المحكمة العليا يقضي بنقض حكم محكمة الجوف بالتفريق بين منصور وفاطمة، استنادا إلى عدم تكافؤ النسب، وإعادة لم شمل الأسرة، وإصلاح ذات بين أسرتي الزوجين بناء على الحيثيات والطعون التي قدمها للمحكمة.

لكن الزوج منصور التيماني الذي اتصلت به :"الوطن" قال إنه ما زال غير مصدق، ولن تكتمل فرحته حتى يرى بعينه نص الحكم، والتوجه إلى مدينة الدمام، وتحديدا إلى دار الحماية الاجتماعية، ليرى زوجته فاطمة، وطفليه.

من جهته، نفى شقيق فاطمة صحة الخبر، قائلا إنهم اتصلوا بالمحامي نفسه الذي أكد لهم عدم تسلمه صك الحكم، مضيفاً أن "القضية لم تتحرك منذ نحو عام، كما أن فاطمة فضلت الجلوس في دار الرعاية الاجتماعية بالدمام حيث المكان الأنسب لها للهروب من مضايقات منصور لها" على حد تعبيره. وكان الزوجان منصور التيماني وفاطمة قد فوجئا برفع دعوى ضد زواجهما من قبل الأخ غير الشقيق لفاطمة يطالب فيها، بموجب وكالة من والده، بفسخ عقد زواج أخته من زوجها الذي لا ينتمي لقبيلة بحسب ادعائه، واستمرت القضية لعامين.

أكد محامي الزوجين المفرقين في قضية النسب منصور التيماني وفاطمة صدور حكم المحكمة العليا القاضي بنقض حكم محكمة الجوف بالتفريق بينهما، استنادا إلى عدم تكافؤ النسب، وإعادة لم شمل الأسرة، وإصلاح ذات بين أسرتي الزوجين بناء على الحيثيات والطعون التي قدمها للمحكمة.

وقال المحامي أحمد بن خالد السديري لـ"الوطن" أمس إنه طالب المحكمة العليا في اعتراضه على حكم محكمة الجوف عام ٢٠٠٦، بالحكم لصالح الزوج منصور التيماني بما أجمع عليه العلماء من أنه لا يجوز التفريق بين زوجين بدواعي عدم تكافؤ النسب رغم تمسكهما بالعيش معا.

وأجرت "الوطن" فور تلقيها نبأ نقض الحكم أمس اتصالا هاتفيا بالزوج منصور التيماني الذي كان يعيش لحظات الفرحة بعد أن أبلغه المحامي السديري بالنبأ، وقال: ما زلت غير مصدق، ولن أفعل حتى أرى بعيني نص الحكم، بل حتى أتوجه إلى مدينة الدمام، وتحديدا إلى دار الحماية الاجتماعية، وأرى زوجتي فاطمة، وطفلي واحتضنهما .

وحول تفاصيل التواصل بينه وبين زوجته فاطمة طيلة السنوات الأربع الماضية، أكد الزوج المفرق عن زوجته أنه لا يعلم عن زوجته إلا أنها تعيش مع ابنه سليمان (٤ سنوات) في دار الحماية الاجتماعية بالدمام، وأنه يعيش في منطقة الجوف برفقة ابنته نهى (٦ سنوات) التي لا تعلم عن والدتها فاطمة شيئا.

وعن سبب وجود زوجته في دار الحماية الاجتماعية، أوضح أن سبب إصرارها على العيش معه بجوار أطفالها أدى إلى لجوئها إلى دار الحماية الاجتماعية، خوفا من أذى إخوانها الذين طلبوا خلعها منه لعدم تكافؤ النسب.

وأشار إلى أنه لا يزال متمسكا بزوجته "وسأنتظرها العمر كله"، قائلا إنها أيضا اتخذت نفس القرار ببقائها طوال السنوات الماضية في دار الرعاية في الدمام "انتظاراً لفرج طال انتظاره."

من جهته، نفى شقيق فاطمة صحة الخبر، قائلا إنهم اتصلوا بالمحامي نفسه الذي أكد لهم عدم تسلمه صك الحكم، مضيفاً أن "القضية لم تتحرك منذ نحو عام، كما أن فاطمة فضلت الجلوس في دار الرعاية الاجتماعية بالدمام حيث المكان الأنسب لها للهروب من مضايقات منصور لها" على حد تعبيره .

من جانبها، اعتبرت الناشطة الحقوقية في مجال المرأة والأسرة فوزية العيوني حكم المحكمة العليا بإعادة الزوجين منصور وفاطمة إلى بعضهما، ولم شمل أطفالهما تصحيحا لوضع باعد بين أفراد الأسرة. وأكدت أنها تابعت هذه القضية منذ بدايتها لحظة بلحظة، ورصدت المعاناة التي تكبدها الزوج وطفلاه لاستعادة زوجته وأم أطفاله، وأن المحكمة أمس انتصرت للوطن ووحدته، وحمت الأطفال من الضياع .

وشددت على أن تنفيذ الحكم يقع الآن في ملعب وزارة الشؤون الاجتماعية التي يجب أن تتولى بدورها تنفيذ إعادة الزوجين لبعضهما، والحفاظ على كيان أسرتهما، وحماية صغيريها ممن يهدد مستقبلهم، وأن يكون ذلك التنفيذ في أسرع وقت ممكن .

وكان الزوجان منصور التيماني وفاطمة قد فوجئا برفع دعوى ضد زواجهما من قبل الأخ غير الشقيق لفاطمة يطالب فيها، بموجب وكالة من والده، بفسخ عقد زواج أخته من زوجها الذي لا ينتمي لقبيلة بحسب ادعائه، واستمرت القضية لعامين رزق خلالهما منصور وفاطمة بطفلين. واستدعى قاضي محكمة الجوف، حيث تسكن الأسرة، الزوجة فاطمة، فأكدت له أنها متمسكة بزوجها، ولا تريد الانفصال عنه، فأصدر القاضي حكما يقضي بفسخ عقد الزواج، واستند في ذلك إلى ما وصفه بـ"عدم تكافؤ النسب."

السديري لـ عكاظ:

لا يمكن الطعن في حكم المحكمة العليا

المصدر: جريدة عكاظ لأحد ١٤٣١/٠٢/١٦ هـ ٣١ يناير ٢٠١٠ م العدد : ٣١٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100131/Con20100131330199.htm

كشف لـ «عكاظ» المحامي أحمد بن خالد الأحمد السديري المكلف من هيئة حقوق الإنسان عن صدور حكم نهائي من المحكمة العليا يقضي بإبطال الحكم الذي أصدرته محكمة الجوف بتطليق الزوجين منصور وفاطمة في أشهر قضية تداولها الإعلام في ما اشتهر بقضية تكافؤ النسب، موضحا أنه اعتبارا من الأسبوع الحالي بات الحكم السابق في حكم الملغي وجار استكمال الإجراءات النظامية وإبلاغ الجهات ذات العلاقة لإعادة الزوجين إلى بعضهما بعد ٣ سنوات من حكم صدر من محكمة الجوف.

وأكد أحمد السديري في حديثه لـ «عكاظ» من مكتبه في جدة البارحة، اعتماد الحكم الجديد من المحكمة العليا بشكل نهائي بحيث لا يمكن الطعن فيه ويقضي ببطلان الحكم السابق وإعادة الزوجين إلى بعضهما.

وبين المستشار القانوني أن تدخل رئيس هيئة حقوق الإنسان السابق تركي السديري وتكليفه بالرفع إلى خادم الحرمين الشريفين مذكرة الاعتراض التي تولت النظر فيها المحكمة العليا أعلى جهاز قضائي بحيث أجاز له النظام إعادة النظر في الأحكام المؤيدة، ما عد بارقة أمل في إعادة العلاقة.

وقال المحامي أحمد السديري إن مذكرة الاستئناف المقدمة للمحكمة العليا تضمنت شرحا لكافة النقاط والأخطاء الصادرة في حكم محكمة الجوف، مضيفا «لقد زعم أخ الزوجة بأن زوج أخته لا ينتسب إلى قبيلة، وبعد مداولات حكم القاضي بتطليق الزوجة رغم اعتراضها واعتراض زوجها ورفع الحكم إلى محكمة الاستئناف في الرياض والتي بدورها أيدت الحكم فبات حكما نهائيا فرق على إثره الزوجان».

وأفاد السديري بأنه عكف نحو ٩٠ يوما في مراجعة الكتب والمراجع لإعداد مذكرة الاستئناف لرفعها إلى خادم الحرمين الشريفين عن طريق هيئة حقوق الإنسان، حيث لخصت من المراجع الفقهية المعتبرة شرعا والأسانيد المقررة عبر ٢٠ صفحة.

وأشار إلى أنه بعد رفع مذكرة الاستئناف إلى خادم الحرمين الشريفين الذي أحالها للدراسة في المحكمة العليا، وبعد إطلاع الدائرة المختصة والمكونة من ثلاثة قضاة يعدون من كبار القضاة في المحكمة العليا تم فتح ملف القضية وإصدار الحكم الناقض بتفريق الزوجين وإعادتهما إلى بعض مجددا بعد فراق ثلاث سنوات.

الزوج: سعادتي غامرة رغم طول المدة.. ولم أتسلم صك الحكم بعد

المصدر: جريدة عكاظ لأحد ١٤٣١/٠٢/١٦ هـ ٣١ يناير ٢٠١٠ م العدد : ٣١٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100131/Con20100131330200.htm

محمد العنزي ـ الدمام

تملكت الزوج منصور التيماني في حديثه لـ «عكاظ» السعادة الغامرة إثر نقض المحكمة العليا للحكم القاضي من محكمة الجوف العامة بتفريقه عن زوجته فاطمة بحجة عدم تكافؤ النسب قبل أربع سنوات.وأوضح التيماني أنه سعيد بصدور حكم المحكمة العليا وإنصافه رغم تأخر الحكم طوال فترة زمنية بلغت أربع سنوات، مبينا أن قرار المحكمة جاء نتيجة تقدمه بلائحة اعتراض على حكم محكمة التمييز الذي أيد حكم محكمة الجوف.وثمن التيماني جهود كل من وقف معه في محنته وزوجته وابنيه نهى (٦ سنوات) وسليمان (٤ سنوات) الذي كان برفقة والدته في دار الرعاية الاجتماعية في الدمام، فيما ظلت نهى برفقة والدها طوال السنوات الأربع الماضية.وبين التيماني أنه لم يتسلم صك حكم المحكمة العليا الناقض لحكم محكمتي الجوف والتمييز، وبانتظار بدء الجهات الرسمية تنفيذ القرار وجمع شمل أسرته من جديد تحت سقف واحد.

الزوجة: شكرا خادم الحرمين لإنهاء شتات أسرتي

المصدر: جريدة عكاظ لأحد ١٤٣١/٠٢/١٦ هـ ٣١ يناير ٢٠١٠ م العدد : ٣١٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100131/Con20100131330201.htm

لم تصدق الزوجة فاطمة عند إبلاغها بنبأ نقض حكم تفريقها عن زوجها في اتصال هاتفي مع «عكاظ» البارحة، حيث اجتمع في نبرات صوتها خلال المكالمة مشاعر الفرح الممزوجة بالدموع نتيجة صدور الحكم الذي أنهى قصة الشتات لأسرتها.ووجهت فاطمة رسائل الشكر والحب والامتنان إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي أعادها إلى منزلها الذي هدم دون ذنب مقترف ـ بحسب قولها، وكذلك ثمنت جهود رئيس هيئة حقوق الإنسان السابق تركي السديري والمحامي أحمد السديري في الوقوف مع أسرتها والترافع عنها من الأخير أمام أعلى جهة قضائية في البلاد. وأضافت «أنا عاجزة تماما عن تقديم الشكر لمن وقف معي، ولقد تلقيت الخبر من المحامي حيث أوصلني إلى قمة السعادة وأبلغت أبنائي الذين سعدوا بالخبر بعد أن عشنا أتعس أيام حياتنا طوال السنوات الماضية».وأوضحت فاطمة أنها في انتظار وصول المعاملة إلى الجهات المختصة تمهيدا لإخراجها من دار الحماية الاجتماعية في الدمام والالتقاء بزوجها الذي يسكن في الرياض، بحيث سيقررون عند اجتماعهم اختيار المدينة التي يرغبون استكمال حياتهم فيها. وعند سؤالها عن ردة فعل أسرتها، وبالأخص شقيقها الذي رفع الدعوى القضائية لفصلها عن زوجها، اكتفت بالقول «الله الحامي».يذكر أن فاطمة طليقة النسب تلقت خبر حكم المحكمة العليا وهي في دار الرعاية الاجتماعية في الدمام البارحة، حيث تقيم برفقة ابنها سليمان الذي ولد أثناء بدء القضية بعد تحويلها من سجن الدمام قبل عامين.بدوره قال لـ «عكاظ» الأخ غير الشقيق لفاطمة عزاز العزاز إن أفراد أسرتهم لم يبلغوا بأي قرار صادر ينقض حكم محكمة الجوف حتى وقت مكالمته البارحة، مؤكدا رفضه وأسرته للقرار ونيتهم نقضه والاعتراض عليه بالطرق القانونية عند استلامه.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

مضامين مذكرة الاستئناف الناقضة لحكم التفريق:

تطليق الزوجين هتك للشرع وغوى عن قول العلماء وإهدار للعدالة

المصدر: جريدة عكاظ لأحد ١٤٣١/٠٢/١٦ هـ ٣١ يناير ٢٠١٠ م العدد : ٣١٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100131/Con20100131330202.htm

حصلت «عكاظ» على نسخة من مذكرة الاستئناف التي رفعت إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حول قضية فصل الزوجين منصور التيماني وفاطمة العزاز بحجة عدم تكافؤ النسب، والتي أحيلت إلى المحكمة العليا وعلى إثرها صدر حكم النقض للحكم الصادر من محكمة الجوف الذي أيدته التمييز.

واعتبرت المذكرة أن حكم التطليق هتك قواعد الشرع، وغوى عما قال به علماء الأصول، وأهدر العدالة التي هي جوهر الشريعة، معتبرا أن الأسباب السابقة تدفعه للمطالبة بعدالة المجلس الأعلى للقضاء بنقضه باعتبار حكم قاضي محكمة الجوف بائرا؛ لأنه هتك في ما أخذه قاعدة سد الذرائع رغم إلزام الفقهاء به.

وأكدت الأدلة الشرعية المستندة لدى المذاهب الأربعة في القضية عدم صحة ما حكم به قاضي محكمة الجوف، كون القول بتطليق زوجين لعدم تكافؤ النسب يبطل متى ما حملت الزوجة من زوجها، وحاكم القضية جنح إلى التضييق في تفسيره لمعنى الكفاءة بحصره في معنى النسب القبلي، بينما كان يلزمه التوسع في الاستدلال والتفسير لهذا المعنى.

وفي عصر تبدلت الأعراف ولم تعد كما كانت في دابر الأيام، هذا إذا عرفنا أن الكفاءة لغة هي المقاربة والمماثلة وبعض الفقهاء يرون لزوم التماثل في أمرين فقط هما الدين والحال -أي السلامة من العيوب- التي توجب لها الخيار في الزواج، وعليه فإنه لا يقتصر معنى الكفاءة على النسب، وأن النسب والحسب لدى الفقهاء ليسا ملزمين بل مندوبان (مستحبان)، وبعضهم نزع إلى تعريف ذي النسب بأنه من كان معروف الأب، معتبرة أن حاكم القضية اعتمد في حكمه ترجيح أدلة مهلهلة بدلا من أدلة قاطعة في الأمر.

ولم تقتصر الأخطاء التي تردى فيها عند الأخذ بتفسيرات فيها عوج للفتيا أو نصوص في الأثر؛ الأمر الذي هام به عن صحيح الاستدلال، بل ذهب أجوازا بعيدة بحكمه هذا في الحيف والتجني حين طعن عما أجمع عليه جمهور الفقهاء حول لزوم عقد كهذا، وغوى عما نزع إليه علماء الأصول في تسبيبه لما حكم به، وإهدار للحكم المتفق عليه في مذهب جمهور الفقهاء والأصوليين في لزوم قواعد عقد النكاح، حيث تبين أن سنة الجمهور من فقهاء المذاهب الأربعة، وبالأخص فقهاء المذهب الحنبلي، هم من أول من ازدرى هذا الحكم.

ومن القواعد هي تلك التي انتحاها هؤلاء الفقهاء حول مدى جواز قبول دعوى كهذه عند إثارتها لأول مرة، وثاني ما أهدره هو قوله بفسخ عقد النكاح وعدم لزومه، فهذه الدعوى بدت ولأول وهلة وكأن الأب قد أثارها أصالة، فهذا ما زعم به وكيله حين رفعها لفسخ عقد النكاح هذا.

وإنه كان يلزم على فضيلة حاكم القضية ردها فهذا ما نزع إليه الفقهاء الحنابلة، وآية ذلك هو أنه حتى ولو افترض جدلا عدم كفاءة الزوج فالزوجة بالغة الرشد وليست صغيرة وعاقد النكاح كان أبوها -أي وليها الأقرب- وأنه لم يبرم العقد إلا بعد أن سأل واستخبر وعرف أنه ينتسب إلى قبيلة، والزوجة كانت راضية أيضا.

لذا فإن عقد النكاح هذا أمسى صحيحا في الشرع ملزما، بل إن هؤلاء الفقهاء ذهبوا إلى أنه صحيح وملزم حتى لو كان الأب في حال رضاه يعلم قبل الزواج أنه غير كفء، وهو أمر لم يثبت طبقا للأدلة التي أوردت، وقد أفتى الإمام ابن تيمية بالقول «أما الكفاءة فهي حق للزوجة والأبوين فإن رضوا بغير كفء جاز.»

ونزع فقهاء من هذا المذهب إلى القول بأنه لا اعتبار للنسب في الكفاءة، حين ذكر ابن أبى موسى عن الإمام أحمد ما يدل على ذلك.

وكذلك الرأي الذي انتهجه شيخ الإسلام الإمام ابن قدامة حين قال «إذا كانت كبيرة وزوجها أبوها من غير كفء فلها الخيار ولا خيار لأبيها إذا كان عالما، لأنه أسقط حقه برضاه»، وعليه فإنه حتى وإن صانعنا وكيل الأب -أي ابنه عزاز- في قوله إن أباه هو الذي رفع الدعوى وكالة، فإنه كان على القاضي ردها، إذ ما كان له أن يقبلها في هذه الحالة؛ لأن الزوجة -كما أسلف- قبلت بزوجها ورضيت به بل وتصر على البقاء معه إلى هذه الساعة، أما الأب (المدعي أصالة) فقد استخبر عن الزوج وأهله قبل الزواج وثبت له أنه من شمر، وقبل -دون أن يكون ضحية ختل وإيهام- أن يزوجها به، ولم يأت ما يقطع بعكس ذلك. ثم حتى لو أنه لم يستخبر، وهو ما يعنى أنه كان على بينة من عدم كفاءته ثم زوجها برضاه وبرضاها، فإن هذا نضاح بإسقاط حقه في الاعتراض، أو رفع دعوى يطالب فيها بفسخ عقد النكاح.

وقول فقهاء آخرين من هذا المذهب حين نزعوا إلى أن «خيار الفسخ لعقد الكفاءة شبيه بخيار العيب، ولا يسقط إلا بإسقاطه من عصبة بقول أو فعل يدل عليه كأن يذرها تمكنه من نفسها مع علمه وعلمها بأنه غير كفء». (مطالب أولي النهى ج ٥ ص ٨٦ للسيوطي الرحيباني.(

ولوحظ هنا أن الزوج المدعى عليه لم يزوجه الأب إلا بعد أن تثبت من كفاءته وانتسابه إلى شمر؛ ما يعني ألا عيب فيه، ناهيك عن أن الزوج (المدعى عليه) قد دخل بزوجته وأنجبت طفلين، لذا ومن باب أولى فإن هذا يفضي إلى القطع بأن حق العصبات الأباعد (بعض إخوانها غير الأشقاء) في الاعتراض قد هوى، الأمر الذي يعنى زيغ حكم القاضي هذا عن القواعد التي سنها كبار فقهاء المذهب الحنبلي.

تسوية قضايا القطاع الصحي الأهلي ومشاكل الاستقدام للكوادر الطبية

المصدر: جريدة اليوم الأحد ١٤٣١-٠٢-١٦هـ الموافق ٢٠١٠-٠١-٣١م العدد ١٣٣٧٩ السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13379&P=1&G=2

محمد عضيب - الرياض

تنسق اللجان الطبية بالغرف التجارية مع الجهات الحكومية لتسوية عدد من القضايا في القطاع الصحي الأهلي وقضايا التأمين ومشكلات الاستقدام للكوادر الطبية ،حيث من المتوقع ان تحصر اللجان الطبية بالغرف التجارية بمختلف المناطق مشاكل القطاع الطبي لتذليل جميع العقبات التي تحول دون الارتقاء بهذا القطاع. وأكد د. سامي العبد الكريم رئيس اللجنة الطبية بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض سعي اللجنة للتنسيق بين الصيدليات الاهلية ومجلس الضمان الصحي وشركات التأمين للسماح لجميع الصيدليات الخاصة بصرف الأدوية للمؤمن عليهم وعدم قصرها على الصيدليات التابعة للمستشفيات او المستوصفات، موضحا ان اللجنة تعمل على تسوية عدد من القضايا ذات العلاقة بالقطاع الصحي عبر تنظيم ملتقى علمي تشارك فيه الوزارة لمناقشة المواضيع المتعلقة بهيئة التخصصات الصحية وبرامج بناء وتعزيز الثقة بين الوزارة والقطاع الخاص والصناعة الدوائية الوطنية ومشكلات الاستقدام للكوادر الطبية. وقال رئيس اللجنة إنهم بصدد تفعيل سلسلة من البرامج التوعوية تشمل عقد ندوة عن التعقيم ومخاطر انتقال العدوى بالتعاون مع الجمعية السعودية لطب الأسنان وورشة عمل عن دور هيئة الغذاء والدواء في حماية المستهلك وأخرى حول رفع مستوى الوعي لدى متلقي الخدمات الصحية .

من جهه أخرى تم تشكيل فريق عمل لشركات الأدوية الباحثة يعمل بالتنسيق مع اللجنة الفرعية لشركات الأدوية التابعة للجنة الطبية ،حيث قرر الفريق الاعتناء بظاهرة انتشار الأدوية المقلدة وآثارها على صحة المجتمع، وذلك من خلال العمل على عقد مؤتمر عن الأدوية المقلدة تشارك فيه جميع القطاعات الحكومية والخاصة ذات العلاقة وتكوين فريق يتولى إعداد التصور المبدئي لهذا المنتدى ورفعه للجنة الطبية على أن يستصحب المؤتمر تنظيم معرض للأدوية المقلدة. كذلك سيقوم الفريق بتقديم المشورة والمقترحات المدروسة للجهات المعنية بتدريب الكوادر البشرية من أطباء وصيادلة على أحدث الأساليب والتقنيات في كشف ومعالجة الكثير من الأمراض وتدريب الصيادلة حديثي التخرج من الجامعات وإجراء الأبحاث حول بعض الأمراض المنتشرة في المملكة والعمل على تطوير نظام يسمح بتسجيل كل حالات الأعراض الجانبية للأدوية المسجلة بالمملكة مما يسمح لهذه الجهات متابعة الاستخدام الجيد لهذه الأدوية، والمساعدة في تطوير نظام تسعير الأدوية بالتفاهم مع الجهات المعنية وتطوير أنظمة براءات الاختراع والملكية الفكرية وسرية المعلومات وغير ذلك من الخدمات لقطاع الممارسة الطبية في المملكة واقعاً ومستقبلاً .

أما عن صعيد أنشطة البصريات فقد سعت اللجنة الطبية للتعاون مع الجمعية السعودية للبصريات لدعم وتطوير السلوك المهني في هذا القطاع وتقوم اللجنة بالإشراف على دراسة ميدانية تهدف إلى استجلاء تحديات هذا القطاع لإيجاد الحلول المناسبة لها كما تتبنى اللجنة مع الوزارة مقترحاً للسماح لمحلات البصريات ببيع العدسات اللاصقة فئة (ب+ج) مع الاسترشاد بمرئيات الجمعية وجامعة الملك سعود.

ولي أمر يعاقب ابنه بحرمانه من دخول الاختبارات

المصدر: جريدة المدينة الأحد، ٣١ يناير ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/220355

وحيد الحفظي - عسير

قام احد أولياء الأمور في محافظة محايل عسير بمنع ابنه من دخول اختبار يوم أمس السبت لمعاقبته - على حد قوله - حيث فشلت جميع الجهود والمساعي المبذولة من ادارة المدرسة التي يدرس بها الطالب حيث حاول مدير المدرسة مفرح الأسمري وعدد من المرشدين والمعلمين في المدرسة والمحيط التربوي في اقناع ولي الأمر بالتراجع عن القرار الذي اتخذه وزاد الامر حيرة حين سمح لابنيه الاخرين بأداء الامتحانات ومنع الثالث من الحضور الى المدرسة وفي اجراء عاجل وجه الدكتور ادريس وحدة الخدمات الارشادية ببحث ومتابعة الحالة والتي تعد الأولى في تاريخ التعليم في المحافظة.

تصرف فترة البحث عن العمل

الشورى يناقش مقترح إعانات العاطلين اليوم

المصدر: جريدة عكاظ لأحد ١٤٣١/٠٢/١٦ هـ ٣١ يناير ٢٠١٠ م العدد : ٣١٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100131/Con20100131329998.htm

فارس القحطاني ـ الرياض

يناقش مجلس الشورى في جلسته اليوم، مقترح تقديم مكافأة مالية للعاطلين عن العمل تصل إلى ألف ريال، الذي قدمه عضو المجلس المهندس سالم المري في وقت سابق.وأرجع المري في حديث إلى «عكاظ» سبب اقتراحه إلى تمكين الشباب ماليا في فترة بحثهم عن العمل، إذ إنها ستحدد بوقت زمني وبشروط معينة حتى لا تعطي العاطلين فرصة في الاتكال والتخاذل دون البحث عن العمل.وأوضح عضو المجلس أن المقترح جاء بعد دراسة نظام العمل في الدول الأخرى، الذي تضمن صرف إعانات مالية في الوقت الذي لا يشمل نظام العمل الجديد أية مادة بهذا الخصوص.وأشار المري إلى أن بعض الدول حددت صرف نسبة ١,٤ في المائة من إجمالي الناتج القومي على العاطلين عن العمل، في الوقت الذي اقترح فيه صرف نسبة ٠,٥ في المائة من الناتج القومي.وأفاد عضو المجلس أن المقترح يترك المجال أمام الجهات الرسمية في تحديد قيمة الإعانة المالية والنسبة المالية إلى حين إقرار المقترح من تلك الجهات.وفي سياق متصل، يبحث مجلس الشورى اليوم أيضا تقريرا للجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن مشروع اتفاقية تعاون بين حكومتي المملكة والسودان في مجال النقل البحري، واتفاقية أخرى بين الحكومتين ذاتهما في مجال نقل الركاب والبضائع على الطرق البرية. ويناقش المجلس تقريرا للجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع تنظيم الفحص الفني الدوري للمركبات المعاد إلى المجلس عملا بالمادة ١٧ من نظام مجلس الشورى. وتتضمن النقاشات؛ تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان بشأن تباين وجهات النظر حيال قضايا تهريب المخدرات والمسكرات التي تصدر فيها أحكام قضائية نهائية من المحاكم الشرعية، ومدى نظامية نظرها مجددا من قبل اللجان الجمركية، إلى جانب تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن مشروع تنظيم جائزة خادم الحرمين الشريفين للمخترعين والموهوبين.

هيئة الأمر بالمعروف: ملف "عريس الملز" سينتهي قريبا

المصدر: جريدة الوطن الأحد ١٦ صفر ١٤٣١ ـ ٣١ يناير ٢٠١٠ العدد ٣٤١١ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3411&id=134572

الرياض: الوطن

كشفت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن الانتهاء قريباً من التحقيق في قضية عريس حي الملز الذي تقدم الخميس قبل الماضي ببلاغ ضد عدد من أفراد هيئة الأمر يتهمهم فيه بضربه وضرب إحدى شقيقاته وأن اللجنة جاءت فرعية على مستوى فرع منطقة الرياض بالتنسيق مع الحاكم الإداري.وأوضح المتحدث باسم الهيئة عبدالمحسن القفاري لـ "الوطن" أن الرئيس العام الشيخ عبدالعزيز الحمين يتابع مع مدير فرع منطقة الرياض سير التحقيق وأن النتيجة ستصدر قريباً، لافتاً إلى أن ذلك يخضع لتوجيه الرئيس العام للهيئة ومع ما يتبين من نتائج بالتنسيق مع الحاكم الإداري. إلى ذلك قال مصدر مطلع لـ"الوطن" إن ملف القضية لا يزال في مركز شرطة طويق في انتظار توجيهات إمارة منطقة الرياض التي رفع إليها عرض حول الحادثة. ولفت المصدر إلى أنه حسب بلاغ المواطن فإن عدد أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٩ أفراد جميعهم من مركز هيئة الفاروق في حي الملز بالرياض.

اعتمد الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبد العزيز الحميّن "وحدة حقوق الإنسان" التابعة لإدارة الشؤون القانونية في خطوة ترمي إلى تحقيق نقلة نوعية في نشر ثقافة حقوق الإنسان والمشاركة في تقييم إجراءات العمل والتحقق من توافقها مع الشرع ثم الأنظمة المرعية التي قررت جملة من الحقوق والضمانات. وأوضح مدير الإدارة القانونية بالهيئة الشيخ خالد بن عبد الله الشافي في بيان صحفي أمس أن الرئاسة اعتمدت الدليل التنظيمي لإدارة الشؤون القانونية والذي يتضمن ٢٠ مادة تنظم كافة أعمال الإدارة بما فيها وحدة حقوق الإنسان بعد دراسته دراسة مستفيضة ومراجعته من قبل عدد من أصحاب الاختصاص من الأكاديميين .

وعن أسباب إيجاد وحدة لحقوق الإنسان في الرئاسة، أوضح الشافي أن النظام الأساسي للحكم وباعتباره الدستور المدوّن للبلاد وفقاً للمادة "٢٦" نص على حماية حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية، مبينا أن "الوحدة" ستتكفل بالعناية بحقوق المقبوض عليهم والمتهمين وفق أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال حفظ كرامتهم وتمكينهم من حقوقهم المقررة لهم شرعاً ونظاماً وتمثيل الرئاسة العامة في اللقاءات والمؤتمرات والندوات والاجتماعات المتعلقة بحقوق الإنسان على المستوى المحلي والمشاركة في ذلك على الصعيد الدولي بعد موافقة الجهات ذات العلاقة.

وعن الجوانب التي تركز عليها وحدة حقوق الإنسان هي مشاركة عدد من العاملين في الميدان والأكاديميين في تقديم خطة سنوية تتضمن جملة من المحاور والبرامج والخطط والفعاليات يتم تنفيذها على مستوى الفروع والإدارات والتواصل مع الجامعات من خلال مذكرات التعاون التي وقعها معالي الرئيس العام مع عدد من الجامعات والإفادة من الكراسي البحثية للحسبة في عدد من الجامعات السعودية.

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية ردا على لجان التحقيق عبر عكاظ:

انتهاء محكوميات النزيلات المنقولات من دار رعاية مكة

المصدر: جريدة عكاظ لأحد ١٤٣١/٠٢/١٦ هـ ٣١ يناير ٢٠١٠ م العدد : ٣١٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100131/Con20100131329998.htm

ماجد المفضلي ـ مكة المكرمة

انتقد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للشؤون الاجتماعية الدكتور عبد الله اليوسف لجان التحقيق في حادثة الشغب التي وقعت في دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة في اتهامها لوزارته بالإسراع في نقل النزيلات بعد الحادثة مباشرة بهدف تضليل اللجان .

وأكد الدكتور اليوسف أن وزارة الشؤون الاجتماعية لم تنقل النزيلات إلى المريخ ولا يزلن داخل حدود الوطن، موضحا لـ «عكاظ» في رده على سؤالها حول الإسراع في نقل النزيلات: «يوجد سوء فهم من البعض ونحن لا نلومهم كونهم غير مطلعين بما يجرى داخل الدار، والنزيلات اللواتي نقلن إلى دور أخرى هن في الحقيقة من المفرج عنهن، ويفترض أنهن غير موجودات في الدار كون محكومياتهن انتهت، والوزارة سعت إلى تخفيف ازدحام الدار.«

وأكد اليوسف أن وزارة الشؤون الاجتماعية عرضت نتائج التحقيق في حادثة الشغب على صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة، مبينا أن التقرير عرض بشكل مفصل جميع الإشكاليات الموجودة في الدار، واصفا التنقلات التي أصدرتها الوزارة بأنها «نوعية.«

وتابع اليوسف أن الوزارة اتخذت خطوة نقل النزيلات كإجراء أولي، ولهذا تم نقلهن، وكنا نتوقع شكر الجميع على تصرفنا، غير أنهم أخذوا الخطوة بجانب سلبي، والنزيلات المنقولات كن يستحقين النقل منذ وقت طويل، داعيا أسرة الفتاة لتسلم ابنتها التي عوقبت على تصرفها السابق.

وقال: كون الفتاة امرأة فإن الوزارة ارتأت أن لا ترميها في الشارع نتيجة عدم تسلمها من قبل أسرتها، وبالتالي أصبحن مسؤوليتنا والفتيات بمثابة بناتنا ولا بد من المحافظة عليهن.

وكشف اليوسف عن أن عدد النزيلات اللواتي رفضت أسرهن استلامهن يصل إلى ١٠٠ نزيلة في جميع دور الرعاية المنتشرة في مناطق المملكة.ودافع اليوسف عن موقف وزارة الشؤون الاجتماعية في تعاطيها مع حادثة الشغب بالقول: «نحن بشر ولا نملك المثالية والتجاوزات تحدث في مختلف الإدارات، ولو شعرنا أننا مقصرون في أداء عملنا فإننا سننسحب بهدوء»، مضيفا أن الوزارة بصدد افتتاح المبنى الجديد لدار رعاية الفتيات في مكة المكرمة، والنتائج التي ستترتب على ذلك ستكون مهمة جدا، دون أن يتطرق إلى الإفصاح عنها.وأكد أن أي قصور يرصد سيحاسب صاحبه عليه، كما ستعالج جميع الأخطاء، مبينا أن وزارته لن تتردد في إصدار قرارات نقل وإبعاد لعدد من المسؤولات والعاملات في الدار، فيما لو كشفت التحقيقات عن علاقتهن بأية إشكالية أو تجاوزهن للأنظمة أو ثبت وجود قصور في أدائهن، مضيفا في هذا الصدد أنه حتى الآن لم يصدر بعد أي قرار بهذا الخصوص، ونعمل على تلافي أي نقص أو خلل في الدار .

وقال مجيبا على سؤال «عكاظ» حول ما إذا كان لدى الوزارة خطط مستقبلية لمواجهة رفض الأسر استلام بناتهن رغم انتهاء محكومياتهن، اكتفى اليوسف بالقول: التوجيهات واضحة ويفترض على ولي الأمر استلام ابنته وأن يحسن معاملتها .

وفي وقت سابق أمس، اطلع صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة على نتائج تحقيق لجنة وزارة الشؤون الاجتماعية بخصوص حادثة الشغب، وقدم الدكتور عبد الله اليوسف ومدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور علي الحناكي ورئيس القسم النسائي في الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة نورة آل الشيخ شرحا مفصلا عن الحادثة وما يجري في الدار من إحداثيات وإجراءات اتخذتها الوزارة لمعالجة تداعيات المشكلة ومنع تكرارها.

تحملان الشؤون الاجتماعية مسؤولية تعرضهما لمكروه

نزيلتان مهددتان بالقتل

المصدر: جريدة عكاظ لأحد ١٤٣١/٠٢/١٦ هـ ٣١ يناير ٢٠١٠ م العدد : ٣١٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100131/Con20100131330000.htm

أحمد العطوي ـ مكة المكرمة

تواجه نزيلتان نقلتهما وزارة الشؤون الاجتماعية من دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة، إثر أحداث الشغب التي شهدتها الدار، إلى دار آخر في إحدى المناطق، تهديدات أسرتيهما بالقتل، معربات عن تخوفهما من الدار الجديدة التي انتقلتا إليها، لعدم توفر حراسات أمنية كافية فيها.

وأبلغت النزيلتان «عكاظ» أن حارس الدار الجديدة «لا يملك من وسائل الدفاع عن النفس سوى أرقام غرف العمليات الأمنية في المنطقة، وعندها - بحسب النزيلتين - ، تكون دماؤنا قد سفكت وانتهى الأمر».

وأكدت النزيلتان (د. و) و (ز. ي) أنهما تعرضتا للتهديد بالقتل، عندما كانتا في دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة، مؤكدتين تجاهل الشؤون الاجتماعية لتلك التهديدات، رغم علم مسؤوليها بها، في إشارة إلى سرعة نقلهما إلى دار أخرى تفتقد للحراسات الأمنية وفي منطقة تسكنها أسرتاهما.

وتابعتا: المكان الذي نسكن فيه حاليا يقع وسط منطقة سكن عزاب من المواطنين والمقيمين، ومعرضتين للخطر في أية لحظة «نتيجة تهديدات أسرنا بقتلنا، لذلك فإننا نطالب بحمايتنا»، وحملتا وزارة الشؤون الاجتماعية المسؤولية كاملة عن تعرض أي منهما لمكروه.

من جانبه، أكد لـ «عكاظ» مصدر مسؤول في وزارة الشؤون الاجتماعية أن جميع دور رعاية الفتيات ودور الحماية في المملكة تخضع لإجراءات أمنية ورقابية مشددة لحماية منسوبيها ونزلائها، سواء أكانوا ذكورا أم إناثا، وذلك بالتنسيق مع الجهات الأمنية في المنطقة التي تكون فيها الدار.

الشدي : مبادرة خادم الحرمين عن حوار الأديان قدمت الصورة الصحيحة للإسلام ورسول البشرية

المصدر: جريدة المدينة الأحد، ٣١ يناير ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/220457

محمد عوض : القاهرة- تصوير:خالد رفقى

اعتبر الدكتور عادل بن على الشدى الامين العام للمركز العالمي للتعريف بالنبي ان مبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار بين اتباع الديانات والثقافات شكلت جسرا للتواصل وتقديم الصورة الصحيحة عن الاسلام ورسول البشرية للآخر المتمثل في الغرب واصحاب الاديان الاخري .

جاء ذلك في الندوة التى استهل بها الجناح السعودي نشاطه الثقافي في معرض القاهرة الدولي للكتاب أمس اهمية هذه المبادرة انطلاقا من الثقل الذي تمثله المملكة والتقدير البالغ الذي يحظى به خادم الحرمين في العلم .

وكان السفير هشام ناظر سفير المملكة بالقاهرة قد افتتح جناح السعودي متوقفا أمام ما لمسه من لهفة المصريين على الجناح ومعروضاته وبعد ان تجول في أروقة الجناح واطلع على اصدارات دورالنشر الحكومية والخاصة المشاركة في الجناح وأشاد بإصدارات دور النشر مؤكدا أنهم سفراء الثقافة السعودية في المحافل الدولية وقال خلال تفقده الجناح: " ارى لهفة الجمهور المصري للحصول على الاصدارات وكتب التراث السعودية وهذا يبرز نجاح الناشرين السعوديين في تمثيل بلادهم ،

وقال محمد بن عبد العزيز العقيل الملحق الثقافي بالقاهرة " للمرة الثامنة على التوالي، تشارك المملكة بأكبر جناح عربي في معرض القاهرة للكتاب ، وهو ثاني أهم المعارض العالمية للكتاب ،عبر دورته الثانية والأربعين، وتضم المشاركة السعودية هذا العام خمسا وستين جهة حكومية وخاصة، بزيادة عشر جهات على مشاركة الدورة الماضية ، يمتد عطاؤها على مساحة أربعة آلاف متر مربع ، في تنافس شريف لخدمة الكتاب السعودي بخصائصه المميزة من مضمون جاد ، وشكل جديد ، وتميز فريد في المزج المتقن بين الأصالة والمعاصرة .

خالد الفيصل يتسلم تقرير "تقصي الحقائق" حول أحداث الفوضى بدار الفتيات

اليوسف: أولياء أمور ١٠٠ فتاة انتهت محكوميتهن يرفضون استلامهن

المصدر: جريدة الوطن الأحد ١٦ صفر ١٤٣١ ـ ٣١ يناير ٢٠١٠ العدد ٣٤١١ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3411&id=134449&groupID=0

مكة المكرمة: خالد الرحيلي

تسلم أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل أمس تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث دار رعاية الفتيات في مكة، وذلك خلال استقبال سموه في مكتبه بديوان الإمارة بمكة المكرمة وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية الدكتور عبدالله اليوسف، يرافقه مدير عام الشؤون الاجتماعية بالمنطقة الدكتور علي الحناكي، ومديرة الإشراف النسائي نورة آل الشيخ.

وأوضح اليوسف أن هناك جملة من التوصيات خلص إليها التقرير الذي سلم للأمير خالد الفيصل حول أحداث دار الفتيات وما نتج عنها من إثارة الفوضى بين النزيلات، إلا أن تلك التوصيات سوف تعمد كحلول لعدم تكرار تلك الأحداث مرة أخرى. وأكد أن جرائم النساء أقل من جرائم الرجال على مستوى المملكة. وقال: من واقع تخصصي فإن قضية جرائم الفتيات هي الأقل وإن أعداد الفتيات اللاتي انتهت محكوميتهن ولم يتسلمهن ذووهن لا يتجاوزن ١٠٠ فتاة على مستوى المملكة، مشيرا إلى رفض بعض أولياء الأمور استلام بناتهن اللاتي قضين فترة محكومية داخل دور الفتيات.

وأضاف أن الوزارة تواجه قضية عدم قبول المفرج عنهم في المجتمع، وهي قضية تتساوى فيها النظرة للرجل وللمرأة على حد سواء، وإن كانت النظرة إلى المرأة أشد قسوة نظرا لما يعتبره البعض عارا.

وأشار اليوسف إلى أن البعد الاجتماعي المتمثل في قبول الأهل للفتاة المذنبة يحتاج إلى وقت لتغييره، وأن تتقبل الأسرة الفتاة لكي تكون عضوا فاعلا بالمجتمع.

وحول ما أشيع من نقل بعض النزيلات إلى مناطق أخرى بالمملكة، قال الدكتور اليوسف إن ذلك الإجراء كان جزءا من الحل، فهن أصلا انتهت محكوميتهن، ولم يتسلمهن ذووهن، ونظرا لاكتظاظ الدار فقد رأت الوزارة التخفيف من الزحام بالدار، وهن يعشن في نفس الدار ووفق التوجيهات المطبقة في كل الدور.

كما أن الفتيات اللاتي نقلن كان من المفترض أن ينقلن منذ فترة انتهاء محكوميتهن ولكن لم يطبق ذلك في حينه. وقال إننا لا نريد أن نلزم ولي الأمر باستلام ابنته إلا حين نتأكد من أنه سوف يحسن إليها، فلا نريد لها أن تتعرض للأذى أو العنف.

وحول سوء تعامل العاملين بالدار مع النزيلات، قال اليوسف إن المثالية في التعامل لا يمكن تحقيقها بشكل كامل من كافة العاملين في أي قطاع نظرا لتعاملهم مع البشر المبني على ردود أفعالهم، وليس صحيحا ما قيل من أن الوزارة لم تتحرك لتصحيح أخطاء العاملين فالعكس هو الصحيح. وأكد أن الوزارة تسعى لوضع الموظف المناسب والأصلح في هذه الدور.

وقال إن من الحلول التي سعت الوزارة لتنفيذها مباشرة نقل الدار إلى مبنى آخر سيتم افتتاحه الأسبوع المقبل.

من جهة أخرى، أعلن الشيخ عبد الرحمن عبدالقادر فقيه خلال استقبال أمير منطقة مكة المكرمة أمس لوفد من الغرفة التجارية الصناعية بالعاصمة المقدسة عن إنشاء مستشفى للأورام بمكة يحمل اسم ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع والطيران المفتش العام صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز، وذلك بمناسبة عودة سموه من رحلته العلاجية المكللة بالنجاح، وذلك بمبادرة من رجال الأعمال.

إلى ذلك، استقبل الأمير خالد الفيصل في ديوان الإمارة بمكة المكرمة أمس رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام الشيخ محمد العبدالله. وتم خلال اللقاء استعراض عدد من الموضوعات المتعلقة بالمهام التي تقوم بها الهيئة في المنطقة.

تأخرت رواتبهم شهراً ونصف

٣٠ حارسة وحارس أمن يمتنعون عن العمل في مستشفى حكومي

المصدر: جريدة عكاظ لأحد ١٤٣١/٠٢/١٦ هـ ٣١ يناير ٢٠١٠ م العدد : ٣١٥٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20100131/Con20100131330000.htm

سعود البركاتي ـ جدة

امتنع نحو ٣٠ موظفا يعملون في مهنة حراس أمن في مستشفى الملك عبد العزيز في جدة البارحة عن العمل، احتجاجا على ما أسموه «امتناع الشركة المشغلة لهم عن صرف أجورهم الشهرية لمدة زمنية تجاوزت الشهر ونصف الشهر».

وتسبب الامتناع في توقف العمل في عدد من الأقسام الطبية داخل المستشفى لساعات طويلة، وخصوصا في أقسام الطوارئ، السنترال، العمليات الجراحية، وغرف المرضى المنومين، ما دفع إدارة المستشفى للتدخل ومحاولة إقناع الموظفين بالعدول عن موقفهم.

وعلمت «عكاظ» من مصدر مطلع أن إدارة المستشفى تدخلت لحل المشكلة مع الحراس الممتنعين عن العمل، إذ توصلت في ساعة متأخرة من ليلة البارحة إلى حل ودي يتضمن صرف مستحقاتهم صباح اليوم.

وبين المصدر أن إدارة المستشفى ألزمت إدارة الشركة بصرف رواتب الموظفين في موعدها المحدد دون أن يكون هناك تأخير، مشيرا إلى انعقاد اجتماع بين إدارة المستشفى والشركة المشغلة والشؤون الصحية في جدة؛ لمناقشة أوضاع حرس الأمن.

وقال حسين دغريري (من الموظفين الممتنعين عن العمل) إن سبب تعليقهم لمهماتهم يعود إلى عدم استلامهم أجورهم الشهرية من الشركة المشغلة التي سلمت بعض الموظفين رواتبهم واعتذرت للبقية، بحجة عدم توافر سيولة نقدية لديها.

وأكد حارس الأمن محمد شامي تعمد الشركة المشغلة تأخير صرف المرتبات منذ استلامها العمل في المستشفى، مبينا أن أغلبهم يحملون شهادات جامعية وثانوية عامة ولا تزيد رواتبهم على مبلغ ١٩٠٠ ريال.

فيما بين حارس الأمن طارق اليزيدي أن بعض الموظفين في مهنة حراس أمن يعملون منذ أكثر من ١٥ سنة بتفان وإخلاص، دون أن يكون هناك تحسين لأوضاعهم.

بدوره، أوضح حارس الأمن محمد بخاري أنه رغم علم إدارة المستشفى والشؤون الصحية بما يعانيه هؤلاء الموظفون، إلا أن الجهتين لم تتدخلا بشكل مباشر لتحسين الأوضاع، داعيا إدارة المستشفى إلى النظر في أوضاعهم وتثبيتهم على وظائف رسمية عبر برنامج المستشفى أسوة بزملائهم في الأقسام الأخرى، إذ إن دورهم يعتبر العمود الفقري للمستشفى - على حد قولهم.

"حماية المستهلك": للإنسان ٨ "حقوق"... تجاه الممارسات التجارية "الضارة"

المصدر: جريدة الحياة الأحد، ٣١ يناير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/103559

الرياض - ماجد الخميس

في أولى خطواتها «التوعوية الموسعة» أطلقت جمعية حماية المستهلك عدداً من المطبوعات التثقيفية، إذ شددت فيها على أن تعاليم الدين الحنيف تكفل حقوق المستهلك وتحض على حمايتها داعية المواطن والمقيم إلى الإلمام بحقوقه كمستهلك، والتي ضمنتها جميع القوانين والأنظمة بدول مجلس التعاون الخليجي، منبهة إلى أن الإدراك بالحقوق والمسؤوليات هو «حجر الأساس في ضمان هذه الحقوق».

وذهبت الجمعية إلى أن أولى هذه الحقوق، هي: «حق الأمان، فللمستهلك الحق في الحماية من المنتجات وعمليات الإنتاج والخدمات التي تشكل ضرراً على صحته وسلامته»، مشيرةً إلى أن من حقه «تزويده بالحقائق التي تساعد على الشراء والاستهلاك السليم».

ولفتت إلى أن للمستهلك حق «الاختيار بين العديد من البدائل من السلع والخدمات بأسعار تنافسية مع ضمان الجودة»، مؤكدة أن للمستهلك حق «الاستماع إلى آرائه في تطوير السلع والخدمات لدى الجهات الرسمية وغير الرسمية».

وشددت على أن من حقوقه «الحصول على السلع والخدمات الضرورية الأساسية كالغذاء والكساء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم»، مؤكدة أن له حق «التعويض في تسوية عادلة لمطالبه المشروعة بما في ذلك التعويض عن التضليل أو السلع الرديئة أو الخدمات غير المرضية أو أية ممارسات تضر بالمستهلك».

وقالت الجمعية في مطبوعاتها إن للمستهلك «الحق في اكتساب المعارف والمهارات المطلوبة للممارسة الاختيارات الواعية بين السلع والخدمات وأن يكون مدركاً لحقوق الأساسية ومسؤولياته وكيفية استخدامها من خلال برنامج التوعية المستديمة»، لافتة إلى له حق «الحياة في بيئة سليمة والعمل في بيئة خالية من المخاطر».

وتطرقت إلى الواجبات التي على المستهلك، إذ حذرت فيها من «الانسياق وراء الإعلانات المغرية في جميع السلع»، وكذلك من «عدم الشراء من العمالة الهامشية»، مطالبة بفحص السلعة والتأكد من سلامتها قبل مغادرة المحل التجاري، والتأكد من مضمون الضمان مع البائع قبل شراء السلعة، داعية إلى التأكد من مصدر البضاعة بقراءة البيانات الخاصة ببلد المنشأ، وكذلك طلب فاتورة الشراء الأصلية من البائع.

واعتبرت أن مفهوم حماية المستهلك هو «حماية كل فرد من أفراد المجتمع من أي استغلال ومكافحة الغش لتأمين سلامة معاملات الأفراد عند شراء حاجاتهم من السلع والخدمات التي يتعاملون بها ففي ذلك حماية لهم من أية أضرار يمكن أن يتعرضوا لها من خلال هذا التعامل محققاً الطمأنينة لدى إجراء أي معاملة تجارية».

ووجهت رسائل إلى التاجر، تؤكد فيها أن «سياسة الاقتصاد الحر لا تعني رفع الأسعار بدون مبرر، وأن رضا المستهلك عامل أساسي لاستمرارية المنشآت التجارية»، فيما قالت للمستهلك إن «تعاونك مع الجهات الرسمية خطوة أساسية في تحقيق العدل الاجتماعي».

... وتدعو إلى إيجاد لجان
لمراقبة الإعلانات «الوهمية»

طالبت جمعية حماية المستهلك، بإيجاد لجان خاصة لمراقبة الإعلانات بالمحال التجارية التي تدعي أن لديها تخفيضاً، ومعاقبة من لا يكون محقاً في إعلانه، «كما يجب تعليق لوحة على باب المحل المخالف تفيد بما تم اكتشافه من حقيقة»،

مؤكدة أن «تخفيضات المناسبات ليست حقيقة دائماً.. وإنما هي من الطرق التي تكون غير مسموح بها شرعاً، خصوصاً إذا كانت غشاً وخداعاً من أصحاب المحلات».

وأكدت أن التاجر هو «الرابح على الدوام تقريباً، فهو عندما يقوم بعرض بضاعة على التخفيض فهي أما أن تكون قديمة أو انتهى أوانها أو بها شيء يستلزم هذا التخفيض، مع العلم أن السعر بعض التخفيض يكون مربحاً للتاجر»، مشيرة إلى أن السعر الأساسي قبل التخفيض يعتبر سعراً مبالغاً فيه، «فما دام السعر بعض التخفيض مربحاً للتاجر فبالتالي لا معنى للتخفيض».

ولفتت إلى أن المرأة هي الشريحة الكبرى المعنية بهذه التخفيضات، إذ تقوم بالشراء بكميات هائلة اعتقاداً منها أن توفر، وهي لا تعلم أنها تزيد في الإسراف بشرائها أشياء لا تحتاج إليها في الأساس، وأشياء تحتاج إليها ولكن ليس بهذه الكميات الكبيرة.

ودعت وزارة التجارة والغرف التجارية إلى أن «تكون هناك مراقبة مباشرة والتحقيق عن إعطاء تصاريح التخفيضات التي تطرح في الأعياد والمناسبات والإجازات الصيفية التي ترتفع فيها نسبة الشراء، وتبالغ المحال في إيهام المشتري بتخفيضات كبرى.

كما أن هناك بضائع مقلدة وتباع بالتخفيض على أنها أصلية».

وطالبت أمانات المدن والمناطق والبلديات بالقيام بجولات على المحال لمراقبة أساليب الغش ومحاولة تسويق السلع الرديئة.

"مجهولو الأبوين" بين رعاية مؤقتة .. ومستقبل مجهول

المصدر :جريدة المدينة الأحد، ٣١ يناير ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/220290

مصلح الحربي - المدينة المنورة

يعكر صفو المجتمع ظاهرة تعد من أخطر الظواهر وهي ظاهرة الأطفال مجهولي الأبوين (اللقطاء) الذين تركوهم أمهاتهم وآباؤهم بلا ذنب اقترفوه، يواجهون المستقبل المجهول يجهلون من هم ومن تركهم والى أين سيقودهم المصير، بعد أن احتضنتهم دور الرعاية الاجتماعية.

وتعد ظاهرة اللقطاء في المملكة موضوعا حساسا لأنه نتاج أخطاء مرفوضة في مجتمع المحافظ ومرجعه على الشريعة الإسلامية، وبالرغم من الإنفاق المالي الذي تبذله الحكومة على دور اللقطاء وتوفير كافة السبل لتحسين أوضاعهم المعيشية، إلا أن التعتيم الإعلامي الكامل على هذه القضية أدى لوجود عدد من القضايا الاجتماعية التي تؤثر على الحياة اليومية لهؤلاء اللقطاء سواء في طفولتهم أو حتى في شبابهم.

وتشير إحصاءات الرسمية الحديثة لوزارة الشؤون الاجتماعية السعودية إلى أن عدد اللقطاء أو (ذوي الظروف الخاصة) كما تطلق عليهم الوزارة الذين تؤويهم دار الملاحظة الاجتماعية عام ٢٠٠٥ يصل أعدادهم إلى أكثر من ٦٢١ طفلا من بينهم ٣٣٦ ذكورا و٢٨٥ إناثا، ويقل عمر هؤلاء جميعا عن ٦ أعوام ويزيد عن عام، وخلال عام ٢٠٠٤ وحده تم إيداع ١٩٧ طفلا في تلك الدار، أما الأطفال الذين تقل أعمارهم عن السنة فيبلغ عددهم ١٢٨ طفلا. وبلغ عدد اللقطاء الذين تتراوح أعمارهم مابين ٦-١٨ سنة وتؤويهم دور ومؤسسات التربية التابعة للوزارة أكثر من ١٠٤٥ شابا وفتاة بينهم ٧٧٢ ذكرا وبقيتهم من الإناث، وتنص اللوائح على أن يقيم الطفل الذي يقل عمره عن ٦ أعوام في دار الملاحظة وينتقل بعد ذلك إلى مؤسسة التربية الاجتماعية، وقد بلغ عدد الحالات التي وصلت هذا العام إلى مؤسسة التربية ٦٦ حالة.

وأشارت الإحصاءات الرسمية إلى أن الفتيات اللقيطات يمثلن أعلى نسبة داخل دور التربية الاجتماعية الخاصة بالإناث إذ سجلن أكثر من ٢٧٣ حالة، لافتة إلى وجود أكثر من ٤٢ فتاة تجاوزن ٢١ عاما لم يتزوجن بعد، وقد تم تزويج ثلاث فتيات فقط العام الماضي.

من يتأمل نظرات الطفلة "رحمة" وهي تحمل البراءة والحزن وتنثر دموعًا لا انقطاع لها يدرك المعاناة التي تعيشها فهل ستقضي باقي عمرها بعيدة عن كنف والديها وهل ستعاتب أبويها عندما تركاها !؟. أم هل ستقول: لا أعلم عنهما شيئًا .. أو ستذرف الدموع حرقة وتهرب عندما تسأل عنهما. نعم هذه حال الطفلة "رحمة" التي لم يتجاوز عمرها العامين وتقطن في دار فتاة طيبة بالمدينة المنورة والتي لا زالت تنتظر سؤال أبويها عنها منذ سنة تقريبا فيما لا تملك غير البكاء في حين يخشى عليها من ذلك ومن كثرة ترديد كلمتي "بابا ..ماما " ورفضها لشرب الحليب وكأن لسان حالها يقول "هذا ليس بالحليب الذي شربته من ثدي أمي والذي تعوّدت على شربه عاما ونصف العام".

(رحمة) عثر عليها بتاريخ ١٤٢٩/١١/٢هـ بداخل مصلى النساء في مسجد اللهيبي بالدائري الثالث، كان عمرها آنذاك سنة ونصف تقريبا حالها حال من يقطنون معها في الدار من الأطفال مجهولي الأبوين.

الأطفال الضحايا

وقال المشرف على دار الفتاة بالمدينة المنورة المهندس يحيي إن الكثير من الأسر في جميع المجتمعات تواجه ظروفا قاسية، ولكنها ليست مبررا لكي تدفعهم ليعيشوا بعيدا عن أطفالهم أو أن يكون مستقبل أطفالهم ثمنًا لخلاف عائلي أو انتقام شخصي، وتضيف لقد أطلقنا على الطفلة اسم رحمة لعله يذكّر والديها بالرحمة والحنان اللذين تحتاجهما هذه الطفلة.

عناية صحية

وأكدت الدكتورة فاطمة داؤود رئيسة قسم الولادة بمستشفى النساء والولادة بالمدينة ان هؤلاء الأطفال يلقون رعاية صحية كاملة من قبل المستشفى، حيث يعمل لهم فورا وبعد استلامهم من الجهات الأمنية فحص طبي كامل، بالإضافة الى عناية

صحية ولمدة تتراوح بين أسبوع إلى ثلاثة أسابيع حتى يتم التأكد من خلوها من أي مرض، ومن ثم يتم تسليمه الى دور الرعاية الاجتماعية كونها المسؤولة عن هؤلاء الأطفال.

الناحية الأمنية

ومن جانبه أوضح الباحث والأكاديمي الأمني العقيد دكتور نايف المرواني أن الأطفال مجهولي الأبوين أو يمكن أن نسميهم تجاوزاً (المعذبون في الأرض)، هم إفراز لظاهرة اجتماعية أمنية خطيرة تلقي بظلالها المؤرقة عليهم مدة بقائهم في الحياة، ويفتقرون إلى التربية الأسرية السليمة، وما يرتبط بها من إشباع عاطفي يسهم في تشكيل شخصياتهم وبنائهم النفسي.

ويقول المرواني إن وجودهم يشكل عبئا على المؤسسات الأمنية والمدنية في المجتمع من حيث التعرف على الوالدين أو أحدهما وما يتطلبه من اتخاذ سلسلة من الإجراءات على حساب جوانب أكثر أهمية، ومن حيث الإمكانات التي تسخر لرعايتهم في دور الرعاية ودور الأيتام، وما يرتبط من توفير بيئة بديلة تقترب الى حد كبير من البيئة التي يعيش فيها الأسوياء.

ويضيف أن معظم مجهولي الأبوين خاصة الذكور ووفقا لما أكدته الدراسات النفسية والأمنية فهم أشخاص لديهم نزعة عدوانية نحو ذاتهم والآخرين، ولديهم شعور بأنهم أشخاص غير مرغوب فيهم وتسيطر عليهم مشاعر الانطواء والانعزال وغياب الدعم والأمن بسبب اختفاء الصورة لوالديه المطمئنة له، وهذا من شأنه أن يفقدهم معنى التوازن الحقيقي في الحياة لغياب النموذج الوالدي كون الوالدين يمثلان سلطة تنمي وتوجه الضمير الأخلاقي للأبناء، ويحققان قدرا مناسبا من تحقيق الذات لدى الأبناء.

وأكد العقيد المرواني أن جريمة "التخلي" عن الأطفال من حيث الفعل تعد جريمة مركبة، وبها إتيان الفعل المحرم شرعا وجريمة التخلص من المولود إما بإزهاق روحه أو وضعه في مكان عام والذي غالبا ما يكون جوار المساجد وربما يفارق الحياة قبل العثور عليه، ويرتبط سبب التخلص من هؤلاء الأطفال بالقيم الاجتماعية ذات الصلة بالشرف والعرض، وما يسمى بالعار والإدراك المطلق للأم بأن ما أقدمت عليه يعد من أبشع الجرائم ولن يكون أمامها إلا التخلص من المولود.

ويظل هذا النوع من الإجرام هاجساً مؤرقاً للأم ويولد لديها عقدة الشعور بالذنب ويترتب عليه حالة من القلق المستمر تعيشها منذ الحمل وتفكر عن كيفية التخلص من الجنين قبل وبعد الولادة خشية ان يكشف أمرها امتدادا إلى رغبتها في معرفة مصير المولود عما إذا كان حياً أو ميتاً.

بعيدا عن حقوقهم وبقرارات دكتاتورية من آبائهم : الحلقة الثانية

أطفال يفتحون أعينهم على الشقاء تحت قناع العمل

المصدر: جريدة اليوم الاثنين، ١ فبراير ٢٠١٠
١&sT=١DE&sS=%٦http://www.alyaum.com/issue/search.php?sB=%CD%DE%E

محمد الزهراني _ الدمام

لم يعد مستغربا أن نشاهد طفلاً لم يتجاوز العاشرة من عمره يقف في لهيب الشمس وتحت سطوة المسؤولية يبيع في أحد الأسواق أو يسير بعربته ليحمل بضائع الزبائن، ولنا أن ننتقل مع أولئك الأطفال إلى عالم من الواقع المحزن الذي يحملنا بتطلعاته المنكسرة إلى مستقبل مخيف.

حتى لو اتفق الجميع على أن مثل هذه الحالات تعد حالات مؤسفة ويجب ألا يكلف الطفل ما لا يطيق، إلا إن الواقع يصدمنا بالكثير من قصصهم التي طرحوها هم وغيرهم ممن كلفوا بتحمل المسؤولية قبل أن يفطموا من مرحلة الطفولة. (اليوم) خاضت غمار هذه الإشكالية في الحلقة السابقة، ونتابع معكم في هذه الحلقة لقاءات مختصرة مع بعض هؤلاء الأطفال ليصفوا لنا حياتهم الاجتماعية وسط زحام العمل في هذه السن المبكرة..

خمس ساعات في السوق

علي طفل في التاسعة من عمره تعيّن عليه أن يرضع المأساة من صدر والدته، وأن يعيش حرمان الطفولة منذ نعومة أظفاره، فهو في الصباح طالب في إحدى المدارس الابتدائية، وفي المساء كادح في سوق الخضرة، وكأنه أب لعشرة أبناء حيث يحمل بذراعيه النحيلتين صناديق الخضرة وأكياس الفواكه متتبعاً الزبائن من مكان إلى آخر، يقول علي واصفا معاناته :» لم أجد بداً من العمل في هذه المهنة حيث إنني أسكن مع والديَ في أحد المساكن بالدمام، وأريد أن أصبح كبقية زملائي الأطفال ينعمون بالعيش الرغيد والحياة الكريمة فأشتري مثلهم الملابس الجميلة وآكل من المطاعم الراقية، ولم أكن أتمنى أن أقضي طول المساء في سوق الخضرة، ولكن حاجتي للمال ورغبة والدي في أن أعمل جعلتني أنا وإخوتي نذهب من بعد صلاة العصر إلى سوق الخضرة لنستأجر عربة بعشرين ريالا ولمدة خمس ساعات، ونسعى أنا وإخوتي إلى العمل في السوق، حيث نحمل البضاعة للزبائن ونسير معهم إلى أن ينتهوا من تسوقهم ثم نوصلها إلى سياراتهم، فنقوم بتنزيلها وإدخالها في السيارة مقابل مبلغ خمسة ريالات، وإنني مع أخوتي حاليا نعمل بقناعة ولله الحمد ونكسب في اليوم الواحد قرابة السبعين إلى المئة ريال»، ويجيب علي على سؤالنا عن حياته قال :» أتعرض للكثير من المواقف المحرجة وخصوصاً من معارفي وزملائي، ولكن لأني تعودت على هذا العمل فأنا لا أنظر إلى من يتحدث طالما كنت مقتنعا بما أفعل .

الكثير من الإحراج

أما جابر (عشر سنوات) فيقول :» أعمل بمهنة (حمالي) منذ ثلاث سنوات، وقد اشترى لي والدي أنا وأخي عربة بـ ٢٠٠ ريال وطالبنا بأن نسدد قيمتها ونأخذ المكسب لنا، و خلال السنوات الماضية تعرضت للكثير من الإحراج، ومما أذكره في هذا الشأن أنني كنت أحمل بعض صناديق الفواكه إلى عربتي وإذا بالزبون الذي تعاملت معه هو أب لأحد زملائي في المدرسة وقد كان هذا الزميل في السيارة ونزل منها قادماً نحوي وسلم علي، وفي اليوم التالي أخذ يعيرني في المدرسة ويقول لي: (يالله حمل الشنطة بسرعة) وهذا ماجعلني أحرج كثيراً أمام بقية زملائي، وقد تحدثت إلى أبي وشرحت له ماحصل فقال لي : « لا تلتفت إلى أحد وأعمل حتى تصبح رجلاً تعتمد على نفسك. «

بعد اطلاعه على ما نشر في الرياض

مدير السجون يشكر القاضي البلوي على إصداره حكماً بديلاً على مواطن في سامطة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١ فبراير ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٢/٠١/article٤٩٤٨٠٥.html.

تجاوباً مع مانشرته جريدة الرياض في العدد (١٥١٧١٩) الصادر يوم الخميس الموافق ٢٨ / ١ / ١٤٣١ه تحت عنوان (٣٠ ألف ريال عوضاً عن سجنهما.. حكم بديل بمحكمة صامطة على مواطنين اعتديا على بعضهما «بمسحاة ومسدس» بعث مدير عام السجون بالمملكة اللواء الدكتور علي بن حسين الحارثي خطاب شكر وتقدير إلى فضيلة القاضي بالمحكمة العامة بصامطة الشيخ ياسر بن صالح البلوي المصدر للحكم البديل قال فيه: (فضيلة الشيخ ياسر البلوي الموقر القاضي بالمحكمة العامة بصامطة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اطلعنا بسرور ماتم نشره بجريدة الرياض في عددها (١٥١٧١٩) الصادر بتاريخ28/1/1431 ه تحت عنوان (٣٠ ألف ريال عوضاً عن سجنهما.. حكم بديل بمحكمة صامطة على مواطنين اعتديا على بعضهما بمسحاة ومسدس) . أسعدنا كثيراً هذا التوجه الكريم النابع من تعاليم الإسلام السمحة التي ترى تكييف عقوبة السجن حسب تنوع الوسائل والدوافع والأفراد في مختلف القضايا، كما تمنح الفرصة لولاة الأمر والقضاة حفظهم الله الانتقال منها إلى غيرها مما يفي بالغرض الشرعي المقصود .

ويضيف اللواء الدكتور الحارثي نود أن نشكر فضيلتكم على إصدار هذه الأحكام البديلة التي تدل على دعمكم لمبدأ الإصلاح الفعلي، ونرجو أن يعمل قضاتنا الأفاضل على مراعاتها عند صدور أحكامهم مقتدين بفضيلتكم، سائلاً الله لكم التوفيق والسداد وان ينفع بهذه الأحكام وان تبقى بلادنا مطمئنة وسائر بلاد المسلمين والله يرعاكم.

تدوير الوظائف ونقل اختصاصيات وإيقاف قبول الحالات الجديدة أبرزها

١٤ توصية في تقرير لجنة تحقيق شغب دار رعاية الفتيات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١ فبراير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٢٠١/Con٢٠١٠٠٢٠١١٣٣٠٢٣٢.htm.

علمت «عكاظ» من مصادرها أن التقرير النهائي الذي رفعته وزارة الشؤون الاجتماعية لأمير منطقة مكة المكرمة أمس الأول، حول حادثة الشغب في دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة، تضمن ١٤ توصية وملاحظة قدمها الفريق المكلف بالتحقيق.

وتوصل تقرير الوزارة الذي وقعه وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، وأعدته خمس إدارات فنية في وزارته إلى ضلوع فتاتين في إثارة الشغب زعمتا بمشاهدة جنّي، في أحد ممرات الدار، وأكملت ست نزيلات إثارة الشغب في وقت لاحق.

وأظهر التقرير النهائي وجود حالات تكدس في المؤسسة، نتيجة أعمال الترميم الحالية، وأوصى في علاجه التوقف عن استقبال أية حالة جديدة لمدة ستة أشهر وتحويل الجدد إلى مؤسسات مماثلة لحين انتهاء الترميم. وبحسب مصادر «عكاظ»، فقد أوصى التقرير الوزاري بالإسراع في تشغيل وتأثيث وتجهيز دور الضيافة لاستقبال الحالات المفرج عنهن والمنتهية محكوميتهن وعزلهن عن المحكومات، مشددة على ضرورة «إلزام أولياء أمور الفتيات باستلامهن؛ إما عن طريق الحاكم الإداري أو إشراك وزارة العدل من خلال ناظر القضية أو إحالتهن لدور الحماية الاجتماعية».

وأفصح التقرير عن وجود ٦١ نزيلة محكومة في قضايا قتل، حمل سلاح، هروب، خطف، إطلاق نار، حمل سفاح، زنى، وسرقة، كما بين أن الدار تحتاج إلى إعادة تأهيل وترميم.

وذهب التقرير إلى ثبوت بطلان مزاعم بعض النزيلات بالإغماء ومحاولتهن فرض ما يتمتعن به من شخصية قوية على فتيات الدار، وطالب بتأمين عاملات نظافة وغسيل وطهو، بالإضافة إلى إعادة النظر في عدد من القوى العاملة مع التأكيد على أن عدد الإخصائيات والمراقبات في الدار كاف، مع ضرورة نقل بعضهن إلى العمل في أماكن أخرى، إما نتيجة عدم قدرتهن البدنية للسيطرة أو عدم الجودة الاحترافية لإدارة الأزمات.

وأقر التقرير وجود تنافر بين إدارة الدار وبعض النزيلات، مع الحاجة لوجود طبيبة زائرة كل أسبوعين وإخصائية نفسية وممرضة مع تجهيز عيادة داخل الدار بشكل متكامل، وأوصى بأهمية التدوير الوظيفي بين منسوبي الدار وفروع الوزارة الأخرى في المنطقة.

وأكد التقرير على «الحاجة للحزم تجاه بعض الحالات وفق نوع المخالفة، مع استخدام أساليب التربية الحديثة واستبدال عقوبات الضرب البسيطة بوسائل تربوية أخرى مثل الحرمان من الأنشطة أو الزيارة».

وأكدت لجنة التحقيق أهمية إيجاد أماكن مناسبة للزيارة، إذ سجلت عدم وجود مكان مخصص للزيارات والتقاء النزيلات مع أسرهن وقت الزيارة في غرف التحقيق، فيما لم تسجل ملاحظات سلبية على الكسوة أو نوع الطعام.

وانتهت اللجنة إلى التوصية بتشكيل لجنة من الإشراف النسائي في منطقة مكة المكرمة لمتابعة أعمال الدار لحين استقرار الأوضاع فيها والرفع بتقارير دورية ترفع للوزارة.

وفي شأن متصل، وجه الوزير العثيمين الجهات الإدارية في وزارته بمتابعة ملف مؤسسة دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة وإدارة المشاريع والمشتريات الذين توافدوا تباعا للوقوف على أوضاع الدار.

أب يمنع ابنه من دخول الامتحانات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١ فبراير ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٢/٠١/article٤٩٤٨٢٥.html

عسير - ابراهيم عرار

فشلت جميع الجهود والمساعي المبذولة في اقناع ولي أمر طالب في محافظة محايل عسير بالتراجع عن قراره الذي اتخذه بحق احد ابنائه بمنعه من دخول الاختبارات صباح أمس الأول السبت دون اسباب تذكر وزاد الامر حيرة حين سمح لابنيه الاخرين بأداء الامتحانات دون معارضة تذكر حيث قام بإيصالهم الى المدرسة بنفسه ومنع الثالث من الحضور الى المدرسة. وبذل مدير التربية والتعليم الدكتور حسن ابراهيم ادريس جهودا كبيرة من خلال محاولة الاتصال بولي الامر الذي تجاهل جميع الاتصالات ورفض الرد على جميع المكالمات وسبق ذلك جهود متواصلة من ادارة مدرسة الملك خالد التي يدرس بها الطالب بقيادة مديرالمدرسة الاستاذ مفرح جابر الأسمري ووكيل مدرسة الملك عبدالعزيز الاستاذ عبدالله ادريس وعدد من المرشدين والمعلمين في المحيط التربوي .

وكلف مدير التربية والتعليم الدكتور حسن ابراهيم ادريس وحدة الخدمات الارشادية ببحث ومتابعة الحالات التي تعد الأولى في تاريخ التعليم في المحافظة ووجه ادريس ببذل كل الجهود لاقناع ولي الامر بالتراجع عن قراره ودراسة وضعه ووضعه النفسي والأسري والمشاركة الانسانية بما يحقق الهدف المنشود حماية لمستقبل الطالب الدراسي وحقوقه المشروعه في التعليم.

إلغاء وإنذار ٢٦ معهدا ومركزا أهليا مخالفا بمنطقة مكة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، ١ فبراير ٢٠١٠
/madina٢٢٠٦٤٨http://www.al-madina.com/node/

حذر رئيس مجلس التدريب التقني والمهني بمنطقة مكة المكرمة الدكتور راشد بن محمد الزهراني من إعلانات عن إقامة دورات تدريبية مكثفة للشباب والفتيات غير مرخصة، مشيرا إلى إنذار وإلغاء تصاريح ٢٦ معهدا ومركزا أهليا بمنطقة مكة المكرمة لذات السبب.

واوضح أن المؤسسة وقفت في وجه المخالفات التدريبية التي ترتكبها بعض المعاهد الأهلية بجميع المحافظات حماية لحقوق أبنائنا المتدربين وبناتنا المتدربات.

وأضاف إن المجلس اتخذ العديد من الإجراءات من خلال الزيارات الإشرافية المتعددة إلى المعاهد والمراكز الأهلية في محافظات المنطقة، للتأكد من التزامها بجودة التدريب وبلوائح وأنظمة التدريب بالمؤسسة والتي تضمن تخريج كفاءات وكوادر سعودية في تخصصات مهنية مختلفة يتطلبها سوق العمل السعودي، لافتا إلى أن هذه الزيارات كشفت عن العديد من المخالفات أبرزها إقامة دورات قبل الحصول على الترخيص، والتدريب قبل الحصول على رخصة التدريب، والتدريب على برامج غير مرخصة، والإخلال بالتجهيزات المطلوبة للتدريب، وتدني مستوى التحصيل للمتدربين في المنشأة التدريبية بشكل ملحوظ عن المستوى المطلوب، وعدم التقيد بشروط القبول والتسجيل بالبرامج التدريبية، والاختلاط بين الجنسين في مواقع التدريب.

من جهته أوضح مدير إدارة التدريب الأهلي بالمجلس عبدالله بن عبدالعالي الحربي أن المجلس وجه عدداً من الإشعارات حيث تم توجيه الانذار لـ ١٣ معهداً وإلغاء تراخيص سبعة بجدة وستة بالطائف، مضيفاً بأن لائحة التدريب الأهلي ضمنت حقوق المتدربين والمتدربات من خلال تطبيقها بحق منشآت التدريب الأهلي المخالفة وشكر في نفس الوقت المعاهد التي حافظت وتحافظ على جودة التدريب وتقديم المفيد لأبناء وبنات الوطن.

القاضي المحكوم بالسجن ١٠ أشهر و١٢٠ جلدة لـ عكاظ:

محاكمتي مخالفة لنظام القضاء وأطالب بتنحي ناظري الدعوى

سفر: لا يلتفت للشكاوى الكيدية إلا إذا طالت شخصيات اعتبارية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١ فبراير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٢٠١/Con٢٠١٠٠٢٠١٣٣٠٢٢٥.htm

أكد لـ «عكاظ» القاضي السابق في محكمة الرس، الذي صدر بحقه حكم بالسجن عشرة أشهر و١٢٠ جلدة، حاسر الرأس وحافي القدمين، اعتراضه على الحكم، مقدما دفوعات «قانونية» بعدم نظامية تشكيل المحكمة، لمخالفتها نظام القضاء في المملكة.

وطالب القاضي (س. أ) بتنحي ناظري قضيته عن النظر فيها، «وفقا لنظام حق المتهم الذي كفله نظام المرافعات والإجراءات الجزائية، في إحدى مواده، في حال وجود عداوة بين القاضي والمتهم».

وقال إن ناظري الدعوى غير مختصين نوعيا بالنظر في هذه الدعوى، لسبق إحالتها إلى قاض آخر، ما يجعل الدعوى غير مقبولة وفقا لنظام الإجراءات الجزائية، إذ لا تسمع الدعوى إلا محررة، مفيدا أن دعوى المدعي العام ضده تضمنت دعوى نشر، وهي خارج ولاية المحكمة بحسب الأوامر السامية.

من جانبه، قال الدكتور حسن بن محمد سفر، أستاذ المرافعات الشرعية والقضاء في جامعة الملك عبد العزيز وعضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي، إن الفقه القضائي قسم ولاية القاضي إلى قسمين، ولاية عامة بالنظر المطلق في جميع القضايا المعروضة، وولاية خاصة للنظر في قضايا معينة يخصصها لها النظام كقضايا الأحوال الشخصية، والأوقاف، وتنصيب الولي على القصار.

وأشار سفر إلى أن شخصية القاضي محترمة اعتباريا، حتى لو تقاعد أو عزل عن ولاية القضاء، داعيا للنظر في هذه القضية من جميع خيوطها المتعلقة بالتهم الموجهة للقاضي (س. أ)، وأن ينظر القضية أكثر من قاض واحد، معللا ذلك بوجود أكثر من مسار للقضية.

وقال في هذا الصدد: إذا نظرت محكمة التمييز في الحكم ووجدت عليه ملاحظات أرجعت القضية برمتها إلى ناظرها ليطلع على الملاحظات، وإن أصر على حكمه فإن محكمة التمييز بحكم اختصاصها يمكنها أن تحيل القضية إلى قاض آخر، لتحقيق العدالة.

وفسر المحامي سفر المقصود بتحرير الدعوى بأنها تعني وجود ادعاء من مدعٍ له صفة كسب الحكم، ونظرا لكثرة الشكاوى الكيدية دون أن يكونوا أصحابها قد أقاموا دعاواهم، فإنه لا بد من التأكد الجازم من كونها شكاوى كيدية صادرة من مدعى عليه ووجب عند ذلك نظرها والحكم فيها بحسب ما يترتب عليها من أضرار.

وخلص المحامي سفر إلى أن المقتضى الشرعي يقضي أن تنظر محكمة التمييز والقاضي الجديد في القضية من جميع أوجهها الشرعية وإثباتاتها وقرائنها حتى يمكن أن يحسم الأمر إحقاقا للحق، مبينا أن قرار مجلس الوزراء نص على عدم الالتفات للشكاوى الكيدية إلا إذا أشغلت الدوائر الحكومية وتطاولت على الشخصيات الاعتبارية وثبت ذلك.

الشورى: لجنة مشتركة لدراسة صرف إعانات شهرية للعاطلين

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، ١ فبراير ٢٠١٠
٢٢٠٦٨٠http://www.al-madina.com/node/

سهل حمزة - الرياض

أقر مجلس الشورى أمس ملاءمة دراسة صرف إعانات مالية للعاطلين عن العمل بعد مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية والعرائض التي اقترحت منح الاعانة للعاطلين . وقال رئيس اللجنة الدكتور فهاد الحمد لـ "المدينة" إن المجلس وافق على ان تقوم اللجنة بدراسة الموضوع مع جهات مختلفة تعنى بصرف الإعانة ، مشيرا الى انها ستدرس المقترح دراسة متعمقة من جميع الجوانب قبل ان تقدم توصياتها النهائية للمجلس . واكد ان اللجنة لا تستطيع دراسة الموضوع بمفردها بل ستستعين بمستشارين ومتخصصين في اقتصاديات العمل من خارج المجلس لإتمام الموضوع . ورفض الحمد تحديد وقت محدد للقيام بعرض التوصيات الاخيرة على المجلس.

من جانبه قال العضو المهندس سالم المري لـ "المدينة" انه قدم المقترح للمجلس عام ١٤٢٨ هـ بحيث يقوم بصرف ١٠٠٠ ريال لكل عاطل عن العمل شهريا ، الا انه رأى ان هذا الرقم قليل مقارنة مع ما تقدم به خلال عام التقرير ، متوقعا ان تترك اللجنة تحديد المبلغ للدولة . وعن كيفية تحديد المبلغ الذي سيصرف للعاطلين قال انه في وقت الدراسة اخذت معدل عدد الدول التى تصرف مبالغ للعاطلين من الناتج المحلي ووجدت انه واحد من عشرة وعليه اصدرت دراستي بصرف ١٠٠٠ ريال للعاطل الواحد .

اما عضو المجلس الدكتور سعد مارق فقال إن هناك ٢٦٩ ألف شاب سعودي يحملون شهادات الثانوية العامة والبكالوريوس عاطلين عن العمل بينما يوجد في سوق العمل ٤ ملايين عامل منهم ٨٠٠ ألف عامل "أمي" ، مبيناً أنه وفق الإحصاءات الحديثة لمصلحة الإحصاءات العامة أن هناك ١٠ ملايين شاب دون سن ٢٤ عاما في المملكة.

من جهة اخرى وافق المجلس على توصيات تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع تنظيم الفحص الفني الدوري للمركبات المعاد إلى المجلس والتي نصت على التأكيد على ما ورد في قرار المجلس السابق مع إرفاق الشروط والمعايير الفنية وإعادة صياغة اسم شروط المعايير الفنية التي يجب توافرها في هذه المحطات ليكون تنظم الفحص الفني الدوري للمركبات فيما نصت التوصية الثانية على قيام اللجنة الوطنية لسلامة المرور باعتماد برنامج خاص لمتابعة الفحص الدوري للمركبات في المملكة وتقويمه على أن يتم الرفع إلى مجلس الوزراء المقترحات والتوصيات المناسبة عن طريق سمو وزير الداخلية بعد مضي خمس سنوات على تطبيق هذا التنظيم ونصت التوصية الثالثة على دعم ميزانية كل من الإدارة العامة للمرور واللجنة الوطنية لسلامة المرور بما يكفل تحقيق المهمات المنوطة بهما . فيما أكدت التوصية الرابعة على نشر تنظيم الفحص الفني الدوري للمركبات في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

من جهة أخرى أوضح نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور بندر الحجار والذي أدار جلسة المجلس انه تم التأكيد على أن يكون موضوع مشروع مكافحة التحرش الجنسي ضمن الموضوعات المدرج على جدول أعمال الهيئة العامة والذي سوف يتم مناقشته يوم السبت القادم من قبل الهيئة وتحدد إلى أي لجنة سيتم إحالة الموضوع .

مدن تحذّر من مضايقة العاملات بالمصانع وتعدهن ببيئة آمنة

إطلاق مدينتين صناعيتين بالرياض وجدة للمساجين

المصدر:جريدة الجزيرة الاثنين ١ فبراير ٢٠١٠
http://www.al-jazirah.com/٢٠١٠/fe٠١/nf٢٤٨٤٠٤٢.htm.

الجزيرة - منيرة المشخص

كشفت هيئة المدن الصناعية عن إطلاق مدينتين صناعيتين بالرياض وجدة يعمل بهما المساجين. ودعت «مدن» خلال لقاء أمس الأول بغرفة الرياض العاملات في المصانع اللاتي يتعرضن لمضايقات أو تعسف أو هضم حقوق بالتقدم رسمياً بشكوى إلى الهيئة.

وقالت «مدن»: إن عدم وجود قسم نسائي في الهيئة حجب الرؤية عن الملاحظات السلبية وعن التجاوزات التي تحدث داخل المصانع النسائية.

وقال مدير التسويق والعلاقات العامة بالهيئة مجدي الصحاف: إن الهيئة تدرس الآن مع بعض شركات النقل موضوع نقل العاملات في المصانع إلى جانب توفير المزيد من عوامل الأمن والسلامة.

وأبان الصحاف أن رؤية ورسالة الهيئة تكمن في توفير مدن صناعية وتقنية متميزة ومتكاملة الخدمات في جميع المناطق مفصحاً عن إطلاق برامج توعوية أكبر للمصانع والقائمين عليها.

وأكد الصحاف أنه لا يوجد فرق في التعامل بين المستثمر والمستثمرة كون الفرص بينهما متساوية مستعرضاً فرص الاستثمار الصناعية المتاحة للسيدات والأنظمة المتعلقة بذلك ونوعية الموارد البشرية التي تتطلبها إقامة منشآت صناعية نسائية.

وكشف الصحاف خلال لقاء نظمه نسائي غرفة الرياض حول الفرص الاستثمارية بالمدن الصناعية عن اتفاقية مع بنك التسليف للحصول على قروض وقال: هناك محفزات خاصة للمصانع التي يتم إنشاؤها في المدن الأقل نمواً، حيث تصل قيمة تلك القروض إلى ١٠٠% من حجم رأس المال. كما كشف عن خطة مستقبلية للهيئة بإنشاء مدينتين صناعية في الرياض وجدة يعمل بهما المساجين، حيث تم توقيع اتفاقية بين «مدن» والمديرية العامة للسجون بهذا الشأن.

من جانبها نوّهت رئيس المجلس التنفيذي للفرع النسائي بالغرفة هدى الجريسي باللقاء واعتبرته خطوة في مسار التطوير وتحسين بيئة ومناخ الاستثمار للسيدات السعوديات والإسهام في إزالة العوائق والصعوبات التي تعترض طريقهن والبحث في الموضوعات التي تشغل فكرهن وتنفيذ مشروعاتهن بالشكل المطلوب.

وأكدت الجريسي دور سيدة الأعمال السعودية وسعيها لخدمة مجتمعها ووعيها في مجالات عدة تأمل بأن تسجل نجاحات في المجال الصناعي عن طريق الفرص الاستثمارية في المدن الصناعية.

وقال الصحاف خلال إجابته على تساؤل طرحته الجريسي حول عدم تفعيل القرار ١٢٠ المتعلق بفتح أقسام نسائية في هيئة المدن: إن القرار لا يزال تحت الدراسة حتى الآن، كما طالبت سيدة الأعمال لطيفة العبيري في مداخلة لها بألا يكون كلام هيئة المدن مجرد أحلام لأن المستثمرات يردن عملاً على أرض الواقع وقالت: إنها تواجه معوقات استثمارية في المصنع الذي تمتلكه.

وأضافت: لكن ما سمعته عبر هذا اللقاء أعطاني أمل من جديد لإزالة المعوقات التي واجهتني لعل مشروعي يرى النور قريباً إن شاء الله وقالت الجريسي: اتضح من خلال اللقاء أنه لا يوجد دعم للنساء بالرغم من تأكيد الهيئة على عدم وجود فرق بين المستثمر والمستثمرة.

وأضافت: غياب القسم النسائي بالهيئة مؤشر لعدم دعم الاستثمارات النسائية وهذا يفتح باب التساؤل مجدداً حول تأخر تطبيق القرار ١٢٠ القاضي بفتح أقسام نسائية في كل جهة لها تواصل مع النساء وللأسف أنه صدر منذ عام ١٤٢٥هـ ولازال تحت الدراسة ولا ندري لماذا لم يُفعل حتى الآن.

وكشفت الجريسي عن دراسة وتعاون بين الفرع النسائي بالغرفة ومجلس الغرف لعمل دراسة على مستوى المملكة حول معوقات التي تواجه تطبيق هذا القرار وتم تحديد ٢٧ و٢٨ فبراير لعقد ورشة عمل لمناقشة ما تم خلال الدراسة ووضع أهم النقاط الأساسية لإزالة المعوقات.

الشؤون الاجتماعية تسلم ٣ فتيات من رعاية مكة لذويهن

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، ١ فبراير ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٢٠٧٣٦

عبدالله الدهاس - مكة

أوفدت وزارة الشؤون الاجتماعية فريقا من الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة للإشراف على عملية التأثيث لمبنى مؤسسة رعاية الفتيات بعد أن انتهى المقاول من عملية الترميم و التي اشتملت على إضافة مباني أخرى جديدة للنزيلات و قاعات للأنشطة . وعلمت «المدينة» أن الشؤون الاجتماعية ستقوم مطلع الأسبوع المقبل بتحويل جميع النزيلات إلى المبنى الجديد والذي يعد أحد الحلول التي وضعتها الوزارة لمنع حالات الشغب مرة أخرى خاصة بعد أن تضمنت نتائج التحقيق أن المبنى سيئ وغير مناسب للنزيلات.

الادعاء العام بنجران تكشف عن ٦٤٣ قضية اعتداء على النفس خلال عام

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، ١ فبراير ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٢٠٦١٤/

مطر الزهراني – نجران

كشف التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام بمنطقة نجران عن ٦٤٣ قضية اعتداء على النفس خلال العام المنصرم فيما بلغ عدد المتهمين في هذه القضايا ٩٦٩ سعوديا و١٧٢ غير سعودي وفصل التقرير القضايا في ٢٩ قضية قتل وقضيتان قتل شبه العمد و٤٢ قضية للتهديد بالقتل و٢١٢ قضية مضاربة و١٨ قضية طعن و٧٥ قضية إطلاق نار و١٣ قضية انتحار و٣٦ قضية محاولة انتحار وقضايا أخرى لم يسمها التقرير بلغت ٣٦ قضية و فيما بلغ عدد قضايا المخدرات ٥٥٢ قضية بينما بلغ عدد المتهمين فيها ٨٠٧ متهمين توزعوا على ٥٧٤ متهما سعوديا و٢٣٣ متهما غير سعودي وبين التقرير إحصائية هذه القضايا إذ شكلت الحيازة بقصد الترويج ١٧٦ قضية تليها الترويج ١٤٦ قضية فيما أعقبها حيازة بقصد الاستعمال في ١٣٧ قضية لتأتي قضايا التهريب في ٤٠ قضية ثم قضايا أخرى لم يفصح التقرير عنها في ٢٨ قضية فقضايا الاستعمال بـ ٢٥ قضية كما بين التقرير قضايا الاعتداء على العرض والأخلاق إذ بلغ عددها ٥٣٥ قضية وبلغ عدد المتهمين ٧٢١ متهما كان السعوديون فيها ٤٣١ متهما فيما بلغ عدد المتهمين غير السعوديين ٢٩٠ متهما وفصل التقرير قضايا الاعتداء على العرض والأخلاق إذ بلغ عدد قضايا الزنا ٢١ قضية وما دون الزنا قضية واحدة فيما جاءت قضايا اللواط في ٢٧ قضية وما دون اللواط ٤ قضايا و١٧ قضية اختلاء محرم و٢٩ قضية سحر وشعوذة فيما بلغ عدد قضايا المعاكسة ١٢٦ قضية وقضايا حيازة أفلام خليعة ٥٥ قضية ، و١٣ قضية دخول منزل و٦ قضايا لعب قمار و١٩ قضية تخلف عن الصلاة فيما بلغ عقوق الوالدين ١٩ قضية و٥٥ قضية سب وشتم و١٤٢ قضية لم يفصح عنها التقرير ولم يسمها بل اعتبرها قضايا أخرى و كما بين التقرير عدد قضايا المال خلال العام المنصرم إذ بلغ عددها ٤١٩ قضية بلغ عدد المتهمين فيها ٥٢٢ متهما شكل السعوديون منهم ٤٥٠ متهما فيما بلغ عدد غير السعوديين ٧٢ متهما وبلغ عدد قضايا غسيل الأموال ١٢ قضية فيما كانت السرقة ٣٠ قضية وبلغت القضايا الأخرى ٣٧٧ قضية كما بين التقرير عدد قضايا الأسلحة إذ بينها في ٣٤٢ قضية فيما بلغت قضايا الاسترداد ٢٤ قضية ، ووضح التقرير عدد القضايا المحالة للمحكمة العامة في ١١٨ قضية فيما بلغ عدد القضايا المحالة للمحكمة الجزئية ٥٦٧ قضية.

أما القضايا المحالة لديوان المظالم فبلغ عددها ٦١ قضية ، فيما بلغ عدد القضايا المدعى فيها ٧٥٥ قضية وبلغت القضايا المعادة ٣٨٨ قضية وحدد التقرير عدد دور التوقيف التي تشملها أعمال الفرع وبلغ عددها ٢٢ دار توقيف إضافة إلى السجن العام فيما بلغ عدد الجولات على هذه الدور ١١١٨ جولة ، كما بين التقرير ١٢٠٩٥ معاملة صادرة في هذه القضايا و١١٣٦٨ معاملة واردة ، فيما بلغ عدد قضيا فرع شروره الادعاء العام ٤٤٢ قضية كان مجموع القضايا المحالة للمحكمة منها ١٩٦ قضية فيما بلغت القضايا المعادة ٢٤٦ قضية كما بلغ عدد قضايا العرض والأخلاق في فرع شرورة ٣٦ قضية بلغ عدد المتمين فيها ٤٢ متهما كان السعوديون ١٧ متهما وغير السعوديين ٢٥ متهما فيما بلغ عدد القضايا لفرع حبونا ٦ قضايا .

مصدر قضائي : محكمة الدمام تنظر قضيتين لـ تكافؤ النسب

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء٢ فبراير ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٢٠٩٠٥/

ثامر المالكي - الدمام

رغم انصاف منصور وفاطمة بلم شملهما ونقض حكم تفريقهما، الا ان قضايا النسب لا تزال حاضرة داخل اروقة المحاكم ، حيث أكد مصدر قضائي بالمحكمة العامة بالدمام لـ « المدينة « ان المحكمة تنظر حالياً قضيتين من هذا النوع.

وبين ان بعض قضايا عدم التكافؤ يتم إنهاؤها بشكل ودي بين الطرفين قبل دخول الزوج على زوجته، والبعض الآخر يتم النظر فيه من جانب القضاء ليصدر حكمه فيه، الا انها لم تصعد اعلامياً لعدم رغبة تلك الاسر في تصعيدها حفاظاً على الخصوصية الاسرية.

وكانت المنطقة الشرقية قد شهدت فصول قضية نسب مماثلة العام الماضي حيث تسببت إحدى القبائل المشهورة في تفكيك شمل أسرة تتكون من زوجين وطفلين نظراً لعدم تكافؤ النسب.

وبحسب حديث الزوج (س،ش) لـ «المدينة» فإنه كان قد تزوج من فتاة خارج قبيلته حيث دام زواجهما لمدة ٧ سنوات أنجبا خلالها طفلين، مشيراً إلى انه راعى في اختياره لزوجته صلاحها ومدى التزامها بالقيم الدينية مبتعداً عن الأنساب والأعراف القبلية، حيث تم الزواج عن رضا تام من قبل الزوجين، إلا أن مضايقات أعيان القبيلة باتت تطارده وزوجته من أول يوم في زواجه،وأكد الزوج أنه حاول إقناعهم حول الأسباب التي تدعوهم إلى التفرقة بينه وبين زوجته إلا انه لم يجد من يعطيه اجابة كافية غير أن الجميع اكتفوا بقولهم «الأعراف لدينا تحتم عليك تطليق زوجتك».

ورغم وقوف الزوج لمدة سبع سنوات ضد تيار القبيلة المعادي لزواجه من تلك المرأة وتحمله للطرد عدة مرات من مجلس القبيلة إلا انه أعلن استسلامه وقام بتطليق زوجته حفاظاً على كرامتها كما يقول. وأضاف الزوج : وعدتني قبيلتي بمبلغ ١٠٠ ألف ريال إضافة إلى اختيار أي فتاة من القبيلة للزواج منها بشرط أن أطلق زوجتي، إلا إن تلك الوعود التي رسمت لي باتت في مهب الريح، وتنكر الجميع لي بل إن البعض منهم طالبوني بالتخلي عن أبنائي مقابل تزويجي.

وأشار الزوج بأن قبيلته تسببت له في الدخول بدوامة من الصراعات النفسية بسبب تشتت شمل أسرته وفقدان أبنائه لحنان أمهم، مما اضطره إلى مراجعة طبيب نفسي لمساعدته في الخروج من مصابه، إضافة إلى إصابته بمرضي الضغط والسكري.

انطلاق مؤتمر واجب المجتمع تجاه الطفل ذي الإعاقة اليوم

ينظم تحت شعار "ليس هناك مستحيل" ويناقش ٥٠ ورقة عمل

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء١٨ صفر ١٤٣١ ـ ٢ فبراير ٢٠١٠ العدد ٣٤١٣ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٤١٣&id=١٣٤٧٢٣=

الأمير طلال بن عبدالعزيز خلال اجتماع مجلس الطفولة الشهر الماضي

الرياض : ماجدة عبدالعزيز

يعقد اليوم المؤتمر "واجب المجتمع تجاه الطفل ذي الإعاقة"، في القاهرة، وينظمه المجلس العربي للطفولة والتنمية بالتعاون مع جامعة الدول العربية والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية.

وقال المشرف العام على المجلس العربي للطفولة والتنمية الدكتور حسن البيلاوي إن "المؤتمر سيقام تحت شعار "ليس هناك مستحيل" في محاولة جادة لإثبات أن الطفل ذي الإعاقة جزء لا يتجزأ من المجتمع، وهو قادر على الإنجاز والمشاركة بما يشعره بالثقة في النفس، وبقيمته في الحياة، ومن ثم يدرك قدراته وإمكاناته، وهو ما ينعكس من خلال شعوره بالانتماء إلى هذا المجتمع".

٥٠ ورقة عمل

وأضاف أن المؤتمر سيناقش أكثر من ٥٠ ورقة عمل في مجالات علم النفس والاجتماع والتربية الخاصة والإعلام والفن والعلاج بالسيكو دراما والإرشاد النفسي ، وبمشاركة أكثر من ٢٠٠ من الخبراء والمتخصصين والمؤسسات الحكومية والأهلية المعنية بمجال الإعاقة وممثلي عدد من المنظمات الإقليمية والدولية والإعلام.

وذكرت الخبيرة بالمجلس ومقررة المؤتمر الدكتورة سهير عبد الفتاح أن المؤتمر يتضمن عددا من الأنشطة طيلة أيام المؤتمر الثلاثة، ومنها تنظيم جلسة عامة حول "العلاقة بين الطب النفسي" والإعاقة للأستاذ الدكتور أحمد عكاشة رئيس الجمعية العالمية للطب النفسي، وورشة عمل للإعلاميين والكتاب والفنانين بهدف تغيير الصورة السلبية النمطية عن ذوي الإعاقة في وسائل الإعلام والفن، ويحاضر فيها المخرج جلال الشرقاوي ، والناقد رفيق الصبان والشاعر أحمد عبد المعطي حجازي والكاتبان يعقوب الشاروني وجمال الغيطاني والدكتورة عبلة حنفي أستاذة التربية الفنية، ويشارك فيها أكثر من ٤٠ إعلاميا وكاتبا وفنانا من بعض الدول العربية ، كما ستقدم ورشة عمل للأطفال ذوي الإعاقة وحوارا مفتوحا معهم، وعرضا لمسرحية سيكودراما بعنوان "ليس هناك مستحيل" كخطوة إيجابية وعلمية لإظهار مواهب وقدرات الأطفال ذوي الإعاقة ، والسيكودراما تعد أحد أساليب العلاج النفسي التي تتيح للأطفال ذوي الإعاقة التعبير عن ذاتهم والتخلص من مشاكلهم والاندماج مع الآخرين. بل وتفجير طاقاتهم ومواهبهم.

وأضافت مقررة المؤتمر أن المنتدى سيشهد معرضا فنيا يتضمن إبداعات الأطفال من ذوي الإعاقة، ويشارك فيه عدد من المؤسسات المعنية من بينها وزارة التربية والتعليم السعودية التي تشارك بـ ٤٠ لوحة، ووزارة التنمية الاجتماعية

بالبحرين، وعدد من الجمعيات الأهلية المصرية، إلى جانب عروض فنية لأوركسترا النور والأمل للفتيات الكفيفات وفرقة الموسيقى العربية لذوي الاحتياجات الخاصة.

اتفاقية للطفولة

وكان رئيس المجلس العربي للطفولة والتنمية ورئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) الأمير طلال بن عبدالعزيز قد وقع اتفاقية "منتدى المجتمع المدني العربي للطفولة - المشاركة تعني الحماية" لدعم مشروع المجلس العربي للطفولة والتنمية ، الذي يموله برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية "أجفند" بمبلغ ١٢٠،٠٠٠ دولار أمريكي خلال اجتماع الدورة السادسة لمجلس أمناء المجلس العربي للطفولة والتنمية ، وقال الدكتور البيلاوي إن المشروع مدته عامان، وسيركز على إصدار تقرير تحليلي عن أوضاع الطفل العربي لرصد التقدم المحرز وتوضيح الجهود المطلوب بذلها من قبل الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك إنشاء منتدى للأطفال العرب يوفر لهم فرصة مناقشة قضاياهم، وتعريف أصحاب القرار بمشكلاتهم وتمكينهم من المشاركة في صياغة الحلول ، وأضاف أن منتدى المجتمع المدني العربي للطفولة يهدف إلى التعريف باحتياجات المجتمع المدني للنهوض بالطفل العربي، والدور الذي يلعبه في صنع السياسات وتنفيذها، والعمل على تكوين شبكات بين المنظمات النوعية العاملة مع الأطفال، إضافة إلى حشد الرؤى والأفكار حول كيفية حماية حقوق الطفل العربي، وتطوير الخدمات المقدمة له عبر أطر شراكة جديدة بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية المعنية، إلى جانب تعريف المجتمع المدني العربي بالمستجدات على الساحة العربية والدولية والمتعلقة بالطفل العربي.

والمنتدى يعقد بصفة دورية حيث سيتم عقد المنتدى الثالث تحت عنوان "المعرفة من أجل الحق" خلال الفترة من ٢٣ - ٢٥ فبراير ٢٠١٠ بالقاهرة، وذلك تواصلا للمنتدى الثاني الذي عقد عام ٢٠٠٥ بالقاهرة، والمنتدى الأول الذي عقد عام ٢٠٠١ بالرباط.

وكانت خطة المجلس البرامجية قد ركزت على عدد من محاور العمل منها حماية الطفل، وتنمية ثقافة الطفل، والشراكة وبناء القدرات، والبحوث وتنمية المعرفة، والإعلام. وتضم الخطة عددا من المشاريع والأنشطة منها مشروع حماية أطفال الشوارع الذي ينفذه المجلس في خمس دول عربية (السودان – لبنان – مصر – المغرب - اليمن) وتنمية حقوق الطفل بالتعاون مع البرلمانيين العرب، ومناهضة العنف ضد الأطفال من خلال عقد ورش للإعلاميين، ورعاية الأطفال فاقدي الرعاية من الوالدين، وكذلك المؤتمر العربي "واجب المجتمع تجاه الطفل المعاق"، ومشروع لتنفيذ استراتيجية تنمية لغة الطفل العربي، وبرنامج للبحوث وتنمية المعرفة لرصد واقع الطفل العربي، وعدد من الأنشطة الإعلامية.

أكدت أن هناك إجراءات للحد من الحالات "الفردية".. قريباً

الأميرة عادلة بنت عبدالله لـ الرياض: زواج الأطفال انتهاك لحق الطفولة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢ فبراير ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٢٠١٠/٠٢/٠٢/article٤٩٥٠٤٥.html

الرياض – محمد الحيدر

اعتبرت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز نائبة رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني حالة طفلة "بريدة" والبالغة من العمر ١٢ عاما والتي زوجها والدها برجل ثمانيني بأنها انتهاك لحق الطفولة، مشيرة بقولها: "أنا شخصيا وكذلك العديد من المتخصصين بالمجال الاجتماعي والتربوي يشاركونني الرأي في ذلك ."

وألمحت في تصريح ل"الرياض" إلى أن هناك إجراءات سوف تتخذ قريباً من الجهات المعنية للحد من هذه الحالات والتي وصفتها بأنها "فردية" ولم تصل لحد الظاهرة .

وقالت سمو الأميرة عادلة: "نحن نعمل حالياً مع العديد من المنظمات والجهات والجمعيات التي تعنى بكل ما يخص حقوق الطفل وتوجهنا دائما مواز للمواقف والتوجهات التي يتخذونها ."

وأضافت: "من حق الطفل أن يعيش طفولته ولا يرغم على الزواج قسراً، فالكبير لا يرضى بذلك فكيف بطفل ."!

وفي سؤال حول دورهم الفعال تجاه هذه الحالة من قبل برنامج الأمان الأسري الوطني أوضحت الأميرة عادلة بأن البرنامج ليس جهة تنفيذية بل هو جهة تشريعية تخطيطية تدريبية، ولكن هناك تنسيق مع الجهات الأخرى للعمل كدعم للحد من هذه القضية وسنقدم كل تعاون في هذا الإطار.

المري: إعانات العاطلين ستكون للنساء أيضاً... واقتراحي لا يتضارب مع جهات أخرى

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢ فبراير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٠٤٣٤٦

أكد عضو مجلس الشورى الدكتور سالم المري أن الاقتراح الذي قدمه إلى مجلس الشورى بصرف إعانات للعاطلين عن العمل، لن يتضارب في حال إقراره مع الإعانات التي تصرفها جهات أخرى للفئات المحتاجة، مشدداً على عدم إمكان أي شخص أن يأخذ إعانة من جهتين حكوميتين. وأشار في حوار مع «الحياة» عقب توصية مجلس الشورى بدرس اقتراحه اخيراً، إلى أن ضوابط صرف الإعانات لم توضع بشكل نهائي حتى الآن، لكنه ذكر أن مقترحه ليس للرجال فقط، بل أيضاً للنساء وفق ضوابط معينة، لافتاً إلى أن إعانة الأعزب لن تكون كإعانة المتزوج.

وتطرق إلى أن مبلغ الإعانة الذي اقترحه يبلغ نحو ١٠٠٠ ريال للشخص، ما سيكلف نحو 6 بلايين ريال سنوياً، مشيراً إلى أن من الممكن الحصول على المبلغ من وزارة المالية أو من صناديق لرجال الأعمال أو من التأمينات الاجتماعية.

وقال إن لجنة الموارد البشرية والعرائض في مجلس الشورى ستدرس اقتراحه بعد توصية المجلس بذلك، ويمكن أن تستعين بخبراء ومتخصصين واستشاريين من الجامعات لهذا الغرض على أن يعاد إلى المجلس لمناقشته من جديد. وفيما يأتي نص الحوار:

<من أين أتيت بفكرة صرف إعانات للعاطلين لتطرحها في مجلس الشورى؟

-من خلال متابعتي لسوق العمل لدينا مقارنة بالدول الأخرى والمشكلات التي تطرح حول العمل والبطالة تحت قبة المجلس على مدار الأعوام الماضية، فموضوع البطالة دائماً ما يكون حاضراً في المجلس، ومن هذا المنطلق تكونت لدي الفكرة وبعدما تبلورت في رأسي، تم رفعها إلى المجلس، والآن أقر «الشورى» ملاءمة درس المقترح بصرف إعانات للعاطلين عن العمل.

<كم المبلغ المتوقع صرفه للعاطلين عن العمل في حال إقرار التوصية بشكل نهائي ورفعها إلى مجلس الوزراء؟

-أحب أن أنوه إلى أن العائد لا يمكن أن يكون طموحاً للشخص ولكنه يعين على قضاء بعض حاجات العاطل عن العمل، والإعانة تقترب من ألف ريال شهرياً ومن الممكن أن تكون أكثر من ذلك بعد الفراغ من درس المقترح من الجوانب كافة من الجهات المعنية، وعموماً جاءت حسبتي للمبلغ وهو ألف ريال من خلال الدراسة التي أجريتها على ١٨ دولة من أوروبا الغربية وكندا واستراليا عام ١٩٩٨ وهي الدول التي تصرف إعانات للعاطلين عن العمل، وتبين ان الناتج المحلي لتلك الدول ١,٤ في المئة، وافترضت ان تصرف المملكة ثلث هذا المعدل كون تلك الدول غنية ليصبح الناتج المحلي للمملكة ٠,٥ في المئة وحسبت عدد العاطلين عن العمل في المملكة عام ٢٠٠٦ بحسب مصلحة الإحصاءات وكان يبلغ وقتها 470 ألف عاطل ولكن في الوقت الراهن من الممكن أن تكون أرقام العاطلين ارتفعت وتحدث تغييرات في صرف الإعانة في حال إقرارها.

<الجميع استبشر خيراً بإقرار درس التوصية ولكن ماذا بعدها، إلى أين سيذهب المقترح؟ وهل يمكن أن يكون في طي النسيان؟

حالياً ستدرسه لجنة الموارد البشرية والعرائض في مجلس الشورى برئاسة الدكتور فهاد الحمد ومن الممكن أن تتم الاستعانة بخبراء من خارج المجلس ومتخصصين واستشاريين من الجامعات إلى جانب استشارة إدارة الدراسات في المجلس لدرس المقترح وبعد الفراغ منه يعاد لمناقشته تحت القبة من جديد.

<وماذا عن الجهات الحكومية المتخصصة، ألن يكون لها حضور في درس المقترح؟

-توجد جهات معنية لها علاقة بالموضوع مثل وزارة العمل ووزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية، إلى جانب «التأمينات الاجتماعية» والغرف التجارية في المملكة بحسب ما تطلبه اللجنة المسؤولة عن المقترح، ومن الممكن أن تدرس المقترح بعيداً عن الاستعانة بالجهات المعنية.

<كم الكلفة السنوية لإعانات العاطلين؟ وكيف سيتم توفير المبالغ المالية المطلوبة؟

-الكلفة تقارب ٦ بلايين ريال سنوياً، وهو رقم أولي ولكنه سيتحدد بشكل نهائي بعد الانتهاء من الدراسة، ومن الممكن الحصول على المبلغ سنوياً مباشرة من وزارة المالية، أو من خلال طرق أخرى، كصناديق رجال الأعمال، أو التأمينات الاجتماعية، أو أية طرق أخرى تكون مناسبة وتوفر المبلغ.

<ماذا عن الضوابط في صرف الإعانات، هل من الممكن أن تكشفها؟

-لم يتم وضع الضوابط بشكل نهائي حتى الآن، ولكن من المؤكد أن إعانة الأعزب لن تكون كإعانة المتزوج ونحو ذلك، لذا ستكون هناك فوارق، وتختلف الإعانة من شخص إلى آخر.

<ألا ترى أن لغة «الذكورية» طاغية على المقترح، أقصد لم يجر ذكر للعاطلات عن العمل على رغم أنهن كثر، فكيف سيكون وضعهن في مقترحكم؟

-عموماً المقترح ليس للشباب فقط، ولكن الفتيات أيضاً سيتم صرف إعانات لهن وفق ضوابط معينة، ومن بين تلك الضوابط ألا تكون الفتاة ربة منزل، فالمرأة المتزوجة لا تعد عاطلة عن العمل إذا كان زوجها يعمل.

<وماذا عن التضارب المتوقع بين إعانة العاطلين عن العمل والإعانات المختلفة التي تصرفها وزارة الشؤون الاجتماعية، ومنها إعانة المرأة المطلقة والمعوق وغيرهما من الإعانات؟ وماذا ستفعلون في حال وجود امرأة مطلقة وعاطلة عن العمل وتصرف لها إعانة من الضمان الاجتماعي، هل سيتم صرف إعانة عاطلة عن العمل لها؟

-لا يمكن لأي شخص أن يأخذ إعانة من جهتين حكوميتين، ولكن سيدرس الموضوع بشتى الطرق، وكيفية وضع الضوابط التي تعود بالمنفعة على الجميع.

<ما الفائدة المرجوة للجهات الحكومية المختصة من صرف إعانات البطالة؟

-الهدف تنظيم سوق العمل، وإيجاد قائمة للعاطلين، والدولة ستقف على عدد العاطلين، وستضغط على الجهات المعنية، لأنه حالياً لا توجد أي ضغوط على تلك الجهات .وللأسف الشديد أن الكثير من المسؤولين لا يعترفون بوجود بطالة، لوجود عدد كبير من العمالة الأجنبية في المملكة، ولكن وجود العمالة الأجنبية سبب رئيسي في البطالة، ومبرر لصرف إعانات البطالة للسعوديين، كون السعودي لا يمكن أن ينافس الأجنبي الذي يتقاضى رواتب بسيطة تقارب ألف ريال يعتبرها دخلاً كبيراً له، ولكن السعودي كيف يستطيع أن يعيش بألف ريال؟ هذا ليس ذنب المواطن السعودي وتفوق قدراته في معالجة المشكلة، ومن هذا المنطلق يجب إيجاد حلول لتنظيم السوق بطرق أخرى غير الطرق الموجودة حالياً.

<وماذا قال لك المعارضون من أعضاء مجلس الشورى عندما اقترحت صرف إعانة البطالة؟

-المعارضون في المجلس قلة جداً، وعموماً يستندون إلى نقطتين الأولى أن هناك أكثر من ٧ ملايين عامل أجنبي في المملكة، ويطالبون أن ينافس المواطن السعودي الأجانب ويحصل على العمل، ولكن أعتقد أن العاطل عن العمل ليس له ذنب في هذا العدد الكبير من العمالة الأجنبية في المملكة، بل هذه مسؤولية الجهات الرسمية ورجال الأعمال، ولا يستطيع المواطن أن ينافس الأجانب، والنقطة الثانية يرى المعارضون أن الموازنة السنوية للعاطلين (٦ بلايين ريال) كبيرة .

حملة سعودية ضد قرار واشنطن إدراج المملكة ضمن قائمة الـ١٤

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء١٨ صفر ١٤٣١ ـ ٢ فبراير ٢٠١٠ العدد ٣٤١٣ ـ السنة العاشرة
٠&groupID=١٣٤٧٩٦&id=٣٤١٣http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=

الرياض: عمر الزبيدي

أطلق أحد المواقع الإلكترونية السعودية حملة توقيع على رسالة موجهة للسفير الأمريكي في السعودية جيمس سميث، للاعتراض على إدراج السعودية ضمن قائمة الدول الـ ١٤ الداعمة للإرهاب أو العاجزة عن علاج مشكلة الإرهاب. وجاء في نص الرسالة :"تحية طيبة.. نود أن نعبر لكم "نحن مواطني المملكة العربية السعودية" عن بالغ أسفنا وعميق ما يعترينا من خيبة أمل إزاء السياسة التي اتخذتها بلادكم مؤخراً والقاضية بإجراء عمليات تفتيش دقيقة ومُذلة في مطارات المغادرة إلى بلادكم ومطارات القدوم في الولايات المتحدة وذلك على رعايا ١٤ دولة فقط منها المملكة العربية السعودية .. إننا نرى هذه الترتيبات الجديدة إساءة لكافة أبناء بلادنا لأنها تصنِّفهم جميعاً (وبلا استثناء) كعناصر إرهابية يُخشى منها، بلا جريرة جنتها أيديهم سوى أنهم يحملون جوازات سفر سعودية. نحن نرى أنه يتعين على من أراد اتخاذ تدابير سلامة عامة أن تكون معتدلة في تعاملها مع إنسانية الآخرين وكرامة الأبرياء لا أن تكون تدابير تكرّس التفرقة وتنمي فكر الكراهية المقيت الذي أضحى يهدد كافة الشعوب المحبة للسلام؛ من أمريكيين وسعوديين وغيرهم على حدٍ سواء. كما إن هذه السياسات وبلا أدنى شك تقوض كل الجهود الجبارة التي يبذلها آلاف المثقفين السعوديين لمحاربة الإرهاب، غير آبهين بما يشكله ذلك من خطر على حياتهم في أحايين كثيرة. إن قادة المملكة العربية السعودية وشعبها ظلوا (وما زالوا) يشجبون الإرهاب بجميع أشكاله إيماناً منهم بأن هذا هو الواجب والحق الذي ينبغي عليهم اتباعه. إن الإجراءات المتخذة مؤخراً من قبل حكومتكم لن تساعد أحدا في التقدم نحو هذا الاتجاه. أخيراً نود أنْ نفيد سعادتكم أننا لا نعترض على حق أيّ دولة في الدفاع عن حدودها واتخاذ ما تراه من إجراءات لحفظ أمنها بما في ذلك تفتيش القادمين إليها. لكننا نخالفكم حيال تلك التدابير المجحفة والشمولية التي اعتمدت على العنصرية في اختيار أهدافها وتجنبت اللجوء إلى المصادر القانونية السليمة والموثوقة والمُحايدة". وكانت مطالبات من حركات ثقافية في السعودية وخارجها قد طالبت بمعاملة الولايات المتحدة بقاعدة المعاملة بالمثل في الرد على القرار الأمريكي، وتناول عدد من الخطباء هذه القضية في خطب الجمعة وفي ندواتهم للاستدلال على العنصرية الأمريكية في التعامل مع الدول الإسلامية والعربية والتي تخرج عن فلكها، ويرى باحثون أن هذا التعامل العنصري يزيد من الكراهية لأمريكا والغرب وبالتالي يسهل مهمة المنظمات الإرهابية في تجنيد عناصر جديدة للقتال معها.

معلمون خارج تكافؤ فرص النقل الخارجي.. وزارة التربية لـ عكاظ: لا درجات سرية

دعاوى بإهمال في رصد درجات الأداء الوظيفي للمعلمين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢ فبراير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٢٠٢/Con٢٠١٠٠٢٠٢٢٣٣٠٤٥٨/htm.

أكدت لـ «عكاظ» مصادر مطلعة في وزارة التربية والتعليم، أنه لا توجد سرية على درجة الأداء الوظيفي للمعلمين في حركة النقل الخارجي، إذ من حق كل معلم الاطلاع على درجته بعد رصدها ومناقشة مدير المدرسة فيها.
وأوضحت المصادر في رد على وجود تلاعب وإهمال من إدارات المدارس في رصد درجة الأداء الوظيفي للمعلمين لهذا العام والمعتمدة كمرتبة ثالثة للمفاضلة، أن الوزارة اعتمدت درجة الأداء السابق لتحقيق العدل بين المعلمين، إذ لا يمكن تقييم المعلم قبل نهاية الفصل الدراسي الأول.
وعن ضياع استمارات الأداء الوظيفي لعدد من المعلمين وخلاف إدارات التعليم في رصد الدرجة ما بين درجة التبادل الإلكتروني والأداء الوظيفي، بينت المصادر أنه من حق المعلم التقدم بشكوى لإدارة التعليم التابع لها.
وأفادت المصادر ذاتها أن رصد درجة ٦٠ لمن ضاعت استمارته إجراء غير صحيح وفيه ضياع لحقوق المعلم، محملة إدارات التعليم والمشرفين مسؤولية رصد الدرجة واختلافها بين كل إدارة وأخرى.
وبينت المصادر أن من يثبت رصده لدرجة غير ما جاء في بنود المفاضلة سيتعرض للمساءلة والتحقيق، إذ إنه من حق المعلمين رفع تظلم من نتيجة حركة النقل في ٣٠ يوما من تاريخ صدورها.
من جهتها، أوضحت اللجنة الإعلامية لمعلمات ومعلمي المملكة في بيان لها أمس، أنه يوجد تباين كبير في درجات الأداء الوظيفي التي رصدها عدد من مديري المدارس أخيرا، لنحو ٤٠ ألف معلم يرغبون في التقدم للنقل الخارجي، مما سينتج عنه انعدام العدل في حركة نقل بعضهم، وربما يحرمون البقية من أحقيتهم في النقل الخارجي لهذا العام.
وبينت لـ «عكاظ» اللجنة أن «الدرجات التي تم رصدها للمعلمين المتقدمين لحركة النقل الخارجي هذا العام محبطة وارتجالية، إذ إن بعضا من مديري المدارس رصد درجات التبادل الإلكتروني للعام الماضي، والبعض منهم رصد درجات الأداء الوظيفي للعام الماضي التي رفعت إلى مكاتب الإشراف التربوي».
وقالت اللجنة: «يوجد تباين كبير بين الدرجتين؛ فدرجات التبادل الإلكتروني عادة ما تكون أعلى من درجات الأداء الوظيفي، وبالتالي ففرصة بعض المعلمين في النقل الخارجي متاحة بنسبة كبيرة، في حين أن تلك الفرصة ستغيب عن بعضهم».
وكشفت اللجنة الإعلامية أنه توجد لديها مستندات تثبت أن درجات الأداء الوظيفي المرصودة لم يوقع عليها المعلمون المعنيون، واصفة ردة فعلهم على الدرجات بـ «المفاجأة والصدمة القوية» عطفا على درجات نقلهم العالية في التبادل الإلكتروني التي تم رصدها العام الماضي.
وأبدت اللجنة استغرابها من السرية المحيطة بدرجات الأداء الوظيفي وعدم توقيع المعلمين عليها وإطلاعهم على نقاط ضعفهم والملاحظات، حتى يتداركوا هذه الأخطاء الأعوام المقبلة.
ورأت اللجنة الإعلامية أن حجب وسرية وعدم توقيع المعلمين على درجات أدائهم الوظيفي مخالفة صريحة وواضحة للتعليمات التي صدرت في هذا الشأن.
ولفتت اللجنة إلى أن إدارات التعليم في جدة، مكة المكرمة، والليث، سجلت لمعلميها طالبي النقل الخارجي درجات التبادل الإلكتروني بخلاف مناطق المملكة الأخرى التي سجلت إداراتها التعليمية درجات الأداء الوظيفي، وأسمتها بـ (السرية).

إلى ذلك، تجمع عدد من المعلمين في اليومين الماضيين أمام مكاتب مديري التعليم في عدد من مناطق المملكة، مطالبين بتحقيق العدل في الدرجات المعطاة والمسجلة في بيانات النقل الخارجي.
وقال عدد من المعلمين (فضلوا عدم ذكر أسمائهم): «إذا لم تتحرك الوزارة في توحيد الدرجات المعتمدة في النقل لهذا العام، فسيقع علينا ظلم كبير في الحركة، إذ إن المتعارف عليه أن درجة التبادل الإلكتروني تكون مرتفعة لتأثيرها في النقل حسب ضوابط الأعوام الماضية، فيما درجة الأداء الوظيفي بملف المعلم تكون منخفضة لقناعة مديري المدارس والمعلمين بعدم تأثيرها في الحركة».
وأفاد المعلمون في حديثهم إلى «عكاظ»: «بعض المعلمين لم تجد إدارة مدرسته استمارة الأداء الوظيفي له للعام الماضي، ورصد له أدنى درجة ٦٠، والمسؤولية ضاعت بين إدارات المدرسة المتعاقبة وإدارة التعليم».
واستشهد المعلمون في خطأ آخر وقع لزميلهم، موضحين أنه تم نقله من نجران العام الماضي إلى الطائف، وخلا ملفه من درجة الأداء الوظيفي، ورصدت له أدنى درجة، مطالبين بوضع درجة التبادل الإلكتروني للعام الماضي الموجودة في النظام.
وفي شأن متصل، أعلنت وزارة التربية في وقت سابق أنه سيتم إغلاق بوابة طلبات النقل الخارجي عن المعلمين في ٢٦ صفر، فيما ستعتمد بيانات النقل الخارجي وإغلاق التعديلات عن إدارات التعليم في الأول من الشهر المقبل على أن يعلن عن الحركة الأساسية في الـ ١٦ من الشهر المقبل والحركة الإلحاقية في الثامن من الشهر ذاته.

الحميد لـ الرياض: نحذر من زواج القاصرات حتى وإن كان بموافقة ولي الأمر

القضاء المصري يحكم على خليجي بالسجن غيابياً ٣ سنوات لزواجه من قاصر

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء٢ فبراير ٢٠١٠
.html٤٩٥٠٤٦/article٠٢/٠٢/٢٠١٠http://www.alriyadh.com/

الرياض - محمد السهلي
أصدرت محكمة الجنايات في مصر حكما غيابيا بالسجن ٣ سنوات على مواطن خليجي يتجاوز عمره حاليا ٧٥ سنة وذلك على خلفية زواجه قبل ٣ سنوات من فتاة مصرية تبلغ ١٥ عاما. وأبلغ "الرياض" إبراهيم الحميد رئيس القسم القنصلي لشؤون الرعايا بسفارة المملكة في القاهرة في اتصال هاتفي بأن الحكم صدر ضد مواطن خليجي ولا يوجد أي إثباتات للتعرف عليه وذلك على خلفية زواجه من قاصر تبلغ آنذاك ١٥ سنة وبموافقة والديها. ووفق الحكم فقد تم سجن والدي الفتاة وسجن المحامي الذي أبرم عقد الزواج فيما حكم على المواطن الخليجي غيابيا وذلك لاعتبار الزواج مخالفة إدارية ويندرج تحت حماية الطفل التي تجرم الزواج من قاصرات ما دون ١٨ سنة. وحذر الحميد المواطنين من الزواج بقاصرات حتى لا يقعوا في مثل هذه الجزاءات بحسب القانون المصري لحماية الأطفال.

والدتها سحبت الدعوى بشروط .. ومصالحات لـ لملمة القضية

طفلة بريدة تفاجئ القاضي: رضيت بالثمانيني براً بوالدي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢ فبراير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٢٠٢/Con٢٠١٠٠٢٠٢٢٣٣٠٤٥٢/٢٠١٠٠٢٠٢٢٣٣٠٤٥٢.htm

فاجأت طفلة بريدة (١٢ عاما) المعروضة للزواج من رجل في الثمانين من عمره أمس قاضي المحكمة العامة في بريدة إبراهيم العمر وحضور الجلسة أمس برفضها فسخ زواجها، مؤكدة «الزواج تم بموافقتي، والمأذون الشرعي أخذ رأيي قبل إتمام الزواج، وقبلت الزواج برا بوالدي».

ولم تكن مفاجأة الطفلة الوحيدة في جلسة أمس، إذ فجرت أمها (مطلقة)، مفاجأة أخرى بسحب الدعوى التي قدمتها لفسخ زواج طفلتها من الرجل الثمانيني، والذي كان من المقرر أن يفصل فيها القاضي العمر أمس، مشترطة لإكمال الزواج بأن تكمل ابنتها دراستها وأن يتنازل طليقها عن قضايا سابقة على المدعية، وأن يكون الابن الآخر في حضانتها.

وعلمت «عكاظ» من مصادرها أن أعيان القبيلة التي ينتمي لها الأب والأم، يتوسطون لإنهاء القضية وديا، فيما أبلغت مصادر قضائية أن والدة الفتاة طلبت من القاضي سحب دعواها، كما ستسحب الوالدة شكواها التي قدمتها لحقوق الإنسان، بانتظار صدور صك صلح ينهي فصول القضية.

وأثار التغيير الحاصل في مسار القضية التي تحولت إلى قضية رأي عام، علامات استفهام المتابعين لها، إذ أكد لـ «عكاظ» المحامي صالح الدبيبي والذي وكلته جمعية مودة الخيرية في القضية، أن الأم لم تبلغه شخصيا بالتنازل عن القضية، كما لم تبلّغ الجمعية التي تصدت للجمعية منذ البداية.

وعن مرئياته في القضية قال المحامي الدبيبي: إن وساطة تجري حاليا بين ذوي الطليقين، بهدف إحاطة القضية، ومنع تداولها إعلاميا، «كونها أصبحت قضية رأي عام»، مضيفا أن القضية انتهت بشقها الخاص، لكنها ما تزال قضية عامة وقائمة.

وأوضح المحامي أنه لا بد من إيجاد نظام يمنع وجود مثل هذه القضايا التي يترتب عليها مشكلات إنسانية ومجتمعية، ويكون ضحيتها الأبناء الذين هم جزء من المجتمع.

وزاد: يوجد من يحاول استغلال الرأي العام لتحقيق مقاصد شخصية، مشددا على أن القضية تضعنا جميعا أمام ضرورة سن قوانين تحد من زواج الصغيرات، معللا ذلك بأن الزوجة (صغيرة السن)، تظل طفلة حتى لو بلغت جسديا، ومن السهولة التأثير عليها، كما أنها زوجت إلى رجل يكبرها ٧٠ عاما وهي عمليا لا تصلح أن تكون إلا من أحفاد أحفاده.

يذكر أن والد الطفلة ذات الـ ١٢ ربيعا، زوجها لرجل في الـ ٨٠ من عمره، وهو متزوج من ثلاث نساء سابقات، دون علم والدة الطفلة المطلقة، التي اعتبرت زواج طفلتها بهذه الطريقة مكايدة من طليقها وذلك قبل تنازلها أمس.وحدثت واقعة الزواج غير المتكافئ بعقد القران في شهر رمضان الماضي وتمت مراسم الزواج قبل أسابيع، وهو ما استنكره عدد من المختصين ورجال القانون والباحثات والباحثين في قضايا حقوق الإنسان، مطالبين بوقف هذه الزواجات في المجتمع نهائيا.

الحياة ألمًا

أب يغرق عائلته في الجهل وسط خيمة بالدمام

١١ فردا يتجاذبهم الترحال والمعاناة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء١٨ صفر ١٤٣١ ـ ٢ فبراير ٢٠١٠ العدد ٣٤١٣ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٤١٣&id=١٣٤٨٥٠=

الدمام: منى الشهري

خيمة لا تتجاوز مساحتها الثلاثة أمتار، تستوقفك حالتها الرّثة، بمجرد مرورك بأحد الشوارع العامة المحادية لها بمدينة الدمام، وتثير دهشتك ثلاثة كلاب سُود تحوم حولها، تبدأ في النباح المستمر، ما إن يقترب غريب من الخيمة!.

ما كدتُ أصلُ لموقع الخيمة، المنصوبة قبالة أحد الأحياء السكنية، وإذا بامرأة تقبل عليّ مسرعة، دالفة حاجياتها المتناثرة وراءها، تحكي معالمها شقاءً نفسياً ظاهراً. بمجرد أن عرفتها بنفسي، راحت كالمستغيثة تطلب مني نقل معاناتها، هي وأبناؤها، وحالة البؤس والفقر الذي تعانيه.

الذباب والدواجن

ليلية المراخي، تعيش وثمانية من أبنائها، في خيمة يتيمة صغيرة، تخلو من مقومات الحياة البسيطة، فضلا عن أي وسيلة للترفيه، بما في ذلك التلفاز. اشتكت أم خالد و٦ من أبنائها تحلّقوا حولي، من تقاعس الجهات الحكومية، متمثلة في إدارة الشؤون الاجتماعية بالدمام، من عدم صرف إعانات لأسرتها، وعدم تأمين المسكن الذي يوفّر لهم استقراراً نفسياً. وأمام دهشتي من هذه الشكاوى، كان هنالك خيط مفقود في قصة هذه العائلة، لم أعرفه إلا لاحقاً! في بيتها الافتراضي، تشارك الدواجن أفراد الأسرة حرّية التجوّل في الخيمة، والذباب يصول ويجول في سمائها، متحلقا حول أجساد الأطفال الصغار. فيما يقضي أفراد الأسرة -بمن فيهم الفتيات- حاجتهم خارج الخيمة في مكان مكشوف، في الوقت الذي يستضيف رب الأسرة زائريه بشكل مستمر، لتنظيف أواني القهوة. ولعلاج هذه المشكلة اليومية، تقول أم خالد "وضعت حاجزاً قماشياً داخل الخيمة، تتوارى بناتي خلفه، عند وجود الغرباء. إضافة إلى استعانتنا بالكلاب، لأنني أخشى عليهن".

ابنة أم خالد، المتزوجة الوحيدة، هي الأخرى تتقاسم الخيمة مع والديها وإخوتها، إضافة لزوجها، والسبب كما تقول والدتها هو أن الزوج كان يعيش مع أهله في ظروف مشابهة، ولذا لم يستطيعا أن يستقلا بحياتهما!.

الاكتظاظ البشري، في علبة القماش الرثة هذه، يستحيل إلى صراع حقيقي مع الطقس، في فصلي الشتاء والصيف. تقول أم خالد "في صيف العام الماضي، ولشدة الحرارة، سمح إمام المسجد القريب من الخيمة لأطفالي بالاستحمام في دورات مياه المسجد، للتخفيف من لهيب الشمس. وفي فصل الشتاء، يُحضر لنا المارة البطانيات، للاستفادة منها في ليالي البرد القارص".

عذابات التنقل

منذ صغرها، و"ليلية" تقطعن الخيام، واحدة تلو الأخرى، هي وزوجها، في عادة متوارثة، متنقلين من مكان لآخر، باحثين عن "دلال قهوة"، يسترزقن منها، حيث يعكف زوجها على "ربّ الدلال"، أي تنظيفها، وتلميعها، وهو مصدر الرزق الذي تعتمد عليه الأسرة، لإيجاد قوت يومها، في دخل يتراوح بين ١٥-٣٠ ريالا.

الإقامة تمتد لثلاثة أشهر، تنصب فيها أوتاد الخيمة المهترئة، وتفترش الأسرة أرضها الباردة، في بقعة قريبة من الأحياء السكنية، كي يجدوا زبائنهم بأقل عناء. وما إن تدق ساعة اليوم التسعين، حتى يلملم الجميع حاجياته على عجل، لتبدأ من جديد رحلة التنقل المضنية، بين الدمام، والأحساء، والنعيرية، والخفجي، والجبيل، دون أن يتجاوزا حدود المنطقة الشرقية

من السعودية. "سئمنا هذه الحياة، مللت وأبنائي من حياة التنقل وعدم الاستقرار"، تقول أم خالد، مسترسلة في سرد معاناتها "أريد لأبنائي أن يعيشوا حياة كريمة، مثلهم مثل باقي الأسر. نحن سعوديون، ولدينا بطاقة عائلة تثبت ذلك، ولكنني عندما أذهب لطلب المساعدة من الشؤون الاجتماعية، يطلبون مني إثبات سكن، وأوراق تثبت أماكن دراسة أبنائي، ولا أملك هذه الأوراق".

الحرمان من التعليم

هذه المعاناة، دفعت أم خالد لمراجعة "النفسية"، كما تسميها، قاصدة بها مستشفى الأمل للصحة النفسية بالدمام، نتيجة الضغوط الحياتية القاسية التي تعيشها. "بكيت فجر اليوم كثيراً بسبب القهر الذي أتجرعه يومياً"، نفثت هذه الكلمات بحرقة، وأجابت بحزن عندما سألتها، عن مؤهلات أبنائها الدراسية، "انظري إلى حالة أبنائي، متّسخينّ. كيف يذهبون إلى المدرسة، بهذه الحالة! ابنتي الكبرى تبلغ ٢٢ عاماً، وأصغرهم يبلغ عاماً ونصف، وجميع أبنائي لم يعرفوا ما معنى المدرسة في حياتهم. كيف يمكنني توفير الأقلام لهم، وأنا لم أجد اليوم إفطارا، سوى بضع تمرات!".

عند سؤالي الفتاة الكبرى، فيما إذا كانت تعرف القراءة على الأقل، أجابت بأنها لا تعرف قراءة أسماء المستشفيات أو حتى أسماء المباني المجاورة لهم، وقالت "أخي ذو الـ١٨ عاماً، فقد مستقبله لأنه لم يتعلّم".

الابنة الكبرى، وبسبب حياة الجهل التي عاشتها، لم تكن تعلم أن لها الحق في الحصول على تعليم، ومستقبل طبيعي، مثل ما كانت تتمنى لأخيها. فكونها أنثى، جعلها تفكر هي وأخواتها وأمها، في حال مستقبل الأبناء الذكور فقط!. خصوصا أنها لا تبرح مكانها، حتى في المناسبات السنوية كالأعياد، فيما الأخ الأكبر، يخرج برفقة والده، لقضاء حاجيات الناس، والحصول على شيء من المال.

حرمان من حق الختان

"اثنان من أبنائي، لم يتم تطهيرهما وتختينهما حتى الآن. الأول بلغ الحادية عشرة، والثاني عمره تسع سنوات"، تقول أم خالد، موضحة أن تضارب أوقات المواعيد الطبية، في مستشفيات الدمام، مع طبيعة حياة الترحال التي يعيشونها، حال دون ذلك.

ولاداتٌ قيصرية

كأن شظف العيش وحده لا يكفي، وكأن المعاناة قدر الأبناء، وأمهم، منذ اللحظة الأولى للولادة. فأربعة من الأبناء الثمانية، ولدوا بعمليات قيصرية، أجريت لأمهم، كان آخرها في شهر رمضان، قبل الفائت. حيث تبقى "ليلية" أربعة أيام راقدة في سريرها الأبيض، ومن ثم تعود إلى خيمتها الباردة، لتقوم بناتها بالاعتناء بها وبمولودها الجديد، في أجواء تفتقر إلى النظافة الصحية التي تحتاجها المرأة المنجبة.

تمرد

الابن الأكبر، وبسبب تدهور الحال المعيشية للأسرة، يوما بعد آخر، صار يدخل في خلافات مستمرة مع والده. وبسبب ذلك، راح يبحث عن عمل يتكسب منه، إلا أن الجميع –كما تقول أم خالد- يرفض توظيفه، لعدم معرفته القراءة والكتابة.

وصول الأب

ما إن وصل أبو خالد، ربُ الأسرة، حتى لاذت زوجته وبناتها بصمت مطبق، بمجرد جلوسه معنا.

كانت تُلازم نظراته ابتسامة استهزاء، كلما تبادلت الحديث مع زوجته التي برزت معالم الخوف على عينيها، وبان القلق بين طيات حديثها. لتتغيّر فجأة أقوال الفتيات، واللواتي كنّ يطالبن بحياة أفضل، مبديات الرضا بحياتهن الحالية، مردفات، بأن هنالك أسر تتمنى أن تعيش كمعيشتنا!

خرج الأب من صمته ليسألني: "ما الفائدة من الحديث للصحيفة ؟ نحن راضون بعيشنا وسعداء". مواصلا الحديث عن زوجته وأبنائه بطريقة قاسية، لم تخلُ من الازدراء، واصفا أم عيالها بأنها "مُنتهية"، في إشارة إلى أنها بلغت من العمر، ما يجعلها تفقد عقلها، وتهذر بما لا تفقه!. وعندما ابتدأت بالتصوير، طلب أبو خالد الاكتفاء بأخذ لقطات لزوجته فقط، لأنها هي "المعنية بالأمر"، في إشارة إلى أنها هي من ترغب في تغيير حياتها، عكسه هو، متهما إيانا بأننا نريد "الفضائح"، وعلامات الغضب بادية على محياه.

تصرفات الأب الخشنة، أبانت الخيط الأبيض من الأسود، كاشفة عن "عنف أسري"، وأحادية في القرار، وتحكم بالمصير، يمارسه الأب تجاه زوجته وأبنائه، نتيجة تعمّده حرمانهم من التعليم. فالزوجة والأبناء، أمّيون، لا يحسنون من القراءة والكتابة شيئا، ما يساعد على رضوخهم لأوامر الزوج، والاعتماد عليه كليا، مستغلا أسلوب الإهمال والتحايل على الزوجة، والادعاء بتقصير الجهات الحكومية في مساعدتهم.

الضمان الاجتماعي

مدير الضمان الاجتماعي في المنطقة الشرقية، موسى الرقيب، الذي نقلت له "الوطن"، حيثيات حياة هذه الأسرة، أكد استعداد إدارته للذهاب إلى موقع العائلة لمساعدتها. وعندما اتصل الرقيب على رقم الأب، أجابهم أنه لا يحتاج إلى مساعدة!.

عدتُ إلى الخيمة بعدها بنصف ساعة من ذهابي لمكتب الضمان الاجتماعي، فإذا بها تخلو من قاطنيها، باستثناء الأطفال الصغار، فيما كان هاتف الأب مغلقا، حتى ساعة متأخرة من عصر ذلك اليوم. وعلمت "الوطن" لاحقاً، أن شجاراً حدث بين الزوجين بعد زيارتي الأولى، ما تسبّب في ارتفاع مستوى السكر لدى أم خالد، واستدعى ذهابها إلى المستشفى.

بعد أسبوع من الحادثة، ذهبتُ إلى الخيمة مرة أخرى، حيث وجدت العائلة، ولتأكد لي أم خالد، أنها بصدد الذهاب في اليوم التالي -الأربعاء ٢٧ /١ /٢٠١٠ - إلى مكتب الضمان الاجتماعي، بغية توفير المساعدة، وصرف إعانة لهم، باسم ابنها "خالد".

"الوطن" اتصلت هاتفياً بمدير الضمان، للحصول على تعليق منه، إلا أنه رفض التصريح، وفضّل إرسال الاستفسارات عبر الفاكس، ولم يصل الرد حتى ساعة الانتهاء من إعداد هذا التحقيق.

دار الحماية

من جهته، أوضح الناشط الحقوقي عويضة المنصور، أن من واجب دار الحماية الاجتماعية، حماية هذه الأسرة، واتخاذ التدابير اللازمة، حتى لو استلزم ذلك استخدام القوة، في حال ثبت الضرر على أفراد العائلة خاصة إذا وصلت درجة العنف، إلى تعريض الأطفال للخطر، وحرمانهم من التعليم والعيش بكرامة.

الإسكان التنموي

مدير إدارة المستفيدين والمجمعات السكنية، في "مؤسسة الملك عبد الله لوالديه للإسكان التنموي"، د.عبيد العمري، أوضح أنه يمكن للأسرة الحصول على سكن، في حال توفّر مشروع الإسكان بالقرب من منطقتهم. مؤكداً أنه يشترط أن تكون العائلة سعودية، وألا يتجاوز دخلها الشهري ٢٥٠٠ ريال، وألا يكون لدى الأسرة قرض من صندوق التنمية العقاري، وألا يكون لدى المتقدم عمالة بقصد التجارة.

وكيل العدل يبحث مع سفير حقوق الإنسان الهولندي قضايا مشتركة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء١٩ صفر ١٤٣١ ـ ٣ فبراير ٢٠١٠ العدد ٣٤١٤ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٤١٤&id=١٣٤٨٨٤=

الرياض: الوطن

بحث مستشار وزير العدل وكيل الوزارة للشؤون القضائية المكلف الدكتور عبد الله بن حمد السعدان بمقر الوزارة أمس مع سفير حقوق الإنسان بوزارة الخارجية الهولندية السيد آريان هامبرخر والسفير الهولندي لدى المملكة السيد رون ستريكر والوفد المرافق لهما القضايا المشتركة في المجالات القضائية وسبل دعمها وتعزيزها لمصلحة البلدين الصديقين.

وقدم الدكتور السعدان خلال اللقاء لمحة عن التطورات والتنظيمات القضائية التي صدرت مؤخراً والتي من شأنها تعزيز المسيرة العدلية والحقوقية في المملكة التي تستند على أحكام الشريعة الإسلامية موضحاً ما حفلت به الشريعة السمحة من أحكام عدة تتناول حقوق الإنسان وأحوال القصر والمرأة ،مشيراً إلى قابلية الشريعة للتجاوب مع كافة المستجدات والنوازل، مبدياً استعداد الوزارة للتعاون مع الجانب الهولندي وتبادل الخبرات فيما يخص الجوانب المعرفية والمهاراتية في إدارة القضاء.

وأضاف أن الوزارة تسعى بكل الوسائل إلى تدريب القضاة فيما يتعلق بجانب المعارف والخبرات والمهارات، مؤكداً أن الوزارة سبق أن استطلعت تجربة هولندا في موضوع إدارة المرافق القضائية.

من جانبه، عبر كل من سفير حقوق الإنسان بوزارة الخارجية الهولندية وسعادة السفير الهولندي والوفد المرافق لهما عن سعادتهم بهذه المقابلة والتعرف عن قرب على الأنظمة القضائية المعمول بها في المملكة، معربين عن احترامهم لكافة التشريعات والقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية

OKAZ
مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

هيئة سوق المال لـ عكاظ:

توجيه مبالغ غرامات المتلاعبين في الأسهم لتعويض المتضررين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٣ فبراير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٢٠٣/Con٢٠١٠٠٢٠٣٣٣٠٨٣٢.htm

أوضح لـ«عكاظ» مصدر مسؤول في هيئة السوق المالية أن «الغرامات المحصلة من قضايا المتلاعبين في الأسهم ستوجه إلى تعويض المساهمين والمتداولين المتضررين»، مؤكدا أن هذه الغرامات «تعتبر من حقوقهم، وسيتم تعويض أي شخص يثبت تضرره أثناء فترة تداول المتلاعب في الأسهم».

وفي هذا الشأن، دعت هيئة السوق المالية المتضررين من المتلاعبين في تداول أسهم الشركات والذين يتم الإعلان عن أسمائهم والفترة الزمنية لمخالفتهم، تقديم الأوراق الثبوتية حول مدى تضررهم إلى لجنة فصل المنازعات في الأوراق المالية، مؤكدة أنه «سيتم تعويضهم بحسب الإثباتات واسترداد مبالغهم التي خسروها».

وكانت هيئة السوق المالية قد غرمت قبل يومين ستة متلاعبين في سوق الأسهم بقيمة ٣٠٠ مليون ريال، بعد ثبوت إدانتهم، فيما تجاوزت قيمة التعويضات التي حكمت بها لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية في الدعاوى المدنية أكثر من ٣٠ مليونا.

ونظرت أمانة الفصل في منازعات الأوراق المالية التابعة لهيئة السوق المالية في ٨٦٣ قضية منذ إنشائها في العام ٢٠٠٥ وحتى العام الماضي، أصدرت فيها ٦٧٦ قرارا اكتسب صفة النهائية ١٦١ قرارا منها.

الصحة تحذر من منع سفر المتورطين في الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٣ فبراير ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٢١٢٠٦/madina

طلبت وزارة الصحة من جميع مرافقها الطبية في المناطق والمحافظات عدم حظر السفر على الأطباء المتورطين في قضايا الأخطاء الطبية . وطالبت بشكل عاجل ان يتقيّد الجميع بما نصت عليه اللائحة التنفيذية لمزاولة المهن الطبية والتي تنص على حظر السفر على الممارسين الصحيين الذين يشكلون طرفا في قضايا الأخطاء الطبية لفترات مؤقتة على ان لا يمتد منعهم من السفر لفترات تتجاوز الـ٣٠ يوما منذ بداية التحقيق . وكشفت الوزارة عن ان هناك ٥٠,٢% من إجمالي قرارات الإدانة في الأخطاء الطبية تم تبرئتها أي ان نصف الممنوعين من السفر لم تتم إدانتهم .

وحذر وكيل وزارة الصحة للشؤون التنفيذية الدكتور منصور الحواسي جميع الإدارات الطبية والمديريات الصحية والمدن الطبية والبرامج العلاجية من منع الأطباء من السفر الى الخارج بعد تجاوز الفترة التي نصت عليها اللائحة التنفيذية لمزاولة المهن الصحية . وتخوّفت الوزارة من ان يؤدي تجاوز فترة المنع للحدود النظامية المنصوص عليها الى تسرب الكفاءات الطبية من العمل في بعض المرافق الطبية . وأكد الدكتور الحواسي ان ماتضمنته اللائحة التنفيذية كان متوافقا مع نظام المرافعات الشرعية والذي كفل الحفاظ على الحقوق الخاصة والعامة.

وحددت الوزارة برنامج التأمين التعاوني ضد الأخطاء الطبية والمهنية بسداد أي حقوق مالية بناء على اشتراك الأطباء فيه بشكل إلزامي فضلا على ان تقوم المؤسسات العامة والخاصة بسداد التعويضات التي يصدر فيها حكم نهائي إذا لم تتوفر تغطية تأمينية او لم تكف وذلك ضمانا للحق الخاص.

تجدر الإشارة ان الوزارة كشفت عن ان هناك ٥٠,٢% من إجمالي قرارات الإدانة في الأخطاء الطبية تم تبرئتها أي ان نصف الممنوعين من السفر لم تتم إدانتهم . وهذه النسبة من إجمالي عدد القضايا البالغ ١٣٥٦ قضية أي ان نصف الأطباء تم منعهم من السفر مع عدم إدانتهم من اللجان الطبية الشرعية . ويأتي هذا التحذير من الوزارة بعد ان تمادت بعض مديريات الشؤون الصحية في تعنّتها بحرمان الأطباء من السفر ومطالبتهم بإحضار كفلاء سعوديين بالرغم من وجود التغطية التأمينية ما دفع بالعديد من الأطباء الى التسرب من وزارة الصحة حيث فقدت إحدى المحافظات مؤخرا استشاريا متخصصا في عمليات مناظير الركبة المعقدة ويعد الوحيد الذي يقوم بهذه العمليات بسبب تعنّت الإدارات الصحية في حرمانهم من السفر.

يذكر أن الأخطاء الطبية يشترك في حدوثها في حال ثبوتها ، عدة عوامل منها خلل في النظام الصحي بصورة عامة، عدم التزام المؤسسات بالمعايير العالمية للجودة ، قلة الأطباء المهرة وأصحاب الخبرة والكفاءة، عدم الاهتمام بالتدريب والتعليم الطبي المستمر، ضعف الإمكانيات البشرية والدوائية والتشخيصية ، ضعف الرقابة والمتابعة وتسجيل عدد الأخطاء الطبية للاستفادة من عدم تكرارها، وأخيرا ضعف التثقيف الطبي والتواصل بين الفريق المعالج من جهة والمريض وأقاربه من جهة .

10آلاف موظف وموظفة يطالبون بحقوقهم في حملة اليكترونية

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء٣ فبراير ٢٠١٠
١&sT=١DE&sS=%٦http://www.alyaum.com/issue/search.php?sB=%CD%DE%E

عبد الله العماري – الرياض

قارب عدد موظفي وموظفات "السلم العام" الذين انضموا إلى حملة المطالبة بحقوقهم الوظيفية وتحسين المراتب والترقيات ١٠ آلاف عضو ممن قاموا بتسجيل بياناتهم عبر الموقع الالكتروني للحملة التي انطلقت منذ نحو شهرين.

وعلمت (اليوم) أن الحملة التي تستهدف كافة الموظفين والموظفات الخاضعين لنظام (السلم العام) يقوم عليها موظف في وزارة التربية والتعليم – وهو يدير الموقع – الذي وضع فيه ضوابط أخلاقية ونظامية لأعضائه تحكم أسلوب مطالبتهم بحقوقهم.

كما حذرت الحملة عبر موقعها كافة أعضائها من الدعوة إلى التجمهر وهددت من يدعو إلى ذلك بالشطب وإلغاء العضوية فوراً.

وكانت) اليوم) قد انفردت بنشر خبر عن اعتزام عدد من موظفي وموظفات الدولة الخاضعين لنظام وزارة الخدمة المدنية رفع دعاوى قضائية ضد جهات حكومية للمطالبة بحقوقهم الوظيفية وتحسين المراتب والترقيات، حيث أطلق ناشطو الحملة موقعاً يهدفون من خلاله إلى توحيد الجهود في اهداف الحملة التي تنوي التحرّك لتطالب بحقوق "الموظف – الموظفة " وتتطلب تغيير أنظمة الخدمة المدنية القديمة.

ويقول القائمون على الحملة إنهم يهدفون من اطلاق الحملة الى أهداف عديدة من أهمها تجميع الموظفين وإبداء آرائهم ومعاناتهم وكل من لديه استفسار في حياته الوظيفية سيجد الحل سواء من الإدارة أو الأعضاء، وليس هناك رسالة معينة الا أننا نطالب بحقوقنا وتحسين السلم الوظيفي، والمنتدى وسيلة لإيصال صوتنا للمسئولين .

وبيّن الموقع ان وزارة الخدمة المدنية تحتاج إلى إعادة هيكلة انظمتها القديمة. ويطالب القائمون على الحملة بالسعي إلى نشرها في المنتديات الأخرى لمشاركة اكبر عدد من المتضررين.. وان الحملة تشمل كل من تعيّن على مرتبة لا يستحقها، وكل موظف ما زال على مرتبته التي تعيّن عليها وهو يستحق الترقية.

وأكدوا ان الحملة ستقوم برفع قضية وتعيين محام حين يتوافر العدد الكافي منوهين الى وجود تواصل مع المطالبين بحقوقهم.

الشورى ينتقد استحواذ العمالة الوافدة على الحرف اليدوية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، ٠٣ فبراير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٠٤٧٥٩

انتقد أعضاء مجلس الشورى سيطرة العمالة الوافدة على الحرف والصناعات اليدوية في مناطق المملكة كافة، مشيرين في مداخلاتهم جلسة المجلس التي عقدت في الرياض أمس ان العمالة تسيطر على ما نسبته ٥٥ في المئة. وجاءت هذه المداخلات في سياق مناقشة المجلس للاستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية وخطتها التنفيذية.

من جهته، أكد الأمين العام للمجلس الدكتور محمد الغامدي أن هذه الاستراتيجية تضع تنظيماً مؤسساتياً بأهداف وسياسات واضحة، ومشاريع محددة لتنفيذها، مشيراً إلى أنها خطوة مهمة ورائدة لتنظيم الحرف والصناعات اليدوية وتحفيزها والحفاظ عليها من الاندثار بتوارث الأجيال لها، لتجسد أصالة المجتمع السعودي في التمسك بإرث الآباء والأجداد.

ولفت الى ان «هذه الاستراتيجية ستوفر فرص عمل للمواطنين ومصدر دخل لهم، كما تشكل رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني». وكان رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة في المجلس المهندس صالح الحصيني قدم توصيات اللجنة تجاه هذا الموضوع، وتضمنت الموافقة على الاستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية وخطتها التنفيذية، ودعم الدولة لقطاع الحرف والصناعات اليدوية بتخصيص موازنة خاصة بها .

من جانبه، أوضح عضو المجلس حمد القاضي أن «استراتيجية مسمى كبير، وكان من المناسب تسميتها نظام أو تنظيم، خصوصاً أن عدد العاملين في هذا المجال لا يتجاوز عددهم ٢٠ ألف شخص.«

من جانبه، أشار الدكتور خليل البراهيم إلى أن الحرف والصناعات اليدوية ليس لها مرجع خاص بها وأن هذه الاستراتيجية تعمل على نقل مجال الحرف والصناعات اليدوية إلى مستوى اقتصادي استثماري يحقق تطلعات الجهات المعنية والعاملين في القطاع نفسه، مبيناً أن سلطنة عمان لديها وزارة متخصصة في مجال التراث تعمل على توظيف ٥ ملايين من أبنائها لديها في الحرف اليدوية الموروثة.

بدوره، قال الدكتور زين العابدين بري إن هذه الحرفة يبلغ متوسط ما تجنيه من مبيعات تقدر بـ ١,٥ بليون ريال سنوياً وأن الاستراتيجية ستسهم في زيادة الناتج القومي والإجمالي للمملكة». وطالب عضو المجلس محمد رضا نصر الله أن تكون وزارة الثقافة والإعلام عضواً في المجلس التنسيقي للاستراتيجية، متسائلاً عن سبب تغييب الوزارة من هذا المجلس علماً أن لها يداً في عملية الثقافة المحلية .

كما ناقش المجلس مشروع نظام الصحة النفسية، وقرأ رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة توصياتها التي تضمنت الموافقة على نظام الصحة النفسية بالصيغة المرافقة، والثانية التوسع في خدمات اقسام التنويم للمرضى النفسيين في المستشفيات الحكومية والخاصة وزيادة درجتها الاستيعابية بما فيها الطب البديل. وطالب الدكتور أحمد آل مفرح التأكيد على حقوق المرضى النفسيين، لافتاً إلى أن هناك اشكالية تواجه مرضى نفسيين يعملون في القطاعين العام والخاص يترددون في تلقي العلاج النفسي حفاظاً على مصادر رزقهم ووظائفهم، بسبب طول مراحل العلاج النفسي.

توزيع ٢٠٠ استمارة في الأسبوع الأول لتصحيح أوضاع أبناء المقيمين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٣ فبراير ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٢١٣٥٧

توافد على مقر لجنة تصحيح أوضاع أبناء المقيمين في المملكة في إدارة الوافدين بجوازات منطقة مكة المكرمة خلال الأسبوع الأول من بدء عملها، عدد من مخالفي نظام الإقامة على أمل أن يكون لهم حظ من هذه المنحة. وكان المخالفون لنظام الإقامة والقادمون بتأشيرة العمرة والزيارة هم أكثر المراجعين والمتسائلين عن إمكانية تصحيح أوضاعهم والعيش في البلد بطريقة نظامية بعد أن آثروا البقاء فيها مخالفين لفترة طويلة، كانت التساؤلات أبرز ما يشغل موظفي اللجنة من قبل أطراف آخرى لا علاقة لها ببرنامج التصحيح، حيث كانوا يأملون أن يتم تصحيح أوضاعهم بطريقة أو بأخرى رغم وضوح التعليمات التي تشير إلى أن البرنامج يقتصر على أبناء المقيمين نظامياً في المملكة والذين تجاوزا السن القانونية - ١٨ عاماً - وتأخر تصحيح وضعهم لأي سبب. المتحدث الإعلامي لجوازات منطقة مكة المكرمة الرائد محمد الحسين أوضح أن النظام لا يشمل سوى من ولد في المملكة لأبوين مقيمين بطريقة نظامية ويعيشون الآن في المملكة، ولابد أن يكون الأب مقيماً وقت التقدم لتصحيح الوضع. وأضاف : هناك إجراءات لابد من اتباعها بعد التقدم للجنة وهي إحضار ما يثبت الجنسية الأصلية للمتقدم من قنصليات بلادهم وكذلك فحص الحمض النووي والإجراءات الأخرى، مؤكدا أن المتقدم يخضع لبرنامج تسجيل الخصائص الحيوية "البصمة" وإذا ما ثبت أنه مطلوب لدى جهة معينة يتم إرساله لها لتمد الجوازات بمرئياتها حول وضعه ويتخذ اللازم بحقه. وأشار الحسين إلى أن العمل يجري حالياً على دراسة عدد من الملفات التي تقدمت للجنة، مبيناً أنه تم حتى نهاية الأسبوع الماضي توزيع أكثر من مائتي استمارة على المتقدمين الذين قد تتوفر فيهم شروط التصحيح.

إطلاق حملة لتشجيع احتضان مجهولي الأبوين ذوي البشرة الملونة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، ٠٣ فبراير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٠٤٦٣١

يعتزم مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي في المنطقة الشرقية، إطلاق حملة للتوعية بأهمية احتضان الأطفال مجهولي الأبوين، من ذوي البشرة المُلونة، بعد ان واجهت الدور الاجتماعية في المنطقة عزوفاً من الأسر الحاضنة (الصديقة)، عن عدم احتضان هؤلاء الأطفال الأيتام. وتهدف الحملة التي ستُطلق خلال الأشهر المقبلة، إلى التعريف بواقع هؤلاء الأطفال، لتشجيع الأسر على احتضانهم. ويعمل فريق من الإشراف الاجتماعي، على تحضير فعاليات الحملة.

وقالت مديرة مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي لطيفة التميمي، لـ «الحياة»: «نعمل حالياً، على تنظيم برنامج الحملة، التي ستُنفذ خلال العام الجاري، لما تواجهه هذه الفئة من مشكلات اجتماعية عدة»، مضيفة أن «لون البشرة هو أحد اشتراطات الموافقة على الاحتضان من قبلنا، حتى لا نسبب مشكلة نفسية للطفل مع أسرته الحاضنة، التي ستكون أسرته مستقبلاً. وسننظر في هذه المشكلة، لمحاولة الوصول إلى حلول لها، وإقناع المجتمع باعتبار الطفل طفلا بغض النظر عن لونه.«

وأبانت التميمي، ان الهدف الأساسي للحملة، هو «تنشيط احتضان الأطفال ذوي البشرة الداكنة، من أجل دمجهم في المجتمع». وحول أعداد الأطفال في الدور الاجتماعية في المنطقة الشرقية، أشارت التميمي إلى أنهم «١٨٠ طفلاً، وجميعهم تجاوزوا مرحلة الرُضع وحديثي الولادة، لأن دار الحضانة أقفلت القسم المخصص لهذه الفئة، بعد أن تم احتضانهم جميعاً. والموجودن حالياً، هم الفئات الأكبر عمراً، الذين لم تتقدم أسر لاحتضانهم، وسنطلق حملة أخرى للتشجيع على احتضان الأطفال من هذه الفئة العمرية، لان العمر لا يمنع من الاحتضان، فغالبية الأسر التي بلغ عددها نحو ٥٠٠ أسرة، تركز على حديثي الولادة والرضع«

ويبلغ عدد الأيتام في المنطقة الشرقية ٤٠٠ يتيم، ٢٥٠ منهم لهم أُسر حاضنة، وهم يعيشون في دور الإيواء. ومن ليس لهم أسر حاضنة يوجدون في دار التربية للبنات، التي تضم ٩٠ فتاة، أو في دار تربية البنين، إذ يوجد ٩٠ يتيماً، فيما تنتظر عدد من الأسر تسلم أيتام، وهم على قوائم الانتظار. وقالت التميمي: «نتعامل معهم بحسب آلية وإجراءات نظامية.«

وأبانت أن النشاطات التي ستنفذ هذا العام «حديثة، تسعى إلى الاهتمام في الأطفال الأيتام، وزيادة الوعي المجتمعي لتقبلهم، سواءً في المدرسة، أو المنزل، أياً كان لون بشرتهم أو عمرهم. كما سنعمل على تكثيف المحاضرات الإرشادية للتعامل مع الأيتام من جانب الأسر، حتى لو كان هناك اختلاف في لون البشرة». وحول برنامج المرضعات للأطفال مجهولي الأبوين، أشارت التميمي، إلى أن البرنامج «تشارك فيه أربع مرضعات فقط، ولم يحقق النجاح المأمول، على رغم أننا خاطبنا الجمعيات الخيرية كافة، للاستعانة بالأسر المشمولة بخدماتها، إلا أننا لم نلمس تجاوباً كافياً، على غرار ما تحقق في مناطق أخرى»، مضيفة أن الأمر «يتطلب المزيد من الوعي والمعرفة، ليتم إنقاذ الأطفال الذين يتم العثور عليهم، فهم بحاجة إلى أمهات مُرضعات. ونتمنى أن يتحقق ذلك خلال العام الجاري.«

OKAZ
مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

وزارتان تبحثان إلحاق طفلة السلاسل الحديدية بالتعليم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء٣ فبراير ٢٠١٠
.htm٢٠١٠٠٢٠٣٣٣٠٦٦٨/Con٢٠١٠٠٢٠٣http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

أكد لـ «عكاظ» مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية محمد بن إبراهيم العوض أن وزارته تبحث مع وزارة التربية والتعليم في سرعة وآلية إلحاق طفلة السلاسل الحديدية في منطقة نجران بالتعليم. وأوضح العوض أن التأهيل الشامل في المنطقة سيبدأ أولى محاولاته التأهيلية مع الطفلة مريم، التي أنهى معاناتها صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبد الله أمير منطقة نجران، بإجراء بحوث اجتماعية ونفسية وصحية يحددون من خلالها درجة ذكاء الطفلة، ووضع خطة فردية لإعادة تأهيل مريم. وقال العوض إن كل مراكز التأهيل المنتشرة في مناطق المملكة تحوي أطباء وأطقما طبية متكاملة، مشيرا إلى أن مركز التأهيل الشامل في منطقة نجران سيقدم للطفلة جميع أنواع التأهيل الموجودة لديه، وتنمية مهاراتها وتقديم العلاج لها. وحول الآلية التي اعتمدت للتعامل مع حالة الطفلة قال العوض: المركز سيبدأ علاجه مع الطفلة باللعب، في محاولة لامتصاص فرط الحركة والنشاط الزائد لديها، بالإضافة إلى متابعة حالتها الصحية، مشيرا في الوقت نفسه إلى أهمية تأمين فرصة التعليم للطفلة، والذي سيعطى لها وفق درجة ذكائها، وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم بحكم اختصاصها. وأنهى الأمير مشعل بن عبدالله أمير منطقة نجران قبل ثلاثة أيام معاناة الطفلة مريم، ووجه مركز التأهيل الشامل في المنطقة باستقبالها ضمن النزيلات. وأكد لـ «عكاظ» والد الطفلة عبد الله حسين الحداد أن الأمير مشعل بن عبد الله أمر بنقل ابنته إلى مركز التأهيل الشامل في المنطقة، كما قدم مساعدة مالية لأسرته. وتعود تفاصيل قصة الطفلة مريم إلى عام ١٤٢٩هـ، حين تعرضت لهجمة كلاب شرسة وهي تلهو أمام منزلها جنوب حي الفيصلية على طريق الملك عبدالله، ما سبب لها رعبا شديدا جعلها طفلة عدوانية تحاول إيذاء نفسها وإخوتها والأطفال الآخرين، بالإضافة إلى رغبتها الشديدة في الهروب من المنزل.

الشورى: توصيات بالتوسع في خدمات أقسام تنويم المرضى النفسيين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء٣ فبراير ٢٠١٠
٢٢١٢٣٠http://www.al-madina.com/node/

ناقش مجلس الشورى امس مشروع نظام الصحة النفسية ، ودعت لجنة الشؤون الصحية والبيئة في توصياتها للموافقة على نظام الصحة النفسية بالصيغة المرافقة، والتوسع في خدمات اقسام التنويم للمرضى النفسيين في المستشفيات الحكومية والخاصة وزيادة درجتها الاستيعابية بما فيها الطب البديل.

من جهة اخرى كشف عضو مجلس الشورى الدكتور محمد آل ناجي ان ٥٥% من العاملين في قطاع الحرف والصناعات اليدوية في المملكة وافدون وقال آل ناجي خلال مناقشة الاستراتيجية الوطنية لتنمية الحرف والصناعات اليدوية وخطتها التنفيذية أن لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة لم تضمن تقريرها تقييم أداء الاستراتيجية التي حددت مدة تنفيذها عشرين عاماً. وقدم رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة صالح الحصيني توصيات اللجنة تجاه الاستراتيجية متضمنة الموافقة عليها ودعم الدولة لقطاع الحرف والصناعات اليدوية بتخصيص ميزانية خاصة بها.

من جانبه قال عضو المجلس حمد القاضي إن مسمى استراتيجية هو مسمى كبير وكان من المناسب تسميتها نظاما أو تنظيما خصوصاً أن عدد العاملين في هذا المجال لا يتجاوز ٢٠ ألف شخص.

وأضاف عضو المجلس الدكتور خليل البراهيم أن الحرف والصناعات اليدوية ليس لها مرجع خاص بها وأن هذه الاستراتيجية تعمل على نقل مجال الحرف والصناعات اليدوية إلى مستوى اقتصادي استثماري يحقق تطلعات الجهات المعنية والعاملين في نفس القطاع، وقال عضو المجلس الدكتور زين العابدين بري ان هذه الحرف يبلغ متوسط ما تجنيه من مبيعات ١٥٠٠ مليون ريال سنوياً وأن الاستراتيجية سوف تساهم في زيادة الناتج القومي المحلي وتساهم في الحد من التحويلات المالية التي تقوم بها العمالة الوافدة. وتقدم عضو المجلس الدكتور نواف الفغم بأربع توصيات تدعو الأولى إلى إشراك بنك التسليف والادخار السعودي في دعم الاستراتيجية والثانية القيام بحملة وطنية عبر وسائل الإعلام عن شرف عمل المهنة، وإشراك وزارة التربية والتعليم بهدف زرع مفاهيم الحرف والصناعات اليدوية في عقول النشء، كما طالب بضم الخارجين من السجون والذين يحملون شهادة حرفة يدوية الى سياسات المشروع.

اتهامات متبادلة بشأن وسيلة دمج المعاقين في مدارس التربية

الجهل ينتقص من حقوق 120 ألف طفل توحدي في المملكة

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء٣ فبراير ٢٠١٠
DE&sBT=&sFD=&sFM=&sTD=&sTM=&sA=&sP==&s%&sB١http://www.alyaum.com/issue/search.php?sT=

يقف «الجهل» عند طبيعة فئة المعاقين وكيفية التعامل معهم، حائلاً دون تقديم خدمات جيدة لهم، رغم ما توفره الدولة من إمكانات وخطط للأخذ بيد هذه الفئة، ومحاولة دمجها في المجتمع، بيد أن هذه الخطط لا تجد من ينفذها على أرض الواقع بحرفية ومهنية، فتقع أخطاء عديدة، يدفع ثمنها المعاقون، الذين من بينهم ١٢٠ ألف طفل في المملكة، يعانون التوحد. وينتقد أولياء أمور أسلوب إدارة فصول الدمج، التي أقرتها وزارة التربية والتعليم في المدارس. فبينما يرى الآباء أن هذه الفصول لا تراعي خصوصية المعاق، تؤكد مسؤولات أنه «ليس في الإمكان أفضل مما كان.«

ومن المفترض أن دمج الطفل المعاق على اختلاف إعاقته وطريقة دمجه، سواء دمجا كليا أو جزئيا مع غيره من الأسوياء في سلك التعليم، بالسعادة على الأسرة التي يشعرها هذا الدمج بمساواة طفلها بغيره من الأسوياء. كما أن هذا الدمج يفتح للمعاق آفاقاً رحبة للاندماج في المجتمع والثقة في النفس وعدم العزلة، لكن هناك الكثير من العوائق التي قد يواجهها المعاق وأسرته قبل أن يقبل كطالب في المدارس العادية.

تقول أم مها : إنها بعد إخبارها بافتتاح فصل دمج في احدى المدارس، توجهت بابنتها إليها، وهي تشعر بالسعادة بانضمام ابنتها وتمكنها من أن تختلط بالأصحاء، وتكتسب منهم ـ على حد قولها ـ سلوكيات جيدة حتى تفاجأت باستقبال المديرة السيئ، إضافة إلى جعل فصول الدمج في الدور العلوي، ما يصعب على ابنتها ويجهد قواها وبعد الشكوى للمديرة من هذا الوضع لم تجد سوى الرد بقولها : «ليس بالإمكان أفضل مما كان»، ما دفعها مضطرة لعدم الذهاب بابنتها في ظل هذا الوضع، وهي تعلم أن الوزارة لا ترضى بهذا الوضع بل تحرص كل الحرص على متابعة أوضاع المعاقات والمعاقين، ولكن هناك بعض المديرات لا يدركن الوضع والمسؤولية الملقاة على عاتقهن، بينما استاءت أم هدى (طالبة كفيفة) من وضع مدرسة ابنتها، حيث المسافة طويلة بين مدخل المدرسة والفصل، وتقول : «من المهم اختيار المدرسة المناسبة المتكاملة المواصفات لكل إعاقة. فالطالبة الكفيفة لا تتحمل بل لا تقوى على السير مسافة طويلة، ولا تدرك ما يعتريها أثناء سيرها إلى أن تصل إلى فصلها.«

وتتساءل أم خالد عن فائدة الدمج معللة ان «الدمج لا يفيد الطالب حسب اعتقادها لعدم وجود كادر متخصص في تلك المدارس. كما أن الدمج ينعكس سلبا على المعاقين، لاحتمال أن يعيش المعاق في عزلة، ما يجعل الطالب فاشلا ويفتقد الدافعية .«

استلام حكم لم الشمل وإمارة الشرقية تتولى إصلاح البين

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء١٩ صفر ١٤٣١ ـ ٣ فبراير ٢٠١٠ العدد ٣٤١٤ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٤١٤&id=١٣٤٨٨٦&groupID=٠

جدة: حسن السلمي

تسلمت محكمة الجوف أمس قرار المحكمة العليا بالرياض القاضي بنقض حكم التفريق بين منصور التيماني وزوجته فاطمة الذي أصدره قاضي المحكمة بشأن قضية النسب التي رفعها ضد زواجهما الأخ غير الشقيق لها عزاز.

وعلم من مصادر مطلعة أنه نظرا لوجود كافة الأطراف خارج الحدود الإدارية لمنطقة الجوف، فإن إمارة المنطقة ستخاطب إمارة المنطقة الشرقية لتتولى مهمة إصلاح ذات البين.

تسلمت محكمة الجوف أمس قرار المحكمة العليا بالرياض القاضي بنقض حكم التفريق بين منصور التيماني وزوجته فاطمة الذي أصدره قاضي المحكمة بشأن قضية النسب التي رفعها ضد زواجهما الأخ غير الشقيق لها عزاز العزاز.

وكشف الزوج منصور التيماني لـ "الوطن" أمس عن تفاصيل استلام محكمة الجوف لقرار نقض حكمها القاضي بالتفريق بينه وبين زوجته فاطمة، مشيرا إلى أن المحكمة أبلغته أمس بوصول القرار الذي تم تسجيله في قيد سجلات المعاملات الواردة إلى المحكمة تحت الرقم ١٣٣٧، وتاريخ ١٨ صفر الجاري.

وأكد أن مسؤولا بالمحكمة أبلغه بأن الإجراء القادم الذي سوف تتخذه المحكمة يتضمن تهميش حكم التفريق الذي أصدره قاضي المحكمة، ومن ثم إرساله مع صورة من قرار نقض الحكم إلى إمارة منطقة الجوف لتتولى تنفيذ مقتضى الحكم حسبما ورد فيه من تفاصيل.

وأوضح التيماني أنه سيتوجه إلى مدينة الجوف على متن أقرب طائرة لتتبع حكم إعادة زوجته إليه، ومن ثم التوجه مباشرة إلى الدمام لاستلام زوجته وطفله الصغير سليمان، والعودة إلى مقر سكنهم من جديد، وفتح صفحة جديدة في حياتهم تنسيهم ما مضى من شتات استمر أكثر من ٤ سنوات على حد تعبيره.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن تفاصيل حكم النقض تتضمن إصلاح ذات البين من قبل لجنة الإصلاح المشكلة في إمارة منطقة الجوف، وأنه نظرا لوجود الزوجة فاطمة في دار الحماية الاجتماعية بمدينة الدمام التي تسكن بها أسرتها أيضا فإن تنفيذ مقتضى "إصلاح ذات البين" سوف يتم عبر لجنة الإصلاح المشكلة بإمارة المنطقة الشرقية.

وأشارت المصادر إلى أنه نظرا لوجود كافة الأطراف خارج الحدود الإدارية لمنطقة الجوف، فإن إمارة المنطقة ستتولى مخاطبة الجهات المعنية لتنفيذ مقتضى قرار إعادة فاطمة إلى منصور، ومخاطبة إمارة المنطقة الشرقية لتتولى مهمة إصلاح ذات البين فيما يخص الزوجة فاطمة وأسرتها المكونة من ٩ إخوة ذكور، وعدد من الفتيات المتزوجات، وكذلك تقريب وجهات النظر بين منصور وأسرة زوجته.

وكانت الناشطة الحقوقية في مجال المرأة والطفل، والمتابعة لقضية النسب فوزية العيوني قد كشفت لـ "الوطن" أول من أمس عن تفاصيل قصة إبلاغها لفاطمة بقرار نقض حكم طلاقها من زوجها عبر اتصال هاتفي أجرته معها يوم السبت الماضي وهي في مقر إقامتها بدار الحماية الاجتماعية بالدمام، وزفت إليها عبر هذا الاتصال خبر نقض المحكمة العليا لحكم التفريق بينها وبين زوجها منصور لعدم تكافؤ النسب.

فصل طالبين اعتديا على معلم بالجوف

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٣ فبراير ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٠٣/٠٢/٢٠١٠article/٤٩٥٣٥٤.html

أصدر المدير العام للتربية والتعليم للبنين في منطقة الجوف الأستاذ مطر بن أحمد رزق الله الزهراني، قراراً بحرمان طالبين يدرسان في مدرسة زلوم الثانوية من الدراسة للعام الدراسي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ. وارتكز القرار على ما عرضته لجنة قضايا الطلاب في الإدارة العامة بشأن اعتداء الطالبين على أحد معلمي مدرسة أنس بن مالك الابتدائية بالضرب، حيث أن هذه المخالفة تندرج ضمن مخالفات الدرجة الخامسة. وأشار القرار إلى تمكين الطالبين من الدراسة للعام الذي يليه في مدرسة أخرى إذا كانا في سن مرحلتهما الدراسية، وبقرار من المدير العام للتربية والتعليم.

اتفاقية تعاون بين كرسي الأمير نايف لدراسات الوحدة الوطنية وجامعة الإمام

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء٣ فبراير ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/٠٣/٠٢/٢٠١٠article/٤٩٥٣١٣.html

الرياض - محمد السهلي

يوقع مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الدكتور سليمان أبا الخيل ظهر اليوم اتفاقية التعاون بين كرسي الأمير نايف لدراسات الوحدة الوطنية وكلية علوم الحاسب والمعلومات .

وفي تصريح ل"الرياض" قال أستاذ كرسي الأمير نايف بجامعة الإمام الدكتور عبدالرحمن عسيري ان الاتفاقية تنص على أن يقوم طلاب كلية علوم الحاسب والمعلومات بتبني برامج حاسوبية تحت إشراف أساتذتهم وذلك في مشاريع التخرج تهدف هذه البرامج الى إيجاد برامج ذات طابع توعوي وطني والتعريف بالوطن عن طريق العاب وبرامج حاسوبية يقترحها الكرسي .

ويوقع الاتفاقية الدكتور عبدالرحمن عسيري وعميد كلية علوم الحاسب المكلف الدكتور خالد الشلفان.

أخطأ عمر وأصابت امرأة

المصدر: جريدة الحياة السبت، ٣٠ يناير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/103193

بدرية البشر

في عام ١٩٢٤ أنشأ الملك عبدالعزيز - رحمه الله - مجلس الشورى الأهلي بعد دخوله مكة مباشرة، وكوّن له ثلاث فئات، هي فئة الأعيان وفئة التجار وفئة العلماء، وتقوم كل فئة باختيار عدد معين يمثلها في المجلس، بعدما يصادق الملك على المجلس وعلى أعضائه، وفي عام ١٩٢٨ صدر نظام جديد لمجلس الشورى لكنه ظل يحمل الصفة الاستشارية، ثم غاب المجلس عن ذاكرة العمل وعن ذاكرة الناس، ولم يعد احد يعرف عنه شيئاً حتى جاءت أحداث ١٩٩٠ وتداعياتها الداخلية والخارجية، فعاد مجلس الشورى للظهور عام ١٩٩٢، بعد أن اصدر الملك فهد - رحمه الله - قرار عودة مجلس الشورى للعمل، بعد أن يختار الملك أهل الخبرة والاختصاص والعلم، ويوافق عليهم وزير الداخلية، وظل عمل مجلس الشورى مقتصراً على صفته الشورية وإعطاء الرأي في الأنظمة المحولة عليه من دون أن يكون له دور في الرقابة والنقد، أي ان دوره لا يتعدى دور لجنة للدراسات والبحوث الاستشارية. وفي عهد الملك عبدالله حفظه الله، تمت زيادة أعداد أعضاء مجلس الشورى وتمثيل المذاهب المختلفة لاعضائه، وزاد وبشكل سري لم يعلن حتى وقت قريب إدخال لجنة نسائية لا تعين ضمن طاقم أعضاء مجلس الشورى، لكن يتم اللجوء إليهن في قضايا تخص الأسرة مثل استقدام الشغالات والاعتداء على الأطفال ولعب الرياضة في مدارس البنات. ويتم التعاون معهن على أنهن مستشارات ولسن عضوات في مجلس الشورى.

ان المتأمل لدور مؤسسة بأهمية مجلس الشورى ودورها الكبير والمهم في بناء الدولة، لا يمكن أن يقنع بأن مجلساً بدأه الملك عبدالعزيز - رحمه الله - منذ عام ١٩٢٤، بفكرة أكثر انفتاحاً مما هي عليه اليوم على المجتمع وعلى دوره الاستشاري بفئاته الثلاث، أن يظل وحتى بعد ٨٠ عاماً من إنشائه، يمارس الدور المحدود نفسه، بل ومتراجعاً عما كان عليه، مكتفياً بالدور الاستشاري للقضايا المحولة إليه، خصوصاً أنه مجلس يضم نخبة منتقاة من نخب المجتمع السياسية والعلمية والاجتماعية، كما أن الدور المحدود الذي يصر المجلس بالتفضل به على المرأة هو دور متخلف بالمفهوم الديني والسياسي، إلا إذا كان المجلس - كعادة مؤسسات المجتمع - يريد أن يظل مجاملاً للأعراف والتقاليد بدونيتها في النظر للمرأة، فمنذ كانت النساء في عهد الرسول يسمع رأيهن ويعتد به، مروراً بتلك المرأة التي وقفت في وجه عمر وصوبته فذهب قوله مثلاً، (أخطأ عمر وأصابت امرأة) وانتهاء بدور المرأة المتنامي، وتصدرها للمراكز العلمية والبحثية، وكان آخرها تقليد الدكتورة خولة الكريع وساماً من الملك عبدالله حفظه الله، وغيرها من الباحثات الكثير ممن تبرز أسماؤهن في كل محفل علمي.

ان الدور الخجول الذي يلعبه مجلس الشورى مع مستشاراته اللاتي كن أربعاً ثم أصبحن ثماني مستشارات، ويُكتفى بأن يعددن البحث ثم يرسلنه وحده تناقشه اللجنة دونهن، هو دور مهين، أستغرب كيف تقبله مستشاراتنا اللاتي يتبارين في الوقوف في المؤتمرات والجامعات والمنتديات يدافعن عن حججهن. كما أرجو ألا يكون وجودهن هو لغرض محدود يسمح لمجلس الشورى بأن يدافع عن نفسه في المؤتمرات الغربية بقوله: لدينا مستشارات، لكن لا احد يعرف أنهن فقط لاستشارة خارجية مربوطة بموضوع اسري محدود.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تأهيل القضاة .. رؤية مستقبلية

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد ١٦ صفر ١٤٣١ هـ الموافق ٣١ يناير ٢٠١٠ العدد ٥٩٥٦
http://www.aleqt.com/2010/01/31/article_342277.html

محمد بن سعود الجذلاني

عندما صدر الأمر الملكي الكريم قبل فترة وجيزة بتعيين صاحب السماحة معالي الشيخ صالح بن حميد – وفقه الله – رئيساً للمجلس الأعلى للقضاء كان لهذا التعيين صداه العريض في أوساط كثيرة، وكانت له معطيات إيجابية حيال التطوير القضائي المنشود الذي يتطلع إليه المجتمع، فنحن أمام نقلة نوعية، ورغبة جادة للارتقاء بالمرفق القضائي إلى المستوى اللائق به. ولعل أول حقيقة تتجلى لنا أن الإصلاح إنما ينطلق من ذات المرفق، وأنه إذا لم تبدأ حركة الإصلاح من داخل مرفق القضاء وبقناعة تامة وجهد حثيث من قياداته فإن هذا الإصلاح لا يمكن أن يؤتي ثماره المرجوة منه. ومن هذا المنطلق جاء الملتقى الذي رعاه خادم الحرمين الشريفين – أيده الله – ليناقش موضوع تأهيل القضاة بصفتهم المرتكز الأساس الذي عليه تعقد الآمال نحو التطوير القضائي .

وقد أبدى المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل في هذه الفترة جهوداً مشكورة، وخطوات مباركة، يلاحظها المتابع للشأن القضائي، وفق خطة متأنية، وفي مواضيع تتصل مباشرة باختصاصات القاضي، مما نأمل معه أن نرى آثارها المباركة قريباً .

وفي هذا الصدد أطل علينا سماحة شيخنا الجليل القدر الشيخ صالح الحصين – وفقه الله – في أول جلسة من جلسات المؤتمر بإشراقة من إشراقاته المعهودة، لأنه الرجل الذي عرف عنه الجميع أنه سابق زمانه بكثير وبأنه الفقيه المتشرب بروح الشريعة، حيث قال سماحته كلمة تكفي وحدها للنهوض بمرفق القضاء، وتحقيق أحسن وجوه العدل، وإشاعة روح الشريعة الإسلامية في حياة الناس، إذ قال: (إن آراء الفقهاء السابقين لا تنطبق على واقع الحياة في زمننا.. وتطبيقها في عصرنا الحالي لا يضمن العدل). فلله درك أيها الشيخ الفقيه الإمام المدرك للواقع، نعم والله إنها كلمة حق نحن في أشد الحاجة إلى قولها والإيمان بها، ومن ثم العمل على التمشي بموجبها، وأن تكون حافزاً لنا لإعادة النظر في واقعنا المؤلم الذي يقوم على البحث عن الأحكام في أضيق المواطن، ومع ذلك أيضاً فلو أننا بحثنا بجد في أقوال فقهاء الإسلام السابقين – رحمهم الله – لوجدنا أن في هذه الأقوال أفقاً أوسع بكثير مما عليه الفتوى والعمل اليوم، وإن في آراء شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ومعهم كثير من فقهاء الأحناف والمالكية والشافعية، الكثير من الفقه والدقة والرؤية المتعمقة والتجديد، حيث لو أننا بحثنا عنها كما ينبغي، وأولياناها من الاهتمام ما يجب لأخرجنا للناس قضاء عادلاً متجدداً كفيلاً بتحقيق روح الشريعة الإسلامية .

وإذا ما سلمنا بذلك فإن من الجدير بالتنبه له أن أكبر عقبة في طريق التنمية والتحديث والتطوير في كل المرافق والمجالات، وفي مرفق القضاء على وجه الخصوص، لما له من طبيعة خاصة تتطلب الاجتهاد والابتكار والعمق وسعة الأفق، أن مما يضر بذلك احتكار المراكز القيادية والرئيسة في شخصيات معينة سواء في ذلك ما كان مرتبطاً بالمحاكم أو الدوائر التابعة لها. وأسوأ من ذلك التمديد لمن يتقاعد منهم، وقد يكون بعضهم في حال لا تسمح له بإعطاء العمل القضائي ما يتطلبه من جهد ووعي بالواقع وبحث وتأمل واستيعاب تام لوقائع الخصومات، فليس ابن الـ ٣٠ كابن الـ ٧٠. إن في استمرار ظاهرة التمديد لمن يبلغ من العمر عتياً إهدار للطاقات الشابة الفاعلة القادرة على مواكبة حركة التطوير والتجديد في الاجتهاد وإدراك متطلبات العصر الحديث وفقه واقع الناس والإلمام بأعرافهم التي لها تأثيرها واعتبارها في الأحكام الشرعية، بينما يصعب على كبار السن تحقيق كل هذه المتطلبات الضرورية .

إن التطوير القضائي المنشود المعتمد على الإلمام بالأنظمة والوسائل الحديثة يتطلب قيادات شابة مؤهلة مدركة. ولقد أدرك خادم الحرمين الشريفين – أيده الله – هذه الحقيقة واعتنى بها، حيث قرن بين رغبته في تطوير مرفق القضاء وبين تعيين أصحاب المعالي رئيس المجلس الأعلى للقضاء ووزير العدل ورئيس ديوان المظالم من هذه القيادات التي تعد في أوج عطائها لتحقيق غايات وطموحات خادم الحرمين الشريفين ورؤيته المستقبلية لمرفق القضاء. كما أن من أهم وسائل تطوير القضاء المفقودة في محاكمنا عدم وجود أي تواصل أو التقاء بين أصحاب الفضيلة قضاة المحكمة، أو بينهم وبين رئيس المحكمة. ولا أعني بالتواصل هنا تبادل اللقاءات الترويحية أو الزيارات الاجتماعية لتقوية الروابط الشخصية بين القضاة، فهذا مع أهميته إلا أن الأهم منه بكثير اللقاءات التي تدور حول هموم العمل ومناقشة ما يستجد من قضايا لدى القضاة، أو المشاركة في بحث الإشكالات التي تواجه القاضي في عمله، واستطلاع القاضي آراء زملائه مع تنوع خبراتهم واختلاف مداركهم، وتفاوت أعمارهم، ليخرج القاضي بعد ذلك برؤية واسعة الأفق تعينه على الحكم الأقرب للعدل ولمقاصد الشرع .

وإذا كان الأطباء يجتمعون صباح كل يوم ليتباحثوا في ما يواجههم من إشكالات في الحالات المرضية المعروضة عليهم، فإن القضاة أحوج لذلك من الأطباء. وإذا كان الفقهاء السابقون – رحمهم الله – ذكروا أنه يستحب للقاضي أن يحضر مجلسه بعض فقهاء المذاهب لمشاورتهم، فإن من ذلك أن يلتقي بزملائه القضاة لهذا الغرض. لذا فإني أتمنى أن يتحقق ذلك في محاكمنا لما له من آثار حميدة على جو العمل في المحكمة، وعلى سرعة الفصل في القضايا. كما أن ذلك قد لا يتحقق دون وجود ما أشرت إليه من القيادات الشابة لهذه المحاكمة التي يتوافر لها قوة الدافع للتطوير والارتقاء بالعمل القضائي .

وختاماً أسأل الله تعالى لأصحاب الفضيلة القضاة والقائمين على القضاء التوفيق لما يرضيه سبحانه والحمد لله أولاً وآخراً.

حق المرأة في التقاضي (1)

المصدر: جريدة الرياض الجمعه٢٩ يناير ٢٠١٠
.html٤٩٤٠٠١/article٢٩/٠١/٢٠١٠http://www.alriyadh.com/

تقف المرأة على حد سواء أمام القضاء مع الرجل لا تفريق بينهما إلا وفق ما جاء في الشرع الحنيف، فقد جاء الإسلام بحماية المرأة وحفظ حقوقها وتحقيق كرامتها ووجوب العناية بها، بعد أن كانت تعامل في الجاهلية على أنها مخلوق ناقص مهضومة الحقوق ومتسلط عليها لدرجة أنها تورث كما يورث المتاع .

فالإسلام كرم المرأة ورفع مكانتها في شتى صور الحياة وجعل لها كامل الحق في رفع شكايتها لمن يأخذ بحقها وهذا من واجبات ولي الأمر أو من ينيبه من القضاة فهي أمام القضاء بالتساوي مع الرجل لا تفريق بينهما إلا بأحكام الشرع المطهر .

ومن أبرز مظاهر حماية الإسلام للمرأة في إطار حقها في التقاضي وحفظ حقوقها عامة، وجوب النفقة عليها، إذ ذلك من حقوق الزوجة على زوجها متى التزمت بحقوقها الزوجية، قال تعالى (لينفق ذو سعة من سعته .(

كما توافرت النصوص الشرعية وتعاضدت في النهي عن إيذاء المرأة والاعتداء عليها، قال صلى الله عليه وسلم (لا تضربوا إماء الله). إلا أن بعض من قلت مخافتهم من الله قد يستخدم العنف الشديد مع المرأة المفضي إلى الإضرار بها، وفي هذه الحالة الواجب على المرأة أن تحافظ على حقها وتسعى لتثبيت ذلك الاعتداء عليها، حتى تستطيع الإثبات أمام القضاء إذا لجأت إليه .

وعندما راعى الشرع المحافظة على الحقوق المالية جاء باحترام ذمتها المالية وحقوقها المادية، فللمرأة البالغة الرشيدة الحق في التصرف بما تملك بمختلف أنواع التصرف المقررة شرعاً، فلها الحق في أن تبيع وتشتري وتهب وتوصي وتقرض وتقترض وغير ذلك من التصرفات الشرعية الجارية على المال، وهو تصرف صحيح نافذ بإرادتها الذاتية ولا يتوقف على رضا الزوج أو الأب أو الأخ، ولا يحق تصرف أحد من كان في حقها إلا بإذنها، ومن ذلك المهر الذي أصبح عرضة للمتاجرة والاستغلال من قبل بعض الأولياء، قال تعالى: (إذا آتيتموهن أجورهن) قال الشيخ عبدالرحمن بن سعدي رحمه الله - "إضافة الأجور لهن دليل على أن المرأة تملك جميع مهرها وليس لأحد منه شيء إلا ما سمحت به لزوجها أو وليها أو غيرهما". فكثير ما يتم العدوان على أموال النساء بتسلط من الأولياء أو بثقة من النساء، وهنا يجدر التنبيه إلى مسألة مهمة وهي ضرورة التوثيق للتعاملات المالية وإن كانت بين الزوجين، والبعد عن الحرج في كتابة الاتفاق أو العقد أو شهادة الشهود، فقد تشارك المرأة زوجها أو وليها بمال تدفعه في مشروع تجاري أو لشراء مسكن أو بنائه، ثم يحدث الإنكار والجحود من قبل ذلك الزوج أو الولي .

ولما خصاها به الشرع من التفضيل والحفاظ، فقد جاء نظام المرافعات الشرعية باستثناء على قاعدة الاختصاص المكاني لرفع الدعوى لصالح المرأة، فنصت الفقرة (ه) من المادة (١٠/٣٤) من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية (للزوجة في المسائل الزوجية الخيار في إقامة دعواها في بلدها أو بلد الزوج، وعلى القاضي إذا سمع الدعوى في بلد الزوجة استخلاف قاضي بلد الزوج للإجابة عن دعواها، فإذا توجهت الدعوى ألزم الزوج بالحضور إلى محل إقامتها للسير فيها فإذا امتنع سمعت غيابياً، وإذا لم تتوجه الدعوى ردها القاضي دون إحضاره ويسري هذا الحكم على دعاوى الحضانة والزيارة في الأحوال الشخصية). وفي هذا كمال الاحترام والتقدير للمرأة وحفظ حقوقها وعدم تكليفها ما لا تطيق من تكبد عناء السفر إلى بلد إقامة المدعى عليه (الزوج) لإقامة الدعوى المتعلقة بالقضايا الأسرية، كما تجدر الإشارة أن نظام القضاء نص على إنشاء محاكم للأحوال الشخصية ستكون معنية بالقضايا الأسرية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

واجبات المواطن وحقوق المتقاعد

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعه٢٩ يناير ٢٠١٠
http://www.aleqt.com/٢٩/٠١/٢٠١٠/article_٣٤١٢٧٦.html.

سعد بن سند العتيبي

كثيراً ما نسمع المقولة الأولى واجبات المواطن لحث موظف الدولة على القيام بعمله سواء المدني أو العسكري حتى يستشعر أهمية عمله ويؤديه على أكمل وجه خصوصاً عندما يكون ذلك العمل واجبا وطنيا فيتنازل الموظف عن الكثير من حقوقه في سبيل الواجب الوطني ويتنقل من منطقه إلى منطقه في سبيل الواجب الوطني ويتخلى عن واجباته الأسرية في سبيل الواجب الوطني.

ولنأخذ مثلاً العسكريين لأنهم أكثر تنقلا وأقل استقرارا ومطلوب منهم التضحية حتى بأرواحهم في سبيل الواجب الوطني. ويحرمون من التعليم العالي ويقبلون ذلك في سبيل هذا الواجب. كل ذلك لأنهم مواطنون مخلصون يؤدون واجبا وطنيا.

لكن تعالوا ننظر للمقولة الثانية حقوق المتقاعد ولاحظوا تغير نهاية المقولتين الأولى مواطن.

والثانية متقاعد عندما كان الوطن في حاجة إلى المواطن نَصِفُ عمله وما يقوم به بالواجب الوطني.

وعندما يتقاعد المواطن نجرده من الوطنية ونصفه بالمتقاعد ونمن عليه ما نقدم له من حقوق. ونتجاهل الكثير من حقوقه لأنه أصبح متقاعدا وجردناه من الوطنية التي كان يضحي بكل شيء في سبيلها.

من المعروف إن المؤسسة العامة للتقاعد تستقطع جزءا من رواتب الموظفين طول سنوات الخدمة التي قد تتجاوز الـ ٣٠ سنة وتستثمر ذلك داخلياً وخارجياً وهي تحصل على الرواتب التقاعدية للورثة عندما يبلغون سن ٢١ أو عندما يتوظفون.

كذلك المؤسسة العامة تتلقى دعما سنويا من ميزانية الدولة حفظها الله.

ومع ذلك يظهر مسؤولو المؤسسة في كل مناسبة يذكروننا بما قدمت مؤسسة التقاعد من مبالغ للمتقاعدين وكأن تلك المبالغ من حسابهم الخاص.

أليست هذه المبالغ مما استقطعوه من رواتب الموظفين ومما حصلوا عليه من عوائد استثمار لتلك المبالغ ومما حصلوا عليه من دعم سخي من ميزانيات الدولة.

المواطن هو نفسه لم يتغير ولم تتغير واجباته ولم تتغير حقوقه سواء كان على رأس العمل أو أحيل إلى التقاعد.

إن تأمين السكن المناسب للمتقاعد من أول واجبات المؤسسة العامة للتقاعد لأن الموظف يقضي حياته متنقلا من شرق المملكة إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها.

ولا يعلم أين يستقر به الأمر لذلك يصعب عليه تملك سكن أثناء خدمته وعندما يتقاعد تصبح الخيارات محدودة أمامه فبدلاته وعلاواته تتوقف وراتبه الأساسي ينخفض إلى النصف أو ثلاثة أرباع في أحسن الأحوال ولا يعوض عن بعض الإجازات وتكون أسرته كبيرة ولا يخفى عليكم غلاء المعيشة.

فالمتقاعد لا يستطيع تأمين مسكن مناسب لأسرته بما يتوافر له من مال خصوصاً مع ارتفاع العقار الحاصل فالأرض التي كان سعرها ٥٠ ألفا قبل ٢٠ سنة أصبح سعرها الآن 500 ألف ريال.

وهنا يأتي دور المؤسسة العامة للتقاعد فهي تتحكم في رواتب المتقاعدين وهذا أكبر ضمان لها وتستطيع استثمار ما لديها من أموال لخدمة المتقاعدين وفي الوقت نفسه تحقق عوائد ضخمة.

فمثلاً لو قامت بإنشاء وحدات سكنيه متعددة الأدوار وتتكون من شقق تلبي احتياج الأسرة المكونة من عشره أشخاص ومن ثم قامت بتقسيطها على المتقاعدين المحتاجين لذلك مع استقطاع الأقساط الشهرية من راتب المتقاعد الصادر أصلا عن طريق مؤسسة التقاعد تكون قد قدمت خدمة اجتماعية جليلة وساهمت في حفظ المواطن المتقاعد وكرامته وضمنت له الاستقرار النفسي والذهني أثناء العمل الوظيفي وبعده.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حقوق الإنسان والتأمين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين، ١ فبراير ٢٠١٠
http://www.aleqt.com/٢٠١٠/٠٢/٠١_article/٣٤٢٨٠٠.html.

د.فهد بن حمود العنزي

الحديث عن العلاقة بين التأمين وحقوق الإنسان هو مسألة قد لا يتصور البعض وجودها على الرغم من بساطة هذه العلاقة واندراجها ضمن أساسيات حقوق الإنسان .

وقبل التعرض إلى هذه العلاقة فإنه من المناسب تحديد مفهوم حقوق الإنسان، الذي يمكن تصوره من خلال المعايير المتفق عليها بين المجتمعات على اختلاف أعراقها وثقافاتها والأنظمة الحاكمة لها .

فمن خلال هذه المعايير يمكن الوصول إلى مفاهيم ثابتة لا يختلف عليها أحد ولا تتغير بتغير الزمن وتحفظ كيان الإنسان المادي والمعنوي وتحفظ كرامته .

وعلى الرغم من اتفاق المجتمع الدولي على المعايير الرئيسة التي تحكم مفاهيم حقوق الإنسان إلا أن الاختلاف بين المجتمعات كان في المجالات التي يتم فيها إعمال مفهوم حقوق الإنسان ووسائل حفظها طبقاً لثقافة وفلسفة كل مجتمع على حدة، فمثلاً وإن اتفقت جميع الثقافات والنظم على حفظ حق الإنسان في الحياة إلا أن هناك اختلافاً بخصوص وسائل حفظ هذا الحق، فمثلاً ترى بعض المجتمعات أن عقوبة الإعدام هي ضد حق الإنسان في الحياة بينما يُنظر في المجتمعات التي تحكمها الشريعة الإسلامية إلى هذه العقوبة على أنها وسيلة لحفظ حياة الإنسان مصداقاً لقوله تعالى: (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب .(

وأيا كان الأمر فإن المرجعية الرئيسة في تحديد حقوق الإنسان في المملكة هي ما تقرره الشريعة الإسلامية وما ينص عليه النظام الأساسي للحكم، فهذا الأخير يُعد الضمانة الرئيسة التي تلي الشريعة الإسلامية وتؤكد على أحكامها، ولهذا فالمادة السادسة والعشرون من النظام الأساسي للحكم تنص على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.

ويمكن إجمال الحقوق التي تحميها الدولة في حق الإنسان في الحياة والأمن والعمل والتعليم والعيش في مستوى اقتصادي لائق، وحقه في المأكل والمأوى والرعاية الصحية اللائقة، وكذلك حقه في أن يعيش في بيئة صحية وثقافية نظيفة .

وحينما نص عليه النظام الأساسي للحكم على كل هذه الحقوق فإنه اعتبرها من المكونات الأساسية لمفهوم حقوق الإنسان، وهذا يعني كذلك أن هذه الحقوق يقوم عليها عمل الدولة، وهو ما يعني أيضاً أن جميع الأنظمة التي تصدر لتنظيم شئون الوطن والمواطنين وكذا المقيمين يجب أن تكون منسجمة مع ما نص النظام الأساسي للحكم ومحققة لأهدافه .

وفيما يخص التأمين فإنه يمكن القول إجمالاً إن التأمين هو وسيلة فعالة وناجعة لحفظ حقوق الإنسان، فلو أخذنا على سبيل المثال التأمين الإلزامي على المركبات فالدولة سعت من خلال إقراره إلى حماية الممتلكات وتعويض ذوي ضحايا حوادث السير وأصبح السجن وتقييد حرية الإنسان في الحقوق الخاصة المتولدة عن حوادث السير جزءا من الماضي .

وهذه بلا شك أحد العناوين الرئيسة في مجال حفظ حقوق الإنسان. وإذا أخذنا كذلك مسئولية الدولة عن توفير الرعاية الصحية اللائقة للمواطن نجد مثالا لذلك المادة ٣١ من النظام الأساسي للحكم، التي تنص على أن تُعنى الدولة بالصحة العامة وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن. ومن دون أدنى شك فإن التأمين سيكون الوسيلة المُثلى التي تعين الدولة على توفير الرعاية الصحية خصوصاً في حال عدم إمكانية الحصول على الخدمات الصحية التي يوفرها القطاع الصحي العام وفق النظام الصحي المعمول به، أو تردي وعدم جودة تلك الخدمات .

ولنا خير مثال في نظام الضمان الصحي التعاوني الذي وفر أكبر ضمانة صحية للمقيمين والعاملين السعوديين في القطاع الخاص فهو يعد أجمل إضافة لحقوق العامل الأساسية التي تندرج ضمن حقوق الإنسان، وأصبحت المملكة بذلك من أفضل الدول في حماية حقوق العامل الصحية فماذا لو وفرت الدولة التأمين الصحي للمواطنين، الذين لا يستطيعون الحصول على الخدمات الصحية اللائقة من مستشفياتها فسيكون ذلك إضافة جميلة تُشكر عليها الدولة

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

صقيع .. أسطورة تكافؤ النسب

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١ فبراير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٢٠١/Con٢٠١٠٠٢٠١١٣٣٠٣٣٢.htm.

أسماء المحمد

ستنتقل فاطمة من «صقيع» دار الحماية إلى «جحيم» المواجهات بعد إصدار المحكمة العليا نقضا لحكم محكمة الجوف القاضي بالتفريق بينها وبين زوجها، اليوم فاطمة مهددة في حياتها و«مصادري تؤكد ذلك»، لأنها قالت لا.. للظلم والاستبداد، لا.. لأسطورة «تكافؤ النسب»، مع هذا وذاك.. لدي أمنية أن ترفع قضية يدفع بموجبها من ظلمها الثمن غاليا حتى يكون عبرة لمن لا يعتبر، على عمر طفولة ابنها وابنتها المحرومين من والدتهما أو والدهما الذي اختارته ليكون شريكا لها في الحياة. بالعودة إلى القصة وتداعياتها وبعد مضي أشهر على صدور حكم القاضي بالتفريق بين الزوجين، شهدت على هذا العذاب عدة مدن وتنقل الزوجان من الجوف، القصيم، الخرج، جدة وصولا إلى الدمام، وعلى إثر حكم التفريق سجنت فاطمة ومنصور بسبب تهمة «الخلوة غير الشرعية» بعد القبض عليهما في شقة مفروشة بجدة، لأنهما بحسب الحكم مطلقان، خرج منصور بكفالة وقررت فاطمة البقاء في دار الرعاية بالدمام..

تعتبر هذه القضية من أبشع البراهين على استشراء التمييز ضد المرأة وخياراتها، حتى ولو خضعت للشرط الديني بزواجها من واقع رضى ولي أمرها وخضوعها بموجب ذلك للشرط الاجتماعي، وما يثير الغثيان أن قضية المرأة تتحول تحولا جذريا بسبب انتقال الولاية و«الوصاية» من ذكر إلى ذكر آخر في حال الوفاة ما ينقل المرأة من دائرة عذاب إلى دائرة تعطل الحياة وتتجاوز حدود الإنسانية وتخترق النظم الدينية والحقوقية بأسلوب يهوي بالأمن الاجتماعي للمرأة إلى سحيق المستنقعات الخلافية حول قضايا لا يجوز الاختلاف فيها ولا الركون إلى ما يشذ من آراء تنتهي بتدمير أسرة وتمزيقها.

في بلادي تعد المرأة للزواج منذ ولادتها ويرسخ في وعيها أنها بلا قيمة وليس لكينونتها معنى بدون زوج، ويقر الدين الإسلامي لنا بأن «التقوى» هي الفيصل وليس النسب في مسألة الزواج، ثم تصفعنا الوقائع وتسقينا أقداح المرارة، مرارة متابعة قضية خدشت كل قيمة نؤمن من خلالها بحقنا في الاختيار وحق أن تحترم هذه الخيارات ما دامت بمباركة ولم تقترب من المحرمات، جريمة فاطمة أنها اختارت وخضعت لمعايير الإرث الاجتماعي في كلتا الحالتين عندما قررت الزواج وعندما صمدت لرفضها فكرة انتهاك خيارها وخصوصيتها، يطالبها المجتمع بدفع فاتورة باهظة الثمن هي وأطفالها، لم تتدخل منظمات حقوق الإنسان لدينا رغم قوة موقف فاطمة وتم الاكتفاء بالتنويه في التقارير السنوية وعلى مضض واستحياء أوردت اعتراضات على انتهاك حق المرأة في اختيار الزوج وتدخل أطراف من ذويها لتطليقها، نحن لا نعلم عن بقية الحالات التي فتحت هذه القضية لها الطريق لتطال نساء أخريات.. ونريد تشريعا يحمي الأسرة وخيارات المرأة من خزعبلات تكافؤ الأنساب.

قضية فاطمة ومنصور: شكرا لملك الإنسانية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١٧ صفر ١٤٣١ ـ ١ فبراير ٢٠١٠ العدد ٣٤١٢ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/writerdetail.asp?issueno=٣٤١٢&id=١٧٤٦٧

قينان عبدالله الغامدي

جاء نقض المحكمة العليا لحكم التفريق بين الزوجين "فاطمة ومنصور" بسبب عدم تكافؤ النسب واحدة من ثمار تطوير القضاء على يدي خادم الحرمين الشريفين حفظه الله.

لقد صبر الزوجان على مدار نحو خمس سنوات لكنهما لم يستسلما وإنما ظلا مصرين على تمسكهما بحقهما في استمرار رابطتهما الزوجية الشرعية التي أثمرت طفلين وأمام إصرارهما ووقوف الخيرين معهما الذي تتوج بتوجيه الملك بإحالة قضيتهما إلى المحكمة العليا، نجحا في تحقيق أمرين، أولهما لمّ شملهما من جديد تحت سقف الزوجية الشرعي، والثاني اعتبار قضيتهما ضوءاً أخضر لحل قضايا مماثلة ما زالت منظورة لدى القضاء.

لقد كنت واحداً ممن تابعوا القضية منذ بدايتها وناقشتها في هذا المكان منذ سنوات، وفي البداية كنت أظنها قضية بسيطة، بل وحلها بديهي، إذ يمكن اعتبار رضا الزوجين وتمسكهما ببعضهما كافيا للحكم بمشروعية زواجهما حتى لو اعترض الناس كلهم على رضاهما ورغبتهما، لكن تبين فيما بعد أن بعض العادات والتقاليد الاجتماعية أخذت مع مرور الزمن وتواطؤ الناس عليها درجة القداسة الشرعية التي ترفعها من مجرد عادة أو تقليد اجتماعي إلى مستوى الحكم الشرعي، الأمر الذي اقتضى أن تأخذ هذه القضية كل هذا الزمن حتى تجد الطريق إلى عودتها مرة أخرى إلى طريق الحق، الذي لا يقبل الخلط بين العادة وبين التشريع.

أهنىء فاطمة ومنصور وأهنىء كل من وقف معهما من أبناء وبنات الوطن الذين آمنوا بحقهما في الاختيار بكامل إرادتهما، حيث ليس للإنسان خيار في اختيار لونه ولا عرقه أو نسبه، والإسلام العظيم جاء لتكريس إنسانية الإنسان والمساواة بين البشر كلهم في الحقوق والواجبات في الدنيا، وتقديم بعضهم على البعض الآخر في الآخرة حسب أعمالهم، وليس ألوانهم ولا أنسابهم، وتبعاً لهذه القاعدة الواضحة نجد في تاريخ المسلمين محطات وفواصل يمكن توصيف كل منها بقدر قربها أو بعدها عن تلك القاعدة المنسجمة مع العقل والدين، وهذا القرب والبعد من القاعدة لا يأتي عفواً وإنما بفعل قيادات واعية قادرة، ولهذا سيكتب التاريخ في ضوء هذه القضية أن الملك عبدالله جدد القاعدة القائلة (الناس سواسية) ليضيف دليلاً آخر يؤكد أنه ملك الإنسانية.

شكـراً فاطمة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١ فبراير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٢٠١/Con٢٠١٠٠٢٠١١٣٣٠٣٢٨/٢٠١٠٠٢٠١٠٠٢٠١٣٣٠٣٢٨.htm.

سعد عطية الغامدي

بعد الشتات والفضائح والعذاب والحرب النفسية قررت المحكمة أخيرا لم الشمل: هذا تعليق إحدى المهتمات بشأن قضية طليقة النسب التي أصدر قاضي محكمة الجوف حكما بالتفريق بينها وبين زوجها.

كان عقد الزواج صحيحا وأثمر الزواج مودة ورحمة وبنتا وولدا، وكانت الأمور بينهما عادية حتى رفع أخ غير شقيق دعوى بعدم تكافؤ النسب أثمرت الدعوى حكم القاضي.

بدأت معاناة الزوجين والطفلين تتصاعد حتى اختارت فاطمة السجن في دار الرعاية الاجتماعية في الدمام على الإقامة مع إخوانها، ونظر كثيرون في المجتمع إلى الحكم وآثاره بكثير من الدهشة والصدمة والخوف والقلق.

لكن الإعلام شغلته عن فاطمة أحداث تتلاحق وكذلك الساعون في شأن حقوق الإنسان وبقيت هي وحدها من سجنها تعلن حريتها واستقلاليتها وإنسانيتها في مواجهة الذين يريدون مصادرة ذلك كله منها.

بعد خمس سنوات من الغربة والفرقة والعيش خلف أسوار السجن وخذلان المجتمع وصقيع الحكم قد تخرج فاطمة لتسجل شهادتها على أن المرأة صاحبة قرار وصانعة مستقبل وبانية حياة تجمع الناس على الحب والاحترام والتقدير بعيدا عن زيف أوهام نرجسية جاهلية باطلة.

تستحق فاطمة تكريما رفيعا وتقديرا عاليا لأنها انتصرت لنفسها ولطفليها ولزوجها وحفظت بيتها وأنشأت للمجتمع قاعدة تقارب وتلاحم وكسرت سطوة ذكورية مسكونة بالنزق والغلظة.

أم سليمان: فاطمة هذه رمز نسائي حقوقي بامتياز.

زواج الصغيرات .. هل هو نهاية المطاف؟!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ٢ فبراير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٢٠٢/Con٢٠١٠٠٢٠٢٢٣٣٠٥٥٦/٢٠١٠٠٢٠٢٢٣٣٠٥٥٦.htm

محمد بن علي الهرفي

الزميل العزيز الدكتور حمود أبو طالب وفي مقاله في «عكاظ» شن حملة عنيفة على قاضي بريدة الذي أجل النطق بالحكم في قضية تزويج طفلة بريدة برجل يكبر أباها بكثير لأنه يريد أن يستمع من الفتاة نفسها ليكون لهذا الاستماع أثر في طبيعة الحكم!!

شدني المقال كثيرا، فالمقال جيد الفكرة والأسلوب، وبعد إتمام قراءة المقال قفز إلى ذهني سؤالان: هل هذه الكتابات ستنهي المشكلة؟! ثم هل تزويج الصغيرات هو كل شيء في موضوع التجاوزات على المرأة أم أن هناك أشياء أخرى؟!

تزويج الصغيرات كتب عنه الكثيرون .. ـ وأنا أحدهم ـ ولكنه مازال مستمرا فلماذا؟! القاضي ليس كل شيء في هذه القضية!! صحيح عليه مسؤولية كبيرة ولكن هناك أطراف أخرى يجب أن تسانده.

نعرف أن بلادنا تطبق الشرع الإسلامي في قضائها .. والإسلام لايحرم زواج الصغيرات وهذا يشكل ضغطا على القاضي ـ أي قاضي ـ خاصة إذا صرحت الفتاة برضاها!!

لكن هناك جوانب أخرى من واجب القاضي أن يبحثها بدقة.. وأيضا من واجب المجلس الأعلى للقضاء أن يضع ضوابط دقيقة لزواج الفتيات ترفع الظلم عنهن بصورة نهائية.

لو كان الأمر بيدي لجعلت الحد الأدنى لزواج الفتاة ثمانية عشر عاما .. ولطالبت بأخذ كل الاحتياطات للتأكد من موافقتها على الزواج.

ولو كان الأمر بيدي لجعلت الحد الأعلى للفارق في السن بين الزوجين عشر سنوات فقط لأن هذا الفارق هو الذي يجعل حياة الزوجين مقبولة إلى حد كبير .. ونعرف جيدا ما قاله الإمام «أبو حنيفة» عندما سأله أحدهم وكان عمره في حدود الثمانين: هل يمكنه الإنجاب إذا تزوج صاحبة العشرين؟

بعض المتصابين يتفاخر بأنه تزوج أكثر من مرة، أبكارا صغيرات السن؟! وكأن الزواج مسألة بيع وشراء يفوز بها من يدفع الأكثر!! أما المودة والسكن والتربية الصالحة فلا مكان لها في عقلية هؤلاء!!

المجلس الأعلى يجب أن يضع ضوابط دقيقة ـ كما قلت ـ لا بأس أن تكون هناك استثناءات قليلة يقدرها القاضي وليس مأذون الأنكحة خاصة في الحالات التي تتضح فيها عدم الكفاءة!!

ومسألة أخرى لاتقل أهمية عن سابقتها .. القاضي يجب أن يبت وبسرعة في موضوعات فسخ زواج الصغيرات خاصة في الحالات شديدة الوضوح مثل أن يبيع الأب ابنته لعجوز مقابل المال، أو يزوجها دون علمها أو علم والدتها .. وأعتقد أن الأب يجب أن يعاقب في مثل هذه الحالات، ولايشفع له أنه أب لأنه فعل ما ليس من حقه أن يفعله!!

وفي هذا السياق فإن قضايا الخلع ينبغي أن تتم دون تأخير!! أزواج كل أوقاتهم مخمورون أو متخدرون.. وتمضي الزوجة الكثير من عمرها لكي تحصل على الطلاق!!

أزواج يعاملون زوجاتهم بعنف واحتقار، ولايقومون بأدنى حقوقهن .. وأيضا ليس من السهولة أن تحصل الزوجة على حقوقها أو طلاقها!!

الأمثلة كثيرة، وعند القضاة الكثير .. لكن الواقع أن هذه القضايا مع أهميتها لا تحل بسرعة تتفق مع حجم الأضرار التي تقع على المرأة!!

إذا ثبت سوء الزوج فيجب أن يخلعه القاضي دون أن يكلف الزوجة بأن تدفع شيئا!!

ولو كان الأمر بيدي لطالبته بتعويضها عن كل الأضرار النفسية التي لحقت بها!!

قد لاتجد المرأة ـ أحيانا ـ من يقوم باحتياجاتها القضائية .. وقد لاتجد المال الذي تدفعه للمحامي .. من حقها أن تدافع عن نفسها.. ومن واجب القاضي أن يهيئ لها كل الظروف المناسبة.

في «عكاظ» ١٥ صفر ١٤٣١هـ وفي صفحتها الأخيرة «أرملتان و٦ بنات يلاحقن وقف الـ ٥٠ مليونا» وتجد في تفاصيل الخبر ما يدمي القلب .. خاصة أن الخبر يقول: إن القاضي صرف النظر عن مطالبة هؤلاء بما يحقق لهن الحد الأدنى من العيش الكريم!!

الوالد ـ الزوج ـ يموت ويترك خمسين مليونا لكن زوجتيه ومن معهما لايحصلن على شيء من تركته!!

أعرف أن هناك تفاصيل أخرى .. لكني أعرف ـ للأسف ـ أن القضايا مع شدة أهميتها على أصحابها لا تحل بالسرعة اللازمة!! من أين يحصلن على احتياجاتهن اليومية!! ألم يفكر القاضي بكل ذلك؟!

زواج الصغيرات ليس كل شيء .. حقوق تضيع بسبب البطء أو التجاهل .. لكن الأمل أن تختفي تلك المظاهر التي لا تتفق مع سماحة الإسلام، ولا مع مظاهر الحضارة البشرية التي نعيشها!!

قضية سيول جدة

للحصول على مكرمة المليون ريال لضحايا سيول جدة

التحقيق مع موظف في الأحوال زوّر تاريخ شهادة وفاة طفلة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٢٨ يناير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠١٢٨/Con٢٠١٠٠١٢٨٣٢٩٤١٥.htm

أحمد السلمي ـ جدة

أوقفت الجهات الأمنية موظفا في إدارة الأحوال المدنية في محافظة جدة عن العمل للتحقيق معه في قضية تزوير تاريخ شهادة وفاة طفلة مواطن؛ بهدف الحصول على مليون ريال كتعويض عن المتوفين في كارثة سيول جدة.

وقال لـ «عكاظ» مصدر أمني مطلع أمس إن الجهات الأمنية بدأت تحقيقاتها مع الموظف ومساعده له علاقة بتفاصيل قضية التزوير.

ويأتي التحقيق مع الموظف في مكتب المواليد، لاستخراجه شهادة وفاة يدوية لطفلة توفيت في ٢٩ / ١١ / ١٤٢٩هـ، فيما أرّخ موظف الأحوال لشهادة الوفاة في ١٤٣٠/١٢/٨هـ، وسجلت على أنها ضمن وفيات السيول التي اجتاحت أحياء شرق جدة في ذي الحجة الماضي، مقابل ٢٠٠ ألف ريال يحصل عليها من والد الطفلة، بعد حصوله على التعويض الذي أمر به خادم الحرمين الشريفين لضحايا سيول جدة والبالغة مليون ريال لكل مفقود.

وتكشفت حقائق التزوير بعد أن اعترف والد الطفلة في شكوى تقدم بها للجهات المختصة، موضحا أن ابنته توفيت عام ١٤٢٩هـ، وليس كما تقول شهادة الوفاة في ٨/ ١٢/ ١٤٣٠هـ، مؤكدا أن الشهادة التي قدمها للجنة التعويضات في ضحايا سيول جدة مزورة، وتمت باتفاق مسبق مع موظف في مكتب المواليد مقابل ٢٠٠ ألف ريال، مستغلا عدم إضافة ابنته في الحاسب الآلي ولم يتم البلاغ عنها في حينه لمكتب المواليد.

ويقول المصدر إن الجهات الأمنية أوقفت الموظف عن العمل مع موظف آخر، وقع على الشهادة حتى انتهاء التحقيق في القضية.

وباستجواب المواطن (خ، ز)، أفاد أنه استغل عدم تبليغه عن وفاة طفلته في حينه (أي قبل عام)، ووجدها فرصة أن يستثمر النظام المعمول به في مكتب المواليد لاستخراج شهادات ميلاد يدوية للوفيات غير المضافين في الحاسب الآلي وكروت العائلة وأبلغ المواطن بتزوير بلاغ الوفاة من مستشفى حكومي طمعا في الحصول على مليون ريال.

ويتابع المواطن: إن تأنيب الضمير قاده للاعتراف وعدم المضي في الموضوع، إذ شاهد ابنته في الحلم تقول له «لا تفعل ذلك بي يا بابا»، ما دعاه إلى التكفير عن ذنبه بغض النظر عن العقوبات التي ستقع عليه.

من جانبه، أكد لـ «عكاظ» مدير الأحوال المدنية في محافظة جدة تركي الملافخ أن إدارته أحالت ملف القضية إلى إمارة المنطقة ووكالة الأحوال المدنية في وزارة الداخلية، بالإضافة إلى إبلاغ مديرية الدفاع المدني حول ملابسات التزوير وإسقاط اسم الطفلة من قائمة المستحقين للتعويض.

وأشار الملافخ إلى أن الجهات المختصة أحالت المواطن المزور إلى هيئة التحقيق والادعاء العام للتأكد من صحة أقواله.

العميد القرني لـ عكاظ: تسليم ١١٠ جثث لذويها بعد مطابقة الحمض النووي

محافظ جدة يوجه بتمديد سكن المتضررين حتى انتهاء الاختبارات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٢٨ يناير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠١٢٨/Con٢٠١٠٠١٢٨٣٢٩٦١٨.htm

أبلغ «عكاظ» مدير المركز الإعلامي للحالة الطارئة في جدة العميد محمد القرني، أن صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد محافظ جدة، وجه بتمديد فترة بقاء المتضررين القاطنين في شقق مفروشة أسبوعين إلى حين انتهاء فترة اختبارات الفصل الدراسي الحالي، حرصا على راحتهم وتوفير كافة السبل التي تسهم في تأمين نجاح الطالبات والطلاب.
وبين مدير المركز الإعلامي للحالة الطارئة أن التمديد سيكون اعتبارا من السبت المقبل حتى ٢٦ من صفر الجاري، داعيا جميع المتقدمين للجان حصر الأضرار إلى استغلال هذه الفترة في مراجعة لجان التقدير للكشف على منازلهم وإدراجها والتثبت من أضرارها.
وأضاف: «سيتم في المرحلة الرابعة إسكان من تضررت منازلهم إنشائيا بعد تأكيد اللجان المحصية للأضرار للأمر، فيما سيتم إعادة بقية من تم إيواؤهم في الشقق المفروشة إلى منازلهم نتيجة عدم تضرر منازلهم بما يهدد بانهيار الإنشاءات».
وأكد العميد القرني تسليم ١١٠ جثث من الجثث التي عثرت عليها الجهات الأمنية أثناء عمليات البحث عن مفقودي فاجعة جدة إلى ذويهم حتى أمس، إثر إجراء تحاليل الحمض النووي عليهم ومطابقتها مع العينات المقدمة من أسر المفقودين.
وقال القرني: إن العدد الإجمالي للجثث المتعرف عليها حتى الساعة (عصر أمس) ١٢٢ جثة، مبينا وجود ١٢ حالة في ثلاجة المستشفى لم يتم التعرف على هوية أصحابها حتى الآن. وأفاد مدير المركز الإعلامي للحالة الطارئة في جدة، بأن تحاليل الحمض النووي المأخوذة من بعض أسر المفقودين لم تظهر نتائجها بعد، ملمحا إلى تعرفهم على هوية جثتين جديدتين من الجثث المجهولة تعود الأولى لعاملة منزلية من الجنسية الاندونيسية، تعمل لدى أسرة المواطن يحيى قيراط الذي قضى وعائلته والعاملة لديهم حيث غمرت السيول سيارتهم التي كانوا يستقلونها على طريق الحرمين.
وأضاف: «لم تسلم جثة عاملة المنزل الاندونيسية إلى أسرتها حتى الآن، فيما تعود الجثة الثانية لمقيم من دولة بنغلاديش تم التعرف عليه ولم يتم تسليم الجثة بعد».
وثمن القرني لكافة الجهات العاملة جهودها في أحداث أمطار وسيول جدة، وبالتحديد منها شرطة جدة التي خصصت فرقا لمعاينة الجثث ورفع عينات الحمض النووي من المتوفين وذويهم، مشيرا إلى أن الأجهزة المختلفة في جدة تواصل جهودها في البحث عن مفقودي الثامن من ذي الحجة البالغ عددهم ٣٢ مفقودا. وأوضح مدير المركز الإعلامي للحالة الطارئة أن التقارير المرفوعة من الفرق الميدانية تفيد بحصر ٩٢٩٤ عقارا منذ بداية الكارثة حتى الأمس، وذلك عقب الانتهاء من كافة المنازل البالغ عددها الإجمالي ١١٧٩٩ عقارا بحيث سيتم عقب ذلك رفعها للجهات المعنية للبدء في مرحلة تقدير المركبات التي يتم تسليم توزيع بطاقات حصرها في إدارة الدفاع المدني لإدخالها في الحاسب الآلي وتحويلها إلى لجنة التقديرات الحالية.

وأفاد بأن اللجنة الفنية للكشف على المساكن تنفذ المرحلة الثالثة عبر عشرين لجنة، حيث بلغ عدد المساكن التي تم الوقوف عليها وثبتت صلاحيتها للسكن ٢٣٣١ مبنى سكنيا.

متضررون لـ المدينة : التمديد أنقذنا من العودة إلى بيوت خاوية

المصدر: جريدة المدينة الخميس ٢٨ يناير ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢١٩٤٤٧/

استقبل سكان الأحياء المتضررة خبر تمديد سكنهم في الشقق المفروشة بارتياح كبير بعد أن كان يوم اليوم الخميس آخر فرصة لمهلة الخروج من الشقق المفروشة والعودة إلى منازلهم، وقال مواطنون تحدثوا لـ "المدينة" إن المهلة الممنوحة لهم ستساهم في تخفيف حدة الضغط النفسي الذي يعانونه جراء عدم تمكنهم من تأثيث منازلهم لعدم توفر سيولة مادية لديهم إثر خسائرهم الكبيرة من السيل.

وأكدوا أن هذه المهلة جددت الأمل لديهم وهي تعزز الجهود المبذولة من أجل معالجة سريعة وواقعية للأزمة، مشيرين إلى أن التمديد سيمكنهم من ترتيب أوضاعهم بشكل أفضل في ظل ظروف الاختبارات التي يمر بها الطلاب والطالبات هذه الأيام وبالتالي صعوبة العودة إلى منازل غير مهيأة كما ينبغي، وطالبوا بتسريع عمل اللجان لصرف التعويضات.

دلالات التمديد

فراج المطيري يقول: عدت لمنزلي بعد أن جاءت اللجان وقدرت خسائري، وقالوا لي "بإمكانك أن تؤثث بيتك" ، واضطررت لشراء حوالى ١٥ مكيفا بالتقسيط وبعتها لتوفير جزء من أثاث منزلي بعد أن تأكدنا من تأخر التعويضات، وكنا نأمل أن يكون هناك تفاعل أكبر من الجهات المعنية لتسهيل عودة المتضررين لمنازلهم وذلك بتسريع عمل لجان التقدير وإعطاء المتضرر تعويضاً يتناسب مع حجم الضرر الذي طاله.

وأضاف: في الحقيقة سعدنا بخير تمديد السكن في الشقق المفروشة لما له من دلالة على اهتمام المسؤولين بمعاناتنا وتقديرهم لحجم الضرر الذي لحق بنا وعدم تمكننا من العودة مالم تصرف التعويضات.

أمل تحقق

ويضيف بندر اللقماني : كنا نقف على مفترق طرق بعد أن تم تحديد اليوم الخميس آخر موعد لمغادرة الشقق المفروشة، والحقيقة كما تعلمون دخول اختبارات الطلاب وعدم صرف التعويضات وعدم اكتمال تجهيزات الحي من تنظيف وسفلتة الشوارع، كل ذلك يجعل العودة أمراً صعباً، ولذلك كنا نطالب بالتمديد، وهو ما تحقق الآن بحمد الله، ونأمل أن يتم صرف التعويضات عاجلا ليتمكن كل متضرر من العودة إلى منزله بعد تأثيثه بشكل كامل، خاصة في ظل عدم المقدرة المادية لأغلب السكان الذين خسروا أثاث منازلهم وسياراتهم وكل ما يملكون في هذه الكارثة.

تقدير تعويضات السيارات

وأخيرا يقول سعيد صالح الغامدي : الحمد لله أن تم التمديد لأننا لم يكن أمامنا خيار سوى العودة إلى بيوت خاوية على عروشها، فالوضع الذي حدث خلال الفترة الماضية في أزمة السيول أتى على كل ما نملك ولم يبق لنا شيئا، وكلنا أمل في الله أولاً ثم في دولتنا الفتية وحكومتنا الرشيدة لمساعدتنا على العودة للحياة الطبيعية وذلك بصرف التعويضات التي نأمل أن تكون متناسبة مع حجم الخسائر التي لحقت بنا، ونأمل أن يتم تقدير تعويضات السيارات مباشرة، خاصة وأن أغلب المتضررين فقدوا سياراتهم أو أنها لم تعد ذات فائدة.

الإغاثة توزع أجهزة كهربائية على المتضررين العائدين لمنازلهم

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٣ صفر ١٤٣١ ـ ٢٨ يناير ٢٠١٠ العدد ٣٤٠٨ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٤٠٨&id=١٣٤٠٨٦&groupID=٠

جدة: نجلاء الحربي

وزعت هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية عشرات الإجهزة الكهربائية على الأرامل والأيتام المتضررين من السيول التي داهمت محافظة جدة، بعد عودتهم لمنازلهم إثر نزوحهم منها.

وأجرت الفرق المختصة في الهيئة مسحاً ميدانياً لتحديد كميات الأجهزة المطلوبة وفقاً لاحتياجات المتضررين من الأيتام والأرامل، قبل أن تقوم بتوزيعها عليهم.

وأوضح الأمين العام للهيئة الدكتور عدنان بن خليل باشا أن مكتب الهيئة في جدة لقي تجاوباً من أحد المتبرعين الذي أبدى استعداده لتوفير الكميات، مشيرا إلى أن المكتب أجرى اتصالات مع ٤٠ أسرة اتضح من خلالها أن ٣٤ منزلاً من منازل المتضررين تحتاج إلى ٦٠ جهازاً من الأجهزة الكهربائية المتنوعة.

الثقفي: المدارس المتضررة جاهزة للاختبارات

المصدر: جريدة المدينة الجمعه٢٩ يناير ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢١٩٧٣٠

أوضح مدير ادارة التربية والتعليم للبنين بجدة عبدالله الثقفي ان المدارس في الاحياء المتضررة بجدة مهيأة لاستقبال الطلاب بمختلف المراحل وسط حضور كثيف من المرشدين والموجهين التربويين والكوادر الطبية وتجهيز القاعات الواسعة والصحية من أجل ابعاد الطلاب عن أجواء التوتر والقلق . واكد الثقفي ان جميع المدارس التي تضررت من سيول جدة الاخيرة عادت الى العمل وانتظمت بها الدراسة بشكل تام قبل اكثر من اسبوعين وعاد اليها جميع طلابها ومعلميها وسيؤدون اختباراتهم غدا بشكل طبيعي بعد ان تم توفير كل المستلزمات المطلوبة والانتهاء من اجراءات الصيانة والترميم بشكل كامل .

واشار الى اعداد خطة محكمة للاختبارات تحت اشراف مكاتب التربية والتعليم للمدارس الحكومية والاهلية. وفي جدة يؤدي اكثر من ١٧٠ الف طالب في المرحلتين المتوسطة والثانوية اختباراتهم تحت اشراف اكثر من ٣٠٠ مشرف تربوي وحددت الإدارة العامة للتربية والتعليم بمحافظة جدة للبنين موعد بداية اختبارات الفصل الدراسي الأول بالساعة السابعة والنصف صباحاً للمدارس النهارية وبما لا يزيد على تسعة أيام للمرحلة المتوسطة و عشرة أيام للمرحلة الثانوية.

جاء هذا من خلال تعميم وزع من الإدارة العامة للتربية والتعليم بجدة «بنين» على جميع مدارس المرحلتين المتوسطة والثانوية التابعة لتعليم جدة .

لجنة الترميم بطيئة و التعويضات متأخرة

متضررون في كارثة جدة يستدينون لإصلاح منازلهم!

المصدر: جريدة الرياض السبت٣٠ يناير ٢٠١٠
http://www.alriyadh.com/2010/01/30/article494237.html

بعد خراب منازل الكثير من المواطنين في أحياء جدة المتضررة من السيول التي أصابتها نتيجة هطول الأمطار الغزيرة، وجهت «القيادة الرشيدة» بتوفير سكن مؤقت لهم إلى حين ترميم منازلهم، كما وجهت عدة لجان بتقييم حجم الخراب وتقدير تكاليف الإصلاح لمساعدة المواطنين على العودة إلى حياتهم الطبيعية ..

»الرياض» تجولت وسط هذه الأحياء المنكوبة، للاطلاع عن كثب عن سير دعم الأسر المنكوبة في إعادة ترميم مساكنهم بعد مررو أكثر من شهرين على وقوع الفاجعة..وعبر لنا عدد من الأهالي والأسر في هذه الأحياء عن ثقتهم وامتنانهم لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- برعاية المواطنين والمواطنات المتضررين، وتشكيل اللجان المختلفة للخروج بهم من هذه المحنة، سواء في مجال الإعاشة أوتوفير السكن المناسب حتى يعودوا إلى بيوتهم بعد ترميمها وتأهيلها للسكن .

مشكلة الترميم

كما أبدى عدد من السكان عن استيائهم من العمل الروتيني الممل والتباطؤ في عمل اللجان، بالرغم من مرور أكثر من شهرين على الكارثة، والزيارات المتكررة للأحياء من قبل اللجان المختصة، والكشف على وضع المباني وإمكانية ترميمها، كما اشتكوا من عدم صرف أي تعويضات للأهالي حتي يتمكنوا من إعادة ترميم منازلهم .

البعض من سكان هذه الأحياء لم ينتظروا وصول التعويضات وقاموا بتدبير أمورهم واستدانة الأموال من معارفهم وأصدقائهم، باذلين جهوداً كبيرة في ترميم منازلهم والعودة إليها، على أمل أن تصرف لهم التعويضات لاحقاً ليتمكنوا من سداد ديونهم، لكن البعض الآخر من سكان هذه الأحياء لم يتمكنوا من تدبير أمورهم لضيق اليد وعدم قدرتهم المالية على تغطية الأضرار التي لحقت بمنازلهم .

إخراج إجباري

ومنذ وقوع الفاجعة وحتي اليوم والمساكن المتضررة على حالها مهجورة من السكان، ويأتي أصحابها بين اليوم والآخر لزيارتها ومتابعة ما الذي ستسفر عنه زيارات اللجان من أنباء وجهود حول المساعدات، كما اشتكى الكثير منهم من أسلوب التهديد بالإخراج الإجباري من مواقع الإيواء التي وفرتها الدولة والتوجه إلى مساكنهم التي لم يتم ترميمها ..

وأشاد زهير الأسمري (من ساكني هذه الأحياء المتضررة) باهتمام خادم الحرمين وسمو ولي عهده الأمين منذ حدثت هذه الفاجعة، مضيفاً: ولكن للأسف الوضع بقي على حاله في كثير من المواقع بهذه الأحياء، متسائلاً: ما الذي تعمله اللجان المشكلة حتى الآن؟ .

وقال: إنه لم يعد في العمارة التي اسكن فيها والمكونة من ١٣ شقة سوى أرملة وأطفالها، ولا أدري كيف تتحمل الوضع المزري للسكن، بالرغم من الجهود المتواضعة التي يبذلها مالك العمارة لإعادة ترميمها، وتحتاج هذه الأحياء إلى المزيد من العمل حتى تعود إلى وضعها السابق، فهاهي مهددة بالبعوض والذباب وما يترتب على ذلك من أمراض، وكذلك الوضع المزري للطرقات، ناهيك عن تخوف الناس بأن هذه الأحياء ما هي إلا مجاري للسيول والأودية، وتفكيرهم الجدي في الخروج منها إذا لم تتخذ الاحترازات اللازمة .

ترميم على نفقة المواطن !

من ناحيته يقول أنيس حافظ إني أقوم مع مجموعة من العمال بإعادة ترميم عمارتي على حسابي الخاص، ولم أتسلم أي تعويضات حتى الآن، ولانجد سوى الوعود والمماطلة من اللجنة التي تزورنا .
وأشار عبد العزيز المالكي إلى أن المياه ملأت الدور الأول في سكنه، وقال: تفضلت حكومة خادم الحرمين ونقلتنا إلى بعض الشقق المفروشة وصرفت لنا الإعاشة، وبعد شهر لم نعد نطيق السكن بعيداً عن منازلنا، فقمنا بترميم سكننا وجلبنا بعض الأمتعة البسيطة التي تمكنا من العيش حسب إمكانيتنا المتواضعة، ومازلنا ننتظر التعويضات حتى الآن، والتي لم تصل رغم زيارة اللجان .
وأوضح جمعان الزهراني إن السيول أحدثت أعطاباً جسيمة في سكنه، مشيراً إلى أنه رغم حجم الفاجعة فقد خفف عنا اهتمام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين- حفظهما الله-، موضحاً أنه كان ينتظر صرف التعويضات من اللجان المكلفة، وعندما لم يحدث ذلك حتى الآن قرر العودة إلى منزله وتدبير أموره .
كما اشتكى صالح المطيري من عمل اللجنة، وقال: لم تعمل لنا هذه اللجنة شي حتى الآن، والأمر والأدهى من ذلك إنني مهدد أنا وعائلتي الترحيل من الشقة المفروشة التي وفرتها الدولة.. أين نذهب مع ضيق اليد والحال؟.. إني أعيش مشكلة حقيقية ووضع سئ، فلا توجد سيارات للتنقل لدينا بين السكن ومدارس الأولاد، وما نوفره من سيارات عن طريق الاستئجار أو الأقارب والأصدقاء، ولكن إلى متى سيبقى حال الكثير من الشوارع على حالها تملؤها الحفر واللجان تماطل بينما نهدد بالإخراج من مراكز الإيواء .!!
الطفل نواف المطيري قال عندما أتيت مع أبي لزيارة بيتنا المتضرر اشعر بالخوف فقد رأيت السيول بنفسي ومازلت اسمع الناس يقولون السيول جاءت مللت من السكن في غرفتين في الإيواء؛ أريد العودة إلى شقتنا القديمة في الحي ولكنني لازلت اشعر بالخوف .
وأضاف نواف السلمي:أعدت ترميم عمارتي بنفسي، واستدنت الكثير من الأموال لأنجز ذلك، وبالرغم من زيارة اللجان لم يصرف لي أي تعويض حتى الآن، كما أن المستأجرين عندي يرفضون العودة للسكن ويفضلون الذهاب إلى أحياء أخرى، خاصة بعد أن تردد أن هذه الأحياء تقع على مجاري السيول، وهم معذورون في ذلك، أما أنا فليس أمامي إلا أن ابقى في الحي، وأناشد المسؤولين باتخاذ الإجراءات الاحترازية حتى لا تتكرر المأساة .
وعود بالتعويض !
من جانبه قال عابد بن عواد الرفاعي:إنه بعد ثلاثة أسابيع تركت مواقع الإيواء، وقمت بجهد شخصي بإعادة ترميم سكني، ولم تقدم لنا اللجنة سوى الوعود بالتعويض، ونأمل أن يحدث ذلك في القريب العاجل .
وبالنسبة لجاري خالد الحربي فإن خسائره تعد كبيرة، فقد أغرقت السيول منزله ودخلت عليه بعض السيارات التي جرفها السيل، وقد التقينا بجارة عند مدخل منزله مع عائلته، وقال: بالرغم من هذا الوضع المأساوي للمنزل أنا مهدد بالترحيل من الشقة التي اسكنها في الإيواء، فأين اذهب واللجنة لم تساعدني في إصلاح الأضرار، وأثناء دخولنا إلى منزله وجدناه في حالة يرثى لها، ويحتاج إلى الكثير من الجهد والمال لإعادة ترميمه، وخرجنا من منزله وطفلته تلوح لنا مودعة من احدى الفجوات التي خلفتها السيول الجارفة في المنزل .
عمل اللجان لم يكتمل
من جانب آخر، أكد مدير المركز الإعلامي لمواجهة الحالة الطارئة بمحافظة جدة العميد محمد بن عبدالله القرني على استمرارية عمل لجنة الكشف عن المساكن، وتنفيذ مهامها في مرحلتها الثالثة من خلال عشرين لجنة، حيث بلغ عدد المساكن التي تم الوقوف عليها(٢٦٩٤) مسكناً، وقررت اللجنة أن (٢١٢٠) منها صالح للسكن، بينما (٥٧٤) مسكناً اعتبر غير صالح للسكن .
وقال لقد استمرت وزارة المالية بصرف بدل الإعاشة والسكن للمرحلة الثانية اعتبارا من السبت الموافق ١٤٣١/١/٩ه بإجمالي بلغ (٧٤٣٧) أسرة، أما من جانب لجنة التقدير، والتي ترأسها وزارة الداخلية، فقد بلغ إجمالي عدد العقارات التي تم تقديرها(٨٨٢٩)عقاراً، مشيراً إلى أن عدد الأسر التي تم صرف إعاشة لهم في المرحلة الأولى بلغ (٩٠٧٨)أسرة، وعدد الأشخاص الذين تم صرف إعاشة لهم بنفس المرحلة بلغ (31170) شخصاً .

العميد القرني: البنك لم يطلب منا القوائم التسليف: ننتظر أسماء المتضررين من السيول لصرف القروض

المصدر: جريدة عكاظ السبت٣٠ يناير ٢٠١٠
.htm٢٠١٠٠١٣٠٣٢٩٩٧٨/Con٢٠١٠٠١٣٠http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

أبلغ «عكاظ» مدير فرع بنك التسليف والادخار في جدة محمد جساس، أن البنك ينتظر قوائم أسماء المتضررين من إدارة الدفاع المدني لصرف القروض المالية للأسر المتضررة من الأمطار والسيول التي اجتاحت محافظة جدة أخيراً.
وبين جساس، أنه في حال وصول القوائم سيتم تصفيتها ومن ثم رفعها إلى الإدارة العامة في الرياض لاعتمادها، مشيراً إلى أن القروض التي ستقدم للمتضررين تندرج تحت مسمى القروض الأسرية وتصل إلى ٤٥ ألف ريال كحد أعلى، بحسب عدد أفراد كل أسرة.
من جهته، أكد مدير المركز الإعلامي للحالة الطارئة في كارثة جدة العميد محمد القرني، أن إدارته على استعداد تام لتزويد أية جهة حكومية ترغب في الحصول على قوائم المتضررين، مشيراً إلى أنه لم يصل إلى إدارة الدفاع المدني أي طلب من بنك التسليف للحصول على تلك القوائم وفي حالة طلبها سيتم تزويدهم بها فوراً.
وتساءل العميد القرني عن الآلية التي اعتمدها بنك التسليف والادخار لصرف القروض الأسرية للأسر المتضررة في كارثة جدة، في ظل موافقة المقام السامي على صرف تعويضات مادية لجميع المتضررين.
يذكر، أن بنك التسليف وبتوجيه من محافظ جدة الأمير مشعل بن ماجد قرر استثناء الأسر المتضررة في جدة من قوائم الانتظار، والعمل على إعادة ترميم المنازل المهدمة من جديد، وشكلت لهذا الغرض لجان باشرت أعمالها وعقدت اجتماعات مستمرة، ولم يتبق إلا إرسال قوائم المتضررين من قبل الدفاع المدني لبنك التسليف.

التحقيق والادعاء العام تستدعي ٨٨ شخصا ادعوا أنهم من متضرري سيول جدة

المصدر: جريدة المدينة السبت٣٠ يناير ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٢٠١٤١/

تبدأ هيئة التحقيق والادعاء العام اليوم في استدعاء ٨٨ شخصا ادعوا انهم من المتضررين من سيول جدة بعد ما وجه سمو محافظ جدة الاسبوع الماضي بتحويلهم الى التحقيق اثر بيان من الدفاع المدني رفع لسموه لاستفادة هؤلاء من غير وجه حق من المساعدات والاسكان الذي قدم للمتضررين من السيول.

وكان صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز محافظ جدة قد وجه الاسبوع الماضي بتحويل الـ ٨٨ شخصا الى هيئة التحقيق والادعاء العام بجدة للتحقيق معهم بعدما استفادوا - بغير حق - من المساعدات التي قدمت للمتضررين اتضح للجان الكشف على المساكن ان المنازل التي ادعوا سكنهم بها، مهجورة أو تحت الإنشاء أو عبارة عن استراحات أو مؤجرة على عمالة أو غير مهيأة أصلا للسكن، إضافة إلى ما نسب إليهم من الحصول على إعاشة دون وجه حق !!.

واوضح العميد محمد القرني مدير المركز الإعلامي لمواجهة الحالة الطارئة بمحافظة جدة " للمدينة " انه ثبت لدى الدفاع المدني عدم ثبوت المسكن لاشخاص ادعوا انهم من متضرري سيول جدة خلال الفترة الماضية واتضح من خلال لجان الكشف على المنازل ان هؤلاء الاشخاص قدموا بيانات غير صحيحة وان المنازل التي ادعوا انهم يسكنونها اما انها تحت الانشاء او مهجورة او انها استراحات او مبان مؤجرة على عمال وافدة او غير مهيأة اصلا للسكن وتم رفع اسماء هؤلاء الاشخاص لصاحب السمو الملكي الامير مشعل بن ماجد محافظ جدة ومدير فرع وزارة المالية بمنطقة مكة المكرمة لاتخاذ اللازم حيالهم حيث وجه سمو المحافظ بإحالة اسماء هؤلاء الاشخاص لهيئة التحقيق والادعاء العام للتحقيق معهم واتخاذ اللازم حيالهم .

طالبات مدارس الرواد بالطائف يتبرعن لمتضرري سيول جدة

المصدر: جريدة الوطن السبت١٥ صفر ١٤٣١ ـ ٣٠ يناير ٢٠١٠ العدد ٣٤١٠ ـ السنة العاشرة
٠&groupID=١٣٤٤٣٤&id=٣٤١٠http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=

زارت ٣٤ طالبة من فريق الكشافة للفتيات بمدارس الرواد الأهلية بالطائف، القسم النسائي بالندوة العالمية للشباب الإسلامي بجدة الأربعاء المنصرم حيث قمن بتسليمه تبرعات عينية من طالبات المدرسة لتوزيعها على الأسر المتضررة من سيول جدة. كما اطلعت الطالبات على جهود القسم في إغاثة المتضررين.

واستقبلت الوفد مديرة نادي جود للفتيات التابع للقسم النسائي حنين السديري، وقدمت عرضاً شاملاً عن أحوال هذه الأسر، بناء على الزيارات الميدانية للأحياء المتضررة، ولاسيما قويزة وحي كيلو ١٤، والجهود المبذولة لمساعدة هذه الأسر في إعادة تأثيث منازلها، وتقديم تبرعات عينية وغذائية لها، وتوفير الحقائب المدرسية لأبنائها.

من جانبها، أوضحت مسؤولة قسم الكشافة بمدارس الرواد إيمان السيد أن زيارة الوفد الطلابي للندوة تهدف إلى غرس ثقافة العمل التطوعي وتعزيز الشعور بالمسؤولية الاجتماعية لدى الطالبات، وترسيخ ما يتعلمنه من مباديء سامية كالإيثار والتكافل الاجتماعي ومساندة الضعفاء والمحتاجين من أبناء مجتمعنا وخارجه.

الجهل بالعقوبات و الصدمة وراء التحايل... وادعاء التضرر من الكارثة

المصدر: جريدة الحياة السبت ٣٠ يناير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٠٣٠٧٠

عزا اختصاصيان تحايل ٨٨ مواطناً بادعائهم التضرر من كارثة جدة طمعاً في الحصول على التعويضات، إلى جهلهم بحقيقة العقوبة المترتبة على مخالفتهم، أو لوقوعهم تحت ما يسمى بالصدمة التي دفعت البعض لاتخاذ قرارات خاطئة .
وأسفا لمحاولة عدد من ضعاف النفوس استغلال الكارثة للاستيلاء على المال العام، لافتين إلى أن فعلهم يدخل ضمن جرائم التزوير التي يعاقب عليها بالسجن أو الغرامة المالية .
واعتبر المحامي والمستشار القانوني أحمد جمعان المالكي تحايل ٨٨ مواطناً بادعائهم التضرر من كارثة جدة، وفقدان الممتلكات طمعاً في الحصول على التعويضات والإعانات، يدخل ضمن الغش المنهي عنه شرعاً، مبدياً أسفه من محاولتهم استغلال» الكارثة» للاستيلاء على المال العام، بطريقة غير مشروعة، ومن دون مراعاة لوازع ديني أو أخلاقي.
وأكد المالكي أنه في حال ثبوت إدانتهم لدى الجهة المختصة وثبوت تقديمهم لمستندات غير صحيحة، فإن ما أقدموا عليه من الناحية القانونية يدخل ضمن جرائم التزوير، لأنهم صوروا واقعة غير حقيقية في شكل واقعة حقيقية، وكذلك تقديم بيانات مزيفة.
وقال: «بالتالي ستتم إحالتهم للمحكمة المختصة لمعاقبتهم وفق نظام التزوير والذي يعاقب بالسجن والغرامة المالية»، لافتاً إلى أنه قد يكيف ما أقدموا عليه بأنه نصب واحتيال، وبالتالي يعتبر من الأفعال المنهي عنها شرعاً ونظاماً «ويحال مرتكبها إلى المحكمة الجزائية لتعزيره بعقوبة تردعه عن إتيان هذا الفعل مرة أخرى .«
وأفاد أن مرتكبي تلك الجريمة ربما أقدموا عليها لجهلهم بعقوباتها، واعتقادهم بأنه لن ينكشف أمرهم .
بدوره، أرجع اختصاصي الطب النفسي محمد الغامدي وجود مثل هذه الحالات في المجتمع إلى ما يسمى بالصدمة التي دفعت البعض إلى اتخاذ قرارات خاطئة، من بينها الادعاء والتحايل. إضافة إلى جهلهم بحقيقة العقوبة المترتبة على ذلك، «إما لعدم معرفتهم بالأنظمة أو أنهم تعرضوا لتحريض من نوع معين.«
وذكر الغامدي عوامل عدة أسهمت في ظهور تلك الحالات، من بينها التعاطف الكبير الذي عاشه سكان المناطق المنكوبة، ما دفع البعض منهم إلى اللجوء لهذا النوع من السلوك غير المقبول، لافتاً إلى أن التهيئة النفسية المطلوبة غابت عن سكان الأحياء المتضررة .

٤٠٠ جهاز كهربائي لمتضرري سيول جدة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١ فبراير ٢٠١٠
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/٢٠١٠٠٢٠١/Con٢٠١٠٠٢٠١٣٣٠٢٢٧/htm.

وزعت الندوة العالمية للشباب الإسلامي ٤٠٠ جهاز كهربائي استفادت منها ١٢٧ أسرة في أحياء مختلفة تضررت من سيول جدة.

وأوضح نائب المشرف العام للشؤون التنفيذية ورئيس محور الإيواء الدكتور سالم بن مرزوق الحربي أن كل أسرة حصلت على مكيفين وثلاجة وغسالة وفرن، مشيراً إلى أن التوزيع شمل أحياء قويزة والكيلو (١٤) وغليل وحي الجامعة.

يذكر أن الندوة العالمية للشباب الإسلامي نفذت في مجال الإغاثة المباشرة نحو (٢٠) حملة إغاثية لصالح المتضررين من سيول جدة، استفاد منها أكثر من ٧ آلاف أسرة، تنوعت بين السلال الغذائية والأثاث وأدوات المطبخ والأدوات الكهربائية المنزلية من ثلاجات وأفران ومكيفات وغسالات.

القرني : آلية جديدة للبحث عن ٣٢ مفقودا في سيول جدة الشهر المقبل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، ١ فبراير ٢٠١٠
http://www.al-madina.com/node/٢٢٠٦٣٩

سعد ال منيع - جدة

كشف العميد محمد القرني مدير المركز الإعلامي لمواجهة الحالة الطارئة بإسناد الدفاع المدني بجدة لـ "المدينة" عن تقييم لمرحلة البحث عن المفقودين الذين مازال عددهم الى الان حوالى ٣٢ مفقودا، مبينا أنه سيتم نهاية الشهر الحالي عمل آلية جديدة ورؤية اخرى للبحث عن المفقودين سيتم تحديدها خلال الايام المقبلة وسيتم تطبيقها خلال علمية البحث من بداية الشهر المقبل.

من جهة ثانية ارتفع عدد الجثث التي سلمت لذوي المتوفين في كارثة سيول جدة الى ١١١ بعد ان تسلمت اسرة اندونيسية يوم امس الاول جثة تعود الى عاملة منزلية تعمل لدى اسرة سعودية، وتم دفنها بمقبرة امنا حواء بجدة بعد اكتمال الاجراءات اللازمة.

واوضح العميد القرني ان الجهات الامنية سلمت يوم امس الاول جثة امرأة اندونيسية توفيت بسيول جدة لاسرتها، وذلك بعد انتهاء اجراءات دفنها وحضور اقاربها لثلاجة الموتى واستلامها، ليصل عدد المتوفين الذين تم تسليم جثثهم لاسرهم الى ١١١ جثة، لافتا إلى أن هناك جثة اخرى لعامل من الجنسية البنغالية يعمل لدى شركة نظافة لم تنته اجراءات ترحيل جثمانه من قبل اقاربه الذين حضروا لاستلام جثته.

جدة: أساليب توعية مستحدثة بعد الكارثة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١ فبراير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٠٣٧٥٦

حراك توعوي «غير مسبوق» وأساليب ترغيبية «مستحدثة» ظهرت في جدة ونفذتها جهات حكومية وأهلية عدة، بعد «كارثة السيول .«

ولعل أكثرها «حداثة» يتجلى في توزيع مركز صحي شرق الخط السريع في جدة أجهزة خاصة بمكافحة البعوض على نحو ٣٠٠ شخص حضروا برنامجاً توعوياً نفذ على مدى يومين متتاليين للتوعية بكيفية مكافحة البعوض. شهدا إقبالاً كبيراً من الأهالي الذين تجلى حرصهم على الاستزادة بمعلومات عن مخاطر مخلفات كارثة السيول، التي ضربت المحافظة الساحلية منذ أكثر من شهرين، وباتوا، بحسب مراقبين، أكثر وعياً ومسؤولية.

وكشف مدير مركز شرق الخط السريع خلف المطيري تنفيذ جزء من البرنامج في بعض المدارس، بحضور أولياء أمور الطلاب وأمهات الطالبات، إذ تمت توعيتهم بطرق مكافحة البعوض مع توزيع الهدايا والوجبات الغذائية على الطالبات والحاضرات للبرنامج.

من جانبها، أكدت منسقة التوعية الصحية في قطاع شمال شرق جدة سيدة الجهني، تنفيذ برنامج مماثل في مركز صحي ذهبان حضره ٧٠ شخصاً، فضلاً عن جملة من الأنشطة التوعوية المختلفة في مختلف المواقع، شملت الفئات العمرية كافة للمجتمع في محافظة جدة، مشيرة إلى أن الأنشطة المنفذة تضمنت برنامجاً بعنوان (مضاعفات السكري) وزع خلاله 150جهازاً لفحص السكر مع حافظات للأنسولين وحافظات أكل للمرضى وطلاب وطالبات المدارس المصابين بداء السكري. ولفتت إلى تنظيم الملتقى الصحي الترفيهي الأول بالتعاون مع مدرسة خاصة في جدة، استهدف منسوبات وطالبات المدارس الابتدائية والرياض اللائي تم تعريفهن بأنواع الأمراض التي تنتقل من طريق البعوض وأعراض حمى الضنك وطرق الوقاية منها .

تكريم ٢٥٠ من المتطوعات في سيول جدة

المصدر:جريدة الجزيرة الاثنين ١ فبراير ٢٠١٠
d.htm٤٦/ln٢٤٨٤٠٤٢http://www.al-jazirah.com/

أقامت جمعية الشقائق النسائية بجدة حفل تكريم المتطوعات والجهات الداعمة في (حملة كوني مطمئنة) لمساعدة المتضررات جراء سيول جدة تحت رعاية مديرة الإشراف الاجتماعي النسائي بمنطقة مكة المكرمة نورة آل الشيخ. وقد حضرت الحفل سمو الأميرة غدير بنت سعود آل جلوي ومجموعة من الأكاديميات والناشطات في المجتمع، وبدأ الحفل بكلمة الجمعية ألقتها عضوة مجلس إدارة الجمعية ألماس الهجن تلى ذلك عرض تعريفي عن حملة (كوني مطمئنة)، ثم تحدثت المديرة التنفيذية للجمعية فاطمة خياط عن بعض الجوانب المشرقة للحملة، وتضمن البرنامج استضافة إحدى الأسر المتضررة.وتحدثت في الحفل مديرة الإشراف الاجتماعي النسائي بالمنطقة مشيرة إلى أن الشقائق كانت البوصلة الآمنة التي استطاعت استقطاب أكبر عدد من المتطوعات لمساعدة المتضررين، وقد استطعن توجيه هذه الطاقات حيث شارك أكثر من٥٠٠٠ متطوع ومتطوعة في مساعدة كل من تعرض للسيل، ونحن نطمح بإبراز دورهم كما فعلتم بتفعيل دورهم بالمجتمع واستمرارية طاقاتهم لاحتياجهم وقت الأزمات.

سيناريو العقوبات يبدأ بـ التعزير ويصل إلى القصاص

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢ فبراير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٠٤٣٣٤

سيناريو العقوبات

اتفق قانونيون سعوديون على أن العقوبات التي ستصدرها لجنة تقصي الحقائق في حق المتورطين في كارثة سيول جدة لن تخرج عن العقوبات التعزيرية كالسجن والجلد، وكف اليد عن العمل، فضلاً عن مصادرة الأموال المستولى عليها، والتي نمت من أصل مال الحكومة، مؤكدين أن إتخام عقوبة القصاص في صلب أحكام القضية، سيعود لثبوت الإهمال المرتكب في العمل الذي أفضى إلى التسبب في وقوع هذه الكارثة، وشددوا على حق الدولة استرداد أموالها التي بنت ثروات، لأن ما بني على باطل يعد في أصل القانون والأحكام باطلاً .

وتوقع القانوني والاستشاري في إدارة القانون عبدالعزيز النقلي لـ «الحياة» أن لا تخرج عقوبات المتورطين في كارثة سيول جدة عن السجن والجلد، وكف اليد عن العمل، إضافةً إلى مصادرة الأموال المستولى عليها، مشيراً إلى أن عقوبة التشهير بالأشخاص المتورطين تظل واردةً في سياق الأحكام المتوقعة، مؤكداً أنها غير جديدة على تاريخ القضاء السعودي.

وأكد اختلاف المخالفات الإدارية عن الجنائية، لافتاً إلى أن الموظف يعاقب إدارياً حال مخالفته لضوابط العمل الذي يعمل فيه، إما بالفصل أو الإنذار، أو الحسم من المرتب. ولكنها إذا ما انتقلت إلى المخالفات الجنائية فإنها تدخل ضمن اختصاصات الجهة المسؤولة العليا، وهي المخولة في اتخاذ العقوبة المفروضة، مؤكداً أن الجناية في الوظيفة بالنسبة للموظف تكمن في خروجه عن ما هو مقرر له إما بالتعدي أو الإهمال.

وقال: «إذا تجاوز الموظف في أي إدارة أو قطاع حكومي في عمله ووصل إلى مرحلة ارتكاب الخطأ الجسيم، المؤدي إلى إيقاع الضرر بالناس، فإن العقوبة هنا تصبح جنائية، وتضاف إلى العقوبة الإدارية، وقانوناً إذا وقع الموظف في مخالفتين إدارية وأخرى جنائية، فإنه يعاقب جنائياً أولاً، وتتبعها بعد ذلك العقوبات الإدارية، كون الجنائية أشد وأقسى من نظيرتها.»

وشدد على عدم وجود نصوص واعتبارات تمنع التشهير بالمتورطين، ملمحاً إلى أن المسؤول عن الإدارة يجب أن يدير العمل وفق طريقة صحيحة، ويعتبر إهماله في عمله تعدياً على حقوق الآخرين، ما يؤكد أن هناك إهمالاً وتقصيراً وتعدياً يوجب معه التشهير بالموظف الذي يرتكب هذه الأخطاء.

وأوضح أن تاريخ القضاء السعودي حفل بالكثير من قضايا التشهير بالمتورطين في عدد من القضايا المختلفة، مشيراً إلى أن الجاني عندما يقتل ثم يصلب بعد قتله فهو يعد تشهيراً بحد ذاته للجاني، ومؤكداً أنه ليس هناك ما يمنع التشهير بالمتورطين في قضية كارثة سيول جدة الأخيرة .

وعن مصادرة الأموال والثروات التي نشأت من المال العام، أكد أنه يحق للحكومة ملاحقة أي موظف حتى بعد تركه لوظيفته، يشتبه في سلبه أموالاً تعود ملكيتها لها، أو أخرى خصصت لـ« مشاريع ذات مصلحة عامة» من دون وجه حق، مشدداً على أنه مهما كبرت الثروات أو علت فإنه يحق للحكومة سحبها جميعاً، كون أصلها في الأساس باطلاً، وما بني على باطل فهو في أصل الأمر باطل. مع ترك الحكم في النهاية لتقدير القضاء.

من جانبه، استبعد القانوني والمحامي خالد أبو راشد أن تصل العقوبات المدرجة في كارثة سيول جدة إلى عقوبة القصاص، نظراً لعدم استيفائها شروط القتل العمد، وقال لـ» الحياة» «وإن كان الأمر من اختصاص القضاء فإنني أستبعد فرضية أن تصل أحكام المتورطين في الكارثة إلى القصاص، نظراً لعدم توافر نية القصد أو العمد»، موضحاً أن القصاص عقوبة، ولا عقوبة من دون جريمة، ولكي تتوافر عناصر الجريمة لا بد من توافر شرط العمد، وهو ما لا يتوافر مباشرةً في قضية كارثة سيول جدة قانونياً.

وأضاف «إن كان الأمر سيصل إلى حد إتخام عقوبة القصاص في صلب أحكام القضية، فإن ذلك الأمر يعود إلى حد الإهمال المرتكب في العمل الذي أفضى إلى التسبب في وقوع هذه الكارثة»، مشيراً إلى أن هذا التحديد بعينه يعود إلى القضاء كونها مسألة حساسة جداً.

وعن نوعية الأحكام، أوضح أنها تعود إلى لجنة تقصي الحقائق، وبحسب دورها المناط بها، فإن كان دورها يقف عند التحقيق وتقديم المتهمين إلى القضاء، فالوضع يصبح مختلفاً وتناط مهمته إلى القضاء لإصدار الأحكام النهائية، وإن كانت ستضطلع بهذا الدور فإن الأمر سيترتب عليه إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة المتورطين في القضية.

وعن العقوبات المتوقع صدورها ضد المتورطين، أوضح أنها ستكون وفق التهم الموجهة ولائحة الإدعاء العام، وقال «هناك احتمالات عدة للتهم الموجهة، تقابلها في المقام الآخر احتمالات للعقوبات التي ستصدر ضد المتهمين»، مضيفاً أن التهم ستتمركز حول» إهدار المال العام، واختلاس أموال الحكومة، وخيانة الأمانة» بينما لن تزيد العقوبات على الفصل من العمل، ومصادرة الأموال، وبعض العقوبات التعزيرية، كالسجن والجلد وخلافهما.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

سيول جدة ومشروع العشوائيات يرفعان الطلب إلى ٥٠٠ ألف وحدة سكنية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء٢ فبراير ٢٠١٠
http://www.aleqt.com/٢٠١٠/٠٢/٠٢/article_٣٤٣٤٧٧.html.

أكد لـ»الاقتصادية» منصور العريفي المدير العام لمدائن الخليجية للتطوير العقاري، أن سيول جدة ومشروع تطوير العشوائيات، إضافة إلى قرار إيقاف تصاريح البناء والكروكيات عوامل سترفع العجز الكلي للمساكن في جدة إلى ٥٠٠ ألف وحدة سكنية خلال الفترة المقبلة. وبين العريفي أن مشروع تطوير العشوائيات سيرفع الطلب على الوحدات السكنية نظرا لوجود نحو ١,٢ مليون نسمة في أحياء جدة العشوائية، وقال تشير التقديرات إلى أن ٤٠ في المائة منهم يحتاجون في الوقت الراهن إلى وحدات سكنية إضافية، ويتطلب استبدال المساكن غير اللائقة فقط إلى أكثر من ١٥١ ألف وحدة سكنية .وأضاف المدير العام لمدائن الخليجية أن هناك نحو ٢٥٠ ألف نسمة يعيشون في مناطق مخططة لا يملكون مساكن، ويقدر أنهم بحاجة إلى ٨٠ ألف وحدة سكنية منخفضة التكاليف لإسكانهم، وغير ذلك من العوامل والنمو السكاني الإضافي خلال السنوات المقبلة التي تستدعي تطويرات جديدة». وأوضح العريفي أنه حسب الدراسات من المتوقع أن تنمو جدة بنحو ٢,٢٥ مليون نسمة حتى ١٤٥٠هـ، ويتطلب النمو السكاني توفير طلب معدله ٣٣,٥ ألف وحدة لكل عام، ومن الضروري ضمان إنشاء وحدات سكنية جديدة لتلبية الطلب القائم على السكن والاستمرار في الوقت ذاته في الإعداد لتلبية الاحتياجات المستقبلية للمساكن .وتطرق إلى كارثة سيول جدة وما ولدته من زيادة الطلب على توفير الوحدات السكنية بعد تضرر عديد من المنازل في أحياء شرق جدة، إضافة إلى الخوف الذي تولد لدى السكان في تلك المناطق والرغبة في التوجه لأحياء أخرى أكثر أمانا، أو حتى الانتهاء من المشاريع المستهدفة للمنطقة. كما جمد قرار أمانة جدة المتضمن إيقاف تقديم الخدمات لـ ٧٩ مخططا شمال وشرق جدة أسعار الأراضي والعقارات بنحو ٣٠ في المائة من المخططات وتوقفت عمليات الشراء في تلك المواقع حتى الانتهاء من كامل مخططات مجاري السيول والأودية ووضع الرؤية لمستقبل المنطقة. وتابع «إن قرار أمانة جدة والقاضي بإيقاف تقديم الخدمات لـ ٧٩ مخططا شمال وشرق جدة والذي شمل إيقاف إصدار تصاريح البناء وكروكيات الأراضي الواقعة بهذه المخططات أثر سلبا في ملاك العقارات في تلك المناطق لإيقاف تقديم جميع الخدمات الضرورية.«

وأوضح أن ملاك العقارات في تلك المناطق والعقاريين ينتظرون الانتهاء من عمل الدراسات ووضع مخطط كامل للمنطقة لتحديد مجاري الأودية حتى تأخذ مسارها الطبيعي .وبين أن أكثر الأراضي في المخططات المستهدفة منح بلدية تم منحها للمواطنين دون دراسات ومخططات لمجاري السيول والأودية وأغلبها في المناطق شرق جدة والتي تمتد من قويزة جنوب شرق جدة وحتى وادي عسفان رغم أنها مواقع خطرة ومجار للسيول والأودية .وزاد منصور العريفي: يجب إنشاء السدود وعمل العبارات المناسبة وتقديم الخدمات اللازمة لتلك المخططات التي تم منحها للمواطنين بصورة خاطئة. وأشار إلى أن أسعار العقارات والمضاربات اشتدت في عدد من مخططات شمال جدة والتي لم يشملها قرار الإيقاف وارتفعت أسعار العقارات حتى وصل سعر المتر في بعض المخططات إلى ٤٠٠ ريال، بينما لم يتجاوز ١٥٠ ريالا للمتر قبل الأزمة وتحديدا قبل نهاية الربع الرابع من العام ٢٠٠٩ م. وذكر أن هناك مضاربين جددا في عدد من مخططات شمال جدة وبالذات قطع الأراضي في مخططات جوهرة العروس إضافة إلى قطع في مخططات أخرى، مبينا أن ظهور المضاربين الجدد كان بعد الأزمة. وأبان العريفي أن المضاربين نزحوا من مخططات شرق الخط السريع وبعض المخططات في شمال جدة والتي شملها قرار الإيقاف إلى عدد من مخططات جدة والتي لم يشملها القرار مما أسهم في زيادة أسعار الأراضي في تلك المناطق خلال الفترة الماضية. وتابع « المضاربات العقارية الوهمية على الأراضي رفعت أسعار القطع والعقارات في تلك المواقع بنسب كبيرة خلال الفترة الماضية ووصلت إلى مستويات غير حقيقية». ودعا إلى ضرورة تطبيق تخطيط المدن في المخططات المستهدفة شمال وشرق جدة ,حيث إن المخططات التي شملها

قرار الإيقاف تم منحها للمواطنين وهي غير مؤهلة للنمو السكاني. وأوضح أن المخططات التي تم إيقافها عشوائية وغير مخططة أو مدروسة ولا تمتلك الخدمات اللازمة، مشيرا إلى ضرورة توفير المخططات النموذجية والمكتملة الخدمات وتسليمها منحا للمواطنين. يذكر أن أمانة محافظة جدة وجهت تعميما لجميع الإدارات في الأمانة والبلديات الفرعية يتضمن إيقاف إصدار تصاريح البناء للمخططات المستهدفة التي يقع معظمها في شمال وشرق وجنوب جدة، وذلك لتحديد مجاري السيول والأودية حتى تأخذ مسارها الطبيعي وعدم اعتراض مجاريها بالمخططات ويستمر تنفيذ القرار حتى الانتهاء من دراسة مخطط مجاري الأودية.

تطوير جدة يقر مشاريع إضافية لـ السيول... ويحض على الاستفادة من المتطوعين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢ فبراير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٠٤٣٦٩

أقر الاجتماع الثاني للمجلس المحلي لتنمية وتطوير جدة برئاسة المحافظ الأمير مشعل بن ماجد بن عبدالعزيز أمس، اقتراح لجنة الخدمات والتطوير المنبثقة من المجلس والمتضمن تشييد مشاريع إضافية لتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول والتخطيط لتنمية المناطق العشوائية، فيما حض اللجنة الاجتماعية على تفعيل البرامج الاجتماعية في مجال العنف الأسري، وتقديم الدعم المالي للطلاب المحتاجين، وإيجاد تصور لكيفية الاستفادة من المتطوعين وفق تخصصاتهم وإنشاء قاعدة بيانات لهم. إضافة إلى إجراء دراسة حديثة عن الحالة الاجتماعية والسكانية والفقر في جدة في ضوء المستجدات الأخيرة في الأحياء المتضررة من السيول. ووافق الاجتماع الذي عقد في مقر المحافظة على الدراسة التي تقدمت بها اللجنة الاقتصادية حول آلية تحفيز مؤسسات الدولة العامة) التقاعد والتأمينات والصناديق الاستثمارية)، للاستثمار في مدينة جدة، بما يتوافق مع الدخل السنوي والناتج المالي السنوي للمعاشات في المحافظة، ودرس تفعيل الإجراءات لجعل جدة مدينة فعاليات.

وأكد المجتمعون على تفعيل آلية التقويم العقاري، ومراجعة إستراتيجية تنمية وتطوير المدن الصناعية الحالية والمستقبلية والمناطق المصاحبة للمدن الصناعية، بما يتناسب مع النمو السكاني والاقتصادي لمدينة جدة وتفعيل آلية الاستثمار في كورنيش جدة الجنوبي.

وشدد الاجتماع على أهمية أن تتابع اللجنة الصحية لقاء مجلس الضمان الصحي، فيما يتعلق بشركات التأمين ودرس إنشاء مستشفى عام، ودرس سبل وإمكانات توسيع شبكة الرعاية الصحية الأولية في محافظة جدة، بما يتلاءم مع الكثافة السكانية للأحياء الحالية والجديدة وتطبيق الخدمات الصحية الإلكترونية.

ودعا اللقاء اللجنة الصحية إلى تحديد حاجات المختبرات الطبية المتخصصة في المحافظة، ووضع آلية محفزة للاستثمار الخاص، لتقويم الخدمات المختبرية للمواطن والمقيم وإصدار تقرير سنوي حول مؤشرات تطور أداء القطاع الصحي في محافظة جدة. وأوضح سكرتير المجلس محمد بن حمزة عين الدين أن الاجتماع طالب اللجنة التعليمية والثقافية بمتابعة نتائج تطبيق مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم، إلى جانب المشاريع الإبداعية لتطوير التعليم في محافظة جدة، إضافة إلى درس تقويم السلوكيات الطلابية الخاطئة، واقتراح البرامج غير المنهجية لمعالجتها أو الحد منها، ودرس سبل تطوير مستوى العمل المدرسي وتجويد المخرجات التعليمية التربوية، وتقويم برامج الأنشطة الطلابية والطالبات اللاصفية، واقتراح سبل تفعيلها.

وأفاد عين الدين أن المجلس اطلع على المشاريع التي نفذت بمحافظة جدة في الفترة من عام ١٤٢٧ إلى ١٤٣٠هـ ،وقدر الاحتياج الفعلي من المشاريع المستقبلية للفترة من عام ١٤٣١هـ إلى ١٤٣٤هـ، مشيراً إلى أن إجمالي كلفة المشاريع التي نفذت خلال الفترة من عام ١٤٢٦ - ١٤٣٠هـ بلغت ١,٧٠٠ بليون ريال .

دراسة علمية تنبأت بـ كارثة جدة قبل ١٠ سنوات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢ فبراير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٠٤٣٣١

تنبأت دراسة أعدها أكاديميون من كلية علوم الأرض في جامعة الملك عبدالعزيز قبل 10 سنوات، بما تعانيه جدة حالياً من ارتفاع منسوب المياه الجوفية إلى حد سطح الأرض، وتسببه في تآكل الطرق، وتحطم الطبقة الأسفلية، وانتشار الحفر ومستنقعات المياه في أجزاء واسعة من أحيائها إضافة إلى تأثيرها السلبي على البنية التحتية والمنشآت في المحافظة .

وحضّت الدراسة على أهمية إنشاء شبكات لتصريف مياه الأمطار والسيول، وشبكات مختلفة للصرف الصحي وإلغاء حفر «البيارات»، مع العمل على صيانتها دورياً، وتطويرها لتستوعب الزيادة المتوقعة في كميات المجاري، مطالبة بإصلاح ومراقبة التسربات من شبكات وخزانات المياه المختلفة، وتشييد شبكة من الآبار موزعة داخل مدينة جدة مزودة بمضخات لسحب المياه وخفض المنسوب إلى المستويات المطلوبة، إضافة إلى وقف أعمال الري العشوائي للمزروعات في الحدائق والطرق ومراقبة نوعية المياه فيها، ونشر الوعي بمخاطر الملوثات المختلفة والترشيد في استهلاك المياه بين السكان .

وكشفت الدراسة (حصلت «الحياة» على نسخة منها) بلوغ منسوب المياه الجوفية سطح الأرض في عام ١٩٩٩، في حين كان يبعد عن سطحها في عام ١٩٩٦ ما يقارب أربعة أمتار، مشيرة إلى أن عينات التربة كشفت تشبعها بالمياه الملوثة بالصرف الصحي.

وحددت الدراسة ثلاثة أسباب للتلوث العضوي للمياه الجوفية في جدة، منها ري المزروعات والحدائق بالمياه العضوية الخام «فترشيح المياه عبر التربة يمزجها بالمياه الجوفية مما يؤدي إلى تلوثها»، ومن طريق ترشيح حفر الصرف الصحي في الشوارع، ما ينتج منه تلوث بيئي يؤدي إلى انتقال أمراض مختلفة مثل التيفوئيد والكوليرا والدسنتاريا وغيرها من الأمراض.

وذكرت أن منسوب المياه الجوفية يختلف من مكان لآخر في جدة، إذ قسمت الدراسة مناطق جدة إلى ثلاث مناطق بحسب كميات ومعدلات المياه الجوفية فيها، وتشمل المنطقة الأولى، الأكثر ارتفاعاً في معدلات المياه الجوفية التي تصل إلى ما بين ٢٤ و٣٨ سنتيمتراً، وتمتد من طريق المدينة شرقاً إلى طريق الملك غرباً ومن شارع فلسطين جنوباً إلى جنوب أبحر الشمالية، أما المنطقة ذات المنسوب المتوسط للمياه الجوفية فهي منطقة مطار الملك عبدالعزيز التي ترتفع فيها نسبة المياه من ١٢ إلى ١٧ سنتيمتراً، والمنطقة التي تنخفض فيها معدلات المياه الجوفية هي منطقة جنوب جدة إذ يصل منسوب المياه فيها إلى خمسة سنتيمترات، ويرتفع في بعض المناطق الشرقية إلى ١٤ سنتيمتراً.

وأرجعت الدراسة ارتفاع منسوب المياه الجوفية الملوثة في جدة إلى غياب شبكات الصرف الصحي، وقلة كفاءة الشبكة المتواجدة في بعض أحيائها، مشيراً إلى أن تدفق الصرف الصحي الناجم عن ارتفاع معدلات النمو السكاني في شمال المحافظة أسهم في تشبع التربة بمياه الصرف، إضافة إلى تسرب ٣٠ في المئة من المياه الصالحة للشرب بسبب التشققات في أنابيب شبكة المياه وتحطم بعضها. (ما يعادل ١١٤٧٥٠ متراً مكعباً.(

وأفادت الدراسة أن ٢٠ في المئة من مياه «البيارات» تتسرب داخل التربة من خلال جدرانها داخل الأرض، مع تسرب مياه الأمطار لانعدام شبكات تصريف مياه الأمطار، معتبرة أن أي كمية تسقط على جدة تزيد في مخزونها من المياه الجوفية» .واختلاط الأمطار ببحيرة المسك شرق جدة يضيف إلى «الجوفية» كميات من المياه الملوثة لمخزونها تحت الأرض .«

وقالت الدراسة: «إن ارتفاع منسوب المياه الجوفية يقلل من كفاءة وتحمل التربة، وبالتالي يؤثر سلباً على البنية التحتية في المحافظة، خصوصاً وأن المياه الجوفية الملوثة بمياه الصرف الصحي تعمل على تصدع أعمدة المباني الخرسانية وأساساتها، وتضعف تحمل الدعامة الأفقية الرئيسة للمنشأة، ما يؤدي إلى انهيارها وسقوطها»، لافتة إلى أن المياه

الجوفية تعمل على تحطيم الشوارع أيضاً، إذ إن كلفة الخسائر في عمليات الإصلاح وتعديل بنية الطرق قدّرت من ٥٠ إلى ٦٠ مليون ريال خلال الخمس سنوات الماضية.

٧٠يوماً تعجز عن كفكفة الأحياء المنكوبة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢ فبراير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٠٤٣٣٦

لم يكف مضي ٧٠ يوماً على كارثة تشرين الثاني (نوفمبر) التي أصابت جدة، لكفكفة دموع العروس، وتضميد جراحها التي لا تزال تنزف حتى الآن، فعلى رغم مرور تلك الفترة الطويلة على المأساة، إلا أن كثيراً من سكان الأحياء المنكوبة ما انفكوا يعيشون في آلام وأحزان بصورة مختلفة، فمنهم من شكا من عدم حسم أموره وضمه لقائمة المنكوبين، على رغم تواصل معاناته من إفرازات الفاجعة، فيما آخرون تساءلوا عن مصيرهم بعد انتهاء مدة مكوثهم في الشقق المفروشة، لا سيما وأن ديارهم لا تزال متهالكة، وفئة انتقدت عمل اللجان الخاصة بحصر الأضرار وطريقة تعاملهم، واصفينها بـ «السيئة .«مطالبين لدى حديثهم إلى «الحياة»، بإخراجهم من الظروف القاسية التي يعيشونها، ومحاسبة المتسببين في «الفاجعة» وإلحاق أشد العقوبات بهم «ليكونوا عبرة لمن سيأتي بعدهم .«

وشكا طايع المطيري الذي لا يزال يسكن في إحدى الشقق المفروشة من سوء معاملة لجان الحصر، مشيراً إلى أنه ليس من المعقول أن يكون الشخص المكلف بزيارة المنازل وتقدير الخسائر رجلاً يتجاوز الـ ٦٠عاماً.

وقال: «إن ذات الشخص زار منزلي في فترة سابقة، إلا أنه عاود الاتصال بي مرة أخرى، لإبلاغي بأن اللجنة تود زيارة داري، وعند إخباري له بأن اللجنة كشفت على مسكني في وقت سابق أبدى ذهوله»، مؤكداً أنه بعد انقضاء أكثر من ٧٠ يوماً على الكارثة لم يشاهد سوى استهتار ولعب بأعصاب المواطنين. وأفاد أن الأرقام التي زوده بها مندوبو وزارة الصحة حين زاروه، للتواصل عند الطوارئ، كانت خاطئة، موضحاً أنه فوجئ حين استخدمها بأن من يرد عليه أشخاص ليست لهم علاقة بـ «الصحة.«

وطالب بأن يعلن عن أسماء المتسببين في الكارثة كافة، «وكشفهم أمام الملأ وإلحاق أشد العقوبات بهم، ليكونوا عبرة لمن سيأتي بعدهم»، محملاً أمانة جدة مسؤولية ما حل بهم من مآس، مرجعاً ذلك إلى عدم اهتمامها بتوفير خدمات الصرف الأساسية في المحافظة .بدوره، استغرب مرعي الحارثي من تصنيف مسكنه ضمن المنازل الصالحة للسكن، مؤكداً «أن السيول الجارفة غيّرت معالم منزلي، وحولته إلى آيل للسقوط بسبب التصدعات التي انتشرت في أرجائه كافة.«

وأكد أن لجنة الدفاع المدني زارت منزل جاري، موضحاً أن الشخص المخول بحصر المنازل المتضررة امتنع عن دخول داره «مكتفياً بمعلومات شفهية.«

وقال الحارثي: «بعد مراجعات للجهات المختصة بصرف التعويضات، تمكنت من تسلم الإعاشة التي أمر بها الملك عبدالله فقط، فيما لم أتسلم أي مساعدة أخرى من مواد غذائية وأخرى عينية.«

وتساءل عن المصير الذي سيلقاه مع عائلته بعد انتهاء مكوثهم في الشقق المفروشة،» لا سيما وأني لا أستطيع الاطمئنان على أسرتي في داري المتهالك.«

استمرار تدهور الوضع البيئي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء٢ فبراير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٠٤٣٣٨

تساءل محمد العمري القاطن بحي قويزة عن الأسباب التي منعت إدارة الدفاع المدني واللجنة المكلفة بالإسكان والإعاشة من وضعه ضمن السكان المستفيدين من الشقق المفروشة، مؤكداً أنه تضرر من السيول والأمطار التي اجتاحت جدة منذ ٧٠ يوماً .

وقال: «باءت كل محاولاتي مع اللجان المختصة بتسكين المتضررين في الشقق المفروشة بالفشل، على رغم تحطم أجزاء واسعة من داري وفقدي ممتلكاتي كافة»، مستغرباً معاملة الجهات المختصة معه. وزاد : «ما يزيد استغرابي هو استفادة مواطنين من الشقق المفروشة، على رغم أنهم لم يتضرروا مثلي وربما أوضاعهم أفضل، بل إن منهم من يقطن في مناطق بعيدة عن الأحياء المنكوبة»، مفيداً أنه اضطر إلى نقل أسرته إلى منزل أحد أقربائه «بعد أن يئس من استضافته في الشقق كمتضرر، .«

وأعرب عن مخاوفه من تدهور الإصحاح البيئي في قويزة بانتشار مستنقعات الصرف الراكدة في أجزاء واسعة منه وتحولها إلى بؤر للأوبئة والحشرات، مضيفاً: «مسؤولو الأمانة لم يكلفوا أنفسهم لزيارة قويزة، ولم يوجهوا معداتهم لتنظيف الحي.«

ودعا إلى الاهتمام بالحي والعمل على تأهيله ليستقبل الأهالي من جديد، متمنياً من لجنة تقصي الحقائق أن تكشف جميع المتسببين في الكارثة وتحاسبهم.

أجهزة كهربائية وملابس من أوقاف الراجحي لمتضرري سيول جدة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء١٩ صفر ١٤٣١ ـ ٣ فبراير ٢٠١٠ العدد ٣٤١٤ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٠&groupID=١٣٤٨٩٥&id=٣٤١٤

جدة: سامية العيسى

أبرم المستودع الخيري بجدة وإدارة أوقاف الشيخ صالح الراجحي أمس بمقر المستودع الخيري بجدة اتفاقية تنفيذ حملة مساعدات عينية للأسر المتضررة من سيول جدة بقيمة إجمالية بلغت مليون ريال.

وقع الاتفاقية الدكتور عبدالله المطوع مدير إدارة العمل الخيري بأوقاف الشيخ صالح الراجحي، والشيخ عبدالله العثيم رئيس المحكمة الجزئية بجدة والعضو المنتدب للمستودع الخيري بجدة.

وشملت الاتفاقية توزيع أجهزة كهربائية ومنزلية بقيمة ٦٠٠ ألف ريال عبارة عن ثلاجات وغسالات وبوتاجازات ومكيفات على الأسر المتضررة. وستقوم أوقاف الراجحي حسب الاتفاقية بتوفير الأجهزة بينما يقوم المستودع بتوزيعها على الأسر حسب الاحتياج ودرجة التضرر. كما اشتملت الاتفاقية على توزيع كوبونات ملابس بقيمة ٣٠٠ ريال للفرد بقيمة إجمالية تبلغ ٤٠٠ ألف ريال على المتضررين من السيول.

أمير مكة :ما حدث في جدة كارثة .. وليست هناك مشكلة بدون حل

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، ٠٣ فبراير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٠٤٦٧٠

»كانت هناك كارثة تسببت في فقد أرواح عزيزة وغالية علينا جميعاً، كما فقدت الكثير من الممتلكات، وتضررت بعض المنازل، ونحن نجتمع اليوم لنضع الحلول المناسبة حتى لا يتكرر ما حدث مستقبلاً«، بهذه الكلمات افتتح أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل أمس ورشة العمل الخاصة بتطوير شرق جدة ووجه في مستهل أعمال الورشة التي تستمر ثلاثة أيام ممثلي الجهات الحكومية والخاصة المشاركين فيها بتقديم المقترحات، من أجل إعداد دراسة تضع الحلول لتطوير شرق جدة، حتى لا يتكرر ما حدث في كارثة السيول والأمطار الأخيرة، وفيما أشار إلى أهمية إقامة هذه الورشة للاستماع إلى جميع الآراء ودرسها للخروج بنتائج مهمة وموحدة لمصلحة محافظة جدة، خاطب أمير مكة حضور ورشة العمل الذين تقدمهم محافظ جدة الأمير مشعل بن ماجد، قائلاً: «إن هذا الاجتماع يأتي لما لهذه المدينة من محبة لدى الجميع، فهي بوابة الحرمين الشريفين وعروس البحر الأحمر، ويأتي إليها الناس من داخل المملكة وخارجها، فهي مدينة متفردة ومثالية ولها صفاتها المميزة.«

وزاد: «ليست هناك مشكلة من دون حل، ونحن نريد منكم جميعاً مقترحات لتطوير شرق جدة، ومن ثم تتم دراسة هذه المقترحات من قبلكم لوضع الحلول المناسبة ورفعها للمقام السامي.«

واستعرضت خلال الورشة أوراق عمل الجهات الحكومية المشاركة، التي توضح مقترحات كل من: «أمانة محافظة جدة والدفاع المدني والإدارة العامة للطرق والنقل في منطقة مكة المكرمة، وهيئة المساحة الجيولوجية، والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وجامعة الملك عبدالعزيز، وشركة المياه الوطنية.«

وعلى خط مواز، بدأت أمانة محافظة جدة أمس تفريغ تجمعات المياه من البحيرات التي تكونت أمام السد الاحترازي، التي تصل كمية المياه داخلها إلى حوالي خمسة ملايين متر مكعب تمهيداً لبدء أعمال تفريغ مياه السيول التي تجمعت خلف السد الاحترازي في وادي العسلاء إلى البحر يوم السبت المقبل.

وتستمر عملية تفريغ مياه السد لمدة شهرين بواقع ١٥٠ ألف متر مكعب يومياً، وشغلت» أمانة جدة» مضختين أمس، على أن يتم تشغيل سبع مضخات بدءاً من صباح اليوم) الأربعاء.(

وكلفت شركة وطنية ذات خبرة في مجال منظومة الضخ والسدود لإنشاء سد السامر بارتفاع ٧ أمتار وطول ١٦٠ متراً وعرض ٢٥ متراً، وتركيب ١٠ مضخات للمياه ثلاث منها احتياطية، لحجز كمية أكثر من مياه الأمطار خلفه.

وأوضحت أمانة محافظة جدة أن المياه المتجمعة خلف السد الاحترازي كونت ما يشبه البحيرة، حيث بلغت كمية المياه في ذلك الوقت حوالي ٢٠ مليون متر مكعب بارتفاع نحو 15 متراً فيما تقدر كميات المياه المتجمعة المتبقية بها حتى الآن حوالي ١١ مليون متر مكعب بعد أن تم تفريغ ملايين عدة من الأمتار المكعبة بوسائل أخرى.

وأشارت إلى أنه سيتم تفريغ أكثر من مليون متر مكعب أسبوعياً، ومن المتوقع الانتهاء من كامل المياه المحتجزة خلف السد الاحترازي خلال٦٠ يوماً ليكون مؤهلاً وفارغاً وجاهزاً لحجز أي مياه سيول محتمل قدومها في أي وقت، مما يجنب حي السامر وبعض الأحياء الأخرى أية أضرار فيما لو لم يتم تفريغه مما خلفه من مياه السيل السابق.

وأضافت أن المياه الجاري تفريغها لا تحتوي على أية كمية من مياه بحيرة الصرف الصحي والتي أوقف أخيراً الرمي فيها نهائياً. وتجري حالياً معالجة مياهها معالجة ثلاثية واستخدامها في ري مشاريع الأمانة.

وأكدت عدم وجود تسريبات من سد السامر، لافتة إلى أن المياه التي تطفح في أحياء شرق الخط السريع جوفية، تعمل الأمانة على شفطها ورشها حتى لا تكون بؤراً لتوالد البعوض، موضحة أنه سيتم عمل تحليل للمياه الموجودة في البحيرات وكذلك عند سد السامر قبل تحليل المياه التي تصل إلى البحر.

العثور على جثة جديدة بالقرب من قصر أفراح بقويزة جدة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء١٩ صفر ١٤٣١ ـ ٣ فبراير ٢٠١٠ العدد ٣٤١٤ ـ السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=٣٤١٤&id=١٣٤٨٩٣&groupID=٠

جدة: براء العتيق

عثرت فرق البحث والإنقاذ التابعة للدفاع المدني بجدة أمس على جثة متحللة في الفناء الخارجي لقصر الدرة للأفراح في حي قويزة تحت الطمي بحدود متر واحد. وجرى نقل الجثة إلى المستشفى لإجراء تحليل (DNA) والتأكد من كونها تخص أحد ضحايا السيول من عدمه.

وأوضح مدير المركز الإعلامي لمواجهة الحالة الطارئة بمحافظة جدة العميد محمد القرني لـ"الوطن" أن الجثة التي عثر عليها أمس يقدر عمرها بحدود الخمسين عاما، ولكن من الصعب تحديد جنسها بسبب تغير معالمها.

وأشار القرني إلى أن اللجنة الفنية للكشف على المساكن وقفت في مرحلتها الثالثة على ٣٢٨٧ مسكنا، وقررت صلاحية ٢٦٥٥ مسكنا منها للسكن و٦٣٢ مسكنا غير صالحة للسكن، فيما صرفت وزارة المالية بدل الإعاشة والسكن للمرحلة الثانية لـ٧٨٤١ أسرة. كما وقفت لجنة التقدير التي ترأسها وزارة الداخلية وعضوية وزارة المالية والمكونة من عشرين عضوا أمس على ١٨٥ عقارا ليصل إجمالي ما وقفت عليه اللجنة إلى ١٠ آلاف و٣٤٦ عقارا من أصل ١١ ألفا و٧٩٩ عقارا تم حصرها، ويتبقى ١٤٥٣ عقارا، يليها بعد ذلك تقدير ١٠ آلاف و٩١٣ مركبة متضررة.

وأكد القرني أن الدفاع المدني يواصل عملية البحث عن المفقودين بمشاركة ٧٤ ضابطا و٤٢٤ فردا و١٠٩من المعدات والآليات بمشاركة القوات الخاصة بالكلاب البوليسية، بعد تقسيم المناطق المحددة للبحث إلى مربعات بعدد ١١ منطقة.

وقال إن عدد حالات الوفيات توقف عند ١٢٢ حالة بينما بلغ عدد بلاغات المفقودين ٣٢ حالة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مدني جدة: خطة جديدة للبحث عن ٣٢ مفقودا .. وانتشال جثة مجهولة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء٣ فبراير ٢٠١٠
http://www.aleqt.com/٢٠١٠/٠٢/٠٣_article/٣٤٣٩١٦.html

أعلن الدفاع المدني في جدة أمس، اللجوء إلى اعتماد خطة جديدة للبحث عن ٣٢ مفقودا، وذلك بعد أن تتم الموافقة عليها من الجهات المختصة والتي تؤكد مشاركة كافة القطاعات العسكرية في المنطقة للوصول إلى نتائج سريعة وإيجابية حول آلية البحث عن المفقودين وإنهاء المهمة .

وأكد لـ «الاقتصادية» العميد محمد القرني مدير المركز الإعلامي لمواجهة الكارثة في جدة، أن هذه الخطة ستنفذ بعد اعتمادها ليتم تطبيقها بعد أسبوعين من الآن بهدف العثور على المفقودين الذين سجلوا في سجلاتنا والبالغ عددهم ٣٢ شخصاً .

وكشف القرني أن الفرق الميدانية التابعة للدفاع المدني العاملة في المناطق المنكوبة عثرت صباح أمس على جثة مجهولة مطمورة على مسافة متر واحد في باطن الأرض بجوار مبنى مجاور لجدار قصر درة الأفراح في حي الصواعد، وقد تم نقلها إلى المستشفى للتأكد من ارتباطها بكارثة سيول جدة، مشيرا إلى أنها كشفت في أثناء تمشيط نقطة البحث التي بجوار قصر الأفراح. وأشار القرني إلى أن لجان تقدير الأضرار أنهت حتى أمس، تقييم ١٠١٦١عقارا ما بين محال تجارية ومنازل مملوكة لمواطنين سعوديين تضرروا نتيجة كارثة سيول جدة، كما قامت اللجنة الفنية الخاصة بالكشف على المنازل بالوقوف على ٣٢٢١ منزلاً .

وبين القرني أن البحث لا يزال متواصلاً عن ٣٢ مفقودا حتى نهاية الشهر الحالي، وذلك بمشاركة ٧٤ ضابطاً من الدفاع المدني وبعدد ٤٢٤ فرداً و١٠٩ معدات وآليات بمشاركة القوات الخاصة بالوسائل الرقابية والكلاب البوليسية، وقد تم تقسيم المناطق المحددة للبحث إلى مربعات بعدد ١١ منطقة وتتواصل عملية البحث مع استمرار فرق الإنقاذ والآليات الثقيلة في الموقع على مدار الساعة .

وعن مشاركة القطاعات العسكرية أفاد القرني بأن قطاع الحرس الوطني في القطاع الغربي ووحدات مجموعة الدفاع الجوي قاموا أمس، بضابطين و٥١ فرداً ومساندة الدفاع المدني بعملية البحث والتمشيط عن المفقودين وذلك طبقاً لتنفيذ خطة تدابير الدفاع المدني، كما أن المختصين في الدفاع المدني مازالوا يتابعون مع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة كافة التقارير التحذيرية واليومية التي تصدر

صرف قروض لـ المتضررين يثير سجالاً بين المدني و التسليف

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، ٠٣ فبراير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٠٤٦٧٨

أشعل مشروع صرف قروض مالية لمستحقين من متضرري كارثة جدة، سجالاً بين الدفاع المدني وبنك التسليف والادخار، إذ أعلن مدير البنك في جدة محمد الجساس أن إدارته تنتظر من الدفاع المدني قوائم بأسماء المتضررين من السيول لصرف قروض مالية لهم، فيما أكد مدير المركز الإعلامي لمواجهة الحالة الطارئة في محافظة جدة العميد محمد القرني أنه لم يصل إلى إدارة الدفاع المدني أي طلب من بنك التسليف للحصول على تلك القوائم، مؤكداً أنه في حال طلبها سيتم تزويدهم بها فوراً.

وأكد مدير بنك التسليف والادخار في جدة محمد جساس لـ«الحياة» أن البنك ينتظر قوائم أسماء المتضررين من كارثة سيول جدة، من إدارة الدفاع المدني لصرف القروض المالية لهم، موضحاً أنه في حال وصول القوائم سيتم تصفيتها ومن ثم رفعها إلى الإدارة العامة في الرياض لاعتمادها.

وكشف أن القروض التي ستقدم للمتضررين تندرج تحت مسمى القروض الأسرية، وتصل إلى 45 ألف ريال كحد أعلى، بحسب عدد أفراد كل عائلة.

في المقابل، أكد مدير المركز الإعلامي لمواجهة الحالة الطارئة في محافظة جدة العميد محمد القرني لـ«الحياة» أن إدارته على استعداد تام لتزويد أية جهة حكومية ترغب في الحصول على قوائم المتضررين، مؤكداً أنه لم يصل إلى إدارة الدفاع المدني أي طلب من بنك التسليف للحصول على تلك القوائم، «وفي حال طلبها سيتم تزويدهم بها فوراً .«

وأفاد أن بنك التسليف خاطبهم خلال فترة ماضية بخصوص إثبات أحقية أشخاص ليتم الصرف لهم، وعلى الفور تم تزويدهم بجميع المعلومات اللازمة. وشدد على أن قوائم أسماء المتضررين موجودة ومحفوظة في أجهزة الحاسب الآلي وتم رفعها إلى لجان حصر التقدير وكذلك إلى المحافظة.

وتساءل العميد القرني عن الآلية التي اعتمدها بنك التسليف والادخار لصرف القروض الأسرية للأسر المتضررة في كارثة جدة، خصوصاً أن المقام السامي وافق على صرف تعويضات مادية لجميع المتضررين.

يذكر أن بنك التسليف وبتوجيه من محافظ جدة الأمير مشعل بن ماجد قرر استثناء الأسر المتضررة في جدة من قوائم الانتظار، والعمل على إعادة ترميم المنازل المهدمة من جديد، وشكلت لجان لهذا الغرض، باشرت أعمالها وعقدت اجتماعات مستمرة، ولم يتبق إلا إرسال قوائم المتضررين من قبل الدفاع المدني لبنك التسليف.

الحياة تدبّ في الغريقة رغم هيبة الموت... وعبارات الحسرة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء، ٠٣ فبراير ٢٠١٠
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/١٠٤٦٧٨

الحياه تدب في الغريقه

بين هيبة الموت الذي مر من هنا، وعبارات «تم البحث» و «مرحوم يبو فلان» التي طبعت كالأسى الدائم على الجدران. بين الأزقة والمنازل والمحال التي نفضت عنها الأوحال، والشوارع التي ألقت على جانبيها الركام تتسلل قوة الحياة بسرعة إلى تفاصيل أحياء جدة الغارقة في سيول «الأربعاء الأسود». تتسارع الخطوات والمركبات. كأن شيئاً كان فاستسلمت له.

الشوارع التي عاث فيها «السيل» في يوم كئيب، وحولها إلى أنقاض ورفات، استعادت حيويتها وامتلأت بالحركة الطبيعية، وغادرتها ثكنات اللجان الحكومية والعسكرية ونقاط التفتيش ومركبات الجهات الخدمية متعددة الأنواع، بعد أن كانت تملأها وتلقي عليها ظلاً كئيباً يشي بجسامة الكارثة وحجم الأضرار التي خلفتها على البشر والشجر والحجر.

أما المحال التي بلغت المياه يوماً لوحاتها والمنازل التي غمرها السيل والطين فاكتست حلة أخرى بعد جهد كبير بذله أصحابها في تنظيفها وترميم ما تضرر منها وتزيينها بأثاث متواضع، حتى عادت صالحة للسكن والعيش، في زمن يمضي ولا ينتظر أحداً ومتطلبات أسر وأبناء اعتادت أماكن وزوايا تحمل ذكريات حميمة وشعوراً بالأمان، ففي النهاية لا مكان يضاهي المنزل، باستثناء الأسر البائسة التي فقدت كل مقومات الحياة، وربما الرغبة في الحياة.

حتى أسوأ المناطق تضرراً من كارثة السيول في جدة مثل نهاية شارع جاك ومناطق من حي الصواعد جذبتها قوة الرغبة في الاستمرار ونعمة النسيان إلى البناء وإصلاح ما تكسر فرجع إليها الكثير من سكانها وبدأت تلتقط أنفاسها، بعد أن أصلحت الشوارع المحيطة بها ورممت أركانها وشعر سكانها بالأمان والحنين إلى العودة ومواصلة الرحلة.

وإذ اتجهت «الحياة» إلى الجهات الحكومية التي ترابط منذ وقوع كارثة جدة من خلال لجان مشكلة لدرس أوضاع الأحياء المنكوبة، فاتضح جلياً أن الجهود التي بذلت في تنظيف المدارس المتضررة وإعادة الروح إليها نجحت كثيراً، واستقبلت الطلاب موسم الاختبارات في مدارسهم، ولم يتبق سوى ترميمات بسيطة على بعض المدارس التي لحق بها ضرر كبير.

في حين تواصل المديرية العامة للشؤون الصحية عبر مراكزها المنتشرة في المحافظة والمراكز التي خصصت لمتضرري كارثة السيول أعمالها، إذ أعلنت أكثر من مرة أنها لم توقف أياً من إجراءات الطوارئ التي اتخذتها للتعامل مع تداعيات الكارثة، وتواصل استقبال الحالات بمختلف أنواعها، وخصوصاً المتضررين نفسياً من جراء الكارثة، إضافة إلى إجراءات الطب الشرعي التي تتعلق بالضحايا وهوياتهم.

وفي الوقت ذاته، تواصل الجهات الأمنية جولاتها على الأحياء المتضررة من السيول، حيث لا تخلو شوارعها من دورية أمنية تحوم هنا، أو مركبة للدفاع المدني متوقفة هناك، وإن كانت كثافتها خفت كثيراً عن الأيام الأولى للكارثة التي كانت فيها شوارع بعض الأحياء كثكنة عسكرية لآليات الدفاع المدني والشرطة وحتى دوريات الحرس الوطني وقوات المهمات الخاصة.

فيما تنتشر آليات أمانة محافظة جدة في بعض الشوارع لرفع القليل المتبقي من الركام عنها وعن الأزقة الضيقة، إضافة إلى أعمال تمهيد الطرق التي جرفتها السيول وإعادة رصفها وإنارتها وسفلتتها مجدداً، وفتح طرق بديلة لتسهيل تحركات السكان حتى الانتهاء من تجهيز الطرق والشوارع في الأحياء المتضررة.

وتظل المهمات الأعقد والأكبر تقع على عاتق قيادة الدفاع المدني في مدينة جدة، التي تمد أيديها لمساعدة كل الجهات في إنجاح أعمالها، في الوقت الذي تواصل فيه عملياتها الخاصة من خلال لجان حصر الأضرار المادية والبشرية، وقوات المساندة التي ترابط في مواقع عدة، استعداداً للتدخل في أعمال المساعدة وحالات الطوارئ، إلى جانب فرقها المخصصة للبحث عن المفقودين واستخراج الجثث التي يحتمل أنها لا تزال مطمورة تحت أوحال البحيرات والمستنقعات التي خلفها السيل.

قد نحرّك المياه الراكدة بطلب جلسة خاصة لهم

الدويسان: صُدمنا باعتبار ان حقوق البدون مقدمة للتجنيس

المصدر: جريدة القبس السبت ٣٠ يناير ٢٠١٠، ١٥ صفر ١٤٣١ ، العدد ١٣١٧٣
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=٥٧٢٤٧٩&searchText=حقوق%٢٠الانسان&date=٣٠٢٢٠١٠

احمد عبد الستار

شدد النائب فيصل الدويسان على أنه لن يتردد في أن «يرمي حجرا» ليحرك المياه الراكدة في قضية البدون، لا سيما أن القضية لم تتقدم خطوة منذ الجلسة التي خصصت لمناقشة تقرير لجنة غير محددي الجنسية بشأن قانون الحقوق المدنية والاجتماعية للبدون.

ولفت الدويسان في حديث لـ«القبس» إلى أن اللجنة الحكومية المشكلة بشأن القضية جاءت من قبيل ذر الرماد في العيون، معربا عن صدمته بتصور الحكومة أن منح البدون حقوقهم المدنية قد يكون مقدمة لتجنيسهم.

وبشأن قضية المعاقين رأى الدويسان ضرورة إعادة النظر في تعريف المعاق، معتبرا أن لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة توسعت في التعريف، وهو الأمر الذي من شأنه أن يرفع الكلفة المالية للقانون، لكن في كل الأحوال على الحكومة أن تبدي ما لديها من ملاحظات داخل اللجنة.

وفي ما يلي تفاصيل اللقاء:

• قضية البدون لم تُحرك منذ انتهاء الجلسة التي خصصت لمناقشة تقرير لجنة غير محددي الجنسية بخصوص قانون الحقوق المدنية والاجتماعية للبدون، فما تفسير ذلك؟

ـــــ لا نريد أن تتحول المأساة الإنسانية لفئة البدون إلى مجرد مباراة استعراضية بين المجلس والحكومة، ثم تنتهي بالتصفيق، فالحكومة وعدت أن تقدم حلولا بشأن القضية وطالبت اللجنة المعنية بتغيير بعض ما أوردته في تقريرها. وعلى لجنة غير محددي الجنسية التعجيل بنظر القضية، وحث الحكومة على تقديم ما لديها من تعديلات، وأن تدعو الحكومة إلى الاجتماعات، لكن أن يتم تهميش القضية وكأن هناك شعورا بأن الجلسة التي عقدت كانت مجرد واجب قمنا به وانتهى بغير رجعة، فهذا أمر غير صحيح، فواجبنا تجاه هذه القضية لن ينتهي إلا باستصدار حقوق هذه الفئة المحرومة.

المياة الراكدة

• باعتبارك تبنّيت طلب عقد الجلسة الخاصة للقضية فهل يمكن أن تبادر بخطوة مماثلة في هذه الأجواء؟

ـــــ إذا لم يتغير شيء في القضية فسنؤكد حقنا في أن نرمي حجرا في المياه الراكدة لنحركها مرة أخرى كما حركناها من قبل، وقد اتفقت لجنة الأولويات على وضع القضية على جدول جلسات شهر مارس. أما طريقة «رمي الحجر» فستكون وفق ما نراه وفي الوقت الذي نعتقده مناسبا.

وقد يكون موقفنا عبر طلب نقدمه موقع من عشرة نواب لعقد جلسة خاصة للقضية. والجدير بالذكر أن سمو الأمير وعد في لقائه الأبوي بأعضاء مجلس الأمة بحل هذه القضية قريبا، لكن على الحكومة أن تترجم هذه الكلمة على أرض الواقع.

• متي يمكن ان ترمي بالحجر الذي ذكرته؟

ـــــ لا أريد إحراج اللجنة المختصة، وانا بانتظار أن تخطو خطوة واحدة على الأقل لتحرك القضية، أما السكون التام الذي يلف اللجنة فهو في غير مصلحة اللجنة والقضية والكويت بشكل عام، ولكن للأسف فإن بعض القضايا الآنية تفرض نفسها أحيانا على أرض الواقع، كما أن البدون للأسف سكنوا في التعبير عن حقهم، وبالتالي تموت القضية، اذ إنها إذا تحركت شبرا على أرض الواقع شعبيا فسيحركها مجلس الأمة ذراعا على المستوى النيابي، وإن تمت القضية شعبيا فستموت برلمانيا.

ذرّ الرماد

• ألا ترى أن اللجنة الحكومية المشكلة بخصوص القضية يمكن أن تسهم في بلورة حلول توافقية؟

ـــــ اللجنة التي شكلتها الحكومة بخصوص القضية ليست فاعلة وجاءت من قبيل ذر الرماد في العيون.
• الحكومة وعدد من النواب يرون في القانون الذي أعدته اللجنة مساحة يمكن أن تكون سلما لتجنيس البدون، فما تعليقك؟
ـــــ لقد أردنا عن عمد أن نفصل قضية الحقوق المدنية والإنسانية للبدون عن موضوع التجنيس لأنه في قضية التجنيس لن نجد موقفا نيابيا موحدا، ومع ذلك فوجئنا بأن بعض النواب لديهم تحفظات، واعتبرت الحكومة ان الحقوق المدنية ستكون مقدمة لتجنيس غير محددي الجنسية، وهذا أمر غير صحيح.
وهذا التصور الحكومي كان بمثابة صدمة لنا، وعلى الحكومة أن تقدم على حل شجاع، فإذا كانت لا تريد هذه الفئة داخل الكويت فلترحلها وتعرب عن وجهها الحقيقي بشأنها، أما أن تعترف بأن بعض البدون ظلموا ويستحقون الجنسية والبعض الآخر لا يستحق، فما الذي يمنع من إجراء فرز ومنح المستحق الجنسية واستبعاد غير المستحق.
العائق الحقيقي
• إذاً فما السبب الذي يقف خلف الرفض الحكومي للقانون من وجهة نظرك؟
ـــــ يبدو أن الكلفة المالية لتجنيس البدون هي العائق الحقيقي، ويبدو أن بعض الكويتيين، للأسف، يخشون من مزاحمة هؤلاء لهم في الرزق، وهذا الأمر لا ينبغي أن يكون، ويجب البدء بإقرار الحقوق المدنية التي لا تعني أنها مفتاح للجنسية.
ولقد آثرت لجنة غير محددي الجنسية استبعاد موضوع إلزام الحكومة بإصدار جواز سفر للبدون من أجل قطع الطريق على من يحاولون ضرب البدون في حقوقهم بعد أن قالت بعض الأصوات ان الجواز قد يكون مفتاحا للجنسية، لكننا فوجئنا رغم ذلك بعدم الموافقة على القانون، وهذا مؤشر إلى أن البعض لا يريد أن يقر الحقوق المدنية.
الأمر الآخر هو أن بعض النواب خلطوا بين الحقوق المدنية والتجنيس خلال جلسة مناقشة قضية البدون، وهذا ما كنا نخشاه حيث استخدمت الحكومة هذا الأمر كذريعة لقطع الطريق أمام إقرار الحقوق المدنية والإنسانية لهذه الفئة.
قانون المعاقين
• كيف تنظر إلى موقف الحكومة من قضية المعاقين في ضوء مقاطعتها للجلسة التي خصصت لنظر القضية؟
ـــــ على الحكومة أن تتحلى بالشجاعة وابداء ما لديها من اعتراضات حول قانون المعاقين داخل اللجنة المختصة وتغييره إذا ارادت، فشريحة المعاقين لا يهمها من الذي يسعى إلى إقرار حقوقها بقدر ما يهمها أن تقر هذه الحقوق. وإذا أرادت الحكومة أن تسحب البساط من تحت أي شخص بينها وبينه خصومة سياسية فعليها أن تبادر، لكن ألا تتبنى الموضوع ولا تترك غيرها يتبناه فهذا غير مقبول، فلا ترحم ولا تريد أن تنزل رحمة الله، ولا شك أن الحكومة مطالبة بإثبات نواياها الحسنة في هذا الملف.
تعريف المعاق
• الحكومة تمسكت بمواقف متشددة من القوانين بداعي الكلفة المالية، فما انعكاس هذا الموقف على قانون المعاقين؟
ـــــ معالجة موضوع الكلفة يمكن أن تتحقق عبر تعريف من هو المعاق، فلا يمكن القبول أن كل المعاقين يندرجون تحت شريحة واحدة، وإذا استطعنا أن نغير تعريف المعاق فسيكون بإمكاننا تقليص الكلفة المالية كثيرا، لا سيما أن من غير المقبول أن يعتبر من يعاني «الديسك» معاقا.
وأطالب ألا تنتقل ملفات المجلس الأعلى للمعاقين إلى هيئة المعاقين المزمع إنشاؤها بموجب هذا القانون، ويجب أن تبحث الملفات من جديد حتى نستطيع أن «نفلتر» مسألة الأصحاء المعاقين.
• كيف ترى تعريف المعاق في القانون المعد من قبل لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة؟
ـــــ اللجنة توسعت كثيرا في تعريف المعاق، وفي التشريعات الأخرى نجد هناك تصنيفات عدة للمعاق، وربما كان من المحبذ أن يتم تعريف المعاق بطريقة واضحة جدا حتى لا تحدث حالات تلاعب.

شيخة الغانم: هيومن رايتس تتدخل في شؤوننا بحجة البدون

المصدر: جريدة القبس الاثنين ١ فبراير ٢٠١٠ ،١٧ صفر ١٤٣١ ، العدد ١٣١٧٥
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=٥٦٨١٤٦&searchText=حقوق انسان&date=١٩٠١٢٠١٠

انتقدت الناشطة السياسية شيخة الغانم ما ورد في التقرير السنوي لمنظمة «هيومن رايتس ووتش» التي تعنى بسجل حقوق الانسان، موضحة ان التقرير تعرض الى قضية البدون حينما ذكر ان هناك ١٢٠ الف شخص من تلك الفئة، مبدية استغرابها الشديد من هذا الرقم الذي ذكرته الباحثة بريانكا موتا بارثي متسائلة: من اين جاءت بهذا الرقم المبالغ فيه؟

وقالت الغانم في تصريح صحفي ان التقرير ادعى ان ابناء هذه الفئة لا يحصلون على حقوقهم المدنية من توثيق عقود الزواج وصعوبة اصدار هويات وعدم الحصول على خدمات طبية وتعليمية مثل غيرهم، وأنهم على الرغم من انهم يعيشون على ارض الكويت منذ فترات بعيدة فانهم لم يحصلوا بعد على الجنسية الكويتية.

واعتبرت الغانم ان ما ورد في هذا التقرير يعد تدخلا سافرا في امور سيادية بحتة تتعلق بالكويت وحدها، مبينة ان قانون الجنسية من هذه الامور وهو ما ينطبق على اي دولة من دول العالم والتدخل فيه يعد بمنزلة خط احمر، مضيفة ان هذا الامر يمس امنها القومي بالدرجة الاولى وكأن هذه المنظمة الحقوقية قد نسيت او تناست كيفية دخول هذه الفئة الى الكويت، مؤكدة انهم دخلوا متسللين دون اذن او صفة رسمية، فهل بعد ذلك نكافئهم ونمنحهم جنسية لا يستحقونها. موضحة انه كان من الاجدر بهذه المنظمة بدلا من ان تطالب بحقوق مدنية لهم وحصول على الجنسية، ان تطالب بعودتهم الى بلدانهم الاصلية التي نزحوا منها حتى يأخذوا جزاءهم الرادع ويكونوا عبرة لغيرهم ممن تسول له نفسه التسلل الى حدود دولة اخرى.

ولم تخف الغانم اندهاشها من تدخل هذه المنظمة في امور داخلية تتعلق بسيادة الدول. مشيرة الى انه من غير المعقول ان تدافع «حقوق الانسان» عن مجرمين متسللين. لافتة الى انه ليس هناك اي مبرر لتدخل هذه المنظمة بامور تتعلق بأمن البلد وشؤونه الداخلية. وان هذه المنظمة بهذا الشكل تضيع وقتها في قضية امنية وليس لها اي دخل بأي امور حقوقية. مشددة على ان ذلك لا يعني ان الكويت لم تقم بدورها على اكمل وجه تجاه هذه الفئة، بل على العكس من ذلك حيث تثبت الحقائق والوقائع ان الكويت تعاملت مع هذه الفئة بحسن نية وكانت قمة في المثالية، وعلى الرغم من ارتكابهم خطأ جسيما وفادحا حينما انتهكت حقوق الكويت ودنست اراضيها دون وازع من ضمير او اساس من قانون

فرصة لإغلاق الملف

اعتبرت الغانم ان تقرير المنظمة يعد بمنزلة فرصة لدراسة ملف البدون لتكون خطوة لاغلاق هذا الملف لان حقوق الانسان تعاملت بطريقة من الممكن ان تتسبب بمخاطر قد تؤثر في المنظومة الامنية الكويتية والعالمية وتنال منها، معتبرة ان طول المدة لا يعطي المتسلل بأي حال من الاحوال الحق في الحصول على الجنسية لانه في الاساس متسلل اي دخل البلاد بطريقة غير مشروعة.

التعليم وثقافة الديمقراطية

المصدر: جريدة الاتحادالثلاثاء ٢ فبراير ٢٠١٠ ،١٨ صفر ١٤٣١ هـ
٥٠٥٩٤http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=

عبد الحميد الأنصاري

سؤال حيوي تم طرحه كثيراً في العديد من المؤتمرات والندوات المعنية بمبادرات الإصلاح على امتداد السنوات العشر الماضية، وهو سؤال يتضمن أمرين: التعليم والديمقراطية والرابط بينهما، على أساس أن "الديمقراطية" تتأسس وتتفعل بتأثير وإيجابية التعليم، وإذا كانت الديمقراطية، مطلباً أساسياً للبناء والتنمية، فإن التعليم يشكل البنية التحتية للديمقراطية.
للديمقراطية جانبان: السياسي متمثلاً في الدساتير والنظم والانتخابات، والثقافي ممثلاً في القيم والتوجهات والممارسات، والتعليم عنصر فاعل من ضمن عناصر أخرى في الثقافة الديمقراطية. والمقصود بالتعليم هنا "المنظومة التعليمية" الشاملة للمناهج والمقررات والكتب والمدرسين والأنشطة الخارجية وغيرها من مدخلات العملية التعليمية، كما يهمنا تأكيد أن الديمقراطية المعنية هنا "الثقافة الديمقراطية"، فهل يعزز التعليم العربي ويرفد ثقافة الديمقراطية.
الخبراء التربويون الذين شخصوا حالة التعليم العربي على امتداد العقود الماضية وحتى الآن، وعبر مؤتمرات متوالية يكادون يجمعون على أن التعليم العربي في حالته الراهنة ليس عنصراً فاعلاً في تعزيز الثقافة الديمقراطية، إذ لا يشجع المشاركة والمبادرة والاستقلالية والنقد وثقافة الحوار وروح التسامح وقبول الآخر. هناك دراسة للدكتور سعد الدين إبراهيم وفريقه شملت ٢٠ دولة عربية سنة ١٩٩٠ توصلت إلى أن التعليم العربي لا يشجع المشاركة والاستقلالية والفكر النقدي. وللخبير التربوي الدكتور محمد جواد رضا، دراسة أخرى بعنوان "التربية وإعادة تشكل الوعي العربي" (٢٠٠٤)، شخصت علل التعليم العربي بما سمته "الأوهام الخمسة"، وهي: وهم الهوية، وهم أعلوية الذكر على الأنثى، وهم أعلوية الفكر الغيبي على الفكر العلمي، وهم الإحساس بالاضطهاد العالمي للعرب، وأخيراً وهم الخوف من الحداثة والديمقراطية أو "ثقافة الخوف من الديمقراطية".
صحيح أن المنطقة العربية شهدت نشاطاً متزايداً خلال فترة السنوات الست الماضية نحو مراجعة المناهج التعليمية وتطويرها وتضمينها مقررات عن "حقوق الإنسان" و"الحكم الديمقراطي" و"الدستور" و"ثقافة التسامح وقبول الآخر" وغيرها، لكن تطوير المناهج وحدها دون أن يصاحبه تطوير "البيئة التعليمية" لا يحقق الهدف المنشود، فلا زالت أساليب التدريس تعتمد "الحفظ" و"التلقين". ولعلنا نتذكر دعوة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي خلال حضوره جانباً من ورشة العمل التي نظمتها وزارة التربية، في ديسمبر ٢٠٠٩، عندما طالب المعنيين بالعملية التعليمية، باعتماد الأساليب الحديثة والحوار مع الطلاب بدلاً من أسلوب التلقين السائد في الأوساط المدرسية بهدف تفجير طاقات الطلاب وقدراتهم ومواهبهم. فتدريب الطلاب على أساليب الحوار والمناقشة، هو الذي يعزز ثقافة الديمقراطية في نفوسهم ويؤهلهم للمشاركة الديمقراطية. وبطبيعة الحال فإن المناهج العربية تتفاوت في مواقفها من القيم الديمقراطية: قبول الآخر المختلف ديناً ومذهباً وجنسية، التسامح، احترام الرأي الآخر. لكن حتى في أرقى المناهج العربية الخالية من التطرف وكراهية الآخر نجد عناصر محورية أساسية معوقة للثقافة الديمقراطية تتمثل فيما يأتي:
١- الموقف التمييزي من المرأة، إذ لا يزال التعليم العربي يهمش دور المرأة في الحياة العامة وفي المناصب القيادية، حين يصور المرأة كائناً لا يحسن التصرف إلا بوجود الوصي الذكر الذي يراقب ويرشّد تصرفاتها، وحين ينسب للرجل كمال القدرة وحسن الإدارة في مقابل التركيز على طغيان العاطفة لدى المرأة. وفي دراسة قيمة للدكتور فوزي أيوب بعنوان: المناهج الكويتية أمام ساعة الحقيقة، نماذج عديدة للموقف التمييزي.
٢- الموقف الإقصائي من الآخر المختلف، إذ لا يزال التعليم العربي يقوم على موقف إقصائي من الآخر، وتذكر دراسة الدكتور أيوب أن الكتب المدرسية تركز على أن هناك مؤامرة غربية على العادات الخليجية، وأن التقرب من الغرب

ضرره أقرب من نفعه، وكل امرأة عربية ممتازة في حد ذاتها بينما الغربية ساقطة بحد ذاتها، ولا تشير النصوص إلى الأقليات القومية في العالم العربي، ولا حضور مطلقاً للمقيمين العرب والمسلمين والأجانب في نصوص اللغة العربية.
وبصفة عامة نلاحظ أن خطابنا التعليمي التاريخي يقوم على موقف تمجيدي للمآثر والتغني بالأمجاد الماضية مع تبخيس الحق التاريخي للآخرين والبعد عن توضيح أخطائنا التاريخية في حق الأمم والشعوب الأخرى، وهذا يورث الناشئة ويملأ نفوسهم نعرات قومية أو عنصرية أو تعصبية متطرفة.
٣- الموقف التعظيمي لدور الفرد البطل صانع الأحداث والمنجزات وذلك على حساب الدور المغيب للشعوب صانعة التغيير الحقيقي، التعليم العربي يمجد دور الزعيم ويهمش دور الجماعة، لذلك لا نندهش من ولع وتعلق بعض القطاعات الشعبية العربية وبعض الرموز الفكرية بالقادة المستبدين الذين داسوا الكرامات وانتهكوا الحريات، حتى بعد مماتهم. تعظيم الزعيم وتضخيم دوره هو الذي أوجد القابلية النفسية عند الجماهير والنخب لاستمرار الحكم الاستبدادي وأضعف مناعتها في الدفاع عن الحريات، وهذا الموقف الاتكالي المراهن على دور الزعيم المنقذ والمخلص هو امتداد لعقيدة "المهدي المنتظر" الذي سيملأ الأرض عدلاً.
هذه المعوقات التعليمية تمثل جانباً واحداً لضعف ثقافة الديمقراطية، وهناك جانب آخر يتمثل في النشاطات اللاصفية (المخيمات والرحلات الدعوية، النشاطات الطلابية والتي يتم فيها تلقين الناشئة أفكاراً تعصبية)، على أن المعوق الأعظم يتعلق بطبيعة "التكوين الثقافي" للمشرفين والمعلمين، فإذا كان هؤلاء إفرازاً لتنشئة غير ديمقراطية أو أسرى موروثات تعصبية أو أيديولوجيات كارهة للغير، فإن التعليم لن يكون رافداً للديمقراطية مهما كان محتواه متقدماً. القضية ليست في الكتاب المقرر كما يقول الدكتور الغذامي -الناقد السعودي- بل في الكتاب الآخر الموازي والمجسد في شخص المعلم والذي هو إفراز لنسق ثقافي غير ديمقراطي. وهناك ما يسميه إبراهيم البليهي (مفكر سعودي) "البرمجة السابقة للتعليم" وهي الحاكمة للمعلم والطالب، ومعيار الانفكاك عنها، قدرة التعليم على تكوين "التفكير الاستقلالي" لدى الأفراد. ثقافة الديمقراطية، ليست ثمرة برسم القطف -كما يقول جورج طرابيشي- بل بذرة برسم الزرع.